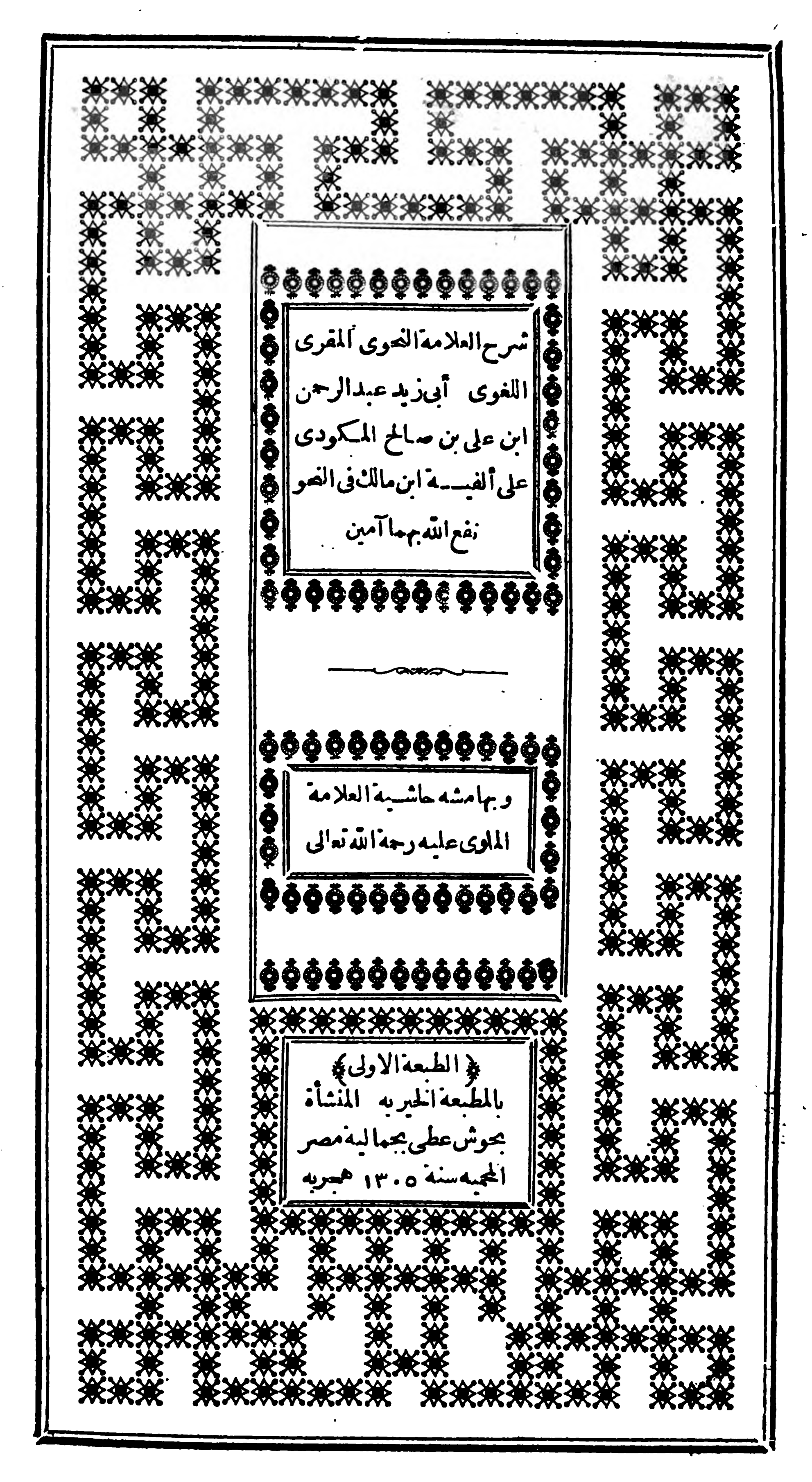
al-Makkudi, ʿAbd al-Rahman

Sharh al-Makkudi ʿala Alfiyat Ibn Malik



شرح العلامة النحوى المقرى
اللغوى أبى زيد عبد الرحمن
ابن على بن صالح المكودى
على ألفيـة ابن مالك فى النحو
نفع الله بهما آمين

وبهامشه حاشية العلامة
الملوى عليه رحمة الله تعالى

﴿ الطبعة الاولى ﴾
بالمطبعة الخيريه المنشأة
بحوش عطى بجماليه مصر
المحميه سنة ١٣٠٥ هجريه

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ حمدا لمن وفقنا الى الاعراب عما خفي من المضمرات وعلمنا اسا ناعز بيا غير ذي عوج كشافا عن دقائق الاشارات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الرافع منار الدين بحسام اللسان ولسان الحسام والخافض جناحه لمن اتبعه من المؤمنين لنحو امتثال أمر الملك العلام وعلى آله وأصحابه الشاغلين أنفسهم بالانتصاب للتنازع فى اعلاء كلمة الاسلام وعلى من تبعهم بمحاسن الافعال وشرائف أوصاف اليقين والاذعان والاستسلام ﴿أما بعد﴾ فان شرح الخلاصة للمحقق المكودى ذى الاخلاص والايقان قد عم الانتفاع به لاخلاص مؤلفه ولما فيه من مزيد التحرير والاتقان لم ينسج على منوال مخلوه عن الاطناب الممل وتجافيه عن الاختصار المخل وما فيه من حسن الترتيب وبديع الترصيف وصنعة التعليم وجمعه بين كشف قناع المتن واعرابه فهو للمتعلم هداية الى صراط مستقيم ولطالما بذلت الجهد فى ادارة النظر فيه وتصفحه ومراجعته وفرغت نفسى فى مزيد التأمل فيه وكثرة الاكباب عليه ومذاكرته وتجردت له أقتحم موارد السهر وأقتطف أزهار فوائد الفكر فجادلى باسرار مستودعات وتحقيقات وتدقيقات شريفة وابحاث رائقات ولكن ذلك ببركة قراءته المرة بعد المره وممارسته الكرة بعد الكره على شيخ التحقيق والارشاد والتوفيق سيدنا ومولانا ومفيدنا سيدى عبد الله بن محمد المغربى القصرى الكنكسى أدام الله تعالى بهجته وحرس للانام مهجته فهو الذى أطلعنا على مخدرات أبكار عرائسه وأنشقنا عرف مستودعات أسرار نفائسه وكيف لا وهو قد مارسه على الجبال الراسيات وأنفق فيه لديهم كثيرا من نفائس الاوقات فوشحت ذلك الشرح بهذه الاطروفات وضممت الى ذلك مافتح الله به على من المسائل المستجادات ورصعته بجواهر طريف لطائف ألهمتها وقت التأليف ودقائق اعتبارات وأعرضت عن نقل الغث الذى فى كثير من الشروح المطولات مستعينا بالله تعالى فهو حسبى ونعم الوكيل ولنقدم شيأ من التعريف بالشارح فنقول هو الشيخ الامام العارف بالله تعالى أبو زيد عبد الرحمن بن على صالح المكودى بفتح الميم وضم الكاف مخففة قبيلة قريبة من فاس ومن شعره

نحن بنو مكود * أهل التقى والجود نكثر فى الاعادى * ككثرة الاسود كان رحمه الله اماما بارعا فى العلوم ورعا زاهدا وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه بفاس (ومن مؤلفاته) هذا الشرح الذى عمت بركاته وألف شرحا آخر أكبر منه ولم يكمله وقيل بل أتمه ولو بقى ما التفت الناس الى غيره لكن أحرقه أعداؤه حسدا فدعا عليهم وكانت دارهم دار علم فقطع الله منهم العلم وكشف عنهم الستر وعن ذريتهم الى يومنا هذا وله شرح على منظومة الامام ابن مالك فى المقصور والممدود وشرح على الاجرومية انتفع الناس به شرقا وغربا ورأيت بخط شيخنا أن له مقصورة فى مدح النبى صلى الله عليه وسلم وقد نكت فيها على حازم وابن دريد وأخرى فى علم التصريف وشرح على مقصورة المديح المذكورة وأرجوزة فى شرح ألفاظ الغريب وبالجملة كان ذا قدم راسخ فى العلم والولاية توفى سنة احدى وثمانمائة كذا فى التوشيح وقبره مشهور بفاس مقصود للتبرك به أعاد الله علينا من بركاته وأمطر علينا غيث كراماته ومن شعره اذا عرضت لى فى زمانى حاجة * وقد أشكلت فيها على المقاصد وقفت بباب الله وقفة ضارع * وقلت الهى اننى لك قاصد ولست ترانى واقفا عند باب من * يقول فتاه سيدى اليوم راقد

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

قال الشيخ الاستاذ النحوى المحقق المقرى اللغوى أبو زيد عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى متبركا أؤلف والتقديم ليفيد الكلام بالفحوى القصر والاهتمام بالمقدم فيفيد الكلام قصر التأليف على التبرك وقصر التبرك على كونه باسم الله والدليل على هذا المحذوف الشروع فى الفعل على أحد الوجهين وهو أن يقدر ما جعلت التسمية مبدأ له والوجه الثانى أن يقدر من مادة الابتداء مطلقا وابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بحديث كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أو أبتر أو أجذم الروايات المشهورة والاجذم مقطوع الاصابع لا الانف كما توهم بعض شراح الجوهرة وفى البخارى بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله الى هرقل عظيم الروم وأداء لشكر نعمائه التى هذا التأليف أثر من آثارها ولم يقل بالله لتحصيل نكتة الاجمال والتفصيل أو للفرق بين التيمن واليمين والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من الرحم بالضم وهو لغة رقة القلب وانعطاف يقتضى الانعام فالانعام غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك تؤخذ باعتبار الغايات فالرحمة فى حقه تعالى مجاز فى الانعام أو ارادته وبسط ذلك ليس هذا محله والباء اما للاستعانة لان المحققين من المتكلمين على أنه كما يستعان بالله تعالى يستعان باسمائه لان الاستعانة باسمائه تعالى راجعة الى الاستعانة به أو التعدية أو الملابسة أو التبرك وهو من عرضيات الملابسة وأخص منها لانها تكون على وجه التبرك وعلى غيره كالضاحك للانسان وليس التبرك من جزئياتها كما توهم ومعنى الملابسة المصاحبة ويصح على بعد أن تكون بمعنى من الابتدائية أى أبتدئ الكتاب من اسم الله الخ لان البسملة من الكتاب ولا يلزم ذكر المنتهى اليه والرحمن قال ابن مالك اسم لا صفة والدليل على ذلك انه جاء فى القرآن كثيرا متبوعا غير صفة واعترضه الدماميني بانه يلزم أن يكون قائم غير صفة لانه يجىء غير تابع نحو القائم غير زيد وجوابه أن المراد أن الرحمن جاء متبوعا أكثر من مجيئه تابعا بل كونه تابعا لم يوجد بخلاف نحو القائم واشتقاق رحمن على أنه صفة ورحيم من الفعل أعنى رحم بالضم لا من المصدر على

التحقيق لان المحققين كالرضى على أن الوصف مشتق من الفعل لا من المصدر ويدل له ظاهر كلام الامام ابن مالك فى غير ما موضع كقوله (وصوغها من لازم لحاضر) لكنه قال فى المفعول المطلق (وكونه أصلا لهذين انتخب) واشتقاقه من رحم بالضم على غير قياس لان فعل المضموم العين لا تأتى منه الصفة المشبهة قياسا الا على فعل بسكون العين وفعيل بكثرة وأفعل وفعل بفتح العين كما قال الناظم (وفعل أولى وفعيل بفعل * كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل) والصحيح أن اقتضاء زنة فعلان المبالغة خاص بما اذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلان كما هنا بخلاف نحو غضبان فليس للمبالغة لانه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلان (قوله الحمد لله رب العالمين) الحمد هو الثناء بغير الحادث المطبوع فدخل فيه الثناء على الله تعالى بصفاته القديمة فانه من أجل المحامد وبهذا يعترض على غير هذا التعريف من التعاريف فانها تخرج هذا الحمد وان كان قد أجيب عن ذلك بتعسفات فى بعضها سوء أدب مع الرب تعالى وليس هذا محل بسطه وخرج عن الثناء نحو وصف من هو فى الدرك الاسفل من النار بما تضمنه ذق انك أنت العزيز الكريم فانه ليس بثناء بل تنقيص له وسخرية به والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام وقيل لابد وأن يكون الانعام على الشاكر فعلم أن بينهما عموما من وجه وابتدأ بالجملة المبدوء بها الفاتحة زيادة فى الاقتداء حيث أتى بطالعة الكتاب العزيز ورأيت بخط شيخنا ما نصه قال الامام الفخر الحمد معرفا لا يقال الا فى حق الله عز وجل ولا يجوز أن يقال الحمد لزيد قاله سيبويه وذكر ابن العربى فى القانون عن أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما من شئ أحب الى الله من الحمد وأبلغ الحمد الحمد لله على كل حال وفسر المحلى الحمد فى تفسيره فى أول سورة الكهف بانه الوصف بالجميل ثم قال وهل المراد الاعلام بذلك للايمان به أو الثناء به أو هما معا احتمالات أفيدها الثالث ورب يضاف الى العاقل كرب العبد والى (٣) غيره كرب الدين ورب الدار ويطلق على السيد ومنه الحديث أن تلد الامة ربتها وفى رواية ربها وعلى المالك (قوله وامام المرسلين) الامام من أم أى صار أمامك أى قدامك يكون مفردا وجمعا كما فى القاموس وامامته صلى الله عليه وسلم للمرسلين يحتمل أن يراد بها امامته ليلة الاسراء وأن يراد بها أنه مقدم عليهم فى التفضيل (قوله الهادين المهتدين) ان قلت لم قدم الهادين على المهتدين مع أن اهتداء الهادى سابق على كونه هاديا اذ لابد فى الهادى أن يكون مهتديا قبل ذلك ولو بالعلم قلنا لما كان المتصدى للهداية أعم من أن يكون مهتديا فى نفسه أو غير مهتد حسن تأخير المهتدين عن الهادين لكونه كالتخصيص له (قوله فهذا) الاشارة الى ما فى الذهن سواء تقدمت الخطبة أم تأخرت (قوله شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا من حيث دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار من أن أسامى الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله مهذب) فى المختار التهذيب كالتنقية ورجل مهذب أى مطهر الاخلاق (قوله ويحظى بمعانيها حفاظها) حذف من الثانى لدلالة الاول أى وبه يحظى بمعانيها حفاظها ولابد من هذه الملاحظة ليحصل ارتباط هذه الجملة بالشرح (قوله لما شرد) شبه الصعوبة التى فى العبارات بشرود الابل واستعير الشرود للصعوبة واشتق منه شرد ففيه استعارة تصريحية تبعية ويصح كونها مكنية بأن تشبه العبارات بالابل وشرد تخييل (قوله ولا اضافة غيرها اليها) لا يستغنى عنه بما قبله لان اضافة شئ اليها لا تستلزم النقل (قوله ولا ايراد مذاهب الخ) أتى به تفصيلا لما أجمله فى قوله قبل ذلك ولا اضافة الخ وقوله من غير تعرض للنقل الخ هذا هو المناسب لمن أراد التحصيل وينبغى لمن يدرسها أن يفعل مثل ذلك فلا يشتغل بالاقوال لقوم لم يحصلوا فتضيع أوقاتهم ولا ينتفعون فان ذلك دأب من يحب الشهرة (قوله البادى) اما من بدا اذا ظهر أى أخذ فى الظهور فى طلب العلم انظر المصباح أو من بدا أى أتى البادية فشبه المبتدئ بذلك بجامع الحدوث أى ان المبتدئ حادث فى طلب العلم كما ان البادى حالة حلوله فى البادية أو من بدأ بالهمز فيكون البادى بالهمز قلبت همزته ياء أى الذى بدأ فى العلم أى ابتدأ فيه وهو أظهر والشادى أصله من له قطعة من الابل فاطلق هنا على من حصل جملة من العلم يهتدى بها الى ما يرد عليه من باقيه وهذا هو العالم اذ الشخص لا يعلم كل شئ (قوله الى ما اقترح) أى طلب من غير روية على سبيل التكلف والتحكم (قوله وأسعفته) أى أعنته (قوله سلامة الادراك والفهم) العطف فيه تفسيرى فكل من اللفظين يستعمل للتصور والتصديق وقيد بالسلامة لانه قد يحصل ادراك الشئ وفهمه على خلاف ما هو عليه ولذا يقال فهم مستقيم وفهم سقيم (قوله ابن مالك) فصل بلفظ هو اشارة الى انه منسوب الى جده الاعلى بناء على ما فى الهوارى محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك فذكر ابن عبد الله مرتين وفى ابن قاسم الغزى ابن عبد الله ثلاث مرات وعلى ظاهر عبارة الشارح والاشمونى من ذكر ابن عبد الله مرة يكون الفصل بهو اشارة الى أن مالكا ليس أباه بلا واسطة وبخط شيخنا قال أبو اسحق أظهر المبتدأ لانه صفة بيان وذلك فيها جائز وان كان قليلا والاكثر فيها الاتباع ومثله فى ابن غازى وسيذكر الشارح ان جملة هو ابن مالك معترضة وبخط شيخنا انه يحتمل أن يكون حالا من محمد فان قلت كيف قطع النعت مع قوله فى باب النعت لن يظهرا قلت يريد اذا كان مدحا أو ذما أو ترحما أما اذا

> المكودى أبقى الله بركته بمنه وفضله وكرمه ونفعنا به آمين
> الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين ﴿أما بعد﴾ فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به

كان لتخصيص أو بيان نحو هذا الخبر نص عليه غير واحد وقد رمز بعضهم لتاريخه بقوله قد خبع ابن مالك فى خبعا * وهو ابن عمه كذا
حكى من قد وعا قيل ان الهاء رمز كالعين فيكون عمره خمسا وسبعين سنة وقيل للوقف فيكون عمره سبعين سنة فقط وقد تولى القضاء
بالقاهرة وتشفع بها ثم رحل الى الشام فهو المالكى أولا الشافعى آخرا الدمشقى بتثليث الميم دارا وقول الشارح جمال الدين أبو عبد الله
محمد قدم رحمه الله اللقب على الاسم للمدح وبه علل الازهرى أو لانه أشهر من الاسم وقد ذكر ابن الانبارى انه يقدم اذا كان أشهر
وجيان مدينة بالاندلس (قوله أحمد) أتى به اظهارا لتولى الحمد بنفسه واظهارا للتذلل وقول العلامة الاشمونى فى الفعلية المضارعية
الاستمرار التجددى أى بمعونة القرينة قال شيخنا روينا عن شيخنا المرابط اطلاق القافية وقال انه رواية ابن البقال عن المؤلف والذى
سمعناه من غيره تقييدها والظاهر أن ما يمكن فيه اطلاق القافية من سائر أبياتها فقافيته مطلقة كقوله بلفظ موجز ومنجز كما روينا
اطلاقها عن شيخنا ورأيت بخط شيخنا على نسخته   أحمد ربى ذا مقول قالا * أى مالكى سمى به تعالى   أبدل منه الله أو قد عطفه *
وخير مالك به قد وصفه   ولم يقل يقول لكن قالا * لانه نزل الاستقبالا   منزلة الماضى لقوة الرجا * محققا وقوع ماله ارتجى   وجملة
أحمد الى آخر الالفية فى محل نصب بقال وفيه ألغز الامام ابن غازى بقوله   حاجيتكم معشر جمع نبلا * المعربين مفردا وجملا
عن ألف بيت غير شطر نصبت * بوتد منها رقيتم فى العلا   ورأيت بخط شيخنا هنا على نسخته نظم الجمل التى لها محل من الاعراب والتى
لا محل لها فى ثلاث أبيات بالتمثيل ونصها   من ظننى أعلمته فضلى ظهر * اذ صغت نظما استنار وظهر   والله يعلم أ كنت كدت *
أقول أنوى الخير انى سدت   آليت أى أقسمت والقسم بر * لو تاب من عصى لعزوا انتصر (قوله مصليا) ان قلت مصليا مفرد والمفرد
ليس بخبر ولا انشاء والصلاة على النبى صلى الله (٤) عليه وسلم انما تكون بجملة انشائية لفظا ومعنى أو جملة خبرية لفظا انشائية
معنى ولا تكون بما هو خبر
لفظا ومعنى لان المخبر بالصلاة
ليس بمصل قلت جملة أحمد
مصليا انشاء لان الحال
بانضمامها الى صاحبها
وعاملها تفيد خبرا نحو جاء
زيد راكبا وان كانت وحدها
لا تفيده كراكبا وحده
فكذلك تفيد انشاء وان
كانت وحدها لا تفيده
وبخط شيخنا اتفقوا على أن
مصليا حال مقدرة اذ لا يمكن الحمد والصلاة فى زمن واحد ويحتمل أن يكون حالا مقارنة اذا جعلنا الحمد فى كلامه مرادا   وتقتضى
به الشكر مجازا والشكر يكون بالجنان ويكون قد شكر بجنانه ونطق بالصلاة بلسانه واطلاق الحمد على الشكر مجاز ذكره سيدى محمد
السنوسى فى بعض كتبه والحال المقدرة عرفها الشمنى بانها التى يتأخر مضمونها عن مضمون عاملها (قوله على النبى) هذه رواية
المشارقة ورواية المغاربة على الرسول قال ابن غازى قال على الرسول ولم يقل على النبى لان ذكر الرسول أمدح كذا بخط شيخنا (قوله
المستكملين) السين والتاء للطلب أو زائدتان وعلى كل فالشرفا اما مفرد بفتح الشين فالمعنى على زيادتهما الكاملين فى الشرف وعلى
انهما للطلب الطالبين كمال الشرف واما جمع بضم الشين فمفعول المستكملين محذوف أى الكاملين كل المجد أو الطالبين كمال المجد
لانهم شرفاء بانتسابهم له صلى الله عليه وسلم فكمل لهم الشرف باتباعه صلى الله عليه وسلم وبخط شيخنا ليست السين والتاء على بابهما
من الطلب وانما المراد الذين كمل لهم الشرف (قوله ألفيه) منسوبة لالف بيت أو ألف مزدوج أو ألفى بيت لان علامة التثنية تحذف
للنسب (قوله مقاصد) قيل اسم كتاب جمعته هذه الالفية وقد يطلق القصد فى الشئ بمعنى عدم الافراط فيه (قوله محويه) لم يطابق لانه
يجوز الامران ولانه الافصح لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل والافصح فيه الافراد ونظم ذلك بعضهم بقوله   وجمع كثرة لما لا يعقل *
الافصح الافراد فيه يا فل   وما سواه الافصح المطابقه * نحو هبات وافرات لائقه   وأفرد الناظم لفظ وافرة فى قوله بهبات وافرة لانه
يجوز الامران أولتأويل هبات بجماعة الهبات فيكون جاريا على الافصح (قوله بلفظ) يحتمل أن الباء بمعنى مع أى تقرب الاقصى
مع انها موجزة وهذا غريب فان التقريب فى العادة يكون معه بسط (قوله وتبسط البذل) لاشك انها تعطى قارئها العلم الكثير اذا
قرأها على الوجه الحق من حل اللفظ وتبيين المشكل على شيخ ناصح وهى سلم لفهم بقية العلم فكانت تعطى العطايا الكثيرة بسبب
ذلك ولما كان يحتمل اعطاؤها المطل قال بوعد منجز لان المطل يذهب لذة الكرم قال الشاعر
عطاؤك مطل والمكارم جمة * وتذهب لذات المكارم بالمطل

ألفاظها ويحظى بمعانيه حفاظها معرب عن اعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير
تعرض للنقل عليها ولا اضافة غيرها اليها ولا انشاد شواهد الا ما لا بد منه ولا ايراد مذاهب الا
ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادى ويستحسنه الشادى والباعث على ذلك أن بعض الطلبة
المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منى أن أضع شرحا
على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبته الى ما اقترح على وأسعفته
بما أمل لدى والله سبحانه وتعالى ينفعنا واياه بالعلم ويرزقنا واياه سلامة الادراك والفهم بمنه
وكرمه آمين

(قال محمد هو ابن مالك * أحمد ربى الله خير مالك)
(مصليا على الرسول المصطفى * وآله المستكملين الشرفا)
(وأستعين الله فى ألفيه * مقاصد النحو بها محويه)
(تقرب الاقصى بلفظ موجز * وتبسط البذل بوعد منجز)

(وتقتضى رضا بغير سخط * فائقة ألفية ابن معطى)
(وهو بسبق حائز تفضيلا * مستوجب ثنائى الجميلا)
(والله يقضى بهبات وافره * لى وله فى درجات الآخره)

قال فعل ماض لفظا والمراد به الاستقبال ووضع الماضى موضع المستقبل وارد فى كلام العرب كقوله عز وجل أتى أمر الله ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى النسب الاندلسى الاقليم الجيانى المنشأ الدمشقى الدار وبها توفى لاثنتى عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدا وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربى مفعول والله بدل منه وخير مالك بدل بعد بدل ومصليا حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وما بعده محكى بقال الى آخر الرجز وقوله فى ألفيه أى فى نظم قصيدة ألفية والظاهر ان فى بمعنى على فان الاستعانة وما تصرف منها انما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى وأعانه عليه قوم آخرون والله المستعان على ما تصفون الا أن يجعل استعين مضمنا معنى فعل يتعدى بفى كاستخير وشبهه ومقاصد النحو أى معظم النحو وجل مهماته والقصد فى الشئ عدم الافراط فيه ومحويه أى مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى فى وتقرب الاقصى أى تقرب البعيد للافهام والموجز الكلام الكثير المعانى القليل الالفاظ وتبسط البذل أى توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضى رضا أى تطلب الرضا من قارئها غير المشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضى وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما حائز ومستوجب وثنائى مفعول بمستوجب والجميلا صفته والله يقضى أى يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب

﴿الكلام وما يتألف منه﴾

الكلام خبر مبتدا مضمر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والاشياء التى يتألف منها الكلام وهى الكلم ولو قال وما يتألف منهامر اعاة لما وقعت عليه ما لجاز ثم قال

(قوله وتقتضى رضا الخ) أى فى حال كونها فائقة تطلب رضا بغير سخط وهذا تواضع من الشيخ وهضم لنفسه أو مقصوده الحث على الاكباب عليها والنظر فيها الان من رضى بشئ أحبه ومن أحب شيأ أكثر النظر اليه وهذا أدق وقد قالوا ما من معنى فى الالفية الا وهو مقصود لنكتة كقوله (ورجل من الكرام عندنا) قصد به الامام النووى تلميذه كان عنده تلك الليلة وقد حكى أن المؤلف لما وصل الى هنا قال * فائقة منها بألف بيت * فوقف ولم يستطع الزيادة مدة ثم رأى فى المنام شخصا لم يعرف أنه ابن معطى فقال له انى أنظم ألفية فقال أسمعنى فقرأ الابيات الى أن قال فائقة منها بألف بيت فقال كمل فقال لم أستطع الزيادة فقال أكمله لك قال نعم فقال (والحى قد يغلب ألف ميت) فعرف أنه ابن معطى فرجع عن هذا وقال وهو بسبق حائز تفضيلا الخ وقوله بألف بيت جعلها فائقة عليها بكل بيوتها و بخط شيخنا قوله فائقة يريد فاقتها فى كثرة المسائل فهى أكثر منها الا أنها فاقتها فى جميع الاشياء بل ألفية ابن معطى فاقت ألفية ابن مالك فى شئ آخر اه (قوله بسبق) بيان لجهة التفضيل وكونه أفضل منه أولا مسكوت عنه وأما جعل المعنى وهو بسبق حائز تفضيلا من كل وجه حتى فى العلم فلا يناسب مدح الالفية (قوله (٥) والظاهر) لا ينافى كون تضمين الفعل ظاهرا أيضا فاللام فى الظاهر للكمال أى الظاهر الكامل فى الظهور فلا ينافى كون تضمين الفعل ظاهرا أيضا (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) هذا مذهب الكوفيين فانهم يضمنون الحرف ومذهب البصريين تضمين الفعل كذا بخط شيخنا والنحو علم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب أى أحكام فى ذواتها أو فيما يعرض لها بالتركيب (قوله وشبهه) كأقصد فان قلت لو قال وأستخير الخ لم يختل النظم قلت التضمين أكثر فائدة أى استعين مستخيرا مع ان الشيخ قد يقصد تدريب المبتدئ على المسائل الصعبة (قوله والباء بمعنى فى) ويحتمل أن تكون للسببية ويراد بمقاصد النحو جميعه أى جميع مسائل النحو مجموعة بسببها أى تفهم اذا فهمت (قوله الجميلا) صفة مخصصة ان كان الثناء يطلق على الذكر بشر أو كاشفة ان لم يكن يطلق على الذكر بشر وهو قول الاكثرين أو مخصصة مطلقا ان أريد الجميل الكامل (قوله يحكم) والمراد يعطى بالفعل و بخط شيخنا على نسخته قال المكودى فى الشرح الكبير ورد علينا عام ٨٦٩ طالب من العراق ذاكر ان أهل العراق يزيدون فى خطبة الارجوزة يعنى الالفية بيتا ثامنا وهو * فالعبد واجل من ذنبه * غير دعاء ورجا ربه (قوله وما يتألف منه) الضمير فيه يعود الى الكلام فقد جرى على غير من هو له ولم يبرزه لانه انما يجب الابراز مع الوصف لا الفعل نحو زيد عمرو ضاربه هو والتألف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس واختلف فى الكلام عند الاصوليين هل هو حقيقة فى القلبى فقط أو فى اللسانى فقط ثالثها فيهما معا (قوله على حذف مضاف) أراد الجنس فيصدق بمضافين كهذا باب شرح الكلام ولا فائدة للخلاف فى أنها حذفت دفعة أو تدريجا الا أنه على الاول

يكون مرفوعا خلفا عن المضاف الاول وهو باب وعلى الثانى خلفا عن المضاف الذى يليه وقد غفل عن هذا من قال انه على الاول مجرور وقد يوجه بان كونه خلفا عن المضاف الذى يليه أولى لانه مضاف اليه بلا واسطة بخلاف المضاف الاول ولانه لا بعد موالياله وقد قال الناظم ومايلى المضاف يأتى خلفا الخ والباب يذكر ويؤنث كدار ودارة وبغل وبغلة وزوج وزوجة وقال وقالة ومنزل ومنزلة ألفاظ ثلاثة عشر ذكرها ابن هشام فى شرح الدريدية عند قول ناظمها منزلة لا ختها يرضى بها لنفسه ذو أرب ولا حجا وأل فى الكلام للعهد أو للجنس وأما الاستغراق فبعيد لانه لم يتعرض الا لتعريفه لا لكل فرد منه واضافته لنا لتفيد أن له معنى آخر فى غير النحو وكونه يحسن السكوت عليه من أحدهما يستلزم الحسن من الآخر فلا حاجة للتكلف (قوله فالمثال تميم الخ) قال شيخنا الخلاف لفظى فمن حمل المفيد على المفيد مطلقا قال تتميم ومن حمله على الفائدة التامة جعله تمثيلا بعد تمام التعريف (قوله حرف) بخط شيخنا لما كان الحرف قد يحتاج اليه فى بعض تأليف الكلام بحيث لا يتم الكلام الا به جعل بهذا الاعتبار جزأ وقدم الاسم على قسيميه للاخبار به وعنه ولانه ذات أى قد يوضع للذات والفعل صفة أى دائما والذات أولى بالتقديم لان الفعل يسند اليها (قوله الكلم مبتدأ) قال شيخنا أولى الاعاريب (٦) ان الكلم مبتدأ وواحده كلمة خبره واسم الخ خبر مبتدا محذوف وأشار اليه

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم • واسم وفعل ثم حرف الكلم)

قوله كلامنا يعنى الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك باضافته الى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالاشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التى يحسن السكوت عليها وهى التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج الى اخراج الثانى بقوله كاستقم فالمثال تتميم للحد وفاقا للشارح لا مثال بعد تمام الحد خلافا للمرادى وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم الكلم مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا المختصر ثم قال

(واحده كلمة والقول عم • وكلمة بها كلام قد يؤم)

أى واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطى واحدها وقوله والقول عم يعنى أن القول يطلق على ماذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض فى موضع الخبر وحذف مفعوله اختصارا وتقديره عم جميع ماذكر وقوله وكلمة بها كلام قد يؤم يعنى أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعنى بذلك فى اللغة لا فى الاصطلاح كقولهم فى لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام وخبرها فى الجملة بعدها وبها متعلق بيؤم ومعنى يؤم يقصد ثم قال

(بالجر والتنوين والندا وأل • ومسند للاسم تمييز حصل)

الموضح وتبعه الازهرى والمراد معقول كل واحد من الثلاثة فى افراده فلذلك قال الشارح والمراد أسماء وأفعال وحروف ومارد به الحطاب على المكودى لحفظ وقدم الكلام على الكلم لان الكلام مركب ومعرفة المركب من حيث الجملة سابقة على معرفة البسائط ولان قيوده وجودية والمفردات قيودها عدمية والوجود سابق على العدم ومن قدم الكلم نظر الى انها أجزاء والجزء سابق على الكل فى الوجود (قوله وليست على بابها) وجه القول بانها على بابها ان الحرف بعد شبهه من الاسم والفعل لانه لا يفيد الاسناد أصلا فالمهلة معنوية ووجه ماذكره الشيخ انه لا معنى للتراخى يعنى بين الاقسام وجوابه انه تراخ فى الشرف لا فى كونه قسما (قوله كما قيل) بخط شيخنا القائل الشارح والمرادى (قوله وقد بسطت الكلام على ذلك فى غير هذا المختصر) يظهر ان المراد به الشرح الكبير فيفيد تقدمه على هذا الشرح الصغير بخلاف كلامه فيما يأتى فى باب الصفة المشبهة فانه يقتضى تأخر الشرح الكبير كذا بخط شيخنا وقول العلامة الاشمونى قيل الكلم افرادى أى يقال على القليل والكثير فيه نظر لان من قال افرادى ردوا عليه بأنه يلزمه أن يطلق على القليل والكثير فهو الزام فقط ولم يقل هو به واسم الجنس الجمعى ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما فرق بينه وبين واحده بالياء كروم ورومى ثم التاء اما فى المفرد أو الجمع هذا ماذكروه وجعل العلامة الاشمونى غالبا قيدا فى كون الواحد بالتاء للاحتراز من كون الجمع بالتاء وقوله وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ادخال فن فى فن وذلك اصطلاح المناطقة وبعضهم وهو العلامة ابن غازى أصلح هذا البيت بقوله واحده كلمة وقد يؤم بها الكلام فى اللغة والقول عم قال الامام السيوطى فى البهجة يعنى أن القول لا يطلق الا على الثلاثة وبحث معه القصار بانه لا يفهم من كلام الناظم فقوله والقول عم يعنى ماذكر وهل يعم غيره أو لا يبقى ماهو أعم لكن هو كذلك فى نفس الامر اذ يطلق القول على المركب الاضافى كغلام زيد وليس واحدا منهما ويصح كون عم أفعل تفضيل أى أعم من الجميع (قوله وجاز الابتداء بكلمة الخ) الاولى ماقاله الاشمونى من أنها قصد لفظها فهى معرفة وأجاب العبادى بأن المعنى نوع من الكلمة وهو لفظ كلمة (قوله بالجر الخ)

الفرق بين العلامة والتعريف ان التعريف يحمل على المعرف حمل مواطأة بخلاف العلامة وقد ألف بعضهم كتابا فى استقصاء تعاريف الاسم والفعل والحرف ولم يعرف سيبويه الا بقوله الاسم كرجل وفرس والفعل كقال وقام والافعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كائن لم ينقطع اه قال ابن هشام وهو كلام حسن عال (قوله بتافعلت) المراد به الفعل اللغوى وليس المراد به الفعل الاصطلاحى لئلا يلزم أن يكون عرف الفعل الاصطلاحى بتاء الفعل الاصطلاحى فيلزم الدور (قوله أتت) زعم السودانى فى شرح الآجرومية تبعا لبعض النحاة انها اسم (٧) والاسم بعدها فى نحو قامت هند بدل منها ثم هى للتأنيث دائما وكذا المتحركة كعلامة فهى للمبالغة والتأنيث كما حققه السمين فى اعرابه وفى حاشيته على التسهيل (قوله ويجوز ضبطه) هكذا فى خط ابن المؤلف قاله شيخنا قال وقال بعض أشياخنا فى نسخة ضبطها (قوله الثالث يا افعلى) لم يقولوا يا الضمير لانها تكون فى الاسم كغلامى والحرف كانى (قوله وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلمه) وقال الشاطبى المسوغ تقديم المعمول فى قوله بتافعلت واعترض بعضهم على الشرح بان الذى ذكر فى كلمة هو التنويع والمصنف لم ينوع الفعل فى هذا البيت ويجاب بأن التنويع باعتبار العلامات أى بعض أنواع الفعل بتافعلت وبعضها بيا افعلى وقال بعضهم المسوغ العموم (قوله سواهما الحرف) أى سوى قابلى العلامات المذكورة ولم يقم دليل على بطلان الحرفية فخرج قط فانها اسم ولا تقبل شيأ من ذلك

(قوله يلى لم) من ولى الشئ يليه ولاية اذا تبعه على اثره ليس بينهما حاجز قاله ابن غازى (قوله بالتامر) قيل صوابه بالتاءين أى تاء التأنيث وتاء الفاعل وأجيب بأن أل للعهد ورد بأنه ان كان المعهود تاء التأنيث خرجت تاء الفاعل وان كان تاء الفاعل خرجت تاء التانيث وأجيب بان المعهود جنس التاءين المتقدم ذكرهما (قوله وسم بالنون) أى قبولها (قوله ان أمر فهم) أى من غير اداة ليخرج نحو لتضرب (قوله فهو م) أى لانه نعت لفعل وحق النعت أن يتصل بالمنعوت وهذا وان كان معلوما لكن المعلوم قد يبين تاكيدا فسقط ما قيل ان هذا لا حاجة اليه لانه واضح (قوله وليس فى هذا البيت زيادة) بل فيه التنبيه على اسمية دراك ونزال ونحوهما

يعنى ان الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الاول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالاضافة وبالتبعية الثانى التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالاسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ وتنوين المقابلة كمسلمات الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو احدى أخواتها الرابع أل وهى الا لغو اللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل الخامس الاسناد وهو المعبر عنه بمسند فان مسند يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير واسناد اليه ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الاعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل فى موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا ثم قال

(بتافعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن فعل ينجلى)

يعنى أن الفعل ينجلى أى يظهر بأربعة أشياء الاول تا فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضى ويجوز ضبطه بالضم على انها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل الثانى تاء أتت وهى تاء التأنيث فاعله الثالث يا افعلى وهى ياء المخاطبة وتلحق الامر والمضارع الرابع نون أقبلن وهى نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضا الامر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر فى كلمة وينجلى خبره وبتافعلت متعلق بينجلى ثم قال (سواهما الحرف) يعنى أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الاظهر فان سوى عند الناظم بمعنى غير فاضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسماء والافعال ومختص بالاسماء ومختص بالافعال أتى لكل واحد من الاقسام بمثال فقال (كهل وفى ولم) فهل مثال للمشترك وفى مثال للمختص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل ثم قال (فعل مضارع يلى لم كيشم) لما أتى فى تعريف الفعل بالعلامات التى تخصه على الجملة وكانت الافعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو احدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلى لم لا مثال للمضارع المقترن بلم اذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضى شمم بالكسر لانك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم ثم قال (وماضى الافعال بالتامز) يعنى ان الفعل الماضى يمتاز عن المضارع والامر بصلاحيته للتاء وأل فى التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة ثم قال (وسم بالنون فعل الامر ان أمر فهم) يعنى ان فعل الامر يمتاز بشيئين صلاحيته لنون التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وافهام الامر وهو معنى قوله ان أمر فهم وأل فى النون للعهد وهو نون التوكيد المتقدمة ثم قال

(والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل)

يعنى ان اللفظ اذا أفهم الامر ولم يكن صالحا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو أقدم وليس فى هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذى قبله الا كون غير

ولولا هذا البيت لتوهمت حرفيتها من قوله سواء هما الحرف ويدخل فى قوله هو اسم المصدر نحو ضرباً زيداً وان لم يمثل الا باسم الفعل كما ذكره المرادى وان خصص الشارح اسم الفعل (قوله المعرب) مشتق من الاعراب وهو فى اللغة لمعان مناسبة للمعنى الاصطلاحى وهو تغيير أواخر الكلم على انه معنوى واعترض بما اذا كان أول حالاته الرفع فيلزم أن لا يكون معرباً فى حالته الاولى وقد يقال انه تغير من الوقف الى الرفع وقيل الناظم جرى هنا على انه لفظى وليس هنا ما يدل عليه كما سيأتى ايضاحه (قوله من الحروف) يقتضى ان الحرف وضع قبل الاسم المبنى وأجيب بجواز أن الواضع تصور الحروف ووضع الاسماء المبنية قبل وضع الحروف ثم وضع (٨)

الحروف فوقع الشبه باعتبار ما فى الذهن هذا معنى ما قاله فى البسيط وقد يبنى الاسم لوقوعه موقع المضمر وهو المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة فانه وقع موقع الكاف لان المنادى مخاطب وفى حمل كلام المصنف على البناء الاصلى دون الجائز أو عليهما احتمالان والاول أظهر (قوله وكنيابة) أى وكشبه اسم ذى نيابة عن الفعل بحرف فيكون على حذف مدخول الكاف فلا حاجة الى أنه أطلق الملزوم على اللازم (قوله وكافتقار الخ) قال ابن عباس أحد مشايخ الامام السنوسى احترز بقوله وكافتقار أصلا من افتقار غير مؤصل اه ولا بد من عدم المعارض واستشكله الفارسى بان كل اسم لا يخلو عن خاصية من خواص الاسم كالفاعلية والمفعولية فلا يتصور مبنى وأجيب بان عوارض التركيب لا تعتبر لانها ليست فى ذوات الكلمة بخلاف الاضافة والتثنية فانها فى المفردات

القابل للنون مما أفهم الامر يقال فيه اسم فعل لانه صرح بأنه اسم فى قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيهل

(المعرب والمبنى)

قوله (والاسم منه معرب ومبنى • لشبه من الحروف مدنى)

يعنى ان الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبنى وقدم المعرب لانه الاصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبنى مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه ولما كان المبنى من الاسماء على خلاف الاصل وأنه لا يبنى الا لعلة نبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله مدنى والشبه غير المدنى ما عارضه معارض كأى فى الاستفهام والشرط فانها أشبهت الحرف فى المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الاضافة لان الاضافة من خصائص الاسماء فالغى شبه الحرف ثم قال

(كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا • والمعنوى فى متى وفى هنا)
(وكنيابة عن الفعل بلا • تأثر وكافتقار أصلا)

فنوع شبه الحرف الى أربعة أنواع الاول الشبه الوضعى وهو ما أشبه الحرف فى كونه موضوعاً على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا أى فى الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف فى وضعها على حرف واحد ونا مبنى أيضاً لشبهه بالحرف فى وضعه على حرفين الثانى المعنوى وهو ما أشبه الحرف فى المعنى وهو المشار اليه بقوله والمعنوى أى والشبه المعنوى فى متى وفى هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام اذا كانت استفهاما وان الشرطية اذا كانت شرطا وأما هنا فاشبهت معنى حرف لم يستعمل لان هنا اسم اشارة والاشارة معنى من معانى الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب الثالث الشبه الاستعمالى والمراد به أن الاسم يبنى اذا اشبه بعض الحروف كاسماء الافعال اشبهت ان فى كونها عاملة غير معمولة وهو المشار اليه بقوله وكنيابة عن الفعل بلا تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لان الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد ان الشبه هو النيابة عن الفعل فكون أسماء الافعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بان واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فانه مؤثر للفعل الذى ناب عنه الرابع الشبه الافتقارى وهو ان يكون الاسم مفتقرا الى غيره افتقاراً مؤصلا كالموصولات وهو المشار اليه بقوله وكافتقار أصلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة الى ما بعدها فانه غير مؤصل اذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها ثم قال

(ومعرب الاسماء ما قد سلما • من شبه الحرف كأرض وسما)

انما أخر المعرب وان كان الاصل لان المبنى محصور فما ذكروما عداه معرب وقوله ومعرب الاسماء

فائدة (قوله فاشبهت معنى حرف) أصل العبارة فاشبهت حرفا فى المعنى نازع بعض المحققين بانهم وضعوا للاشارة حرفا وهو اللام ما العهدية فانها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله عاملة غير معمولة) بحث فيه بقول الشاعر دعوت نزال فلم ينزلوا • وكانت نزال عليهم أعم • فان دعوت عامل فى نزال اه ويجاب بان التقدير دعوت فقلت نزال فالذى فى محل نصب انما هو الجملة من نزال وفاعله لا نزال فقط (قوله لان الفعل) قال الشيخ يحيى مراده اسم الفعل وقوله وما ناب عنه أى عن الفعل وهو الحرف والدليل على هذا قوله فان اسم الفعل هو المصنف بهذا لا الفعل وكذا يدل عليه قوله فكون أسماء الافعال الخ وقوله ولم يرد ان الشبه هو النيابة (قوله الرابع) جعل الموضح الانواع ثلاثة ولا ينبنى على هذا الاختلاف شئ (قوله الى غيره) أى جملة بخلاف سبحان

(قوله وفعل أمر) قال بعضهم الامر مبني على ما يجزم به مضارعه أيا من يفهم وضربت مبني على فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف (قوله والرفع أقيس) للتناسب لان أول الكلام مرفوع ولانه الاكثر في كلامه (قوله أو مقدر) وهذا المقدر في قوة الموجود فهو كالضمير المستكن فاذا علمت هذا سقط ما تشدق به العصام وزعم انه فطن لما غفل عنه سيبويه من حذف الفاعل هنا حيث منع حذف الفاعل اه الشيخ يحيى بالمعنى قال الشيخ يحيى روينا عن شيخنا الشيخ سعيد الجزائري عن شيخه الشيخ سعيد المقري عن ابن أبي جلال المايورقي انه خلفه الجن ومكث مدة طويلة فسمع بعد طول قراءة أولادا فطمع الخير منهم فعرض قضيته على معلمهم فقال اذا سمعت بوجبة عظيمة فاعلم انه سلطان الجن فناد بالشرع فسمع بعد ذلك فنادى فاحضر الجني فسئل فقال هذا قتيل أخي فقال الانسي ماقتلت الاحية كالقنفه شيخ الجن فاستفتى الشيخ المؤدب المذكور وكان كبير السن فرفع حاجبيه بيده وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تطور على غير شكله فدمه هدر فالزم الجني بحمله لاهله فامتثل فوجهه الى أهله وهذا اسند عال في هذه الواقعة اه فانت ترى التطور يهدر الدماء فكذلك الواو والياء صارا كصورة حرف ساكن لقي حرفا ساكنا فاهدرا بالحذف اه باللفظ الاولى فكذلك الواو الخ (قوله وكل حرف الخ) وانما لم يخرج عن أصله لانه لا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج الى الاعراب واعترض بنحو من فانها لمعان واجيب بان الحرف انما جيء به في الاصل ليدل على معنى واحد لاغير هذا حاصل كلام المرادي (قوله لانه لا يلزم) جوابه ان الواضع حكيم يعطي الاشياء مستحقها فيلزم من استحقاق الشيء حصوله سلمناه لكن يلزم قبول الحصول من الشبه في قوله مبني لشبه لانه اذا بني الاسم لشبهه به لزم ان يكون هو مبنيا وسيقول وكل مضمر له البنا يجب فبالاولى المشبه به فان قلت المشبه لا يعطى جميع أحكام المشبه به قلت ذاك صحيح في بعض المواضع دون بعض وفائدة ذكر الاستحقاق أن البناء له بالاصالة لا لشبه شيء وقال ذلك الشارح لانه كان مستحقا الاوقاف وكتب وقف ومنع منها ظلما كما ذكره شيخنا وأصلحه ابن غازي بقوله والحرف مبني وأصله البنا (قوله ومنه ذو فتح الخ) هذا الترتيب مقصود فقدم الخفيف ثم الثقيل ثم الاثقل ولا يعترض بتأخير الاخف لانه صرح بأصليته قبل (قوله تضمن معنى أل) أقول ان أمس هذه متضمنة معنى أل العهدية وبها تعين الزمان ليوم سابق يلي يوم التكلم ولا تظهر معها أل لانها مشربة وما أشرب لا يظهر وأما أمس غير المتضمنة فهي لزمان سابق مجهول ويدخل عليها أل فتتعين لزمن معهود بينك وبين مخاطبك وليست مثل الاولى لانها اليوم الموالي ليومك بخلاف هذه وألغز فيها العز بن عبد السلام بقوله اذا تنكرت تعرفت أي اذا خلت من أل واذا تعرفت تنكرت ولم يبن غد لعدم تضمنه معنى العهد (قوله ذهب أمسنا) أي من حيث الجملة والا فليست هي الاولى لانها لا تضاف كالعلم أو كالمحلى بال

ما قد سلما يعني ان ما سلم من شبه الحرف في الاوجه المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الاعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر من الاعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورا وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم ثم قال (وفعل أمر ومضي بنيا) لما فرغ من مبني الاسماء ومعربها شرع في مبني الافعال ومعربها وبدأ بالمبني منها وهو فعل الامر والماضي فالماضي مبني على الفتح نحو ضرب والامر مبني على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره ان كان معتل الآخر نحو اغز وارم واخش ويجوز في قوله ومضي الرفع والجر والرفع أقيس لان التقدير وفعل أمر وفعل مضي فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ووجه الجر انه حذف المضاف وترك المضاف اليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالالف في قوله بنيا للتثنية ثم أشار الى المعرب من الافعال بقوله

(وأعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن * نون اناث كيرعن من فتن)

يعني ان الفعل المضارع يعرب بشرط ان يعرى من نون الاناث نحو الهندات يرعن ونون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الاناث لا يكون الا مباشرا للفعل لم يقيده ولما كان نون التوكيد يوجد مباشرا للفعل وغير مباشر وانه لا يمنع من الاعراب الا اذا كان مباشرا نبه على ذلك بقوله مباشر وفهم منه انه اذا كان غير مباشر كان الفعل معربا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان أو مقدر نحو هل تقومن يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الامثال ثم انتقل الى الحرف فقال (وكل حرف مستحق للبنا) يعني ان الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لانه لا يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه فان الشيء قد يكون مستحقا للشيء ويمنع منه ثم قال (والاصل في المبني أن يسكنا) أصل كل مبني اسما كان أو فعلا أو حرفا ان يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة الا لموجب من تعذر أو غيره وقوله

﴿ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والساكن كم﴾

أي ومن المبني ما يبنى على الفتح كأين أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة ان كانت استفهاما أو ان الشرطية ان كانت شرطا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة اما لخفتها واما اتباعا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحرف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا

(قوله لا لتعذر السكون) أى لان العلة الاولى أقوى ولم يقل ذلك فى أين لانها لا تستعمل معربة فان قلت لم بنى اين على الكسر لا لتقاء الساكنين كما فى أمس (١٠) ولم لم يبن أمس على الفتح اتباعا للهمزة أو للخفة قلت قال شيخنا لما سألته عنه هذه تعاليل بعد الوقوع لا تطرد وقد يقال الساكن فى أمس حاجز حصين فمنع الاتباع وأما فى أين فغير حصين فلم يمنع الاتباع (قوله وكانت كسرة الخ) لا يناقض نفى تعليل البناء على الحركة بالتقاء الساكنين لانه لا يلزم من نفى اعتباره فى الاول نفى اعتباره فى الثانى ويحتمل انه علل بناءها على حركة بالاول لانه لو عال بالثانى فيه وفى كونها كسرة لكان شبه تكرار كذا قيل وما قدمناه أولى وأضعف من هذا أن قوله وكانت كسرة الخ من تمام كلام البعض المخالف ويعنى به المرادى اذ لا يوجد تعليل للكسر غيره (قوله ان كانت خبرية الخ) وقيل بنيت كم الخبرية لشبهها بالحرف الذى كان حقه أن يوضع فلم يوضع ذكره الازهرى رحمه الله (قوله والرفع الخ) اعلم أن الحرف عرض والحركة عرض آخر وكل منهما قائم بمحل منقار بان لا على معنى الالتصاق (قوله على ألقاب الاعراب) كذا عبر غير واحد والاولى التعبير بالانواع لان اللقب يرادف الملقب والرفع لا يرادف الاعراب بل هو أخص منه ويجاب بانه على حذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب وقوله اجعلن اعرابا على

لا لتعذر السكون خلافا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف فى الافتقار الى الجملة افتقارا لازما وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد وقوله والساكن كم مثال للمبنى على السكون وهو المنبه عليه قبل بقوله والاصل فى المبنى ان يسكنا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين ان كانت خبريه أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية ثم قال

(والرفع والنصب اجعلن اعرابا • لاسم وفعل نحو لن أهابا)

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الاعراب بالنسبة الى الاسماء والافعال وهى على ثلاثة أقسام مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب واليه أشار بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل ومثل للفعل فقال نحو لن اهابا وهو مضارع هاب من الهيبة ومختص بالاسم وهو الجر واليه أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) ومختص بالفعل وهو الجزم واليه أشار بقوله (كما قد خصص الفعل بان ينجزما) وقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا وجر • كسرا كذكر الله عبده يسر)

يعنى ان أصل الاعراب أن يكون بالضمة رفعا و بالفتحة نصبا و بالكسرة جرا ثم مثل بقوله كذكر الله عبده يسر فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف اليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الاعراب الاصول بعلامة الجزم فقال (واجزم بتسكين) هذه العلامات التى ذكرها هى الاصول فى علامات الاعراب وغيرها من العلامات انما هو بالنيابة والى ذلك أشار بقوله (وغير ما ذكر ينوب) ثم أتى بمثال وهو (نحو جا أخو بنى نمر) فاخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة ثم شرع فى مواضع النيابة فقال

(فارفع بواو وانصبن بالالف • واجرر بياء ما من الاسما أصف)

يعنى أن الواو تنوب عن الضمة والالف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك أى فيما أذكر لك بعد هذا البيت وهو ستة أسماء أشار الى اثنين منها بقوله

(من ذاك ذو ان صحبة أبانا • والفم حيث الميم منه بانا)

فقوله ان صحبة أبانا أى ان أظهر صحبة نحو جاء فى ذو مال أى صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذى مال واحترز به من ذو بمعنى الذى فى لغة طيئ فان الاشهر فيها ذو بالواو فى جميع الاحوال وقوله والفم حيث الميم منه بانا أى اذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك واحترز به من فم بالميم فانه يعرب بالحركة نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم ثم أشار الى الاربعة الباقية من الاسماء الستة فقال (أب أخ حم كذاك وهن) فاب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدا وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أى وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت الى هنيك والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار الى أن هذه الاسماء الاربعة فيها لغات أخر غير الاعراب بالحروف فقال

(والنقص فى هذا الاخير أحسن • وفى أب وتالييه يندر • وقصرها من نقصهن أشهر)

يعنى أن النقص فى هن وهو الاعراب بالحركات الثلاث فى النون أحسن من اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وان النقص فى أب وأخ وحم يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله

بابه اقتدى عدى فى الكرم • ومن يشابه أبه فما ظلم

ومن القصر قولهم فى المثل مكره أخاك لا بطل فاخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم وقوله وفى أب وتالييه يندر

ظاهره على أن الاعراب لفظى أو علامة اعراب على أنه معنوى وقوله فارفع الخ تفصيل والباء فى قوله بضم على انه معنوى للالة أو للمصاحبة وعلى أنه لفظى وأنه عين الضمة للتصوير (قوله نمر) ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث لانه علم لقبيلة (قوله ستة)

وقال الفراء والزجاج خمسة وأسقطا الهن وقال الجوهرى فى كتاب له فى الصوسبعة وزاد من فى الحكاية تقول لمن قال جاءرجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى وردّ بوجوه فى المطولات وهذه الاسماء تستعمل مفردة ومضافة الاذو فلا تستعمل الا مضافة الى اسم جنس ظاهر وقد تقع مضافة الى مضمر كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وذويه اه

يندر يعنى أن النقص يقل فى تاليى أب وهما أخ وحم وفاعل يندر ضمير يعود على النقص وقصرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقصهن متعلق باشهر وهو من تقديم من على افعل التفضيل وذلك قليل ثم قال (وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا لليا) الاشارة بذا الى الاعراب بالحروف يعنى ان هذه الاسماء يشترط فى اعرابها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميك فان كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم وان كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الاسماء الظاهرة المضافة الى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أن يضفن لسائر الاسماء لا للياء ثم مثل بقوله (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فاخو مضاف الى أبيك وأبى مضاف لكاف الضمير وذا مضاف الى اعتلا وهذه الامثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لان غير ياء المتكلم اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الالف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان والى هذا أشار بقوله

(بالالف ارفع المثنى وكلا • اذا بمضمر مضافا وصلا)
(كلتا كذاك اثنان واثنتان • كابنين وابنتين يجريان)
(وتخلف اليا فى جميعها الالف • جرا ونصبا بعد فتح قد ألف)

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة فى آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالالف ارفع المثنى يعنى ان الالف تكون علامة للرفع فى المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان وقوله وكلا يعنى أن كلا يرفع أيضا بالالف كالمثنى لكن بشرط اضافته الى المضمر والى هذا أشار بقوله اذا بمضمر مضافا وصلا وفهم من عطفه كلا على المثنى ان كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيد باضافته الى المضمر احترازا من المضاف الى الظاهر فانه يعرب حينئذ بحركة مقدرة فى الالف ومضافا حال من الضمير المستتر فى وصل وبمضمر متعلق بوصل والتقدير اذا وصل بمضمر فى حال كونه مضافا اليه أى الى المضمر وقوله كلتا كذاك أى كلتا مثل كلا فى أنه يرفع بالالف بشرط اضافته الى المضمر وفهم أيضا من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره وقوله اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان يعنى ان اثنين واثنتين يرفعان بالالف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقى وهو ابنان وابنتان وانما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين انها ليست مثناة حقيقة لانها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها وقوله وتخلف اليا فى جميعها الالف البيت يعنى ان الياء تخلف الالف فى الجر والنصب فى جميع ماذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما وقوله بعد فتح قد ألف يعنى ان الياء فى الجر والنصب يفتح ماقبلها كالفتح المعهود فى الرفع وهو المراد بقوله بعد فتح قد ألف والياء فاعل بتخلف والالف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرا ونصبا على اسقاط حرف الجر أى فى جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين فى موضع الحال والتقدير فى حال كون هذه الاشياء مجرورة ومنصوبة وفى جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك فى جمع المذكر السالم وما ألحق به والى ذلك أشار بقوله

(وارفع بواو وبيا اجرر وانصب • سالم جمع عامر ومذنب)
(وشبه ذين وبه عشرونا • وبابه ألحق والاهلونا)

رملى (قوله بالالف الخ) أعطوا المثنى الالف رفعا لانه ثقيل والالف خفيفة ولذا أعطوه الياء فى الجر وصديقه فلم يبق للجمع الا الواو وأيضا الجمع خفف لقلته بخلاف المثنى لان كل جمع متضمن لاثنين ولا عكس فكان المثنى أكثر قبل المثنى أولى من التثنية لانها مصدر وردّ بان التثنية فى الاصطلاح اسم للمثنى قال المرادى واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج يعنى على لغة من أعرب وأما من يبنى فلا تثنية اجماعا نص عليه أبو حيان اه من ابن غازى (قوله اذا بمضمر الخ) انما اعربا بالحرف مع الاضافة للضمير لان الاضافة للضمير فرع والاعراب بالحرف فرع فاعطى الفرع للفرع وأعربا بالحركات مع الاضافة للظاهر لان الاضافة للظاهر أصل والاعراب بالحركات أصل فاعطى الاصل للاصل قال الامام السيوطى فى البهجة (فرع) المثنى اذا سمى به يبقى على حاله قبل التسمية وقال العسكرى فيه لغتان الاولى هذه والثانية أن يجعل كعمران فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية والالف والنون (قوله وعطف مثله عليه) لا يستغنى عنه بما قبله لانه ينفرد باخراج القمرين وما قبله يخرج اثنين (قوله مضافا) أخرج ما اذا وصل بمضمر ولم يضف له نحو الزيدان هما كلا الرجلين والهندان هما كلتا المرأتين كذا نقل الشيخ يحيى عن بعض شيوخ شيخه (قوله جمع عامر) لم يقل جمعى عامر واعترض به ابن هشام لعدم اللبس وقد ذكر ابن هشام القاعدة فى تذكرته

(قوله عالمون) افتى الشيخ السنوسي انه جمع حقيقة فراجعه وعالمون بالفتح جمع لعالم به وبالكسر جمع لعالم به ونقل ان العالم بالكسر
اسم لما سوى الله أيضا (قوله عليونا) اسم لاعلى الجنة أي لمجموع أعلى الجنة وان اتسعت أماكنه (قوله ارضون) جعله بعضهم من
غير باب سنين ولم يعتبر تغييره ومن اعتبر تغييره جعله من باب سنين ولم يستوف شروط بابه ومعنى شذوذه خروجه عن القياس الاول
والثاني فخص باسم الشذوذ وقال الشاطبي جمع هذا الجمع لانه مما يورد في مقام التعجب والاستعظام ونقله البكري (قوله لا يمتنع
مؤنثه من الجمع بالالف والتاء) هو معنى قولهم ليس من باب افعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
كصبور وقتيل اهـ رملي ولا يضر كون اللفظ منقولا عن مؤنث فلو سميت رجلا بزينب وسعدى وأسماء لقلت في الجمع زينبون
وسعدون وأسمون اجماعا كما في شارح التسهيل ولا يرد في تعريف الشارح المكودي دخول أحمر لانا نمنع دخوله اذ لا يقال في جمع
حمراء حمراوات الا ان سمي بها مؤنث وأجاز (١٢) ابن كيسان حمراوات كما نقله الرضي أي وان لم يسم به مؤنث كما انه أجاز أحمرون

(أولو او عالمون عليونا * وأرضون شذ والسنونا)

(وبابه ومثل حين قد يرد * ذا الباب وهو عند قوم يطرد)

يعني ان جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفرده ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكرا عاقلا خاليا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالالف والتاء أتى بمثال من الاول للاول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذنب قوله وشبه ذين يعني شبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر بوا او متعلق بارفع وبيا متعلق باجرر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب باحد العاملين فهو أيضا من باب التنازع وقوله وشبه ذين مجرور بالعطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله وبه عشرونا هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الاعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني ثلاثين الى التسعين ويتضمن أيضا سبعة ألفاظ والاهلون وهو جمع غير مستوف للشروط لانه ليس بعلم ولا صفة واولو وهو اسم جمع لانه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضا اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعا لعالم لان عالما أعم وعليون اسم لاعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع لارضون ووجه شذوذه انه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضون والتقدير وأرضون في حال كونه شاذا والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين وقوله ومثل حين قد يرد ذا الباب الاشارة بذا الى سنين وبابه يعني انه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للاضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف في احدى الروايتين وقوله وهو عند قوم يطرد يعني ان هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله

دعاني من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

ودخل في تعريف الشيخ المكودي افعل التفضيل فانه يجمع وقد أجاب السهيلي في الروض عن كونهم اشترطوا العلمية فلما وجدوها أزالوها بالجمعية وأيضا قد جمع الوصف وهو نكرة فما الفرق بان الواو تدل على جمع المذكر وهي في الافعال أصل وحمل عليها الاوصاف فجمعت بالواو وكان الوصف فرعا لان واوه حرف وواو الفعل اسم والاسم أصل والنكرة الجامدة لا تشبه الفعل ولا الوصف فمنعت وانما اشترطت العلمية لتؤول بمسمى بهذا الخاص والنكرة لا مسمى لها خاص فان أولت بالمسمى الخاص كانت في قوة وصف فجمعت الجمعية والتصغير يسوغ الجمعية ونبه على شروط الجمع بالمثال ولم ينبه على
شروط المثنى لان مقصوده هنالك اعرابه فقط (قوله منصوب باحد العاملين) أي باعتبار جعل اجرر وانصب شيأ واحدا والا ثم
حقه العوامل ثم رأيت نسخة شيخنا العوامل (قوله اسم) أي اسم جمع للعاقل هذا هو الظاهر وأما كونه اسما لجمع عالم مطلقا فيرده
التعليل بكونه خاصا بالعقلاء انظر السنوسي (قوله فيما حذف من مفرده حرف أصلي) صوابه في كل ثلاثي حذفت لامه أو فيما حذفت
لامه ويكون ما صدقها الثلاثي (قوله تاء التأنيث) صوابه هاء التأنيث (قوله وعدة) صوابه وعضة قال ابن هشام ولا يجوز ذلك في
نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض (قوله يعني كل ما الخ) فيه ما مر (قوله
كعزين) صوابه كعضين (قوله هذا الاستعمال يطرد عند قوم من العرب كقوله دعاني من نجد الخ) خص الكلام بباب سنين وجعل
معنى الاطراد القياس في باب سنين أي وهو عند قوم يطرد في جميع باب سنين هذا ظاهر كلامه والحاصل انه يصح كما ذكر الشيخ يحيى
تفسير ذا الباب بالجمع وملحقاته أو بالملحقات أو بنوع من الملحقات وهو باب سنين وهذا الاخير عليه شراحه فعلى تفسير الباب بكل
الباب يكون معنى قوله وهو عند قوم يطرد أنه مقيس وعلى تخصيص الباب بباب الملحقات أو باب سنين فقط فيحتمل أن يفسر الاطراد

بالقياس فيما خص به ويحتمل أن يفسر الاطراد بعمومه بقية الابواب ثم قال اعراب الملحقات يمكن أن يقال جاء أولين العلم في أولو العلم وما أظنه سمع وهو بعيد اذ لا فرق في القياس بين لازم الاضافة وغيره وفي تصغيرها كلام حسن في حاشية التسهيل (قوله فافتح الخ) هذه حركة حرف من بنية الجمع لا حركة بناء كما توهم (قوله وقد جاوزت حد الاربعين) لا يرد انه يحتمل اعراب حين لان الائمة عرفوا اللغة من خارج وأتوا بهذا من كلامهم (قوله والملحق به) فيقال اثنين بالفتح (قوله يدرى الشعراء) كذا بخط ابن المؤلف وفي نسخة يبتغي قرره شيخنا (قوله وما بتا) قال السيوطي في النكت فيه أمور الاول أورد عليه انه لا بد أن يقول مزيدتين كما في التسهيل والعمدة والكافية الكبرى ليخرج نحو أبيات وقضاة وأجاب ابن هشام وغيره (١٣) بان ذلك مستفاد من قوله بتا اذا قدرت الباء للاستعانة أي وما أستعين على جمعه بألف وتاء وانما يتجه الاعتراض اذا قدرت للمصاحبة أي وما جمع مصاحبا للالف والتاء قال ابن الصائغ وانما قيدهما بالزيادة في سائر كتبه دفعا لتوهم أن الباء للمصاحبة وذكر السوداني ان الذي يجمع بالالف والتاء قياسا خمسة ما فيه تاء التأنيث مطلقا وعلم المؤنث مطلقا أي سواء كان ذا تاء أم لا وصفة المذكر الذي لا يعقل كأيام معدودات وأشهر معلومات لا المؤنث كحائض والعاقل كعالم ومصغر المذكر الذي لا يعقل كدريهمات واسم الجنس المؤنث بالالف نحو حبلى وبهمى وصحراء ونظمها أبو اسحق في شرح الالفية فقال

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى
ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل
وغير ذا مسلم للناقل

قال الراعي وأورد على الناظم أن الذي جمع بهما هو المفرد وأجاب بعض الشيوخ بان المجموع هو المفرد بقيد ضم غيره اليه لا المفرد قبل ذلك ولو كان الايراد ناهضا لاوردوه في المثنى والمجموع والاولى في تقريره هكذا وجمع ما جمع بألف وتاء ونقل عن ابن هشام وهذا أظهر من تقرير السيوطي وما أستعين على جمعيته أي الجمعية الواقعة فيه بألف وتاء (قوله معا) أي جميعا والمعية في ثبوت الحكم (قوله كاذرعات) جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع (قوله أو في موضع الحال) هو أولى وفي منع أذرعات من التنوين مع الفتح والكسر نظر لان منع الصرف لا يحذف تنوين التمكين ووجود الكسر مع عدم التنوين ممتنع في كل ما يوهم اضافة ويمكن الجواب عن الامرين

ثم قال (ونون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق)

يعني ان نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله

وماذا يدرى الشعراء مني • وقد جاوزت حد الاربعين

ثم قال (ونون ما ثنى والملحق به • بعكس ذاك استعملوه فانتبه)

يعني ان نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقيل مطلقا ومنه قوله

أعرف منها الجيد والعينانا • ومنخرين أشبها ظبيانا

وقوله فانتبه أي لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيابة أيضا نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به واليه أشار بقوله

(وما بتا وألف قد جمعا • يكسر في الجر وفي النصب معا)
(كذا أولات والذي اسما قد جعل • كاذرعات فيه ذا أيضا قبل)

يعني ان المجموع بالالف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وانما نصب بالكسرة مع تأتى الفتحة حملا على جمع المذكر السالم لانه فرع عنه وقدم الجر لان النصب محمول عليه وقوله كذا أولات البيت هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الاول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه واليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى وان كن أولات حمل الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة واليه أشار بقوله والذي اسما قد جعل الخ فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسما قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسما مفعول ثان بجعل وكاذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذا مبتدأ وهو اشارة الى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الاول والرابط الضمير المجرور بفي وهو متعلق بقبل وتقديره والذي جعل اسما من جمع المؤنث السالم كاذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة واليه أشار بقوله (وجر بالفتحة ما لا ينصرف) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لانه على الاصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطا بان لا يضاف ولا يدخل عليه أل أشار الى ذلك بقوله (ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) فشمل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الاحسن ومعنى ردف تبع وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلا ماضيا مبنيا للمفعول

(قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) جعلها بعضهم ثلاثة باعتبار الضمائر وبعضهم خمسة باعتبارها مع حروف المضارعة وبعضهم سبعة لان
التاء فى تفعلان اما المخاطبين أو مخاطبتين أو غائبتين تضم هذه الثلاثة الى البقية ويصح جعلها ستة بجعل التاء فى تفعلان

وما فى موضع رفع نيابة عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر وما فى موضع نصب على انه مفعول به
وما فى قوله مالم يضف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال ومن مواضع
النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك فى خمسة أمثلة من الفعل
واليه أشار بقوله (واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا)
(وحذفها للجزم والنصب سمه * كلم تكونى لتروى مظلمه)
يعنى أن علامة الرفع فى هذه الامثلة الثلاثة هى النون وهذه الامثلة ثلاثة فى اللفظ وفهم من قوله
لنحوها أنها أكثر وتبلغ بالاستقراء الى ثمانية لان يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرا نحو الزيدان
يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث ويتضمن
أيضا تفعلان بالتاء فانه شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضا ضميرا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو
تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واوه ضميرا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لانه شبهه
وواو يفعلون يكون ضميرا نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا
تكون ياؤه الا ضميرا فهذه ثمانية أمثلة فى التقدير وان كانت ثلاثة فى اللفظ والنون مفعول أول
باجعل ورفعا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أى علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع
لنحو يفعلان وتدعين وتسألون وقوله وحذفها للجزم والنصب سمه أى علامة وقدم الجزم على
النصب لان النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله كلم تكونى ومثال للنصب وهو قوله
لتروى ومظلمة يجوز فى لامه الفتح والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات الاعراب تكون
ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك فى الاسماء والافعال المعتلة وبدأ بالاسماء المعتلة فقال
(وسم معتلا من الأسماء ما * كالمصطفى والمرتقى مكارما)
(فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذى قد قصرا)
(والثان منقوص ونصبه ظهر * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر)
يعنى ان ما كان من الاسماء حرف اعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة
كالمرتقى يسمى معتلا وليس من الاسماء ما حرف اعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول
أول بسم ومعتلا مفعول ثان وصلة ما كالمصطفى ومكارما مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول
به ومن الاسماء متعلق بسم ثم ان القسم الاول من المعتل وهو ما حرف اعرابه ألف لازمة يقدر فيه
جميع الاعراب أعنى الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت
بالفتى ويسمى مقصورا وقد نبه على ذلك بقوله فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه البيت ثم نبه على
القسم الثانى بقوله والثان منقوص البيت يعنى أن القسم الثانى من المعتل يسمى منقوصا وتظهر فيه
الفتحة فى حال النصب لخفتها فى الياء نحو رأيت القاضى وتنوى فيها الضمة والكسرة فى حال رفعه
وجره لثقلهما فى الياء نحو قام القاضى ومررت بالقاضى ثم أشار الى المعتل من الافعال بقوله
(وأى فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف)
(فالالف انو فيه غير الجزم * وأبد نصب ما كيدعو يرمى)
(والرفع فيهما انو واحذف جازما * ثلاثهن تقض حكما لازما)
يعنى أن المعتل من الافعال ثلاثة أقسام ما آخره ألف نحو يخشى وما آخره واو نحو يغزو وما

اما للخطاب أو للغيبة .
يضم هذان للاربعة الباقية
(قوله على حذف مضاف)
أى على أن الاعراب
معنوى وأما على أنه لفظى
فلا يقدر مضاف الا أن
تجعل الاضافة بيانية
لكن لا حاجة حينئذ الى
تقدير مضاف (قوله لتروى)
اللام لام الجحود وأشار به
الى الحديث المؤمن لا يهين
نفسه أى لا يفعل ما يوجب
له الهون وله تأويل آخر
وهو أنه لا يسلم لمن يهينه
بل يمتنع وفيه تأويل ثالث
لم استحضره اه شيخنا واعلم
انه ليس المراد بقوله
وحذفها انها لا بد أن تقدر
ثم تحذف بل المراد عدم
الاتيان بها (قوله مكارما)
الالطف أن يجعل ظرفا
للمبالغة وأبلغ منه أن يجعل
مفعولا قال البكرى هو
على حذف مضاف أى
درج أو منازل الكرم
والمكارم جمع مكرمة
(قوله قصرا) سمى مقصورا
لان الحركات قصرت فى
خيام الحروف وبحث
الازهرى فى تعليلى المنقوص
مردود بان علة التسمية
لا يجب اطرادها وانما قدر
جميع الاعراب فى الالف
لانه هوائى لطيف لا يحمل
شيأ وقد أبدع بعضهم حيث شبه نفسه بالالف فى عدم التحرك فقال سلم على المولى البهاء وصف له * آخر
شوقى اليه واننى مملوكه أبدا يحركنى اليه تشوقى * جسمى به مشطوره منهوكه لكن نحلت لبعده فكاننى *
ألف وليس بممكن تحريكه (قوله وأى فعل) لا يصح جعل أى موصولة لان أيا الموصولة لا تضاف الى النكرة وانما تضاف الى معرفة
كما يأتى فى قول المصنف واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا فتعين كونها شرطية (قوله فالالف) أى اقصد الالف انو فيه

آخره ياء نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلا وأى فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانيـة وآخر منـه ألف جملة من مبتدا وخبره مفسرة للضمير المستكن فى كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفى عرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلا حال منه مقدم على عامله وقوله فالالف انو فيـه غير الجزم يعنى ان ما آخره ألف من الافعال المعتلة ينوى فيـه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما فى الالف نحو زيد يرضى وان يخشى والالف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء وقوله وأبد نصب ما كيدعو يرمى يعنى ان ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحن لن يدعو ولن يرمى ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمى معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انو يعنى ان الرفع ينوى فى الواو والياء لثقل الضمة فى الواو والياء والرفع مفعول مقدم بانو وقوله واحذف جازما ثلاثهن الى آخره يعنى ان هذا الاحرف الثلاثة أعنى الالف والواو والياء تحذف فى الجزم نحو لم يخش ولم يغزو ولم يرم وجازما حال من الفاعل المستتر فى احذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازما محذوف تقديره الافعال وتقض مجزوم على جواب الامر وحكما مفعول به ان جعلت تقض بمعنى تؤد أو مفعول مطلق ان جعلت تقض بمعنى تحكم كانه قال تحكم حكما لازما

•(النكرة والمعرفة)•

النكرة هى الاصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال

(نكرة قابل أل مؤثرا • أو واقع موقع ما قد ذكرا)

يعنى ان النكرة هى ما تقبل أل وهى الالف واللام وقوله مؤثرا أى مؤثرة التعريف واحترز بذلك من أل التى لا تؤثر التعريف كالالف واللام الزائدة كاللاتى والتى للمح الصفة كالحرث فان كلا منهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفا وقوله أو واقع موقع ما قد ذكرا يعنى ان من النكرات ما لا يقبل أل كذى بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما فى معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شئ وكلاهما يقبل أل ثم قال (وغيره معرفة كهم وذى • وهند وابنى والغلام والذى)

يعنى ان غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الاشارة كذى والعلم كهند والمضاف الى المعرفة كابنى والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذى ولم يذكر المقصود فى النداء نحو يا رجل وهو من المعارف لانه داخل كما قيل فى المعرف بال أو فى اسم الاشارة ولم يرتبها فى المثل ورتبها فى الفصول ثم شرع فى أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال (فما لذى غيبة أو حضور • كانت وهو سم بالضمير)

يعنى ان ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضميرا ودخل فى قوله أو حضور اسم الاشارة لانه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلا ومنفصلا أشار الى المتصل منه

(قوله وكان بعده مقدرة) أى لان أيا الشرطية لا بد لها من فعل شرط وقد اعترض عليه بامور الاول ان قوله مفسرة يقتضى انها لا محل لها وجوابه ان اطلاق المفسرة على خبر ضمير الشان بالمعنى اللغوى فهو اطلاق آخر غير المفسرة المذكورة فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب فالجملة المفسرة لضمير الشان لها محل لانها خبر ومما يجب التنبه له معرفة الاصطلاح فى كل باب وأما قولهم المفسرة لا محل لها ففى غير هذا الباب الثانى ان قوله ويحتمل أن تكون ناقصة يقتضى أن الشانية تامة وليس كذلك وجوابه ان معنى قوله ويحتمل أن تكون ناقصة أى ناقصة غير شانيـة فلا ينافى ان الشانية ناقصة فحاصل معنى كلامه انها تحتمل أن تكون ناقصة شانية أو ناقصة غير شانيـة الثالث انه لم يتعرض لخبر المبتدا وهو أى وجوابه أنه تركه لانه فى مقام التعليم للمبتدئ فلا يناسب ذكره لخفائه وللخلاف فيه (قوله ثلاثهن) من اضافة البعض الى الكل والمراد بالثلاث الاحرف وضميرهن للافعال (قوله وما الموصوفة) هذا أولى من التمثيل بمن وما شرطيتين أو استفهاميتين فانهما يردان على التعريف لان من وما الاستفهاميتين موضوعتان للطلب أو حالة يلزمها الطلب كما قيل فلا يكون معناهما انسان وشئ ويجاب بمنع ذلك بل من وما الاستفهاميتان موضوعتان لانسان وشئ مطلوب تعيينهما وظاهر كلام الناظم ان علم الجنس نكرة كاسامة لانه وقع موقع أسد الذى يقبل أل ويجاب بالمنع لان أسدا لا يقع موقع اسامة فى الدلالة على الحقيقة لان لفظ أسد موضوع لفرد منتشر لا للحقيقة وعرف ابن عصفور المعرفة بما علق من اول الامر على ما يخص مسماه والنكرة بما علق من اول الامر على الشياع فى مدلوله ودخل فيها ديار بمعنى حى وعريب بمعنى ساكن (قوله معرفة) وأعرف المعارف اسم الله ورؤى سيبويه فقيل له بم غفر لك قال بقولى اسم الله أعرف المعارف وهذا لا يدل على انه لم يقبل منه غير هذه بل يكون غيرها لرفع الدرجات وقال فى الكافية ومضمر أعرفها ثم العلم • وذو اشارة وموصول متم • وذو أداة ومنادى عينا • وذو اضافة بها تبينا (قوله فالذى غيبة أو حضور) عرفه فى التسهيل بما دل على تكلم أو خطاب أو غيبة (قوله كانت وهو) أسقط أنا لانه ينبغى للمتكلم أن يسقطها لانها سبب زلة ابليس لانها دعوى

(قوله وذو اتصال) اختار السيوطي ان المستتر ليس متصلا ولا منفصلا (قوله وكل مضمر له البنا يجب) لشبهه بالحروف في الجمود ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر اه ابن عقيل وعبارة الامام السيوطي لشبهها بالحروف في المعنى لان التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف وقيل في الافتقار وقيل في الوضع في الكثير وقيل لاستغنائه عن الاعراب باختلاف صيغه (قوله ان كل

بقوله (وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلي الا اختيارا أبدا)

(كالياء والكاف من ابني أكرمك * والياء والها من سليه ما ملك)

يعني ان الضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي الا في الاختيار وفهم منه انه يلي الا في غير الاختيار كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

وقوله كالياء البيت أي بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالاضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به ثم قال

(وكل مضمر له البنا يجب * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب)

يعني ان الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعني ان كل ضمير نصب صالح للجر وان كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه ان الياء من ابني تصلح للنصب لانها مجرورة وان الكاف من أكرمك تصلح للجر لانها منصوبة وان الهاء من سليه تصلح للجر لانها منصوبة وان الياء من سليه لا تصلح لا للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع ثم قال

(للرفع والنصب وجر نا صلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح)

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للاعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجرورا في قوله كاعرف بنا ومنصوبا في قوله فاننا ومرفوعا في قوله نلنا المنح جمع منحة وهي العطية وفهم منه ان الياء من سليه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لانه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الاعراب كله وهو نا علم ان ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلما كان أو مخاطبا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الاناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ ثم قال (وألف والواو والنون لما * غاب وغيره كقاما واعلما)

يعني ان ألف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن الا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد الى مراده ولو قال عوض وغيره وخوطب لكان أنص وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بالالف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها الا التاء وانما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله بتا فعلت ثم قال

(ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر)

يعني ان من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع ان ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير الاول فعل الامر للواحد المذكر وهو المشار اليه بقوله كافعل الثاني الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار اليه بقوله أوافق الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار اليه بقوله

ضمير الخ) أي للمشابهة التي أثبتها الناظم بينهما وهي مفاعلة من الطرفين (قوله كاعرف بنا الخ) قدم ضمير الجر على ضمير النصب والرفع من قوله كاعرف بنا فاننا نلنا المنح للاشارة الى أنه ينبغي أولا لكل طالب علم اذا اراد الشروع فيه والشعور بما يوصل اليه أن يخفض جناحه وجنابه لجميع أساتذته وصلحاء طلابهم منتصبا للاشتغال بما توجه اليه رجاء عود عرف نفعه عليه ليرتفع لذلك في العلم مقامه ويكمل بذلك انخراطه لدى سلسلة العلماء العاملين وانتظامه وأيضا أخر نلنا الذي هو مثال للرفع المذكور آخر البيت لان اللف والنشر المشوش أولى من المرتب لان الفصل في المرتب أكثر وفي المشوش أقل وأيضا الابتداء بمثال الجر من قبيل رد العجز على الصدر وقد ورد الابتداء بالعجز في القرآن المعظم الذي هو أكرم كتاب في قوله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم الآية اه (قوله فمجموع الضمائر المتصلة تسعة) أي مجموعها بحسب مواقع الاعراب رفعا ونصبا وجرا خمسة خاصة بمحل الرفع وثلاثة مشتركة بين محلي النصب والجر ونا مشتركة بين الجميع والمراد المتصلة البارزة (قوله وألف والواو الخ) الانسب تقديم هذا البيت وجعله عقب قوله فالذي غيبة الخ ليفيد التمثيل للمتصلة عقب التمثيل للمنفصلة (قوله ومن ضمير الرفع ما يستتر) أي وجوبا وتركه اتكالا على الشرح (قوله المتكلم ومعه غيره) ترك المعظم نفسه لفهمه منه بالمقايسة

بقوله تغتبط الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء المخاطب وهو المشار اليه بقوله اذ تشكر وما موصولة فى
موضع رفع بالابتداء وخبرها فى المجرور وأوافق مجزوم على جواب الامر ونغتبط معطوف على أوافق
على حذف حرف العطف ولما فرغ من الضمير المتصل شرع فى بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع
ومنصوب وقد أشار الى المرفوع بقوله

(وذو ارتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لا تشتبه)

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن وللمخاطب خمسة أنت أنت أنتما أنتم
أنتن وللغائب خمسة هو هى هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لانها أصول لما لم يذكره ولذلك
قال والفروع لا تشتبه فانا فرعه نحن لان المفرد أصل للجمع وأنت فرعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن
لان أنت لها فرعان فرع من جهة الافراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت
وكذلك هو أيضا فروعه من جهة الافراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هى ثم أشار الى
المنصوب من المنفصل بقوله

(وذو انتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا)

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الاصول الثلاثة كما فعل فى المرفوع لكنه اكتفى باياى
عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك فى المرفوع وثبت فى بعض النسخ وذو انتصاب بالواو واعرابه مبتدأ
وجعل الى آخر البيت خبره وفى جعل ضمير يعود على المبتدا واياى مفعول ثان بجعل وفى بعض النسخ
وذا انتصاب بالالف واعرابه مفعول ثان بجعل مقدم واياى مفعول لما لم يسم فاعله بجعل ثم قال

(وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تأتى أن يجىء المتصل)

يعنى ان الضمير اذا تأتى اتصاله بعامله لا يجىء منفصلا فى الاختيار وفهم منه انه يجىء فى غير
الاختيار منفصلا مع تأتى الاتصال كقول الشاعر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض فى دهر الدهارير

لانه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصل لضرورة الوزن وفى اختيار متعلق بيجىء ثم قال

(وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه فى كنته الخلف انتمى)

(كذاك خلتنيه واتصالا * أختار غيرى اختار الانفصالا)

يعنى انه يجوز اتصال الضمير وانفصاله فى الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين
بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الاخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك اياه والمختار فى ذلك
الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه فى قوله وصل وقوله فى كنته الخلف انتمى أى انتسب ويعنى به خبر
كان أو احدى اخواتها اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص من خبرها وقوله كذاك خلتنيه أى مثل
كنته فى الخلف المذكور يعنى خلتنيه وما أشبهه وهو كل ثانى ضميرين منصوبين بفعل ناسخ
للابتداء من باب ظن الاول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف فى جواز الاتصال
والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لانه لا خلاف فى جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وانما
المراد الخلف انتمى فى الاختيار ويدل على ان المراد ما ذكر قوله واتصالا أختار غيرى اختار
الانفصالا وهو موافق فى ذلك لابن الطراوة والرمانى وأو فى قوله أو افصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول
بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثانى ولو أعمل الاول لقال وصل أو افصله واتصالا مفعول
مقدم بأختار ثم قال (وقدم الاخص فى اتصال * وقدمن ما شئت فى انفصال)

الاخص هو الاعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من
ضمير الغائب فاذا أريد اتصال الضمير الثانى قدم الاخص لانه لا يتوصل الى اتصاله الا بتقديم
الاخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الاخص فى اتصال واذا أريد انفصاله فقدم ما شئت من
الاخص وغيره لانه اذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثانى وعلى ذلك نبه بقوله وقدمن ما شئت

(قوله فى المجرور) أى بمن لا بالكاف كما توهم (قوله اياى) ذكر أصل الاصول (قوله بفعل) أما اذا كان العامل اسما من باب ظن أو من باب كان فلم أر من تعرض له فليبحث عن حكمه والظاهر انه مقيس على الفعل (قوله مع تقديم الاخص) نحو قوله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسألكموها (قوله اذا كان اسمها ضميرا متصلا أخص) معترض اذ لا يشترط كونه ضميرا فضلا عن كونه متصلا فضلا عن كونه أخص مثال الظاهر الصديق كانه زيد كما مثل به ابن هشام ومثال المنفصل الصديق كانه أنا ومثال غير الاخص زيد الصديق كانه هو ويجاب عن الشارح بأنه جرى على الغالب (قوله الطراوة) بفتح الطاء

في انفصال فاذا تقدم غير الاخص وجب انفصال الثاني واذا تقدم الاخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الامران في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم فانفصال الضمير في قوله ملككم اياهم جائز لتقدم الاخص وهو ضمير المخاطب على غير الاخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملكهم اياكم واجب لتقدم غير الاخص ثم قال

(وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا • وقد يبيح الغيب فيه وصلا)

يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتني اياي وحسبتك اياك والدرهم ان جاء زيد فاعطه اياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا يعني ان الضميرين اذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافا ما كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا أو يكون مذكرا والآخر مؤنثا كقوله

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة • أنا لهماه قفو أكرم والد

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضي ان البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الالفية وهو من أبيات الكافية ثم قال

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم • نون وقاية وليسي قد نظم)
(وليتني فشا وليتي ندرا • ومع لعل اعكس وكن مخيرا)
(في الباقيات واضطرارا خففا • مني وعني بعض من قد سلفا)
(وفي لدني لدني قل وفي • قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي)

قد تقدم ان من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فاذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لانها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والامر والى ذلك أشار بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله • اذ ذهب القوم الكرام ليسي • والى ذلك أشار بقوله وليسي قد نظم يعني ان نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعبارات النحويين فانهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك واذا اتصلت أعني ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية الا مع ثمانية أحرف أشار الى ستة منها وهي ان وأخواتها بقوله وليتني فشا وليتي ندرا • ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات يعني ان لحاق نون الوقاية لليت كثير وعدم لحاقها قليل فليتني أكثر من ليتي ولم يجئ في القرآن الا بالنون كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم ومن حذفها قول الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليتي • أصادفه وأفقد جل مالي

وقوله ومع لعل اعكس يعني ان عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهي بالعكس من ليت ولم تأت في القرآن الا بدون نون كقوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر

فقلت أعيراني القدوم لعلني • أخط بها قبرا لابيض ماجد

وقوله وكن مخيرا في الباقيات يعني بالباقيات ما بقي من الاحرف الستة وهي ان وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وان لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل انني أنا الله وانى بري مما تشركون وانما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الاحرف لشبهها بالافعال وكان لحاقها غالبا في ليت لقوة شبهها بالفعل لانها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبا مع لعل لانها بعدت عن شبه الفعل فانها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخبرا خبر كن

(قوله كان يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا) وهل يجب تقديم المثنى على المفرد كما في أنا لهماه أو لا فيجوز أناله هما وكذا الجمع مع المفرد (قوله وفي لدني) قيل وجه بناء لدن لزوم محل واحد وهو ابتداء الغاية فأشبهت الحروف في لزوم محل واحد وامتناع الاخبار بها وعنها وقيل بنيت الثنائية لشبه الحرف والثلاثية بالحمل عليها اه من خط العلامة أبي عبد الله الصغير اه من ابن غازي (قوله وفي قد ني وقطني) قال الراعي في فتوح المدارك ما نصه لم يبين الناظم هل هذا الحكم في قد وقط اذا كانتا بمعنى حسب أو اذا كانتا اسمي فعل ومراده اذا كانتا بمعنى حسب وأما اذا كانتا اسمي فعل فتلزمهما نون الوقاية ويكون معناهما يكفي وقد تكون قط ظرف زمان فان كانت بمعنى حسب فالياء مضاف اليها وان كانتا اسمي فعل فالياء مفعول (قوله أعيراني) قال شيخنا وفي نسخة أعيروني والذي بخط ابن المؤلف أعيراني

ويجوز

ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار الى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله واضطرارا خففا مني وعني البيت يعني ان الوجه في من وعن اذا دخلا على ياء المتكلم ان يقال مني وعني بتشديد النون لانهما الملحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وأشار بقوله واضطرارا خففا مني وعني الخ الى قول الراجز

أيها السائل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني

وقد تلحق نون الوقاية بعض الاسماء المبنية على السكون والى ذلك أشار بقوله وفي لدني لدني قل البيت يعني ان لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي يعني ان قد وقط مثل لدن في ان لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله قد يفي وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله • قدني من نصر الخبيبين قدي • ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والاسماء التي ذكر وانما صرح بذلك في الافعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك واضطرارا منصوب على المفعول له وعني مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عني

﴿العلم﴾

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار الى الاول بقوله (اسم يعين المسمى مطلقا • علمه كجعفر وخرنقا)

(وقرن وعدن ولاحق • وشذقم وهيلة وواشق)

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة ومطلقا مخرج لما سوى العلم من المعارف لان كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة امالفظية كال والصلة وامامعنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب واسم مبتدأ أو يعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقا حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والضمير في علمه عائد على المسمى ويجوز ان يكون علمه مبتدأ أو خبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدا بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الاعراب فلا نطيل بها ثم قال (واسما أتى وكنية ولقبا) يعني ان العلم ينقسم الى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر والى كنية وهو كل ما صدر بأب أو أم كأبي زيد وأم كلثوم والى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أو ضعة كقفة وأنف الناقة ثم قال (وأخرن ذا ان سواه صحبا) الاشارة بذا الى اللقب يعني ان اللقب اذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال

(وان يكونا مفردين فاضف • حتما والا أتبع الذي ردف)

يعني ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فاضف الاسم الى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكنية فانها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ ان يكون اللقب هو المضاف اليه لانه قد ذكر قبل انه يجب تأخيره وقوله والا أتبع الذي ردف أي وان لم يكونا مفردين أتبع الآخر للاول أي اجعله تابعا له في الاعراب وتبعيته له اما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله والا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الاول مضافا والثاني مفردا نحو عبد الله كرز أو الاول مفردا والثاني مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والاتباع في جميع ذلك

(قوله وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب) الصواب كما في المرادي ونقله عنه ابن غازي انهما اذا كانا اسمي فعل كانا بمعنى يكفي وقد تقدم كلام الراعي (قوله علمه) ضمير علمه عائد على المسمى أو عائد على اسم مرادا به المسمى أو يراد به المسمى ويكون من اضافة النوع الى جنسه أي علم من الاسماء (قوله وخرنقا) سميت المرأة المذكورة به لشبهها بالارنب في اللين (قوله وواشق) بتقييد القافية وفيه نكتة الاشارة الى عدم اضافة الكلب الى المتكلم وقولهم أسامة أجرأ من ثعالة من الجراءة لا من الجري لان ثعالة أكثر جريا والتحقيق ان علم الجنس موضوع للماهية واسم الجنس موضوع لفرد مبهم (فائدة) قال الشيخ يحيى الفرق بين مررت بابراهيم من الابراهيمين فانه منصرف لتنكيره وبين مررت بابراهيم الطويل أو العالم باعتبار المخاطب فاذا لم يسبق له عهد في ابراهيم أصلا فلت له الاول وان كان له عهد في ابراهيمين وذكرت خبرا عن أحدهما فتوضحه بالنعت (قوله واسما) هو له ثلاث اطلاقات مقابل الفعل والحرف ومقابل الصفة ومقابل الكنية واللقب كما قدمنا (قوله ان سواه صحبا) ضمير سواه عائد الى الكنية باعتبار تأولها بالعلم

واجب وحتما منصوب على انه نعت لمصدر محذوف والتقدير اضافة حتما وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة ثم قال (ومنه منقول كفضل وأسد . وذو ارتجال كسعاد وأدد)

يعنى ان العلم ضربان منقول ومرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولا من المصدر كفضل ومن اسم العين كاسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضى كشمر اسم فرس والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال ثم قال (وجملة وما بمزج ركبا . ذا ان بغير ويه تم أعربا)

أى ومن العلم جملة كبرق نحره وقوله وما بمزج ركبا يعنى ان المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير ويه كبعلبك وما ختم بويه كسيبويه فالاول يعرب آخره اعراب ما لا ينصرف والثانى يبنى آخره على الكسر والى ذلك أشار بقوله ذا ان بغير ويه تم أعربا فذا اسم اشارة للمركب تركيب مزج واطلق هنا الاعراب ومراده اعراب ما لا ينصرف على ما ينبه عليه فى باب ما لا ينصرف وما بمزج مبتدأ خبره محذوف أى من العلم وذا مبتدأ وخبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرا عن ذا ثم قال

(وشاع فى الاعلام ذو الاضافه . كعبد شمس وأبى قحافه)

أى من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لان منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة ثم أشار الى النوع الثانى من العلم وهو علم الجنس فقال (ووضعوا لبعض الاجناس علم . كعلم الاشخاص لفظا وهو عم)

يعنى ان العرب وضعت لبعض الاجناس اعلاما هى فى اللفظ كعلم الاشخاص فتأتى منه الحال فى فصيح الكلام ويمنع من الصرف ان وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الاشخاص لفظا ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو عم أى ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الاجناس انها لم تضع ذلك لجميع الاجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعم فعل ماض فى موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفردا فقصره بحذف ألفه نحو قولهم برى بار ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعانى أشار الى الاول بقوله

(من ذاك أم عريط للعقرب . وهكذا ثعالة للثعلب)

يعنى من ذاك أى من العلم الجنسى أم عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضا شبوة وهكذا ثعالة أى وكذا أيضا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث الا أنه صرفه للضرورة ثم أشار الى النوع الثانى من علم الجنس بقوله

(ومثله برة للمبره . كذا فجار علم للفجره)

أى ومثل أم عريط وثعالة فى كونهما علمى جنس برة وهو علم للمبرة بمعنى البر وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور وبرة أيضا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبنى على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما فى قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا . فحملت برة واحتملت فجار

(اسم الاشارة)

هذا هو النوع الثالث من المعارف واسم الاشارة اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار الى الاول بقوله (بذا لمفرد مذكر أشر) يعنى أن ذا اشارة الى المفرد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (بذى وذه تى تا على الانثى اقتصر) يعنى أن المفرد المؤنث يشار اليه بأربعة ألفاظ وهى ذى وذه وتى وتا أراد وتى وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن

واقتصر

(قوله ومنه منقول) قيل كل الاسماء منقولة ووجهه ان الاصل فى الاسماء التنكير وان جهل الاصل وقيل كلها مرتجلة لان المسمى الثانى غير الاول فكأنه لم يقصد أو هو من باب الاتفاق (قوله وجملة الخ) لا يرد ما ركب من حرفين أو حرف واسم لان كلامه فى المسموع أو لانهما فى حكم المركب الاسنادى فى كونه يحكى ولا يعرب

واقتصر فعل أمر وبذى متعلق به أى اقتصر بهذه الالفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها الى غيره وليس المراد انه لا يشار الى المفرد المؤنث الا بها فانه يشار اليه بغيرها نحو ذه وته وته وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبينا للمفعول ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله

(وذان تان للمثنى المرتفع • وفى سواه ذين تين اذكر تطع)

فقوله ذان راجع لتثنية الاول وهو ذا وتان راجع لتثنية الثانى وهو تا ولا يثنى من ألفاظ المؤنث الا تا وقوله المرتفع يعنى ان هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالالف انما يكونان للمرتفع من التثنية لان الالف فيهما علامة للرفع وقوله وفى سواه أى فى سوى المرتفع أو فى سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار الى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لان الياء علامة الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدا وذين تين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الامر ثم أشار الى الخامس بقوله (وبأولى أشر لجمع مطلقا • والمد أولى) يعنى أن لفظ أولى يشار به الى الجمع مطلقا أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعنى زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وانما كان أولى لانه لغة أهل الحجاز ولم يجئ فى القرآن الا ممدودا كقوله تعالى ها أنتم أولاء ثم اعلم أن اسم الاشارة عند الجمهور على ثلاث مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة وقد أشار الى البعيدة بقوله (ولدى البعد انطقا • بالكاف حرفا دون لام أو معه) يعنى أنك اذا أردت الاشارة الى البعيد فانت مخير بين أن تأتى باسم الاشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتى به مقرونا بالكاف واللام معا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب ما لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معا وهى المثل التى أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف وانما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هى فى نحو غلامك ودون لام فى موضع نصب على الحال من الكاف وأو معه معطوف على دون فهو فى موضع الحال من الكاف أيضا وتقدير البيت انطق فى البعد بالكاف حرفا غير مقرون باللام أو مقرونا بها ثم قال (واللام ان قدمت ها ممتنعه) يعنى انك اذا قدمت ها التى للتنبيه على اسم الاشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال هذالك وفهم منه انه يجوز اقترانها بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلائك الا أن الاول أكثر وهى لغة القرآن ومن الثانى قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى • ولا أهل هذاك الطراف الممدد

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر مقدم على الشرط فى التقدير والتقدير واللام ممتنعة ان قدمت ها فهى ممتنعة ثم قال

(وبهنا أو ههنا أشر الى • دانى المكان وبه الكاف صلا)

(فى البعد أو بثم فه أو هنا • أو بهنالك انطقن أو هنا)

ذكر فى هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها الى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما هنا وههنا واليهما أشار بقوله وبهنا أو ههنا أشر الى دانى المكان أى الى المكان الدانى وهو القريب فاضاف الصفة الى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد واليها أشار بقوله وبه الكاف صلا الى آخرها يعنى انك اذا أردت الاشارة الى المكان البعيد فانت مخير بين ان تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتى بثم كقوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيما أو تأتى بهنا مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا أو تلحق هنا الكاف واللام معا فتقول هنالك أو تأتى بهنا مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والالف فى صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفى البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أى نطق وكل ما ذكره فى البيتين من أو فهو للتخيير

(قوله وذان تان للمثنى المرتفع) اما أن يراد بالمثنى اللفظ والمرتفع نعت له يعنى ذان وتان ثابتان للمثنى ثبوت الجزئى لكليه أو يراد بالمثنى الاثنان والمعنى وذان تان للمثنى المرتفع داله أو على حذف مضاف أى لمدلول المثنى المرتفع (قوله وبأولى) يكتب بالواو وأما الالى الموصول فيكتب بغير واو (قوله ولدى البعد انطقا بالكاف الخ) أى فيما يقبل الكاف أو اللام والكاف فلا يرد ثم فانها لا تقبل شيأ منهما ولا المثنى فانه لا يقبل اللام ولا الجمع الممدود فانه لا يقبل اللام وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد لانه يكون حينئذ قاصرا ومن القول بان قوله دون لام أى فى التثنية والجمع والافراد أو معه فى الافراد لانه ان قصد التخيير كان ذلك باطلا بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود وان قصد التقسيم فات التخيير فى الافراد وأولى المقصور (قوله وحرفا حال) ان قلت الحال لا يأتى جامدا الا مؤولا بالمشتق قلت يؤول حرفا بمحكوم بحرفيته (قوله بنى غبراء) هم الفقراء لا اللصوص والطراف بيت مصنوع من الجلد على هيئة الخيمة أو الخباء (قوله سبعة ألفاظ) بل ذكر ثمانية بعدها

هنالك وكأنه أسقط هاهنالك وكأنه أعاد ضمير به الى هنا أو أنه أعاده اليهما وعدهما مقرونين بالكاف واحدا وسوغ عود الضمير مفردا
العطف بأو (فائدة) قال الشيخ يحيى المذكر لما كان المقصود بالخطاب كان ليس له الا لفظ واحد ولا يتنوع ولا يتطور

﴿الموصول﴾

هذا هو النوع الرابع من المعارف والموصول اما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار الى الاول بقوله (موصول الاسماء الذى) انما قال موصول الاسماء احترازا من موصول الحروف فانه لم يذكره وقد ذكر أحكامه فى أبواب وقوله موصول الاسماء مبتدأ والذى مبتدأ أو خبره محذوف والتقدير موصول الاسماء منه الذى ثم أشار الى الثانى بقوله (الانثى التى) يعنى ان التى للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذى للمذكر والانثى مبتدأ والتى خبره والتقدير والانثى منه التى أى من الموصول ويجوز أن يكون أل فى الانثى عوضا من الضمير والتقدير وانثاه أى وأنثى الذى ثم أشار الى الثالث والرابع بقوله (واليا اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه أوله العلامه) يعنى أن الذى والتى اذا ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونهما وسكون علامة التثنية والياء مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية وقوله بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذى والتاء من التى وأل فى العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهى الالف رفعا والياء جرا ونصبا فى قوله بالالف ارفع المثنى وقوله وتخلف اليا فى جميعها الالف فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرا ونصبا وما موصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون فى موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والاول أجود والهاء فى أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال (والنون ان تشدد فلا ملامه) يعنى أنه يجوز فى نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين انها لا تشدد الا بعد الالف ومذهب الكوفيين انها تشدد بعد الالف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق فى قوله والنون ان تشدد فلا ملامه والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر فى تشدد هو الرابط قوله (والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا) يعنى أنه يجوز أيضا تشديد النون من ذين وتين وانما ذكر هذين وتين وليسا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين فى جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الالف واذا جاز التشديد مع الياء كما فى المثالين فيكون التشديد مع الالف أحرى لان التشديد مع الالف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه وقوله وتعويض بذاك قصدا يعنى ان تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف فى جميع ما ذكر فالمعوض منه فى اللذين واللتين الياء من الذى والتى ومن ذين وتين الالف من ذا وتا فان ذلك كله حذف فى التثنية وعوض منه التشديد فالاشارة من قوله بذاك راجعة الى التشديد وتعويض مبتدأ وقصد خبره بذاك متعلق بقصد وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذاك متعلقا بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لان المراد ما قصد بذاك الا تعويض فهو كقولهم شئ جاء بك وشر أهر ذا ناب وفيه تعريض بابطال قول من جعل التشديد من ذين وتين دالا على البعد ثم أشار الى الخامس وهو جمع الذى فقال

(جمع الذى الالى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا)

فذكر للذى جمعين أحدهما الالى فتقول جاء فى الالى قاموا أى الذين قاموا والثانى الذين بالياء فى الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقا أى فى جميع الاحوال وقوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا يعنى ان من العرب من يجرى الذى مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر اللذون آمنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل وقيل لغة تميم وجمع الذى مبتدأ والالى خبره والذين معطوف على الالى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا

والانثى لتطورها فى ملابس الشهوة تطورت فى ملابسها اللفظية فكان لها عشرة ألفاظ (قوله موصول الحروف) هو مجموع فى قولى

موصولة الحروف أن كى لو وما
ان وعائد جو باعدما

وأحسن منه قولى أيضا

موصول حرف أن أن كى لو وما فقط وعائد وجوبا عد ما

ونظمه بعضهم بقوله

وهاك موصول الحروف محكما
أن وأن وكى ولو وحرف ما

(قوله والانثى مبتدأ الخ) فيه تسامح فى وصف اللفظ بانثى قيل والاولى أن الانثى مبتدأ أول والتى خبر مبتدأ محذوف والتقدير والانثى دالها التى أو انه على حذف مضاف والتقدير والانثى مدلول التى وهو أقل حذفا أو يقدر مضاف فى الانثى والتقدير دال الانثى التى (قوله والياء مفعول مقدم بتثبت) ولا يلزمه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يدل على ان اذا شرطية ولو سلم فتجعل الياء مفعولا لفعل محذوف يدل عليه لا تثبت ويجوز كون الياء مبتدأ أو لا تثبت خبره من ثبت أو اثبت وكسرت التاء للروى على الوجهين ويكون العائد محذوفا على أنه من أثبت والتقدير لا تثبتها لكن فيه ضعف منصوب لان فيه الخلاف (قوله وبعضهم بالواو رفعا نطقا) أى ويكون معربا حينئذ وجمع الذى ٣ ويختص العقلاء بالواو والياء والاولى فتسميته جمعا مجاز وانما هو اسم جمع

٣ قوله وجمع الذى الخ هكذا بالاصل ولعل فى العبارة سقطا اهـ مصححه

منصوب على اسقاط حرف الجر أى فى رفع و يجوز أن يكون مصدرا فى موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعا ثم أشار الى السادس وهو جمع التى فقال (باللات واللائى التى قد جمعا) فذكر أيضا للتى جمعين الاول اللاتى والثانى واللائى فتقول جاءنى اللاتى قمن واللائى خرجن فالتى مبتدأ وقد جمع خبره و باللات متعلق بجمع والتقدير التى قد جمع باللاتى واللائى ثم قال (واللاء كالذين نزرا وقعا) يعنى أن اللائى الذى هو جمع التى قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذى على وجه الندور والقلة ومنه قوله

فما آباؤنا بأمن منه • علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

يعنى الذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرا منصوب على الحال من الضمير المستكن فى وقع وهو اسم فاعل من نزر أى قل ولما فرغ من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما انتقل الى ماسواهما من الموصولات فقال

(ومن وما وأل تساوى ماذكر) يعنى أن من وما وأل تساوى ماذكر من الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ففهم منه انها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على مالا يعقل وأل عليهما معا ثم قال (وهكذا ذو عند طيئ شهر) يعنى ان ذو فى لغة طيئ تستعمل موصولة وهى أيضا مساوية للذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والى ذلك أشار بقوله وهكذا ذو أى هى مثل من وما وأل فى مساواتها الماذكر فتقول جاءنى ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهى مبنية والواو لازمة لها فى الرفع والنصب والجر فى اللغة الشهيرة وفهم ذلك من تمثيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طيئ متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضا أو فى موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طيئ مثل من وما وأل ثم قال

(وكالتى أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتى أتى ذوات)

يعنى أن من طيئ من اذا أراد معنى التى قال ذات واذا أراد معنى اللاتى قال ذوات كقول بعضهم بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها فنقل حركة الهاء الى الباء ووقف عليها بالسكون وكقول الشاعر

جمعتها من اينق سوابق • ذوات ينهضن بغير سائق

فذات مبتدأ وكالتى خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر وموضع اللاتى ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتى عندهم أى عند طيئ وأتى ذوات فى موضع اللاتى ثم قال (ومثل ما ذا بعد ما استفهام • أو من اذا لم تلغ فى الكلام)

يعنى أن ذا اذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهى مثل ما يعنى ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها انها تساوى أيضا الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما فتقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله اذا لم تلغ فى الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهاما ويظهر أثر ذلك فى البدل اذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فاذا رفعت فذا غير ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم انه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول واذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدا أم عمرا علم ان ذا ملغاة لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم انه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة وذا مبتدأ وخبره مثل ما وبعد فى موضع الحال من ذا واذا متعلق بمثل ومن مضاف فى التقدير لاستفهام أى بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا فى حال كونه تاليا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما اذا لم تلغ • ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع فى بيان صلاتها فقال

(وكلها يلزم بعده صله • على ضمير لائق مشتمله)

(قوله باللات) الباء بمعنى على (قوله تساوى) أى فى الاطلاق على المفرد والمثنى والجمع لا من كل وجه (قوله سوابق) هذه نسخة الشيخ وفى نسخة الازهرى موارق (قوله ومثل ماذا بعد ما استفهام الخ) وبقى شرط وهو أن لا يكون ذا اشارة

يعنى أن الموصولات كلها لابد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتمله أى مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء فى الذى قام أبوه والتى قامت أمه واللذان قاما وما أشبه ذلك وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير فى بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدا والخبر وصله فاعل بيلزم ومشتمله صفة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة ثم ان الموصولات بالنظر الى ماتوصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة وقد أشار الى الاول بقوله

(وجملة أوشبهها الذى وصل • به كمن عندى الذى ابنه كفل)

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندى ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذى ابنه كفل ويشترط فى الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذى ابنه كفل يرشد اليه وجملة مبتدأ وأوشبهها معطوف عليه وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة والذى خبر ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذى وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير فى به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول والتقدير والذى وصل به الموصول جملة أوشبهها ويحتمل أن يكون به نائبا عن الفاعل ولاضمير حينئذ فى وصل والتقدير والذى وقع الوصل به جملة أوشبهها ثم أشار الى القسم الثانى من الموصولات وهو مايوصل بالصفة فقال

(وصفة صريحة صلة أل • وكونها بمعرب الافعال قل)

الصفة الصريحة هى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفى وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاء فى القائم أبوه والضارب به زيد أى الذى قام أبوه والذى ضرب به زيد وقام المكرم والمضروب أبوه أى الذى أكرم والذى ضرب أبوه وقام الضرابه زيد أى الذى يضرب به زيد وجاء الحسن وجهه أى الذى حسن وجهه والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهى الصفات التى أجريت مجرى الاسماء نحو أبطح وأجرع وصاحب فلا يوصل بها أل وقوله وكونها بمعرب الافعال قل يعنى أنه جاءت صلة أل بمعرب الافعال وهو الفعل المضارع قليلا ومنه قوله ما أنت بالحكم الترضى حكومته • ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

أى الذى ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة أل مبتدأ وكونها مبتدأ وبمعرب الافعال متعلق به وقل خبر المبتدا والظاهر ان كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله

•(أى كما وأعربت مالم تضف • وصدر وصلها ضمير انحذف • وبعضهم أعرب مطلقا)•

من الموصولات أى وانما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من اعرابها فى بعض المواضع ولزوم اضافتها لفظا أومعنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أى كما يعنى ان أيا مثل مافيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول جاء فى أيهم قام وأيهم قاما وأيهم قاموا وأيهم قمن وقوله وأعربت مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف أى بالنظر الى التصريح بالمضاف اليه وتقديره واثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام الاول أن يصرح بالمضاف اليه ويثبت صدر صلتها نحو جاء فى أيهم هو قائم الثانى أن يحذفا معا نحو جاء فى أى قائم الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف اليه نحو جاء فى أى هو قائم فأى فى هذه الصور الثلاث معربة واليها أشار بقوله واعربت الرابع ان يصرح بالمضاف اليه ويحذف صدر صلتها نحو جاء فى أيهم قائم فأى فى هذه الصورة مبنية على الضم والى ذلك أشار بقوله مالم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف ومن ذلك قوله عزوجل ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد فأى مبتدأ وكاخبره واعربت مبنى للمفعول والنائب عن

شروط الموصول بها بقوله
شروط جملة بها قد وصلا
أن لا تكن تدرى لكل العقلا
عهدوا اخبار وان لا تكتنى
تعجبا أو لا كلاما يقتضى
(قوله ما أنت بالحكم الترضى الخ) ونظيره قول الآخر
•صوت الحمار اليجدع•
وذهب ابن السراج الى انه من ضرورات الشعر لان القصيدة كلها مرفوعة فلوقال المجدع لزم أن يكون مخفوضا لانه تابع المخفوض وفيه نظر لانه لايصح فى الترضى لان الشاعر لو أتى بالمرضى لصح (قوله أى) قال شيخنا مارأيت مسئلة فى النحو تعالى لها كلها مخدوشة الا أى قال الدمامينى فى شرح التسهيل بنيت أى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف (قوله جاء فى أيهم قام) انظره مع قول ابن هشام سئل الكسائى لم لا يجوز يعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت قال الازهرى قال ابن السراج موجها قول الكسائى ما معناه ان أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا ما كان ولو قلت يعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم

عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره والمحذف فى موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدا واو الحال والتقدير أى مثل ما فى جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة فى حال كون صدر صلتها محذوفا وقوله وبعضهم أعرب مطلقا يعنى ان بعض العرب يعرب أيا الموصولة فى جميع الصور الاربع المذكورة وقرأ بعضهم ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد بنصب أى ثم قال (وفى ذا الحذف أيا غير أى يقتفى) يعنى ان غير أى من الموصولات يتبع أيا فى جواز حذف صدر صلتها فالاشارة بذا الى حذف صدر صلة أى لكن يشترط فى جواز حذف صدر صلة غير أى ان تطول الصلة والى ذلك أشار بقوله (ان يستطل وصل) أى ان تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوأ التقدير بالذى هو قائل لك سوأ فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذى فى السماء اله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور ثم قال (وان لم يستطل * فالحذف نزر) يعنى ان حذف صدر صلة غير أى ان لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن أى على الذى هو أحسن وقوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

أى بما هو سفه وغير أى مبتدأ ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم بيقتفى وفى متعلق بيقتفى وان يستطل شرط ووصل مفعول مالم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وان لم يستطل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر ثم قال

(وابوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل مكمل)

يعنى أن الباقى بعد حذف صدر الصلة اذا كان صالحا لان يوصل به الموصول كان يكون جملة من مبتدا وخبر نحو جاء فى الذى هو جاريته قائمة أو فعلا وفاعلا نحو جاء فى الذى هو قام أبوه أو ظرفا نحو جاء فى الذى هو عندك أو مجرورا نحو جاء فى الذى هو فى الدار لا يجوز حذف الصدر فى شئ من ذلك لان ما بقى بعد حذفه صالح لان يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير فى قوله وأبوا عائد على العرب وان يختزل فى موضع المفعول بأبوا والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله ان صلح شرط والباقى فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لانه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع فى حكم الضمير المنصوب فقال

(والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب * بفعل او وصف كمن نرجو يهب)

يعنى أن الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن نرجو يهب فمن مبتدأ وهو منصوب بمعنى الذى ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر   ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

الا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد اليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاء فى الذى اياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله ان انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاء فى الذى انه قائم فلا يجوز حذفه أيضا والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلى خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى وفى عائد متعلق بكثير أو بمنجلى أو بالحذف فهو من باب التنازع وان انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف كثير فى كلام العرب ثم قال

(قوله التقدير وهو الذى هو اله فى السماء) وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (قوله ان يختزل) أى يقتطع أى فهو استعارة والعلاقة الازالة والى ذلك الاشارة بقوله عبر به عن الحذف (قوله جاء فى الذى اياه ضربت) لان تقديم المعمول يؤذن بالحصر فلو حذف لم يكن حصر

(كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضا)

يعنى ان حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب فى جواز حذفه بكثرة فالاشارة بقوله كذاك عائدة الى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله كأنت قاض وأشار به الى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أى ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوصف من الضمير المجرور بغير وصف فانه لا يجوز حذفه نحو جاء فى الذى أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضاف اليه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذى خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف فى الكثرة ثم قال

(كذا الذى جر بما الموصول جر * كمر بالذى مررت فهو بر)

يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة الى الموصول اذا كان مجرورا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط الاول أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذى جر به الضمير لفظا ومعنى الثانى أن يكون العامل فى المجرورين متفقا لفظا ومعنى الثالث أن يكون فى الصلة ضمير غيره وقد نبه على الاول بقوله كذا الذى جر بما الموصول جر وعلى الثانى والثالث بالمثال فالذى فى المثال مجرور بمثل الحرف الذى جر به الضمير وهو الباء والعامل فى بالذى مر وفى به مررت ولفظهما ومعناهما واحد وليس فى الصلة ضمير غيره فالذى جر مبتدأ أو خبره كذا وصلة الذى جر وبما متعلق به وصلة ما جر الاخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذى جر بالحرف الذى جر الموصول مثل المجرور بالوصف فى جواز الحذف بكثرة وفى بعض النسخ كذا الذى جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ أو حرف فى موضع خبره والضمير المستتر فى جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذى جر بما جر الموصول به وقوله فهو بر تتميم للبيت

(المعرف باداة التعريف)

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد باداة التعريف الالف واللام واعلم ان الالف واللام على أربعة أقسام للتعريف وزائدة وللمح الصفة وللغلبة وقد أشار الى الاول بقوله

(أل حرف تعريف أو اللام فقط * فنمط عرفت قل فيه النمط)

اختلف فى أل فقيل هى بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل فهى عنده مثل هل وقد وهى عبارة الناظم فى هذا النظم وقيل هى أيضا بجملتها للتعريف الا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف يفهم الاول والثانى أى هى حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أى اذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط والنمط ظهارة الفراش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالاداة الا فى قوله فنمط عرفت وانما تكلم فى سائر الباب على الاداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره وأو اللام معطوف على المبتدأ وأو للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت فى موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة الى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه انه على حذف الاداة والتقدير فنمط ان أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر ثم أشار الى القسم الثانى وهى الزائدة بقوله

(وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللات)

(ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السرى)

(قوله ما بوصف خفضا) يؤخذ منه أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف (قوله الثالث الخ) فلا يجوز الحذف فى مررت بالذى مررت به فى داره (قوله وللغلبة) ليس المراد انها تدل على الغلبة بل انها فى علم بالغلبة (قوله مع كون الهمزة أصلية أو زائدة) مشى فى باب همز الوصل على مذهب سيبويه حيث قال وايمن همز أل الخ وأو للتخيير أى لان المعنى هل أل حرف تعريف الخ فسقط الاعتراض بأن التخيير انما يكون فى الطلب

فذكر

فذكر ان زيادة أل على قسمين الاول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم
كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لانه علم والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لازمة
لم يستعمل فى كلام العرب مجردا منها وهو مبنى لتضمنه معنى أل التى تعرف بها وهذا من الغرائب
لكونهم جعلوه متضمنا معنى أل وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة والذين من الموصولات وأل
فيه أيضا زائدة لازمة لانه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتى جمع التى
وهى مثل الذين فى ان أل فيه زائدة لازمة الثانى زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الاول
بنات الاوبر وأشار بذلك الى قول الشاعر

ولقد جنيتك أكمأ وعساقلا * ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة والثانى طبت النفس وأشار بذلك الى قول الشاعر

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

أراد وطبت نفسا فادخل أل على التمييز ضرورة لان التمييز لا يكون الا نكرة وقوله وقد تزاد يقتضى
التقليل وأشار بذلك الى عدم اطراد زيادتها ولازما اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أى زيدا
لازما وظاهر كلامه أن الضمير المستتر فى تزاد عائد على أل التى للتعريف كانه قال أل حرف تعريف ثم
قال وقد تزاد وليس الامر كذلك لان التى للتعريف لا تزاد وانما يعنى لفظ أل دون تقييد بالتعريف
وقوله ولاضطرار مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس الى آخر البيت
مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وانما أتى بالواو فى وطبت لقصد
الحكاية اذ هو كذلك فى البيت وتممه بالسرى وهو التعريف ثم أشار الى القسم الثالث من أقسام أل
وهى التى للمح الصفة بقوله (وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا)

(كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان)

يعنى ان أل دخلت على بعض الاعلام للمح الاصل الذى كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة
مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحارث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول
من اسم عين وهو من أسماء الدم وقوله فذكر ذا وحذفه سيان يعنى انه يجوز أن يؤتى بهذه الاسماء
التى ذكرت مقترنة بال ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الاعلام ان ذلك لا يكون فى جميع
الاعلام وفهم من قوله نقلا ان ذلك لا يكون فى الاعلام المرتجلة وقوله وبعض الاعلام مبتدأ
ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدا والخبر وفى دخل
ضمير مستتر يعود على أل واللام فى قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو
واقع على الحال الذى كانت هذه الاسماء عليه قبل النقل وقد كان الى آخر البيت صلة لما والعائد
من الصلة الى الموصول الضمير فى عنه وفى كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل
والتقدير وبعض أسماء الاعلام دخل عليه أل للمح الشئ الذى كان عليه قبل النقل من قبول أل
وقوله فذكر ذا مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سى ثم انتقل
الى القسم الرابع من أقسام أل وهى التى للغلبة فقال

(وقد يصير علما بالغلبه * مضاف أو مصحوب أل كالعقبه)

ذو الغلبة كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو
أداة كالنابغة والاعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالاضافة أو بال ثم غلبت عليه
الشهرة فصار علما والغى التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير
عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم وانما ذكر الناظم المضاف فى هذا الفصل وليس من الباب
لاشتراكه فى الغلبة مع ذى الاداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وأن التعريف

(قوله والآن) عبارة عما بين الماضى والمستقبل قاله ابن عطية (قوله من الغرائب) فيه نظر لانهم انما حكموا على الموجودة بانها زائدة لكونها لازمة اذ المعرفة لا تكون لازمة فتعين انه معرفة بال التى تضمنها ويدل على كون المعرفة غير لازمة قوله فقط عرفت اذ معناه أردت تعريفه (قوله رأيتك لما الخ) هو مدح خلافا لمن توهم الذم وذلك ان عمرا قتل قريب الممدوح وكأنه أخوه فساق عليه جماعة فلما رآهم وعرف وجوههم صد عن عمرو أى عفا عنه وطاب نفسا (قوله النابغة) قال الزبيدى هو من قولهم نبغ الرجل ينبغ اذا قال الشعر بعد كبر السن

(قوله وحذف أل ذي الخ) أقول اذا أضيف زالت الغلبة لانه حينئذ قد رشبوعه كما قرره شراح التسهيل عند قوله و يلزم ذا الغلبة
الخ فليس حينئذ علما بالغلبة على ان الرضى جوز اضافة العلم باقيا على علميته و يرد أن أل جزء من العلم بالغلبة فكيف حذفت و يجاب
بانهم جوزوا حذف أل من العلم بالغلبة نظرا لاصل أل من كونها غير جزء (قوله الابتداء) ترجم له مع انه ما تكلم الا على المبتدا تعبيرا
بالاصل عن الفرع فيكون المراد المبتدأ أو التحقيق ان الابتداء كون الكلمة أولا لا جعل الاسم أولا ليخبر عنه لان الجعل وصف
للجاعل والابتداء وصف للكلمة وأيضا التعريف الثاني لا يشمل الوصف المكتفي بمرفوعه اللهم الا أن يكون قوله ليخبر عنه حقيقة
أو تنزيلا والتعريف الاول يدخل فيه الفعل المضارع فهو مرفوع بالابتداء أي بكونه أولا لكنهم اصطلحوا على أن يعبروا في جانب
المضارع بالتعري أو التجرد وان شئت قلت لما كان المبتدأ مشتقا من الابتداء الذي هو المصدر عبر في الترجمة بالابتداء وتكلم بعد
ذلك في أحكام المبتدا لان معنى الابتداء موجود في المبتدا (قوله أو وصف) معطوف على الاسم هذا على كون وصف مرفوعا كما في
بعض النسخ وفي بعضها أو وصفا بالنصب فيكون معطوفا على قوله مخبرا عنه قال في الكافية مبتدأ مرفوع معنى ذو خبر أو وصف
استغنى بفاعل ظهر (قوله مبتدأ زيد) (٢٨) ألغز بعضهم يا أيها الشيخ المنير عقله * الجامع النحو الفقيه المعتبر الكاشف
القناع عن ألفية * عذرا فابدت وجهها مثل القمر
في أي بيت قد أتى ابن مالك * باسم يرى مبتدأ وهو خبر
وصيرا العكس بعيده * أما * وجود ذا يرى من أعظم العبر
وآض أيضا بعده بالعكس * فهذه أحجية لمن حضر
(جوابه) أكرمك الله وحزت المنتظر * من الاماني في ورود وصدر
أحسنت فيما قد نظمت والذي * أبديت من فكر سديد ونظر
في باب الابتداء مبتدا وفي * أول بيت منه لاح وظهر
والعكس قد أتى بعيده وفي * سادس الابيات كذاك منتظر
(قوله اذا كان مطابقا لمرفوعه) صوابه اذا كان مطابقا لما بعده لان ما بعده مرفوع بالابتداء لا بالوصف (قوله الذي كان مرفوعا بالوصف) تقريب للمبتدئ (قوله وهذا وقس
الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع) الاشارة الى الوصف الذي يكون مبتدأ أي وله فاعل ظاهر يغني عن الخبر أو الى الوصف
الذي كان رافعا لما بعده أو الى الوصف من قوله أسار ذان فهذا هو الذي يجري مجرى الفعل لان له فاعلا ظاهرا وأما اذا كان الوصف
خبرا فليس جاريا مجرى الفعل لانه ليس له فاعل ظاهر فيجوز أن تلحقه علامة التثنية والجمع نحو أقائمان الزيدان و وجدت مقيدا
على بعض الطرر قوله فلا يثنى ولا يجمع صوابه فيجرد من علامة التثنية والجمع اه قلت وهذا ساقط أما أولا فلان الوصف اذا لم
يثن ولم يجمع مجرد من علامة التثنية فالمؤدى واحد أي كما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فكذا
ما جرى مجراه وأما ثانيا فلو سلمنا أن مؤداهما ليس واحدا من جهة ان عبارة المصوب يصح معها الاحتراز من لغة أكلوني البراغيث
فان الوصف على هذه اللغة يثنى و يجمع لكون الفعل عندهم لحقته العلامة لاجبنا بان معنى كلامه كما ان الفعل لا يلحقه علامة
كذلك ما جرى مجراه لا يثنى ولا يجمع أو انه أراد بالتثنية الحاق العلامة تقريبا (قوله أسار ذان) لا فرق بين أن يكون الاستفهام
بالحرف كما مثل أو بالاسم كقولك كيف جالس العمران وكذا النفي يكون بالفعل كليس أو الاسم كغير

بالاضافة والاداة سابق للعلمية وعلما خبر بصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو مصحوب أل ثم
قال (وحذف أل ذي ان تناد أو تضف * أوجب وفي غيرهما قد تنحذف)
يعني ان أل التي للغلبة اذا نودي ما هي فيه أو أضيف الى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نابغة
ويا أعشى ومثال المضاف نابغة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تنحذف يعني ان أل
المذكورة قد تحذف في غير النداء والاضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما قولهم
هذا يوم اثنين مباركا فيه وقول الشاعر
اذا دبران منك يوما لقيته * أؤمل ان ألقاك غدوا باسعد
وحذف أل مفعول مقدم باوجب وفي غيرهما متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء
والاضافة المفهومين من قوله ان تناد أو تضف

﴿الابتداء﴾

المبتدأ هو الاسم صريحا أو مؤولا مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا
لمكتفى به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغني عن الخبر وقد
أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد وعاذر خبر * ان قلت زيد عاذر من اعتذر)
فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر
تميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وان قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ
وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولو قال
ان قلت زيد عاذر من اعتذر * فالمبتدا زيد وعاذر خبر
لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير ثم أشار الى النوع الثاني من المبتدا بقوله
(وأول مبتدأ والثاني * فاعل أغنى في أسار ذان)

(وقس وكاستفهام النفي وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد)
(والثاني مبتدا وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر)

يعني انك اذا قلت أسار ذان فالاول الذي هو أسار مبتدا والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وانما يحتج هذا النوع من المبتدا الى الخبر لانه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه وقوله وقس أي قس على المثالين وهما أزيد عاذر وأسار ذان وقس أيضا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني ان النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثاله بعد النفي قوله خليلي ماواف بعهدي أنتما * اذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد يعني ان هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك ومنه قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي اذا الطير مرت

فقائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله والثاني مبتدا وذا الوصف خبر الخ يعني ان الوصف المذكور اذا كان مطابقا لمرفوعه في غير الافراد وهو التثنية والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرا مقدما وذلك نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فالزيدان مبتدا وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الافراد ان المطابق في الافراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبرا بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرا مقدما وان يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع الصفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضا وتقديره وقس على ماذكر والنفي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وان حرف شرط وفعل الشرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير ان استقر الوصف مطابقا لمرفوعه في غير الافراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع واعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير ان استقرت مطابقة بين الوصف ومرفوعه ثم قال (ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا)

يعني ان الرافع للمبتدا هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولا لتخبر عنه ثانيا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه قال فاما الذي يبنى عليه شئ هو هو معنى فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعوا عائد على العرب ورفع خبر مبتدا وخبره بالمبتدا والعامل في كذاك الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدا ثم قال (والخبر الجزء المتم الفائده * كالله بر والايادي شاهده)

يعني ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وانما خص الخبر بكونه متم الفائدة وان كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لان الخبر هو الجزء الاخير من الجزأين فبه تتم الفائدة ولانه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله بر لان الله تعالى بر بعباده والايادي شاهدة والايادي النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع ثم قال

(قوله وفي سوى متعلق باستقر وطبقا) ولا يمنع من ذلك كونه مصدرا والمصدر لا يتقدم معموله عليه لانه بمعنى اسم الفاعل أو لان المعمول جار ومجرور (قوله فاما الذي يبنى عليه شئ الخ) الذي واقع على المبتدا وضمير عليه راجع على الذي الواقع على المبتدا وشئ واقع على الخبر وهو الاول واقع على الخبر وهو الثاني واقع على المبتدا والمبني واقع على الخبر وهاء عليه واقعة على المبتدا ويرتفع راجع للخبر وبه أي بالمبتدا كما ارتفع هو أي المبتدأ بالابتداء (قوله ولذلك كان أصله أن يكون نكرة) أي لانه مجهول فيناسبه التنكير وهل المقصود بالذات المبتدأ أو الخبر قال شيخنا كان بعض الحذاق من أشياخنا يقول ان نظر الى محط الفائدة فالخبر هو المقصود بالذات من هذه الحيثية وان نظر الى الاسناد فالمبتدأ هو المقصود بالذات لانه انما أتي بالخبر لاجله

(قوله وهو اسم الاشارة الخ) انظر هل (٣٠) يقتضى كلامه الحصر لان الجملة معرفة الطرفين أولا (قوله كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة)

(ومفردا يأتي ويأتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له)

يعني ان خبر المبتدا يأتي مفردا وهو الاصل ويأتي جملة والمفرد في هذا الباب ماليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى الذي سيقت له يعني ان الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدا وانما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرا ليشمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وغيره مما يقع به الربط وهو اسم الاشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير في قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة ومفردا حال من فاعل يأتي الاول المستتر وجملة حال من الضمير في يأتي الثاني والضميران معا عائدان على الخبر وحاوية وصف الجملة ومعنى مفعول بحاوية والذي واقع على المبتدا وصلته سيقت له والضمير العائد من الصلة الى الموصول المجرور باللام وفي سيقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتي الخبر مفردا ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الواقعة خبرا مالا يحتاج الى رابط نبه على ذلك بقوله

(وان تكن اياه معنى اكتفى * بها كنطقي الله حسبي وكفى)

يعني أن الجملة الخبر بها اذا كانت هي المبتدأ في المعنى اكتفي بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله حسبي جملة في موضع الخبر وليس فيها ضمير لان الله حسبي هو نطقي ونطقي هو الله حسبي ومثل ذلك هجيرا أبي بكر لا اله الا الله واياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على اسقاط حرف الجر أي في المعنى واكتفي جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدا والضمير في بها عائد على الجملة ثم قال

(والمفرد الجامد فارغ وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن)

قسم الخبر المفرد الى جامد والى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعني من الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وأن المشتق يتحمل ضميرا مستكنا أي لا يظهر نحو زيد قائم ففي قائم ضمير مستكن تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل في قوله ان يشتق ما هو مؤول بالمشتق فانه يتحمل الضمير نحو زيد تميمي وزيد أسد فان قلت ظاهر كلامه ان الضمير في يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لان الجامد لا يشتق قلت هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم في قوله وقد تزاد وما ذكره من كون المشتق يستكن فيه الضمير انما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدا وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميرا كان الفاعل أو ظاهرا والى ذلك أشار بقوله

(وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ماليس معناه له محصلا)

يعني أن الخبر المفرد المشتق اذا تلا غير من هو له وجب ابراز الضمير العائد على المبتدا وشمل صورتين احداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف اليه أب عائد على المبتدا وهو بارز والاخرى أن يكون المرفوع ضميرا وقوله مطلقا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين احداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو اذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو وهذه الصورة متفق على وجوب ابراز الضمير فيها والاخرى مالا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الابراز فيها كالتي قبلها ومذهب الكوفيين انه يجوز فيها الابراز والاستتار ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقا وقوله وأبرزنه أي أبرز الضمير ومطلقا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدا وهي موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائد على المبتدا وفي قوله محصلا ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر الى المبتدا مطلقا اذا تلا الخبر مبتدأ

ونحو زيد ما زيد وأكثر ما يكون ذلك اذا أريد معنى التهويل والتعظيم (قوله هجيرا) أي ما يقوله في وقت الهاجرة (قوله والمفرد الجامد) انظر تعريفه في شارح التوضيح (قوله زيد أسد) فانه يشعر بمعنى شجاع وحمار يشعر بمعنى بليد (قوله عائد على الخبر المفرد) أي من حيث هو لا على المتقدم ذكره الذي وصف بالجمود فاندفع الاعتراض عليه بان الصفة والموصوف كشئ واحد كما نقل عن سيبويه فلا يعود الضمير للموصوف وحده ووجه الدفع أنه ليس عائدا على الموصوف وحده بل على المفرد من حيث هو وليس مذكورا ونظيره عندي درهم ونصفه وان لم يكن مثله من كل وجه (قوله زيد عمرو ضاربه هو) قال شيخنا فيه مع تفسيره بالمبتدا ايهام ان الكلام خاص بما اذا كان الخبر جملة فالاولى التمثيل بقولك غلام زيد ضاربه هو ويجاب بانه تسامح تقريبا لفهم المبتدئ قال الامام السيوطي صرح في شرح التسهيل بان الفعل في ذلك كالوصف يبرز فيه الضمير اذا خيف اللبس وعبارة المتن تشمله لان الفعل مع قطع النظر عن فاعله يصدق عليه انه مفرد (قوله

والضمير في معناه الخ) سبق قلم صوابه على الخبر يوافقه سبكه للبيت وقد ذكر ذلك للشارح فوافق على انه عائد على الخبر   ليس

(قوله وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى) انما قال معنى ولم يقل لفظ لئلا يتوهم انه لا يقدر الا اللفظان المذكوران وذلك ليس بصحيح بل يقدر كل ما يعطى معناهما نحو ثابت وحاصل وقيل الخبر كائن وقيل مجموع كائن ومتعلقه وكان المقدرة في

ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدا ثم قال

(وأخبروا بظرف او بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر)

من أقسام الخبر أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا وهو راجع بالتقدير الى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فاذا قلت زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك و زيد كان أو استقر عندك وانما جعلوا هذا النوع قسما ثالثا زائدا على المفرد والجملة لانه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الافراد واختار اكثر البصريين تقديره بالفعل لانه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين ثم قال (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا)

يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وان اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وان يفد فاخبرا أي وان يفد الاخبار عن الجثة باسم الزمان فاجز الاخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو في المعنى راجع الى الاخبار باسم الزمان عن المعنى لان التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فاخبرا أراد فاخبرن فوقف على نون التأكيد الخفيفة بالالف وفاعل يفد ضمير عائد على الاخبار المفهوم من قوله خبرا ثم قال

(ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعند زيد نمره)

(وهل فتى فيكم فما خل لنا * ورجل من الكرام عندنا)

(ورغبة في الخير خير وعمل * بر يزين وليقس مالم يقل)

الغالب في المبتدا أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة الاول أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار اليه بقوله كعند زيد نمره الثاني أن يتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار اليه بقوله وهل فتى فيكم الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار اليه بقوله فما خل لنا الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار اليه بقوله ورجل من الكرام عندنا الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار اليه بقوله ورغبة في الخير خير السادس أن تكون مضافة الى نكرة وهو المشار اليه بقوله وعمل بر يزين ثم قال وليقس مالم يقل ففهم منه انه لم يستوف المسوغات ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وحكى من كلام العرب أمت في الحجر لا فيك وليس فيه شئ من المسوغات التي ذكرها النحويون وما في قوله مالم تفد ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله وليقس لام الامر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ثم قال

(والاصل في الاخبار أن تؤخرا * وجوزوا التقديم اذ لا ضررا)

(فامنعه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان)

(كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * أو قصد استعماله منحصرا)

(أو كان مسند الذي لام ابتدا * أو لازم الصدر كمن لي منجدا)

انما كان الاصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدا لانه وصف له في المعنى وحق الوصف ان يكون متأخرا عن الموصوف والخبر بالنسبة الى تقدمه على المبتدا وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام الاول جواز تقدمه وهو المشار اليه بقوله وجوزوا التقديم وقوله اذ لا ضررا أي ان لم يعرض عارض يمنع من تقدمه كاسيأتي ومن تقديم الخبر على المبتدا جوازا قولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك الثاني وجوب تأخيره

الظروف والمجرورات تامة لا ناقصة والا لزم التسلسل كما في السيوطي وقيل الخبر هو الضمير فالاقوال أربعة (قوله القتال يوم الجمعة) أي قتال الكفار أو قتال النفس (قوله الغالب في المبتدأ ان يكون معرفة) لما كان الغرض بالكلام حصول الفائدة وكان الاخبار عن غير معين لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف ولذلك اذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الافادة على زيادة بخلاف النكرة فان حصول الفائدة بالاخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية فان قلت أي فرق بين المبتدا والفاعل فانه يكون نكرة بغير مسوغ أجيب بان الفرق تقدم الحكم وعدم تقدمه (قوله لم يستوف المسوغات) قال شيخنا وهي ترجع الى ماذكره (قوله أمت) أي لين أو رطوبة والمقصود الذم وفي بعض التقاييد انه دعاء عليه (قوله وليس فيه شئ من المسوغات) قد يقال المسوغ كون الخبر جارا أو مجرورا وأما التقديم فليس شرطا في التسويغ (قوله والاصل في الاخبار) جمع لان الخبر يكون مفردا وجملة وظرفا

ومجرورا (قوله اذا ما الفعل كان الخبرا) عبر بالفعل عن الجملة الفعلية اطلاقا للجزء على الكل ويجب تأخير الخبر في باب الاخبار بالذي أنظر النكت للسيوطي (قوله كمن لي منجدا) مبتدأ وخبر ومنجدا حال من الضمير في الجار والمجرور والمنجد الناصر اه بسكرى (قوله مشنوء من يشنؤك) أي مبغوض من يبغضك

(قوله أبو حنيفة أبو يوسف) وقرينته معنوية ونحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (قوله مع كون المبتدا مفردا) أي غير مثنى ولا مجموع وانما فسرناه لان القاعدة أن المفرد في باب المبتدا ماليس جملة فربما يستشكله المبتدئ بالقرينة على ذلك أن المبتدا لا يكون جملة (قوله فاطلق الخ) فان قلت هذا القيد يفهم من التشبيه أي كما يمتنع التقديم فيما ذكر للبس (٣٢) كذا يمتنع هنا اللبس قلت هذا القيد لا يفهم من الكلام ما نظر ابن غازي (قوله

وذلك في خمسة مواضع الاول أن يستوي المبتدا أو الخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار اليه بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التنكير أفضل مني أفضل منك وقوله عادمي بيان يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير الا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه انه اذا كان في الكلام ما يبين المبتدا من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدا نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدا مؤخر وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدا ومن ذلك قول الشاعر بنونا بنو أبنائنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فبنونا خبر مقدم لان المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين الموضع الثاني أن يكون فعلا مسندا الى ضمير المبتدا مع كون المبتدا مفردا وهو المشار اليه بقوله كذا اذا ما الفعل كان الخبرا يعني أنه يمتنع أيضا تقديم الخبر على المبتدا اذا كان فعلا فاطلق وهو مقيد بما تقدم فانه لا يمتنع تقديمه في نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وانما يمتنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله أو قصد استعماله منحصرا مثاله ما زيد الا قائم وانما زيد قائم الموضع الرابع أن يكون الخبر مسند المبتدا مقرون بلام الابتداء وهو المشار اليه بقوله أو كان مسندا لذي لام ابتدا يعني انه يمتنع تقديم الخبر اذا كان مسند المبتدا ذي لام ابتداء نحو لزيد قائم الموضع الخامس أن يكون مسند المبتدا من أدوات الصدر وهو المشار اليه بقوله أو لازم الصدر يعني أو كان مسندا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله كمن لي منجدا ومثال الشرط من يقم أقم معه الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع الموضع الاول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدا نكرة وهو المشار اليه بقوله

(ونحو عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر)

الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدا وهو المشار اليه بقوله

(كذا اذا عاد عليه مضمر * مما به عنه مبينا يخبر)

هذا على حذف مضاف أي على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر اذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدا الذي يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدا فلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظا ورتبة الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدر وهو المشار اليه بقوله (كذا اذا يستوجب التصديرا * كأين من علمته نصيرا)

يعني انه يلزم تقديمه اذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله كأين من علمته نصيرا فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصيرا مفعول ثان أو حال من الهاء في علمته اذا جعلت علم بمعنى عرف الموضع الرابع أن يكون المبتدا محصورا بالا أو بانما وهو المشار اليه بقوله (وخبر المحصور قدم أبدا) ومثل ذلك بقوله (كما لنا الا اتباع أحمدا) فلنا خبر واجب التقديم لان المبتدا هو اتباع أحمد اذ هو محصور بالا ومثاله محصورا بانما انما في الدار زيد وقوله والاصل مبتدأ أو في الاخبار متعلق به وان تؤخر اخبر المبتدا والضمير في وجوز واعائد على العرب وضمرا سم لا والخبر

منحصرا) أي فيه لانه اسم مفعول أي محصورا كما أشار اليه الشارح ففيه نائب الفاعل فهو بفتح الصاد فيكون من باب الحذف والايصال لانه حذف حرف الجر وهو لفظ في فاستتر الضمير في الوصف توسعا أو المراد انحصار الخبر الكلي في الخبر الجزئي فتكسر الصاد وتقديم الكلي بتقديم جزئيه ولا يصح الجواب بان المصنف يسمى المحصور فيه محصورا اذ لا معنى له الا ملاحظة الحذف والايصال (قوله من أدوات الصدر) قال شيخنا أنشد شيخنا المرابط مما استدل به بعضهم على تأخر الخبر مع كونه من أدوات الصدر قوله

حالي وحالك واحد
وأنا القتيل بغير سيف
أما أنا فتيم
مضني الفؤاد وأنت كيف

وهو مؤول (قوله كذا اذا عاد عليه) أي على ملابسه سواء قلنا ان الخبر المحذوف أو الضمير وهو ظاهر أو مجموع المحذوف والجار والمجرور لان الخبر ملابس الكل وكذا ان قلنا مجموع

الجار والمجرور فقط وفي البيت تعقيد وأصلحه ابن غازي فقال * من مبتدا وماله تصدر * ولو قال الناظم كذلك لكان محذوف كافيا عن البيت بعده (قوله كذا اذا يستوجب التصديرا) ان قلت هل يدخل في كلامه نحو عندي أنك فاضل والا فأين يدخل قلت قال شيخنا يدخل في قوله ونحو عندي درهم ولي وطر من حيث ان الخبر في كل منهما تأخيره فيه لبس اه قلت فكان على الاشموني أن يذكره عند قول المتن ونحو عندي درهم وأن يدخل في كلامه (قوله وخبر المحصور) أي وخبر المبتدا المحصور فيه قال ابن غازي لو

قال والخبر المحصور قدم أبدا البكان أولى (قوله وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله) ليس المراد انه متعلق بيمتنع الذى تعلق به كذا اذ اما الفعل وانما التشبيه فى مطلق انه متعلق بمحذوف أى كذا يلتزم تقدم الخبر (قوله وحذف مايعلم جائز) الجواز هنا أعم من الوجوب وقوله وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم من ذكر الخاص بعد العام وانما قلنا ذلك ليشمل حذف المبتدا وجوبا وهو أربعة مواضع قال أبو اسحق أتى بما التى تقتضى العموم فيحتمل أن يكون فى سائر الابواب ويحتمل أن يكون مقصورا على هذا الباب لان السياق يدل على ذلك (قوله دنف) هو المريض من العشق سواء كان فى ذات الله أولا والمحققون على أنه يجوز أن يقال يعشق الله

محذوف تقديره فى التقديم والضمير فى امنعه عائد على التقديم وعرفا ونكرا منصوبان على اسقاط الجار والتقدير فى عرف ونكر وعادمى منصوب على الحال من الجزأين والعامل فى كذا محذوف تقديره ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التى بعد اذا والهاء فى استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا اذا كان الفعل خبرا أو قصد استعمال الخبر منحصرا وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم فى الذى قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير فى عليه عائد على الخبر ومافى قوله مما واقعة على المبتدا وهى موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول الضمير فى عنه والضمير فى به عائد على الخبر ومبينا حال من الضمير فى به وهذا البيت من الابيات المعتمدة فى هذا الرجز وكذا متعلق أيضا بمحذوف كما سبق والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر والتصدرا مفعول بيستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدم وأبدا منصوب على الظرف ثم قال (وحذف مايعلم جائز) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدا والخبر اذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله (كما ٭ تقول زيد بعد من عندكما) فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدا للعلم به بقوله

(وفى جواب كيف زيد قل دنف ٭ فزيد استغنى عنه اذ عرف)

فدنف خبر والمبتدأ محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف مايعلم جائز انه يجوز حذف المبتدا والخبر معا اذا علما ومنه قوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدا والخبر لدلالة ماتقدم عليه وفى جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغنى عنه اذ عرف تتميم للبيت ولو استغنى عنه لصح المعنى ثم ان الخبر يحذف وجوبا فى أربعة مواضع الاول بعد لولا الامتناعية واليه أشار بقوله (وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم) وفهم من قوله غالبا أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب وانه لا يجب الحذف الا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدا نحو لولا زيد لاكرمتك ففى مثل هذا يجب حذف الخبر لسد الجواب مسده وغير الغالب ان يعلق الامتناع على صفة فى المبتدا نحو لولا زيد باك لضحكت فالامتناع فى هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففى مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز اذا دل عليه دليل فغالبا حال من لولا وحذف الخبر حتم جملة من مبتدا وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا فى غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدا الثانى بعد مبتدا هو نص فى القسم واليه أشار بقوله (وفى نص يمين ذا استقر) وذلك نحو قولك لعمرك لافعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمى ووجب حذفه لسد الجواب مسده وذا اشارة لتحتم حذف الخبر الثالث بعد واو المعية وهو المشار اليه بقوله (وبعد واو عينت مفهوم مع) أى يجب حذف الخبر بعد الواو التى بمعنى مع ومثل ذلك بقوله (كمثل كل صانع وماصنع) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهى موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبا تقديره مقرونان وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف الرابع أن

ويقال دنف المريض ثقل (قوله أى فعدتهن ثلاثة أشهر) اعترضه ابن عقيل بأن التقدير واللائى لم يحضن كذلك أى فالمحذوف مفرد ولعل من لم يقدر اسم الاشارة لاحظ ان ذا للمفرد المذكور وليس قبله مفرد مذكور يرجع اليه يصلح لان يكون مشبها به (قوله على نفس المبتدا) أى على صفة نفسية له وهى الوجود والتحقيق انه صفة زائدة اعتبارية وبيان ذلك محله علم الكلام والنحاة لا يلتفتون الى هذه التحقيقات (قوله على صفة فى المبتدا) أى صفة غير الوجود وترك لوما ولعله من باب الاستغناء بأحد النظيرين عن نظيره لانه يقاس عليه ولانه سيقول لولا ولوما يلزمان الابتدا ولحن المعرى فى قوله

٭ فلولا الغمد يمسكه لسالا ٭

وقيل الاولى التأويل والتقدير فلولا امساك الغمد وكذا يؤول الحديث ولا حاجة الى ادعاء أنه مروى بالمعنى وان كان محتملا هذا على مذهب غير الناظم

(٥ ـ مكودى) وأما على ماذهب اليه من أنه انما يمتنع ذكر الخبر فى الاستعمال الغالب وفى غيره جائز فلا حاجة للتأويل والضمير فى يمسكه عائد على كل عضب أى ان كل عضب يخاف من هذا السيف فلولا أن الغمد يمسكه لسال (قوله فغالبا حال من لولا) صوابه منصوب على نزع الخافض لان المضاف اليه هنا ليس مما يأتى منه الحال وسبكه موافق لماذكر (قوله لعمرك) من عمر أى طال عمره أى بأن عاش زمانا طويلا واللام فيه للقسم ومعناه وحياتك قسمى (قوله والخبر محذوف وجوبا) لان الواو التى بمعنى مع تعطيه فهو كالنائب عنه فلا يجوز الجمع بين النائب والمنوب عنه وكذا كل رجل وضيعته والمراد بالضيعة هنا الصنعة فلو كانت الواو تفهم الجمع ولا تفهم المعية لم يكن لها هذا الحكم فى وجوب الحذف كقولك زيد وعمرو قائمان (قوله تقديره مقرونان) ومعنى الاقتران هنا أن الصنعة

اذا كانت رفيعة فصاحبها كذلك وان كانت دنيئة فصاحبها كذلك أيضا فالصنعة على هذا مقرونة مع صاحبها (قوله لا يكون خبرا) :
الرواية بالتاء (قوله مضافا الى المصدر) فشمل الصريح كما مثل والمؤول نحو أخطب ما يكون الامير قائما وهو مشكل بعد السبك اللهم
الا أن يكون المعنى أخطب أكوان الامير أى أحواله والاسناد مجازى ثم رأيت الدمامينى أوله بذلك (قوله وكان المحذوفة تامة)
لا يتعين والاستدلال بأن العرب لم تستعمل خبرها الا اسما منكرا لا يفيد القطع وبقوله * وشر بعدى عنه وهو غضبان * لم يصادف
محلا لان الحال فيه ليس مفسرا صاحبها بمعمول للمصدر ويجاب عن الاول بأنه يكفى الظن وعن الثانى بأن المجرور المتعلق بالمصدر
يصدق عليه انه معمول للمصدر والمراد أن يكون المصدر عاملا فى مفسر صاحب الحال أو ما هو بمنزلة المفسر وذهب الفراء

يقع المبتدأ أقبل حال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدا وهو المشار اليه بقوله

(وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا)

أى يجب حذف الخبر أيضا قبل الحال الممتنع جعلها خبرا عن المبتدا المذكور وقبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرا جملة فى موضع الصفة لحال وعن الذى متعلق بخبرا والذى نعت لمحذوف تقديره عن المبتدا الذى وشرط هذا المبتدا أن يكون مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور وقد مثل للاول بقوله (كضربى العبد مسيأ) والتقدير ضربى العبد اذا كان مسيأ فضربى مبتدأ وهو مصدر عامل فى العبد والعبد مفسر للضمير المستتر فى كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيأ اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل فى اذا المحذوفة أى ضربى كائن اذا ثم مثل للثانى أيضا بقوله (وأتم * تبيينى الحق منوطا بالحكم) فأتم أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف الى تبيينى والحق مفعول بتبيينى ومنوطا حال من الضمير المستتر فى كان المقدرة ومعنى منوطا متعلق وبالحكم متعلق به ثم قال

(وأخبروا باثنين أو بأكثرا * عن واحد كهم سراة شعرا)

يعنى أن المبتدا الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين أحدهما أن يتعدد لفظا لا معنى نحو الرمان حلو حامض لان معنى الخبرين راجع الى شئ واحد اذ معناهما مز فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لانهما بمنزلة اسم واحد والثانى أن يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثانى على الاول وان لا يعطف والى هذا المثال أشار بقوله كهم سراة شعرا فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سرى على غير قياس وهو الشريف قال الجوهرى وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل أصلا على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سروات

(كان وأخواتها)

لما فرغ من المبتدا والخبر شرع فى نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لان الابتداء رفع المبتدا فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى

(ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه ككان سيدا عمر)

يعنى ان كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرا على انه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدا عمر وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدا مفعول واسما حال من المبتدا والخبر منصوب باضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والاول أجود لعطفه على الجملة الفعلية ثم قال

الى أن فاعل المصدر المذكور يغنى عن الخبر كما يغنى عنه فاعل الوصف فى نحو أقائم الزيدان وذهب ابن كيسان الى أن الحال تغنى عن الخبر لشبهها بالظرف كما يغنى الظرف عنه وخالفهما الناظم فى كتبه وانما اشترط أن يكون المبتدأ مصدرا لانه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة ويقدر اذ ان أريد الماضى واذا ان أريد الاستقبال (قوله مز) هو ذو طعم بين الحلاوة والحموضة (قوله قال الجوهرى) قال شيخنا كلام الجوهرى هذا ليس فى أصل المكودى وانما هو طرة مدخلة فاعلمه (قوله كان) خصها بالذكر أولا لما اختصت به من زيادتها دون غيرها وحذفها وابقاء عملها فكان لها مزية قال الرازى كان فى القرآن على خمسة أوجه بمعنى الازل والابد نحو
وكان الله عليما حكيما وبمعنى المضى المنقطع وهو الاصل فى معناها نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وبمعنى الحال (ككان
نحو كنتم خير أمة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وبمعنى الاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا وبمعنى صار
نحو وكان من الكافرين ومعنى كان فى أصل الوضع وجد أو حدث ومعنى ظل أقام بالنهار ومعنى بات أقام بالليل ومعنى اضحى دخل
فى الضحى وأصبح دخل فى الصباح وأمسى دخل فى المساء وصار تجدد ومعنى ليس نفى الحال فاذا قلت ليس زيد قائما فقد نفيت عنه
القيام فى الحال ولا ينفى غير الحال الا بقرينة تدل عليه كقول الشاعر وما مثله فيهم ولا كان قبله * وليس يكون الدهر ما دام يذبل
فنفت ليس هنا المستقبل للقرينة الدالة عليه لانه قد نفى الحال والماضى فلم يبق الا المستقبل ويذبل بذال معجمة جبل معروف
ومعنى زال انفصل وكذلك برح وكذلك فتئ وانفك ومعنى دام استمر

(قوله كأعط مادمت الخ) أي أعط درهما مادمت مصيبا له وقول الشاعر ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

(كبكان ظل بات أضحى أصبحا • أمسى وصار ليس زال برحا • فتئ وانفك)

يعني أن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم ان هذه الافعال على ثلاثة أقسام قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك زال وانفك وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام والى هذا القسم أشار بقوله (وهذى الاربعه • لشبه نفي أو لنفي متبعه)

(ومثل كان دام مسبوقا بما • كأعط مادمت مصيبا درهما)

يعني ان زال وبرح وفتئ وانفك لا تعمل العمل المذكور الا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه وشمل قوله أو لنفي جميع أدوات النفي والمراد بشبهه النهي كقوله صاح شمر ولا تزل ذاكر المو • ت فنسيانه ضلال مبين وقوله ومثل كان دام مسبوقا بما يعني ان دام مثل كان في عملها ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كأعط مادمت مصيبا درهما وفهم من المثال ان ما المذكورة ظرفية مصدرية اذ التقدير أعط درهما مدة دوامك مصيبا وفهم من اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام ان ما بقي من الافعال المذكورة لا يشترط فيه شئ ولما ذكر هذه الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والامر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار الى ذلك بقوله (وغير ماض مثله قد عملا • ان كان غير الماض منه استعملا)

وفهم من قوله ان كان غير الماض منه استعملا ان منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملا مثل عمله وان كان شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان خبر هذه الافعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها والى ذلك أشار بقوله

(وفي جميعها توسط الخبر • أجز) أي في جميع هذه الافعال ومنه قوله عز وجل وكان حقا علينا نصر المؤمنين وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق وهو مادام وما اقترن منها بما النافية والى ذلك أشار بقوله

(وكل سبقه دام حظر • كذاك سبق خبر ما النافيه • فجئ بها متلوة لا تاليه)

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان احداهما أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائما مادام زيد فهذا ممتنع اتفاقا لان ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والاخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائما دام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه ان منع هذا مجمع عليه فانه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الافعال والى ذلك أشار بقوله كذاك سبق خبر ما النافيه أي كذلك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الافعال لان ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائما ما كان زيد ولا مقيما ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف الى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا ان يسبق الخبر دام وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافيه نعت لما وخبره كذاك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع وقوله فجئ بها متلوة لا تاليه تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بما انه لا يمتنع التقديم اذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله فجئ بها متلوة لا تاليه انه يجوز ان يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائما كان زيد وفهم من اطلاقه ان ذلك في جميع الافعال فشمل نحو ما كان زيد قائما وما زال عمرو مقيما وفي هذا الاخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتاليه معطوف فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس والى

بحر مقل لا برفعه كما توهم ومثال الامر من كان قوله تعالى قل كونوا حجارة وقد أراد بعض الناس التأدب مع المخلوق فغير الآية فوقع في الكفر وما درى ان التأدب انما هو في ابقاء الآية كما أنزلت ولا ينبغي العدول عنها الى التمثيل بغيرها لئلا يخاطب الناس بالكون حجارة لان العدول عنها سوء أدب عظيم اه ولا يكفر الا أن قصد الاستخفاف (قوله وظاهر كلامه الخ) وأما قول الاشموني الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله كذاك سبق خبر الخ فغير مسلم اذ لا اشعار مع احتمال أن يكون التشبيه في مجرد منع سبق الخبر الا أن يقال لما كان المشبه به تقدم الخبر على ما كان المناسب أن يكون المشبه به تقدم الخبر على ما أيضا وان كانت ما الاولى نافية وما الثانية مصدرية لكن حكايته الاتفاق بقوله وكل يتعين حملها على الصورة الاولى وهي تقدم الخبر على مجموع مادام فيكون موافقا للواقع (قوله انه لا يمتنع اذا كان النفي بغيرها) فعلم ان لا في هذا المحل لا يجب لها الصدرية وأما في التعليق فيجب لها الصدرية كما سيقول والتزم التعليق الخ ولا تناقض لاختلاف المحلين

ذلك أشار بقوله (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) يعنى ان فى تقديم خبر ليس عليها خلافا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفى ذلك خلاف مشهور ومنع مبتدأ مضاف الى سبق وسبق مصدر مضاف الى الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفى خبر المبتدأ والتقدير منع ان يسبق الخبر ليس مصطفى القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقى منها فان قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم قلت من سكوته عنه فانه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما فى تقديمه خلاف علم ان ما بقى يجوز تقديمه ثم قال

(وذو تمام ما برفع يكتفى ٭ وما سواه ناقص) يعنى ان ما اكتفى من هذه الافعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تاما كقوله تعالى وان كان ذو عسرة أى وان حضر وما لم يكتف بالمرفوع يسمى ناقصا نحو وكان الله بكل شئ عليما ولكونه لا يكتفى بالمرفوع يسمى ناقصا وقيل سميت ناقصة لانها نقصت عن الافعال لانها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر انها مبتدأ وخبره اذو تمام وبرفع متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أى بمرفوع وما الثانية موصولة أيضا وصلتها سواه وهى مبتدأ وخبرها ناقص ثم قال

(والنقص فى ٭ فتئ ليس زال دائما قفى)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى فتئ وليس وزال لا تستعمل الا ناقصة أى غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفى أى تبع ودائما حال من الضمير المستتر فى قفى وفى فتئ متعلق بقفى أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف ثم قال

(ولا يلى العامل معمول الخبر ٭ الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر)

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعنى ان معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيدا آكلا فاذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز ان يليها نحو كان عندك زيد مقيما وكان فى الدار عمرو جالسا والعامل مفعول بيلى وفاعله معمول الخبر وظرفا أو حرف جر حالان من الضمير المستتر فى أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر قنافذ هداجون حول بيوتهم ٭ بما كان اياهم عطية عودا

وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشان واليه أشار بقوله

(ومضمر الشان اسما انو ان وقع ٭ موهم ما استبان انه امتنع)

يعنى انه اذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على ان ينوى فى كان ضمير الشان وهو اسمها والجملة بعدها فى موضع خبرها ففى كان من قوله بما كان اياهم ضمير الشان وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا فى موضع خبره واياهم مفعول بعود مقدم على المبتدا وقوله ومضمر الشان مفعول بانو واسما منصوب على الحال من مضمر الشان وان وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وان وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير فى أنه ثم قال

(وقد تزاد كان فى حشو كما ٭ كان أصح علم من تقدما)

وفهم من قوله وقد تزاد قلة زيادتها بالنسبة الى عدم الزيادة وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضى وانه لا يزاد غيرها من اخواتها وفهم من قوله فى حشو انها لا تزاد أولا ولا آخرا وما فى قوله كما تعجبية وهى تامة فى موضع رفع بالابتدا وأصح فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصح فكان على هذا زائدة بين ما وأصح ثم قال (ويحذفونها ويبقون الخبر) يعنى أن العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر انها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها فى ثلاثة مواضع الاول بعد ان الشرطية الثانى بعد لو الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار الى الاول والثانى بقوله (وبعد ان

ولو

(قوله قنافذ) بالذال المعجمة والهداج فعال من الهدجان وهى مشية الشيخ المرتعش (قوله أو مصدرية) والتقدير على هذا ان وقع موهم استبانة الامتناع وهو على حذف مضاف أى ذى الامتناع ويقدر مضاف آخر أى موهم استبانة جواز ذى الامتناع ويشكل حينئذ عليه مرجع ضمير انه امتنع (قوله بلفظ الماضى) ان قلت لم جعل لفظها هنا مقصودا فاخرج المضارع ولم يجعل كذلك فى اعراب الفعل حيث قال وبعد نفى كان حتما أضمرا قلت لان المراد هنالك نفى الكون فى الماضى سواء كان بلفظ ما كان أو بلفظ لم يكن فالمنفى فى الحالين ماض فصح أن يعبر عنه بلفظ كان بخلاف ما هنا وأيضا حيث لم يحسن هنا أن يراد المضارع لم يحمل على ما يشمله وحيث حسن هنالك حمل اللفظ على ما يشمله حمل على ذلك لان المانن يتكل على الشرح فسقط الاشكال وهو اشكال سيدى يحيى الشاوى والمشهور انه لا ضمير فى كان الزائدة والقائل بأن فيها ضميرا قال هو ضمير المصدر الذى هو الكون

ولو كثيرا اذا اشتهر) فمثال حذفها بعد ان قولهم المرء مقتول بما اقتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر أى ان كان المقتول به سيفا ومثاله بعد لو قوله صلى الله عليه وسلم احفظوا عنى ولو آية أى ولو كان المحفوظ آية وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ماذكر قليل ومنه ما أنشده سيبويه

* من لد شولا فالى اتلائها * أى من لدن أن كانت شولا فذا اشارة الى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرا نعت لمصدر محذوف أى اشتهارا كثيرا ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى اشتهر ثم أشار الى الثالث بقوله

(وبعد أن تعويض ماعنها ارتكب * كمثل أما أنت برا فاقترب)

يعنى ان كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما فهم ومن قوله تعويض ما عنها انها لا يحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف الى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثل بقوله أما أنت برا فاقترب والتقدير اقترب لان كنت برا فحذفت كان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذى كان متصلا بها وحذفت لام الجر لان حذفها مع أن مطرد فأنت فى قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبرا خبرها ثم قال (ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم)

اذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك ان تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائما ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم وقبل الساكن كقوله

لم يك الحق سوى أن هاجها * رسم دار قد تعفى بالسرار

ومذهب سيبويه انه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من اطلاق الناظم انه موافق لمذهب يونس وقوله وهو حذف ما التزم أى لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبره وما نافية وهى وما بعدها صفة لحذف

﴿فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس﴾

انما فصل هذه الحروف من باب كان وان كان عملها كلها واحدا لان هذه أحرف وتلك أفعال ثم قال

(اعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفى وترتيب زكن)

ما النافية من الحروف المشتركة بين الاسماء والافعال فاصلها ان لا تعمل ولذلك أهملها بنو تميم على الاصل وأما أهل الحجاز فاعملوها عمل ليس لشبهها بها فى نفى الحال ولما كان عملها على خلاف الاصل شرطوا فى عملها أربعة شروط الاول أن لا يزاد بعدها ان وهو المشار اليه بقوله دون ان نحو ما ان زيد قائم لان ان لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه الثانى بقاء النفى فلو بطل النفى لم تعمل نحو ما زيد الا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفى الثالث ان لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أى علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفا أو مجرورا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله (وسبق حرف جر او ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما)

يعنى ان معمول الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم فى الظروف والمجرورات نحو ما فى الدار زيد جالسا وما عندك عمرو مقيما وفهم منه انه اذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيدا آكلا وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائما وبهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم فقوله اعمال منصوب على المصدر باعملت ودون متعلق باعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبى فى المثال

(قوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب) والمشهور ان العمل لكان وذهب أبو على وابن جنى الى أن ما هى العاملة (قوله بالسرار) بكسر السين وهو ما يكون فى آخر الشهر من الظلمة المشوبة بالضوء ثم قال شيخنا فى اليوم الثانى ان الرواية بالسدار بالدال المهملة وان معناه غير معنى الاول قال ولم يحضرنى الآن معناه (قوله المشبهات) بالجر رواية ويجوز الرفع على القطع (قوله ولذلك أهملها بنو تميم على الاصل) ظاهره ان بنى تميم لاحظوا ذلك وهو صحيح اذهم أولى بمعرفة أسرار كلامهم قال بعضهم ولله دره ومهفهف الاطراف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب محرم * برفع محرم يعنى برفعه انه تميمى لا حجازى ولو كان حجازيا لقال محرما بالنصب وفى رواية ومهفهف الاعطاف وفى رواية ما قتل المحب حرام (قوله أن لا يزاد بعدها أن) واذا زيدت كانت لا معنى لها فافترقت من ان المؤكدة للنفى زاد الامام السيوطى فى شرحه على ألفيته عدم زيادة ما فان زيدت ما بعدها بطل عملها نحو ما ما زيد قائم قال فى الغرة

متعلق بمعنيا فهو مجرور معمول للخبر ثم قال

(ورفع معطوف بلكن او ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل)

يعني ان المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لان المعطوف به ما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما لكن قاعد وما عمرو منطلقا بل مقيم وتجوز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وانما هو خبر مبتدا محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وببل أن العطف اذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف الى المفعول والباء في بلكن وبل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء ثم قال (وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر)

يعني أن باء الجر يدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى وما ذلك على الله بعزيز أليس الله بكاف عبده وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وفي خبر كان المنفية كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وفهم من قوله قد يجر ان زيادتها في هذين المثالين الاخيرين قليل والبا فاعل يجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول بجر وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم فان قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لان الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتحدا معنى قلت هو مما يفسره لفظا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه ثم قال

(في النكرات أعملت كليس لا * وقد تلي لات وان ذا العملا)

يعني أن لا النافية أعملت اعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لا رجل قائما ومنه قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقوله وقد تلي لات وان ذا العملا يعني ان لات وان النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلي أن ذلك قليل وفهم من اطلاقه أيضا انهما لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فمن اعمال ان في النكرة قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية ومن اعمالها في المعرفة قوله

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وأما لات فلا تعمل الا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا في النكرات اعمالا كاعمال ليس ولات فاعل بتلي وان معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا اشارة الى عمل ليس والعمل نعت لذا ثم قال (وما للات في سوى حين عمل * وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل)

يعني ان لات لا تعمل الا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائما بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال ومنه قوله تعالى ولات حين مناص وقوله وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل يعني ان حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه انه لا يجوز اثباتهما معا فمن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حين برفع حين وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل

﴿أفعال المقاربة﴾

(افعال

وتسمى ما هذه كافة (قوله متعلقان) ئي الخبر على تقدير معطوف والتقدير والباء في بلكن والباء في ببل متعلقان (قوله أجشع) الجشع شدة الحرص في الاكل (قوله مما يفسره) أي الخبر مما يفسر الضمير لانه يفسر بالخبر وبغيره (قوله أن يكون اسمها اسما نكرة) وأما خبرها فظاهره انه لا يشترط فيه ذلك فيقتضي جواز نحو لا قائم زيدا الا أن يقال اكتفى الشارح باشتراط تنكير الاسم عن اشتراط تنكير الخبر لان الاصل أن الاسم اذا كان نكرة كان الخبر نكرة ويؤيده اطلاق المتن بقوله في النكرات أعملت ولم يقيده بالاسم (قوله وما للات في سوى حين عمل) أصلحه بعضهم بقوله وما للات في سوى وقت عمل (قوله لهم) صوابه والله أعلم حينا لهم لان لات لا تعمل الا في الحين كما ذكره (قوله أفعال المقاربة) من تسمية المجموع باسم بعض أفراده تغليبا كما ذكره الشارح ونظر فيه بعضهم بأن ذا الغلبة هو اسم اشتهر

بعض أفراد معناه به وماهنا ليس كذلك اه وجوابه ان ذلك انما هو تعريف للعلم بالغلبة وقد نظم بعضهم أفعال هذا الباب بقوله

وللمقاربة من أفعالها كادو أوشك كرب تمامها * عسى حرى اخلولق للرجاء * وماسوى المذكور للانشاء (قوله الى القسم الاول والثانى) هو على حذف مضاف أى الى بعض القسم الاول والثانى لانه لم يستوف القسمين فى البيت الذى ذكر وحده بل فيه وفى غيره وأنكر الشيخ أبو حيان وجود حرى فى هذه الافعال وقال انها وهم وقال لم أجد (٣٩) أحدا من النحويين نقلها ولا اللغويين وأن الموجود فى كتب اللغة حرى لغير هذا المعنى تقول هو حرى بالامر أى حقيق وهو مصدر وضع موضع الصفة وقد ذكره صاحب الفصيح فى باب ماجاء وصفا من المصادر ويقال فيه حرى بكسر الراء فيكون وصفا لا مصدرا وذلك هو حرى بتشديد الياء والشيخ الامام ابن مالك (٢) فى هذا الشأن ولعل له مستندا لم نطلع عليه وقد ذكر الشيخ أبو حيان حرى وعدها من أفعال هذا الباب فى الملحة فاما أن يكون اعتمد على المؤلف واما أن يكون اطلع على شئ بعد ذلك وهو الظاهر (قوله الى فهم) اسم قبيلة (قوله عسى الغوير أبؤسا) أصله ان قوما بعثوا رجلا الى غار لطلب شئ من الماء فقال عسى الغوير أبؤسا أى فيه بأس فضرب مثلا (قوله أمسيت فيه) بفتح التاء والناس يخطؤن فيضمونها وذلك لان البيت خوطب به شخص (قوله ان يمصحا) بتقديم الميم على الصاد وهى على الحاء من مصح الشئ اذا فنى والتصق بالتراب قاله شيخنا وفى الصحاح مصح الشئ مصوحا ذهب وانقطع وفى بعض النسخ يمحصا بتقديم الحاء على الصاد ولعله تصحيف (قوله حتما) حال من الضمير المستتر فى متصلا أى باعتبار صفته وهى الاتصال أو على حذف مضاف والتقدير حال كون اتصاله باذا حتما والا فلا معنى لكون الخبر حتما لانه ليس المقصود بل المقصود هو كون الاتصال حتما (قوله ويجوز العكس) أى ويراد بأن ان الموجودة مع اخلولق فلا اعتراض بان ان توجد بدون اخلولق فى مثل أعجبنى أن تقوم وكيف يوجد الملزوم بدون اللازم وحاصل الجواب عنه ان المراد ان التى فى خبر اخلولق على ان اللزوم الجزئى كاف فى مثل هذا المقام نحو ألزمت زيدا درهما (قوله كربا) الرواية بكسر الراء (قوله ان تقطعا) بفتح التاء على حذف احدى التاءين

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه وسميت كلها افعال المقاربة تغليبا فالذى لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذى للرجاء عسى واخلولق وحرى والذى للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار الى القسم الاول والثانى بقوله (ككان كاد وعسى) يعنى ان كاد وعسى مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر الا ان خبر كاد وعسى لا يكون فى الغالب الا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وقولهم فى المثل * عسى الغوير أبؤسا * وكاد مبتدأ وخبره ككان وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قل ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالا وخبر هو الفاعل بندر الا ان فى هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى * نزر) يعنى ان اقتران المضارع الواقع خبر العسى بأن كثير كقوله تعالى عسى الله أن يتوب عليهم وخلوه منها نزر قليل كقول الشاعر عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

ثم قال (وكاد الامر فيه عكسا) يعنى أن القليل فى عسى وهو خلوه من أن هو الكثير فى كاد نحو قوله عز وجل وما كادوا يفعلون والكثير فى عسى وهو اقترانه بان هو القليل فى كاد نحو قوله * قد كاد من طول البلى أن يمصحا * وكونه مبتدأ أو بدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدا وكاد مبتدأ والامر مبتدأ ثان وخبره عكس والجملة خبر المبتدا الاول ثم قال (وكعسى حرى) يعنى ان حرى مثل عسى فى المعنى الذى هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى فى هذا الباب غيره ثم قال

(ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا) يعنى ان حرى وان كانت بمعنى عسى فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها ان فحرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع بجعلا ومتصلا مفعول ثان بجعلا وحتما حال من الضمير المستتر فى متصلا أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالا حتما أى واجبا ثم قال رحمه الله (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) يعنى ان اخلولق لا يستعمل خبرها الا مقرونا بان فهى اذا مثل حرى الا أنه لم ينبه على انها شبيهة فى المعنى بعسى كما نبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل وقوله وألزموا يعنى العرب واخلولق مفعول أول بالزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق ثم قال (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعنى أن خلو خبر أوشك من أن قليل فهى فى ذلك كعسى فى الاستعمال لا فى المعنى فان عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم وانتفا أن مبتدأ خبره نزرا وبعد متعلق بنزرا أو بانتفا ثم قال (ومثل كاد فى الاصح كربا) يعنى أن الاكثر فى خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا كقوله * وقد كربت أعناقها أن تقطعا * وأشار بقوله فى الاصح الى مخالفة سيبويه فانه لم يذكر فيها غير التجرد من أن ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والاول أفصح ومثل كاد مبتدأ أو كرب خبره ويجوز العكس

وفى الاصح متعلق بمثل ثم قال (وترك ان مع ذى الشروع وجبا) يعنى ان الافعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن لانها دالة على الحال وأن للاستقبال فتنافيا وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووجب خبره ومع ذى متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال (كانشأ السائق يحدو وطفق * كذا جعلت وأخذت وعلق)

فانشأ فعل ماض دال على الانشاء والسائق اسمها وهو الذى يسوق الابل أى يقدمها ويحدو فى موضع خبرها وطفق معطوف على انشأ ويقال طفق بفتح الفاء وطفق بالفاء المكسورة وطبق بالباء وهى مكسورة وفهم من اتيانه بكاف التشبيه مع انشأ عدم الحصر فانه زاد فى التسهيل عليها هب وقام ثم قال (واستعملوا مضارعا لأوشكا * وكاد لا غير وزادوا موشكا)

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها الناظم الا كاد وأوشك أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى يكاد سنا برقه يذهب بالابصار وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله يوشك من فر من منيته * فى بعض غراته يوافقها

ويستعمل أيضا منه اسم الفاعل واليه أشار بقوله وزادوا موشكا ومنه قوله

فموشكة أرضنا أن تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقوله واستعملوا يعنى العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة والتقدير لا وشك وكاد لا غيرهما ثم قال

(بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد)

يعنى ان هذه الافعال الثلاثة وهى عسى واخلولق وأوشك تسند لان يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالا لازمة تكتفى بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند ومنه قوله عز وجل وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وقد فى قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واخلولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لان الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه قافا لاجل استقامة الوزن وغنى فاعل بيرد وبان متعلق بغنى لانه مصدر وكذلك عن وبعد فى أول البيت متعلق بيرد ثم قال (وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا)

يعنى ان عسى اذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتسند الى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الاول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثانى هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك فى الافعال الثلاثة المذكورة اذ لا فرق وعليه شرح المرادى وقوله وجردن عسى يعنى من الضمير وعسى مفعول بجردن وأو للتخيير وبها متعلق بارفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر ثم قال

(والفتح والكسر أجز فى السين من * نحو عسيت وانتقا الفتح زكن)

يعنى ان عسى اذا أسند الى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيت وعسيت وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز فى سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال وانتقا الفتح زكن أى واختيار الفتح علم وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فانها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم باجز والكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدا وخبر *(ان واخواتها)*

(قوله تكتفى بالفاعل) هذا هو التحقيق من ان ان تفعل فى محل رفع فاعل وليس هو فى محل اسم وخبر ولا فى محل أحدهما ومعنى كونها تستغنى عن ثانى الجزأين انها تكتفى بمرفوع والتقدير فى عسى أن يقوم زيد رجاء قيام زيد ولا يصح سبك أن والفعل مع لفظ عسى (قوله وقد فى قوله قد يرد للتحقيق) هذا مجاز لان المحققين على ان قد الداخلة على المضارع لا تكون الا للتقليل (قوله ان تجرد) فى نسخة بالياء المثناة تحت وهما بمعنى وكذا ترفع (قوله ان وأخواتها) قدم كان وكاد عليها لان هذه حروف وتلك أفعال وقدمها على ظن لانها تعمل الرفع وبعضهم أسقط أن المفتوحة يعنى عدها مفتوحة ومكسورة واحدا ولا اختلاف فى الفتح والكسر

(قوله هذا هو الباب الثانى) كذا فى نسخة مصححة وكتب عليه شيخنا فيه سهو لانه ان اعتبر العمل فيكون الثانى وان اعتبر التراجم فيكون الرابع ويجاب عنه بانه جعل ماولاولات وان المشبهات بليس مع كان وأخواتها قسما واحدا لانها بمعنى ليس وكاد وأخواتها قسما ثانيا وان وأخواتها قسما ثالثا ويجوز حذف خبران اذا دل عليه دليل كقوله سلوه برفق هل جنيت جناية ، فان قال انى فاسألوه عسى يعفو التقدير انى جنيت (قوله لكن) قد يقع بين ماهو كالعدم والملكة نحو زيد ذو لحية لكن هذا ليس ذا لحية أو كالمتضايفين نحو عمرو أب لزيد لكن ليس أبا لخالد (قوله الترجى) أى فى المحبوب سواء كان محبوبا فى نفسه كالخبر أم لامر عارض كهلاك العدو ومثل ذلك يقال فى المكروه (قوله افتح) الامر للاباحة ليشمل الواجب والجائز والمراد بالاباحة الاعم من الوجوب أى مالايمتنع

هذا هو الباب الثانى من النواسخ ثم قال

(لان أن ليت لكن لعل • كأن عكس مالكان من عمل)

تقدم ان كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وان وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر عكس كان والى ذلك أشار بقوله عكس مالكان من عمل ومعنى ان وأن التوكيد وليت التمنى ولكن الاستدراك ولعل الترجى والاشفاق وكأن التشبيه ومابعد ان معطوف عليه على اسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره فى المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذى يتعلق به لكان ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال

(كان زيدا عالم بأنى • كفؤ ولكن ابنه ذو ضغن)

الكفؤ المثل والضغن الحقد والعداوة ثم قال

(وراع ذا الترتيب الا فى الذى • كليت فيها أوهنا غير البذى)

لما أتى بالمثل فى البيت الذى قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الاصل نبه على ان الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه الا اذا كان الخبر ظرفا أو مجرورا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب فى الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله كليت فيها أوهنا غير البذى والبذى الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا والا استثناء ولابد من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب الا فى المثال الذى يكون فيه الخبر ظرفا أو مجرورا كليت فيها فالذى على هذا نعت لمحذوف وهو المثال ثم قال

(وهمز ان افتح لسد مصدر • مسدها وفى سوى ذاك اكسر)

يعنى ان همزة ان المكسورة تفتح اذا سد المصدر مسدها أى اذا أولت هى ومابعدها بالمصدر وفهم من قوله وهمز ان افتح ان الاصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين وقوله وفى سوى ذاك اكسر أى اذا لم يسد المصدر مسدها ثم ان فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه كسرها وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع الاول أن تقع فى الابتداء وهو المشار اليه بقوله (فاكسر فى الابتدا) أى فى ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان الاولى أن لا يتقدمها شئ نحو قوله تعالى انا أعطيناك الكوثر والاخرى ان يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى ألا ان أولياء الله الثانى ان تقع فى بدء الصلة وهو المشار اليه بقوله (وفى بدء صله) أى فى أول الصلة نحو قوله عزوجل وآتيناه من الكنوز ماان مفاتحه واحترز بقوله فى بدء صله من الواقعة فى حشو الصلة فانها يجب فتحها نحو جاء الذى فى ظنى أنه قائم الثالث أن تقع جوابا للقسم وهو المشار اليه بقوله (وحيث ان ليمين مكمله) أى وحيث تكون ان جوابا للقسم فانها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عزوجل والعصر ان الانسان لفى خسر والمجرد

(قوله وهو أشهر القولين) بل الاقوال لان الاقوال ثلاثة ثالثها هما معا أصل أى لا اصالة لاحدهما على الآخر كما فى الاشمونى (قوله والاخرى أن يتقدمها الخ) وكذلك اذا تقدمها حيث فتكسر على القول بانها لا تضاف الا للجملة أما على الآخر فيجوز الفتح (قوله والمجرد منها الخ) ان قلت ينافى هذا قول الناظم بعد اذا الفجاءة أو قسم لالام بعده بوجهين فالجواب ان الناظم مشى هنا على غير مذهب الكوفيين على قول المكودى ان كلامه شامل للمجرد وفى البيت الآتى على مذهبهم لانه مجتهد اذ قد عزا فى التسهيل الفتح بعد القسم مالم توجد اللام للكوفيين ونصه وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم مالم توجد اللام فقال ابن عقيل ذكر ابن كيسان فى نحو والله ان زيدا كريم بلا لام أن الكوفيين يفتحون ويكسرون والفتح عند

 بعضهم أكثر اه وهذا الجواب بعيد متكلف وهو كونه يمشى فى بيت على مذهب وفى بيت بعده على مذهب ينافيه فى كتاب واحد ثم رأيت بعضهم قيد قوله وحيث ان ليمين بما اذا لم يصرح بفعل القسم فيكون قوله بعد اذا الفجاءة أو قسم أى فعل قسم ظاهر وسبك العلامة الاشمونى بذلك هذا الشطر ولم يذكر ذلك فى التسهيل على أن هذا القيد لا حاجة اليه لانه حيث صرح بفعل القسم فان جعلت ان جوابه وجب الكسر وان جعلت مجرورة بالجار المحذوف وجب الفتح بل التقييد مضر لاخراجه لتلك الصورة أى اذا صرح بفعل القسم وجعلت ان ومعمولاها جواب القسم مع انها داخلة وأما قوله بوجهين نمى فباعتبار جواز الاعتبارين السابقين على التعاقب أما حيث قصد واحد معين منهما فيجب مقتضاه

منها نحو قوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار اليه بقوله (أو حكيت بالقول) * ومثاله قوله تعالى وقال الله انى معكم الخامس أن تحل محل حال وهو المشار اليه بقوله (أوحلت محل حال) وشمل صورتين الاولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كزرته وانى ذو أمل) ومثله قوله عزوجل كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام السادس أن يقترن خبرها باللام وهو المشار اليه بقوله (وكسروا من بعد فعل علقا * باللام) ثم مثل ذلك بقوله (كاعلم انه لذوتقى) ومنه قوله عزوجل والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر ان فقوله فى الابتدا متعلق باكسر وفى بدء صله معطوف على فى الابتدا وحيث معطوف أيضا وان مبتدأ خبره مكمله وحيث مضافة الى الجملة ولمين متعلق بمكمله القسم الثانى وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها وذكر ان لذلك أربعة مواضع أشار الى اثنين منها بقوله

(بعد اذا الفجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمى)

يعنى ان كسر ان وفتحها جائز بعد اذا الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد اذا قول الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم

روى بكسر ان على القياس لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة اسمية وبالفتح على تأويل ان وصلتها بمصدر محكوم عليه بانه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فاذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم قوله

أو تحلفى بربك العلى * انى أبوذيالك الصبى

فمن كسر جعلها جوابا للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أنى وفى نمى ضمير مستتر يعود على أن وبعد اذا وبوجهين متعلقان بنمى فاذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على اذا ولا لام لا واسمها وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير نمى ان بعد اذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين وفهم ان المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل ثم أشار الى الموضع الثالث بقوله (مع تلوفا الجزا) يعنى انه يجوز أيضا الفتح والكسر فى ان الواقعة بعد فاء الجزاء كقوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر على الاصل لان الاصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرا والمبتدأ محذوف تقديره فجزاؤه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه ومع متعلق بنمى فى البيت الذى قبله على حذف العاطف والتقدير نمى جواز الوجهين بعد اذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء ثم أشار الى الموضع الرابع بقوله (وذا يطرد * فى نحو خير القول انى أحمد) يعنى انه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر ان وفتحها فالكسر على معنى خير القول انى أحمد أى خير القول هذا اللفظ الذى أوله انى فيكون من الاخبار بالجملة عن مبتدا فى معنى الجملة ولذلك لم يحتج الى ضمير يربطها بالمبتدا ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الاخبار بالمفرد لان ان وما بعدها مؤولة بمفرد فذا مبتدا وهو اشارة الى جواز الوجهين وخبره يطرد وفى متعلق بيطرد ونحو مضاف الى قول مقدر أى فى نحو قولك خير القول ثم قال

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر)

يعنى ان اللام تدخل فى خبر ان وفهم من اقتصاره على ان المكسورة انها لا تزاد بعد غيرها من اخواتها خلافا لمن اجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكن وفهم من قوله لام ابتداء انها اللام التى تدخل على المبتدا فى نحو لزيد قائم خلافا لمن قال انها غيرها وانما أخرت للخبر مع ان كراهية اجتماع حرفى تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو أظهر وانى لوزر محكى بقول محذوف والتقدير نحو قولك انى لوزر والوزر الحصن ثم ان مواضع هذه اللام أربعة الخبر ومعمول الخبر

البلادة واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهو طرف الحلقوم وقيل هو مضغة تحت الاذن (قوله أو تحلفى بربك العلى * انى أبوذيالك الصبى) قبله لتقعدن مقعد القصى * منى ذى القاذورة المقلى * أو تحلفى بربك العلى * انى أبوذيالك الصبى * فقالت مامسنى بعدك من انسى * غير امرأين من بنى لؤى * وآخرين من بنى عدى وغير تركى ونصرانى * وخمسة جاؤا مع العشى * وستة كانوا على الطوى ثم قال لولا انى سددت فاها لذكرت جميع الانس والجن (قوله مع تلوفا الجزا) جواز الوجهين بعد فاء الجزاء مقيد بما اذا كان الشرط بالاسم وأما اذا كان بالحرف فليس الا الكسر كقوله تعالى وان تعفوا وتصفحوا فان الله غفور رحيم كما فى شرح كافية ابن الحاجب (قوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء) أى جوازا لا وجوبا ويؤخذ ذلك مما تقدم فى قوله كان زيدا عالم بأنى (قوله وانما أخرت الخ) والاصل تقديمها على ان لانها من أدوات الصدور ودخلت على الخبر لشبهها بالمبتدا وكذا فى البواقى من معمول الخبر والفصل الخ (قوله وزر) هو الحصن والملجأ بمعنى وسافر بعضهم لاجل معنى وزر من قوله تعالى كلا لا وزر فرأى اعرابيا يحاول شيئا وهو

والفصل

والفصل والاسم وأشار الى الاول بقوله

(ولا يلى ذى اللام ماقد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا)

(وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

(وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبله الخبر)

يعنى أن هذه اللام لاتصحب الخبر اذا كان منفيا نحو ان زيدا لم يقم ولا الفعل الماضى والمتصرف الخالى من قد نحو ان زيدا رضى وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضى فى كونه ماضيا متصرفا خاليا من قد وفهم منه أيضا انها تصحب المفرد نحو ان زيدا القائم والجملة الاسمية نحو ان زيدا لابوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل ان ربك ليحكم بينهم والماضى الغير المتصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى قد فنبه عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله كان ذا لقد سما على العدا مستحوذا ومعنى مستحوذا غالبا ثم أشار الى الثانى بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو ان زيدا لعندك قاعد وان عمرا لفيك راغب وان زيدا لطعامك آكل والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى ثم أشار الى الثالث فقال والفصل أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج الى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى وان ربك لهو العزيز الرحيم ولم يقيد الفصل بشئ لانه معلوم أنه لا يكون الا متوسطا بين الاسم والخبر ثم أشار الى الرابع بقوله واسما حل قبله الخبر يعنى ان لام الابتداء تدخل أيضا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفى توكيد مثاله قوله تعالى وان لنا للآخرة والاولى وفهم مما تقدم ان الخبر فى ذلك لا يكون الا ظرفا أو مجرورا وفهم من اشتراط الفصل فى الاسم ان ذلك مشروط فى الخبر أيضا لاتحاد العلة ونصب اسما بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والاول أظهر وحل قبله الخبر جملة فى موضع الصفة لاسم ثم قال

(ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل)

اذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالاسماء نحو قوله تعالى انما الله اله واحد وقد سمع الاعمال فى ليت فى قول النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليتما سائرها وهو مذهب الناظم لاطلاقه فى قوله وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره واعمالها مفعول وبذى الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال

(وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا)

يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم ان بشرط أن تستكمل خبرها نحو ان زيدا قائم وعمرو وفهم من قوله وجائز أن النصب أيضا جائز وهو الاصل وفهم من قوله بعد ان تستكملا انه لا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم ان قبل أخذها الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان ورفع المعطوف على اسم ان بشرطه اما على العطف على الموضع واما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان زيدا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل واما معطوف على الضمير المستتر فى الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفا منصوب برفعك وعلى متعلق بمعطوفا وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقا برفعك والتقدير ورفعك معطوفا على منصوب ان بعد استكمالها الخبر جائز ثم قال

(وألحقت بان لكن وان * من دون ليت ولعل وكان)

يقول لا وزر ففهم ان معناه حصن (قوله وتصحب الواسط) بخلاف ان زيدا جالس فى الدار لتأخر المعمول ويشترط كون الخبر صالحا لدخول اللام فخرج ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا ويستثنى الحال نحو ان زيدا راكبا منطلق لانه لم يسمع دخول اللام على الحال (قوله فهو مفعول بفعل محذوف) مقتضاه أن يقال فى نحو صحبت زيدا وعمرا ان عمرا مفعول بفعل محذوف (قوله وفهم مما تقدم الخ) أى لان الخبر فى باب ان لا يتقدم الا ظرفا أو مجرورا (قوله وفيه ضعف لعدم الفصل) من يقول بالعطف من غير ضعف يشترط الفصل كما يفهم من الاشمونى فلا يكون فيه ضعف لكنه راعى المثال المذكور وانه فيه فصل

(قوله نحو لكن زيدا الخ) هذه النسخة الصحيحة والمستدرك عليه محذوف ومايوجد في بعض النسخ من ذكر المستدرك عليه تغيير لنسخة
الشيخ من زيادة الزائدين (قوله ولو استغنى عن ذلك الخ) أي اتكالا على الشارح والا فليس في اقتصاره على لكن وان نفي غيرهما اذ
قوله لكن وأن مفهومه مفهوم لقب وهو ضعيف بخلاف المصنف ان لا يعتبره أحد لضعفه فصرح به قالوا الفرق ان ليت ولعل وكأن
للانشاء و يشكل بان كأن زيدا البدر مثل قولك زيد كالبدر والجواب أن زيدا كالبدر اخبار بالتشبيه وكأن الخ انشاء للتشبيه لانها
موضوعة لذلك (فائدة) ينبغي للمدرس أن يذكر شيأ من الادبيات على قدر الحاجة ومن النكات اللطيفة والامور التي
ليست في بطون الدفاتر
تشحيذا للاذهان وبذلك
يفوح عبير العلم ومن هنا
ترى الشخص عنده قليل
من العلم لكنه يتصرف به
كيف شاء و يغلب من عنده
كثير من العلم الفاقد لمثل
ذلك لكن يجب أن لا
يطول بذلك لئلا يخرج بهم
عما هو بصدده وقد قيل
* لا تألف النفس اذ كانت
مغيرة * الا التنقل من حال
الى حال و بالجملة فليكن على
قدر ما يعطى الطعام من
الملح (قوله نحو قوله تعالى
وان كلا لما) اللام لام
الابتداء وما موصولة خبر
ان والتقدير وان كلا
للذين والله ليوفينهم (قوله
يلزم في خبرها اللام)
لا خصوصية للخبر بل
يدخل فيما بعدها سواء
كان خبرا أو فاعلا كما في ان
يزينك لنفسك أو غيره نحو
ان قتلت لمسلما وانظر قوله
خبرها مع انها اذا أهملت
لا خبر لها وقد يجاب بان
المراد خبرها لو لم تهمل
والصحيح ان هذه اللام لام
الابتداء وفاقا لسيبويه وقيل غيرها اجتلبت للفرق واطرد لبل كل في المطولات فان تقدم عليها فعل من
أفعال القلوب نحو علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام لام الابتداء كسرت وان قلنا هي غيرها اجتلبت للفرق فتحت وهذا الخلاف في
كل لام دخلت بعد ان المخففة (قوله استكن) من اطلاق الملزوم على اللازم لان الاستكنان مستلزم للاضمار وعدم الذكر في
اللفظ والمستكن ملزوم للمضمر الغير الملفوظ لان كل مستكن مضمر كذلك ولا عكس كالمنصوب فاراد باستكن أضمر أي جعل
ضميرا غير ملفوظ به لان الاضمار يستعمل أيضا بمعنى الحذف فاستعمل المشترك في معنييه أو من عموم المجاز وعدل عن الحذف الى
الاستكنان ليشعر بأن اسمها لا يكون الا ضميرا افاده فمع قول بعضهم الاولى أن يقول وان تخفف ان فاسمها حذف والخبر اجعل
جملة كالألف وقد يذكر اسمها ضميرا كقوله   بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا   وهو ضرورة

يعني أنه يجوز أيضا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور ومثاله بعد أن قوله
تعالى أن الله بريء من المشركين ورسوله و بعد لكن نحو لكن زيدا قائم وعمرو وانما ألحقت أن
ولكن بان لانهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي ثم تمم البيت بقوله من دون ليت ولعل
وكأن ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال (وخففت ان فقل العمل) يعني أن
ان المكسورة اذا خففت قل عملها وذلك لزوال اختصاصها نحو قوله عز وجل وان كلا لما ليوفينهم
ربك أعمالهم وفهم منه ان اهمالها هو الكثير كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وأل في العمل
اما للعهد أي العمل المذكور واما بدل من الضمير والتقدير فقل عملها ثم قال (وتلزم اللام اذا
ما تهمل) يعني انها اذا خففت يلزم خبرها اللام وانما لزمت اللام للفرق بينها وبين ان النافية واللام
فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقديره الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب
ان المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه انها ليست غيرها خلافا للفارسي ثم قال

(وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا)

يعني انه قد يستغنى عن اللام بعد ان المخففة اذا أمن اللبس بينها وبين ان النافية لاعتماد الناطق
بها على ذلك كقول الشاعر   أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن
فان صدر البيت مدح فعلم ان ان في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعجزه فلم يحتج الى اللام
الفارقة وعنها في موضع رفع باستغنى على انه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدا وناطق
مبتدأ وأراده خبره والجملة صلة لما والضمير في أراده عائد على ما ومعتمدا بكسر الميم حال من فاعل
أراده و يجوز فتح الميم على انه حال من مفعول أراده والتقدير ان ظهر المعنى الذي أراده الناطق
معتمدا عليه ثم قال   (والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بان ذي موصلا)
يعني ان الفعل اذا وقع بعد ان المخففة لا يكون الا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله تعالى وان
كانت لكبيرة وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك   وفهم من قوله غالبا انه قد يكون غير ناسخ كقوله

شلت يمينك ان قتلت لمسلما * حلت عليك عقوبة المتعمد

وقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه   والفعل مبتدأ وان لم يك ناسخا شرط والجواب فلا تلفيه
أي لا تجده وغالبا حال من الهاء في تلفيه وموصلا مفعول ثان لتلفيه وبان متعلق بموصلا وذي
بدل من ان أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر الى المبتدأ
مستتر في يك ثم قال (وان تخفف أن فاسمها استكن) يعني ان أن المفتوحة اذا خففت لم تهمل كما
أهملت ان بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم اهمالها من قوله اسمها فانه لا يطلق عليه اسمها الا وهي
عاملة فيه وتجوز في قوله استكن وانما هو محذوف اذ لا يستكن الضمير الا في الفعل أو ما أجرى
مجراه

مجراه ثم قال (والخبر اجعل جملة من بعد أن) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن فى أن لا يكون الا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه انه لا يكون مفردا والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثانى ومن متعلق باجعل بعد ثم قال

(وان يكن فعلا ولم يكن دعا ❊ ولم يكن تصريفه ممتنعا)
(فالاحسن الفصل بقد أونفى او ❊ تنفيس اولو وقليل ذكرلو)

يعنى أن الخبر الذى ذكرانه يكون جملة اذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالاحسن أن يفصل بينه وبين ان بقد أو باداة نفى أو بالسين أو بسوف أولو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله تعالى ونعلم أن قد صدقتنا وأما النفى فيكون بلا وبلن ويفصل بهما بين ان وبين المضارع كقوله تعالى أفلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وأما السين وسوف فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى ومثله قولك علمت ان سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بين ان وبين الماضى كقوله تعالى وأن لو استقاموا وقوله وقليل ذكرلو أى قليل من يذكرها من النحويين لا أن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالاحسن انه يجوز أن يأتى بغير فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا ❊ قبل أن يسئلوا باعظم سؤل

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية انها لا يفصل بينها وبين ان وذلك على نوعين الاول أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر

فى فتية كسيوف الهند قد علموا ❊ ان هالك كل من يحفى وينتعل

وفهم من اشتراطه فى الفعل الشروط المذكورة انه لا يفصل بينهما اذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها أو غير متصرف كقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلا خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والاحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لانه مصدر وذكرلو مبتدأ وقليل خبر مقدم ثم قال

(وخففت كأن أيضا فنوى ❊ منصوبها وثابتا أيضا روى)

يعنى ان كان تخفف أيضا ولا تهمل وفهم عدم اهمالها من قوله فنوى منصوبها فهى اذا كأن المفتوحة المخففة الا أن اسم كأن قد يكون منويا وقد يكون ثابتا وفهم ذلك من قوله وثابتا أيضا روى وفهم أيضا من كونه لم يشترط فى خبرها ان يكون جملة كما ذكر فى ان أن خبرها يكون جملة ويكون مفردا فمثال الجملة قوله

ووجه مشرق النحر ❊ كأن ثدياه حقان

فاسمها فى هذا البيت ضمير الشان وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه وحقان فى موضع الخبر ومثاله مفردا قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم ❊ كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

وكأن ثدييه حقان فى رواية النصب وفهم من اقتصاره على ان وأن وكأن أن باقيها لا يكون فيه هذا الحكم أما لعل وليت فلا يخففان وأما لكن فانها تخفف لكنها لا تعمل مخففة ثم قال

❊(لا التى لنفى الجنس)❊

قوله لا التى لنفى الجنس أى التى يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فاذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالاسماء فعملت ثم قال

(عمل ان اجعل للا فى نكره ❊ مفردة جاءتك أومكرره)

وانما عملت عمل ان لانها فى النفى نظيرة ان فى الايجاب اذ ان توكيد للايجاب ولا توكيد للنفى ولما كان عملها بالحمل على ان ضعفت فلم تعمل الا فى النكرة ولذلك قال فى نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل فى الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز

(قوله وان يكن فعلا) أى جملة فعل فهو على حذف مضاف لان الخبر ليس هو الفعل وحده (قوله فالاحسن) قال بعضهم فالواجب فليس المراد ظاهر العبارة اه وقد يكون المصنف مشى على جواز عدم الفصل (قوله بلا ولن) وكذلك لم نحو أن لم يره أحد (قوله وأما لو فيفصل بها بين ان والماضى) وكذا بين ان والمضارع ومنه أن لو نشاء أصبناهم انظر الازهرى (قوله أى قليل من يذكرها) ولو أراد انه قليل فى الاستعمال لقال وقليل فصل لو قاله أبو اسحق (قوله ووجه) بالجر على تقدير رب أو بالرفع مبتدأ والخبر كأن ثدياه الخ والضمير فى ثدياه للنحر وأضاف الثديين للنحر لانهما لعظمهما وامتلائهما كانهما قربا من النحر ومشرق بالجر والرفع نعت لوجه على الوجهين المتقدمين (قوله السلم) بفتح اللام (قوله التى لنفى الجنس) أى تنصيصا ليخرج النافية للوحدة والمحتملة وتحقيق ذلك يطلب من محله (قوله نظيرة ان) فيه نظر وصوابه ضد (قوله ولا توكيد للنفى) معنى توكيدها النفى انها كانت أولا من أخوات ليس فلما أريد الاستغراق أتى بلا بهذه من أخوات ان اه ويجاب عن الاعتراض السابق بان المراد أن لا نظيرة ان فى مطلق التأكيد وان كان الاثبات والنفى لا يجتمعان كما يقال البياض نظير السواد فى مطلق العرضية وان كانا ضدين (قوله الا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز) قال شيخنا كان بعض أشياخنا يستشكله بانها اذا استوفت الشروط وجب

وسيأتي وعمل مفعول باجعل وللا متعلق باجعل وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في جاءتك العائد على لا ثم ان النكرة التي تعمل فيها الا على ثلاثة أقسام مضافة ومشبهة بالمضاف ومفردة وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(فانصب بها مضافا اومضارعه * وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه)

يعني انها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلا عندك ولا مارا بزيد في الدار ولا حسنا وجهه في الدار وانما سمي مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف وقوله وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه أي بعد نصبك الاسم مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر ورافعه حال من الضمير المستتر في اذكر والهاء في رافعه عائدة على الخبر ثم قال (وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة) المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحا حال أي في حال كونك فاتحاله ثم أتى بمثال لا فيه مكررة وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا ولذلك قال (والثاني اجعلا * مرفوعا اومنصوبا اومركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا) فهذه خمسة أوجه الاول فتحهما معا وهو المستفاد من المثال الثاني فتح الاول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله والثاني اجعلا مرفوعا الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله أو منصوبا فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الاول والرابع رفع الاول والثاني والخامس رفع الاول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله وان رفعت أولا لا تنصبا فنهى عن نصب الثاني مع رفع الاول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح ووجه فتحهما انهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني انه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه انه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس ووجه رفع الاول والثاني انهما مبتدآن أو أعملا عمل ليس ووجه رفع الاول وفتح الثاني ان الاول مبتدأ أو اسم لا ان عملت عمل ليس والثاني مبني مع لا والثاني مفعول أول باجعلا ومرفوعا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وان رفعت شرط ولا تنصبا جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال

(ومفردا نعتا لمبني يلي * فافتح أوانصبن أو ارفع تعدل)

يعني انه يجوز في نعت اسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الاول أن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله ومفردا الثاني أن يكون متصلا بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلي أي يلي المنعوت فتقول لا رجل قائم أو قائما أو قائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها ومفردا مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردا على نعتا وحقه التأخير عنه لانه وصف له لاجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها ولمبني متعلق بنعت ويلي في موضع الصفة لمبني وأو للتخيير وتعدل مجزوم على جواب الامر ثم قال

اعمالها وان كررت اه واما تركك اعمالها في لا حول ولا قوة فلانها عاملة عمل ليس مثلا أو زائدة في لا قوة فلم تستوف الشروط ولذلك قال شيخنا الاشكال قوي وقال سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي قول المصنف مفردة جاءتك أو مكرره على طريق الوجوب لا على ما يقوله سيدي المكودي رحمه الله (قوله ما عمل فيما بعده) ليس على اطلاقه ولذا قال المرادي ما عمل فيما بعده عمل الفعل فيخرج المضاف لانه عامل فيما بعده (٤٦) لا كعمل الفعل ويجاب بان خروج المضاف ظاهر من قول الشارح المشبه بالمضاف والشبيه بالشئ غيره فيعلم أن المراد ما عمل فيما بعده لا على وجه الاضافة واعلم أن الخبر في هذا الباب واجب التأخير ولو ظرفا أو جارا ومجرورا كما قال والزموا خبرها التأخيرا * ولو يكون ظرفا أو مجرورا (قوله وركب المفرد فاتحا) أي غالبا ومن غير الغالب أن يبنى على حرف كالمثنى وجمع المذكر السالم ولذا أصلحه بعضهم بقوله وركب المفرد بانيا على * ما ينتصب به تفطن واعقلا وان تكرر لا مثاله كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا (قوله وهو المستفاد من المثال) فيما قاله نظر لان فتح الاول يؤخذ من قوله وركب المفرد وفتح الثاني يؤخذ من قوله مركبا فهو اذن مصرح بذلك لا أنه يؤخذ من المثال ويجاب بان المراد انه المستفاد من المثال والتصريح (قوله انه معطوف على موضع اسم لا) أي ولا حينئذ زائدة (قوله انهما مبتدآن) يقال عليه اما أن تكون لا لنفي الجنس نصا فيجب اعمالها أو ليست لذلك كليس فتعمل عملها واما أن تكون زائدة فاما زيادتها في لا قوة فقد تسلم وأما في لا حول فلا تتأتى (قوله أو اعملا) أي لا الاولى ولا الثانية (قوله ومفردا نعتا الخ) قال الامام ابن غازي بدل ذلك * وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زد ان أفردا واتصلا (قوله على موضع لا مع اسمها أو على موضع اسم لا) بحث في هذا بان رفعه زال بدخول لا ولم ينبه على البدل وحكمه كالعطف بدون تكرار لا ان كان صالحا لعمل لا فان قيل البدل على نية تكرار العامل فهلا بني فالجواب انه انما يلزم ذلك

لو كانت لامذكورة مع البدل أما حيث كانت مقدرة فقط فلا لان التركيب انما يكون بين مذكورين (قوله جاز فى المعطوف) أى ان لم يكن معرفة فان كان معرفة لم يجز فيه الا الرفع ويكون حينئذ من عطف الجمل (قوله والعطف مبتدأ وخبره احكماله) أى وجواب الشرط محذوف (قوله اذا دخلت عليها همزة الاستفهام) قال فى شرح الكافية ان دخلت همزة على لا فحكمها مع ماوليها حكمها معه عارية من الهمزة نحو قولك الا جسم لك وألا صديق لزيد وان عطف على ماوليها جاز فى المعطوف والمعطوف عليه مع الهمزة ماجاز مع التجريد هذا اذا لم يقصد العرض فان قصد اختصت بالفعل ووجب اضماره ان لم يظهر كما فى هلا نحو ألا تفعل خيرا وألا خيرا تفعله وقد يضمر الفعل لقرينة منوية كقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا أى ألا ترونى رجلا (٤٧) ويروى على غير الرواية المشهورة ألا رجل بالجر على تقدير الا من رجل ويجوز أن يكون الشاعر لم يقصد العرض لكنه نون اضطرارا (قوله وفيه نظر) ووجهه انه أطلق فشمل ماذا احدث لها معنى كالتمنى والتوبيخ وكلام الناظم مسلم فى ألا التوبيخية دون التى للتمنى فان سيبويه والخليل على أنها لا خبر لها لانها بمنزلة أتمنى وانها لا يجوز فى وصف اسمها والعطف عليه الرفع لانها بمنزلة ليت وتحقيق ذلك فى ألا التوبيخية ان لا فيها نافية فلم تخرج لا عن النفى حتى يبطل عملها بخلاف التى للتمنى فان لا فيها ليست للنفى واما اعمالها عند من أعملها فللنظر الى الاصل فى لا وهمزة الاستفهام مضمنة معنى التوبيخ فى التوبيخية ومضمنة معنى التمنى فى التى للتمنى والجواب عن الناظم ان الكلام اذا كان فيه تفصيل لا يعترض عليه هذا ان كان مشى على كلام سيبويه والخليل ويحتمل أنه مشى على كلام المازنى والمبرد فى عدم التفصيل وهو ظاهر اطلاقه فانهما ذهبا الى أن ألا التى للتمنى لها خبر وانها يجوز فى وصف اسمها والعطف عليه الرفع واستدلا بقوله ٭ ألا عمر ولى مستطاع رجوعه ٭ فمستطاع خبر وولى صفة عمر ورجوعه نائب فاعل مستطاع على كلا الوجهين وبحث فيه بأنه يجوز أن يكون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا فالجملة صفة ثانية لعمر وولى صفة أولى فان قيل اذا لم يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة وقلتم انها لا خبر لها فلم بنى عمر فالجواب انه وعمى الاصل سواء قلنا ان ألا بمنزلة أتمنى أو ليت (قوله فى ذا الباب) الاولى حمله على باب ان ولا من أخوات ان وقد قال الموضح باب الاحرف الثمانية فادخل لا فيها فكان ينبغى أن يترجم للا بفصل لما ذكر

(وغير ما يلى وغير المفرد ٭ لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد)

أشار فى هذا البيت الى مسئلتين الاولى أن يكون اسم لا مبنيا على الفتح والنعت مفردا الا انه مفصول بينهما الثانية أن يكون النعت يلى المنعوت الا انه غير مفرد أى مضاف فمثال الاولى لا رجل فى الدار ظريفا أو ظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضا ممتنع لمكان الاضافة ووجه النصب فيهما على اللفظ لان المبنى هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلى مفعول مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد ثم قال

(والعطف ان لم تتكرر لا احكما ٭ له بما للنعت ذى الفصل انتمى)

يعنى انه اذا عطف على اسم لا المبنى ولم تتكرر لا جاز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه ٭ اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر

هذا وجدكم الصغار بعينه ٭ لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

فجعل لا زائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكماله وما موصولة وصلتها انتمى وللنعت متعلق بانتمى وذى الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكما وكذلك بما والضمير فى قوله له هو الرابط بين المبتدا والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو ان لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول ان لم تتكرر لا فاحكم له بذلك ويجوز ان يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا الا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم ثم قال

(وأعط لا مع همزة استفهام ٭ ما تستحق دون الاستفهام)

يعنى ان حكم لا اذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها اذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لانه قد يحدث فيها اذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهى التمنى والتوبيخ وقد يبقى كل واحد منهما على معناه وظاهره انه موافق فى ذلك للمازنى والمبرد فانها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقا وأما ألا التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب لانها لا تدخل الا على الفعل ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بايطاء لان الاول نكرة والثانى معرفة ثم قال

(وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر ٭ اذا المراد مع سقوطه ظهر)

يعنى اذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله

ورد جازرهم حرقا مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

وان علم كثر حذفه عند الحجازيين و وجب عند بني تميم وطيئ وفهم من اطلاقه في الخبر انه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل وفهم من قوله في ذا الباب ان حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وان علم والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه

﴿ظن وأخواتها﴾

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدا والخبر فتنصبهما بعد أخذها الفاعل مفعولين على التشبيه باعطيت وهي على قسمين قلبية وتصييرية وقد أشار الى الاول بقوله ﴿انصب بفعل القلب جزأي ابتدا﴾ وجزأي الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمله نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار الى الاول بقوله (أعني رأى خال علمت وجدا * ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا دري وجعل اللذ كاعتقد * وهب تعلم) ثم ان هذه الافعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه ترددا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها أما رأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيدا عالما أي علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الافعال العلمية وبها يفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن هي أيضا أصل الافعال الظنية وبها يفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعد كذلك وحجا كذلك أيضا ودري بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلا كلها متساوية في نصب المبتدا والخبر على انهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأى على حذف العاطف فهي كلها مفعولة باعني الى زعمت وعد مخفوضة بمع ومع متعلق باعني وحجا ودري وجعل معطوفات على عد واللذ نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضا على ما بعد مع ولهذه الافعال معان أخر ولم أنبه عليها لانها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية بقوله (والتي كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا) يعني انصب بالافعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي ما دل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الافعال التصييرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل ورد واتخذ وتخذ وترك وهب في نحو وهبني الله فداك أي جعلني والتي مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود ثم قال (وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب) يعني أن الافعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والالغاء فالتعليق ترك العمل لموجب والالغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص أن يكون ماضيا مبنيا للمفعول وما في موضع رفع به وان يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والاول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص ثم قال (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم) يعني ان هذين الفعلين يلزمان صيغة الامر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه انه يجوز اسنادهما الى الضمير المفرد المذكر والمؤنث والى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هباني قائما ويا زيدون هبوني قائما فان فعل الامر صالح لذلك وهب مبتدأ وخبره قد ألزما وفي ألزما ضمير يعود على هب والامر مفعول ثان بالزم وتعلم مبتدأ خبره كذا أي مثل هب في لزومه الامر ولما أتى بافعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الامر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار الى ذلك بقوله (ولغير الماض من * سواهما اجعل كل ماله زكن)

قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لانهما لازمان للامر وزكن أي علم وكل مفعول باجعل

(قوله كثر حذفه) نحو فلا فوت أي لهم (٤٨) قالوا الاضير أي علينا ﴿ظن وأخواتها﴾ (قوله أعني) مضارع عنى يعني اذا أراد

(قوله رأى) تكون للظن وللعلم وقد اجتمعا في قوله انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي يظنونه ونعلمه (قوله وجعل كذلك) الاشارة للبعيد وهي زعم أي وجعل كزعم في كونها للظن وقوله وفيها زيادة وهي الاعتقاد أي لان الاعتقاد جزم والجزم فيه الزيادة على الظن لان الرجحان أعم من أن يكون مع الاحتمال أو مع القطع بما هو راجح وهذا تقريب للمبتدئ والا فالاعتقاد والرجحان بينهما تباين ضرورة مباينة الظن للاعتقاد والظاهر انه لا حاجة الى جعل الاشارة لزعم فالاشارة لدري أي ان جعل كدري في الدلالة على العلم وأما قوله وفيها زيادة فهو كالنتيجة لما قبله أي فاذا كانت جعل دالة على العلم ففيها زيادة على الظن والرجحان بالمعنى السابق على ما فيه من البحث والمراد بالعلم هنا ما كان عن دليل أو ضرورة وما كان عن غير دليل ولا ضرورة بل كان اعتقادا من غير دليل ولا ضرورة (قوله لغير موجب) قلت للشيخ يعني ان ترك العمل لجواز لان التأخير والتوسط مجوزان لا موجبان فلم يرتضه بل قال المراد لغير موجب لفظي والا فالتأخير موجب ولعل مراده موجب للجواز (قوله ولغير الماض * من سواهما) ذكر من وما سواهما تأكيد لانه قدم ان هب وتعلم يلزمان الامر في قوله والامر هب قد ألزما كذا تعلم

وما موصولة وركن صلتها وله متعلق بركن ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ماعلم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم ثم قال (وجوز الالغاء لافي الابتدا) تقدم أن الالغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز انه جائز لا واجب وفهم من قوله لافي الابتدا ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جواز الالغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لان الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم الى الارجح والارجح الالغاء مع التأخير والاعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لافي الابتدا ان اعمال المتقدم واجب والالغاء مفعول بجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الالغاء في التأخير والتوسط لافي الابتداء وأجاز الكوفيون الالغاء مع التقدم واستدلوا بقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة الادب

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين اما على نية ضمير الامر والشأن فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني واما على تقدير لام الابتداء والى ذلك أشار بقوله (وانو ضمير الشان أو لام ابتداء في موهم الغاء ما تقدما) أى اذا ورد من كلام العرب ما يوهم الغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان أحدهما أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون التقدير اني رأيته ملاك الشيمة الادب فيكون الفعل باقيا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير اني رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقا وفي موهم متعلق بانو والغاء مفعول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها ثم قال

(والتزم التعليق قبل نفي ما * وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم)

قد تقدم ان التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه باحد الستة الاشياء التي ذكرها الاول ما النافية كقوله عز وجل وظنوا مالهم من محيص الثاني ان النافية كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الاقليلا الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هاني يظهر أنه لم يحفظ له مثالا عن العرب نثرا ولا شعرا وقد أنشدت عليه

فعش معدما أومت كريما فانني * أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الخامس لام القسم كقوله

ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لا تطيش سهامها

السادس الاستفهام كقوله عز وجل وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الالغاء والتعليق مفعول بالتزم وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له ثم قال (لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه) يعني أن علم اذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقا بالمفرد تتعدى الى مفعول واحد كقوله تعالى لا تعلمونهم الله يعلمهم وأن ظن اذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضا الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا على المال أى اتهمته وليسا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في المجرور وقبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمه صفة لتعدية وأضاف علم الى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن الى تهمة وهو مصدر اتهم ثم قال

(ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى)

يعني ان رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لانها شبيهة بها

(قوله زيد قائم ظننت) الفعل حينئذ كاللازم اذ لا جائز أن يتعدى في هذه الحالة الى اسم آخر (قوله وجدت ملاك) قال شيخنا هكذا بخط ولد المؤلف وفي بعض النسخ رأيت وأخذناها عن بعض المشايخ (قوله ان يفصل بين الخ) تقريب لانه لا يشمل علمت أيهم قائم (قوله كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الاقليلا) اعترض التمثيل بالآية بانه يشترط في المعلق عنه أن يكون صالحا للعمل الفعل فيه وتسليطه وذا لا يصح هنا لان ظن لا تعمل في الفعل وجوابه ان النفي بان معلق ومهيئ لادخال تظن على الجملة الفعلية كما ان ما المتصلة بان كافة ومهيئة لادخال ان على الجملة الفعلية (قوله أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه) يجوز في الموت النصب وهو أجود والرفع على التعليق وبه يصح الاستشهاد (قوله الله يعلمهم) فعلم هنا بمعنى عرف ولا يلزم من ذلك جواز اطلاق عارف على الله تعالى ولسيدي أحمد زروق في بعض تآليفه المحققون على جواز اطلاق لا يعرف الله الا الله لا عارف فان فيه خلافا (قوله الحلمية) بالضم في اللام والحاء قال في المصباح وحلم يحلم من باب قتل حلما بضمتين واسكان الثاني تخفيفا واحتلم رأى في منامه رؤيا انتهى وأما الحلم بفتح الحاء وسكون اللام فهو الجلد

(قوله وأضاف الخ) أي ان المعنى ولرأى التى لا يأتى مصدره الا على رؤيا فخرج البصرية فان مصدرها يأتى على رؤيا ورؤية وكلام الشارح قابل للتأويل بما ذكرناه (قوله فمن حذفهما معا الخ) ومنه أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم

فى كونهما فيهما ادراك بالحس الباطنى ومنه قوله أراهم رفقتى حتى اذا ما ❊ تولى الليل وانخزل انخزالا

وأضاف رأى للرؤيا ليعلم انها الحلمية لان مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى انسب وانمى بمعنى انتسب وماموصولة واقعة على حكم علم المتعدية الى مفعولين وهى مفعولة بانم وصلتها انمى ولرأى متعلق بانم ولعلم متعلق بانمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانمى والتقدير انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم فى حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا ثم قال

(ولا تجز هنا بلا دليل ❊ سقوط مفعولين أو مفعول)

يعنى ان المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لانهما فى الاصل مبتدأ وخبر وفهم منه انه يجوز حذفهما وحذف أحدهما اذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما معا قوله

بأى كتاب أم بأية سنة ❊ ترى حبهم عارا على وتحسب

أى وتحسب حبهم عارا على ومن حذف الاول ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم ومن حذف الثانى قول عنترة ولقد نزلت فلا تظنى غيره ❊ منى بمنزلة المحب المكرم أى فلا تظنى ذلك واقعا وسقوط مفعول بتجز وهنا و بلا دليل متعلقان بتجز ثم قال

(وكتظن اجعل تقول ان ولى ❊ مستفهما به ولم ينفصل)

(بغير ظرف أو كظرف أو عمل ❊ وان ببعض ذى فصلت يحتمل)

(وأجرى القول كظن مطلقا ❊ عند سليم نحو قل ذا مشفقا)

يعنى أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكى به وقد ينصب المفرد اذا كان فى معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم انه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط الاول أن يكون مضارعا الثانى أن يكون مفتتحا بتاء المخاطب وهذان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه اداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله ان ولى مستفهما به الرابع أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل فمثال ما لا فصل فيه أتقول زيدا منطلقا ومنه قوله

متى تقول القلص الرواسما ❊ يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعندك تقول عمرا مقيما أو بالمجرور أفى الدار تقول زيدا جالسا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدا تقول منطلقا ومثله قوله

أجهالا تقول بنى لؤى ❊ لعمر أبيك أم متجاهلينا

ويعنى بقوله عمل أحد المفعولين لانه بمعنى معمول وفى تنكيره اشعار بانه لا يفصل الا باحد المفعولين لا بهما لان التنكير يشعر بالتقليل وقوله وان ببعض ذى فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذى قبله وذى اشارة الى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد المفعولين فان لم تستوف الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وان استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية وقوله وأجرى القول كظن مطلقا البيت يعنى أن بنى سليم ينصبون بالقول مطلقا أى بلا شرط يريد على جهة الجواز لان الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الاول قلت عمرا منطلقا وقل ذا مشفقا ومنه قول بعضهم قالت وكنت رجلا فطينا ❊ هذا لعمر الله اسرائينا والقول مرفوع بأجرى ومطلقا حال من القول وعند سليم متعلق بأجرى وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان

﴿أعلم وأرى﴾

شركاء (قوله ومن حذف الاول قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) قال البيضاوى من قرأ بالتاء قدر مضافا ليطابق مفعولاه أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذا من قرأ بالياء ان جعل الفاعل ضمير الرسول أو من يحسب وان جعله الموصول كان المفعول الاول محذوفا لدلالة يبخلون عليه أى ولا يحسبن البخلاء بخلهم هو خيرا لهم اه بلفظه (قوله المحب المكرم) الرواية بكسر حاء محب وفتح راء مكرم (قوله فلا تظنى ذلك) اعترض بان الاولى فلا تظنى غير ذلك وأجيب بان الاشارة راجعة للغير ومن لم يفهم هذا أصلح العبارة بزيادة غير (قوله وان ببعض ذى فصلت يحتمل) أى يغتفر أو يعمل ويجوز الفصل بهذه الثلاثة الظرف والمجرور والمعمول وقال الامام ابن غازى بغير ظرف أو كظرف أو عمل ❊ ومن حكى مع الشروط يحتمل نعم ولا تلغ ولا تعلقا ❊ وكل فيه عن سليم أطلقا (قوله القلص) جمع قلوص وهى الناقة الشابة (قوله متجاهلين) المتجاهل هو الذى يرى من نفسه الجهل وليس بجاهل (قوله وقل ذا مشفقا) ومنه قوله اذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ❊ تقول هزيز الريح مرت بأثاب (قوله أعلم وأرى) لم يقل وأخواتهما للاختلاف الذى فيها بين النحاة

(قوله أدخل) هو من الدخول فى الامر تقول دخل فى الامر أى أخذ فيه ومنه دخل بامرأته دخولا كناية عن الجماع فسقط الاعتراض بان دخل متعد تقول دخلت الدار على القول بان الدار مفعول به (قوله للثان والثالث) وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه والصحيح الجواز اه مرادى (قوله والثان منهما الخ) قال الامام ابن غازى لو قال والثان فيهما كمفعولى كسا (٥١) * ومن يعلق هاهنا فما أسا لكان أولى ببيانه

اذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى الى واحد نحو أدخل زيدا فان دخلت على متعد الى واحد تعدى بها الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وان دخلت على متعد الى اثنين تعدى بها الى ثلاثة وذلك فى فعلين خاصة وهما علم ورأى واليهما أشار بقوله

(الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا أرى وأعلما)

يعنى ان علم ورأى المتعديين الى اثنين اذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها الى ثلاثة فالمفعول الاول هو الذى كان فاعلا بهما قبل دخول الهمزة والثانى والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم بعدوا والى ثلاثة واذا متعلقان بعدوا والضمير فى صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال

(وما لمفعولى علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا)

يعنى ان جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى رأى وعلم قبل دخول الهمزة من الغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثانى والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى ومطلقا حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على ما وخبر ما حقق وللثان متعلق بحقق ثم قال (وان تعديا لواحد بلا * همز فلاثنين به توصلا)

يعنى ان علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين الى واحد اذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها الى اثنين وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله لان المفعول الثانى غير الاول فهو من باب كسا وأعطى ولذلك أشار بقوله

(والثان منهما كثانى اثنى كسا * فهو به فى كل حكم ذو ائتسا)

يعنى ان المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارا واقتصارا ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى علمت المتعدية الى اثنين من الغاء وتعليق وغير ذلك من الاحكام الجائزة فيه وفهم من تشبيهه بباب كسا أن المفعول الاول والثانى أيضا كالمفعول الاول من باب كسا اذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر فالضمير فى تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير فى به عائد على الهمز والثان مبتدأ وخبره كثانى وفى كل حكم متعلق بائتسا وكذلك به ثم قال

(وكأرى السابق نبأ أخبرا * حدث أنبأ كذاك خبرا)

ذكر ان أفعال هذا الباب سبعة والذى أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو على أنبأ وألحق بها السيرافى حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره فى المجرور قبله وخبر مبتدأ أخبره كذاك

(الفاعل)

هو الاسم المسند اليه فعل أو ما جرى مجراه مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال

والله أعلم ان التعليق عن الثانى جائز هنا وهو ليس كذلك فى باب كسا فمن تعليق أرى عن الثانى رب أرنى كيف تحيى الموتى اه وفى المرادى ما يوافقه لكن فى التوضيح وشرحه أجاب بادعاء ان الرؤية فى أرنى كيف تحيى الموتى علمية لا بصرية وهو موافق لكلام الامام المكودى فراجع بقية كلام الازهرى فى شرح التوضيح (قوله فالضمير فى تعديا الخ) هذا باعتبار الماصدق والا فالضمير عائد الى رأى وعلم من غير كونهما يتعديان الى واحد أو أكثر ليكون لفعل الشرط من قوله وان تعديا الخ فائدة فهو كالاستخدام (قوله وكأرى السابق) انما قال السابق لانه ذكر المتعدية الى اثنين فنبه على ان هذه الافعال مثل أرى السابقة المتعدية الى ثلاثة لا مثل المتأخرة المتعدية الى اثنين

(الفاعل) (قوله أو ما جرى مجراه) راجع للاسم والفعل أى ما جرى مجرى الاسم أو ما جرى مجرى الفعل فسقط الاعتراض بأنه لا يشمل الفاعل الذى فى تأويل الاسم نحو سرنى أن تقوم ووجه سقوطه أن أن والفعل جار مجرى الاسم (قوله على طريقة فعل) المراد به الفعل الاصلى الصيغة فشمل الماضى والمضارع والامر ثلاثيات كانت أولا (قوله أو فاعل) مراده به الوصف غير اسم المفعول فشمل اسم الفاعل وغيره واما المبتدأ فى نحو زيد قام فظاهر كلامه انه أخرجه بقوله مقدما عليه وكذا قائم زيد لان الخبر فيه مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم والتحقيق ان زيد قام لم يسند اليه فعل لان المسند جملة

(الفاعل الذى كمرفوعى أتى • زيد منيرا وجهه نعم الفتى)

فأتى بمثالين الاول أتى زيد فزيد فاعل لانه اسم أسند اليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثانى منيرا وجهه فوجهه فاعل لانه اسم أسند اليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تمم البيت بقوله نعم الفتى وفيه تنبيه على ان فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذى خبره وهو موصول صلته كمرفوعى وهو مضاف الى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعى قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال

(وبعد فعل فاعل فان ظهر • فهو والا فضمير استتر)

يعنى ان الفعل لابد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون الا بعد الفعل وقوله فان ظهر أى فان ظهر ماهو فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قمت وقوله والا أى وان لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قم ففى قم ضمير مستتر اذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله وفان ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وان شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمر تقديره والا فهو ضمير واستتر فى موضع الصفة لضمير ثم قال

(وجرد الفعل اذا ما أسندا • لاثنين أو جمع كفاز الشهدا)

يعنى أن الفعل اذا أسند الى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هى اللغة الفصيحة وفهم من المثال ان شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا فالفعل مفعول بجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند ثم أشار الى اللغة الاخرى بقوله

(وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد مسند)

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وهى أن يلحق الفعل المسند الى المثنى ألف والمسند الى الجمع المذكر واوا والمسند الى الجمع المؤنث نونا فتقول سعدا أخواك وسعدوا اخوتك وسعدن بناتك وهذه الاحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند ويكون المسند اليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر وبعطف آخر الاسمين على الاول كقوله (تولى قتال المارقين بنفسه • وقد أسلماه مبعد وحميم)

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة وفهم من قوله والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لاضمائر وسعدا فى موضع رفع بيقال والواو فى قوله والفعل واو الحال أى والحالة هذه ثم قال

(ويرفع الفاعل فعل اضمرا • كمثل زيد فى جواب من قرا)

يعنى أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوز فى قوله أضمر والمراد حذف وشمل اطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذى ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل وان أحد من المشركين استجارك ويجوز فى زيد فى المثال ان يكون فاعلا والتقدير قرأ زيد وان يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فان السؤال جملة اسمية ومن حذفه جوازا قوله عز وجل فى قراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال أى يسبح له رجال ثم قال

(وتاء تأنيث تلى الماضى اذا • كان لانثى كأبت هند الاذى)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند الى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهى فى ذلك على قسمين لازمة وجائزة وقد أشار الى اللازمة بقوله

المغايرة ولا مغايرة فى كلام المؤلف فاجاب بما ذكر قال ابن هشام ويمكن تخريجه على ما أجازوه من نحو ان قلت زيد قائم أى فاقائله حق اه ويؤول هنا بقولنا فالامر واضح أو فلا اضمار وقدر الاشمونى فان ظهر فى اللفظ فهو ذاك ونوقش جواب الشيخ المكودى بأن الكلام فى الفاعل فى الاصطلاح اه ويناقش فيه أيضا بأنه يشمل المبتدأ فى نحو زيد قام فانه فاعل فى المعنى وكذا البدل فى نحو قاموا الزيدون الا أن يجاب بان المعنى فان ظهر الفاعل فى المعنى بما يصدق عليه التعريف من كونه كمرفوعى أتى زيد منيرا وجهه فخرج المبتدأ والبدل (قوله بعد) توكيد لم يحترز به عن شئ لا يقال يحترز به عن نحو الزيدون قاموا لانا نقول هو خارج بقوله والفعل للظاهر بعد مسند وذا انما هو مسند الى الضمير والوصف كالفعل فى اللغتين (قوله وانما هى علامات للفاعل كالتاء فى قامت هند) أى تدل على أن الفاعل مثنى أو مجموع كما تدل التاء فى قامت على أن الفاعل مؤنث (قوله وحميم) هو الذى يحتم لمرض صاحبه (قوله تلى الماضى) فقدر فيه الفتح على لغة قليلة والماضى كالمضارع قال بعضهم • والتاء فى مضارع كالتاء • فى الماضى وانما الاول الوضع فى ابتداء

(قوله فعل مضمر) أى غائب لئلا يدخل ضربت فانه فعل فاعل مضمر والحر أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح فى قوله انى أقود جملا ممراحا * ذاقبة مملوءة أحراحا فأبدلوا الحاء راء وأدغموها فى الاخرى والناظم خففه وبعضهم صرح به كالشيخ وبعض المدرسين لا يصرح به استهجانا له فيقول أومفهم ذات كذا والتصريح به أولى اذ لو كان التصريح به قبيحا ما صرح به هذا الامام وغيره من الاعلام وقد ذكر فى الفقه القبل والدبر تصريحا وقال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية الحديث (قوله ومضمر على حذف مضاف) قال شيخنا لعل مراده الاضافة اللغوية لانه انما هو على حذف مضاف اليه موصوف لا على حذف مضاف (فائدة) قال شيخنا عن شيخه المرابط كان سيدى المكودى أنحى أهل زمانه وهو آخر من قرأ كتاب سيبويه لكن بسبب التقريب للمبتدئ والتسهيل له تقع منه أمور سهلة لان الشخص اذا تنازل مع المبتدئ لابد أن يترك التحقيق فى بعض المسائل (قوله وقد يبيح الى قوله ومع ضمير ذى المجاز) فى معنى الاستثناء من قوله أومفهم ذات حر وقوله ومع ضمير ذى المجاز الخ كالاستثناء من قوله تلزم فعل مضمر متصل وتقديره ووقع فى الشعر مع ضمير المؤنث ذى المجاز (قوله والتاء مع جمع الخ) الشيخ هنا ليس ببصرى لانه جوز الوجهين فى جمع المؤنث السالم وهم يوجبون التأنيث ولا بكوفى لاستثنائه جمع المذكر السالم وهم لا يستثنونه بل يجوزون الوجهين قلت اى ليس ببصرى فى المسئلتين ولا بكوفى فيهما بل هو كوفى فى الاولى بصرى فى الثانية وهى مسئلة الاستثناء (قوله ومع جمع فى موضع الحال منه) فيه اتيان الحال من المبتدا ولا يخفى ما فيه لان العامل فى المبتدا هو الابتداء وهو عامل معنوى والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والحال قيد فى عاملها ولا معنى لتقييد الابتداء بالحال والاولى أن يكون مع جمع متعلقا بمحذوف صفة للتاء والتقدير والتاء الكائن مع جمع كما قالوا فى قول التلخيص والفصاحة فى المفرد ان التقدير والفصاحة الكائنة فى المفرد (قوله وهى الآجرة) أى الطينة المخصوصة الغير المحروقة (قوله لان قصد الجنس فيه بين) انما قصدوا الجنس لان العرب اذا استحسنت شيأ عظموا جنسه كما أنهم يعظمون سببه أى منشأه كما فى قولهم لله دره فارسا فى التعجب من فروسيته فعظموا الدر الذى هو منشؤ هذا الفارس

(وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر)

فذكر انها تلزم فى موضعين الاول أن يكون المسند اليه ضميرا متصلا وشمل الحقيقى التأنيث نحو هند قامت والمجازى التأنيث نحو الشمس طلعت واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام الا أنت الثانى أن يكون المسند اليه ظاهرا حقيقى التأنيث وهو المشار اليه بقوله ذات حر والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التانيث فاما أن يكون الفاصل غير الا أو الا فان كان الفاصل غير الا فقد أشار اليه بقوله

(وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف)

يعنى انه اذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقى التأنيث بغير الا جاز وجهان اثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة الى اثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفى متعلق بيبيح ونحو مضاف الى قول محذوف والتقدير فى نحو قولك والفصل هنا بالمفعول وان كان الفاصل الا فقد أشار اليه بقوله

(والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا)

فما زكا الا فتاة أحسن مما زكت الا فتاة وانما كان حذفها أحسن لان الفعل فى التقدير مسند الى مذكر لان التقدير ما زكا أحد الا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلا ومع متعلق بالحذف وبالا متعلق بفصل ثم قال (والحذف قد يأتى بلا فصل) أشار بذلك الى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله (ومع * ضمير ذى المجاز فى شعر وقع) الى قول الشاعر

فلا مزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقالها

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند الى ضمير الارض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتى وبلا فصل متعلق بيأتى ومع متعلق بوقع وذى المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذى المجاز ثم قال

(والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن)

يعنى أن الفعل الماضى اذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التأنيث كاحدى اللبن وهى لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفى هذا خلاف والذى ذهب اليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفى ومذهب جمهور البصريين انه كواحده يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع فى موضع الحال منه وخبر المبتدا كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهى الآجرة ثم قال

(والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين)

(قوله والاصل فى الفاعل الخ) فى هذا البيت مالا يخفى من البراعة لمقابلة الاتصال بالانفصال والفاعل بالمفعول والظاهر ان كلام ابن
الحاج غير وارد وهو قوله ان العرب تختار تصغير عمرو وعمرو وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان
تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه نقل الزجاج انه لا خلاف فى أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم أن يكون تلك
اسم زال ودعواهم الخبر والعكس اه أما تصغير عمرو وعمرو فيجاب عنه بان الاصل رفع اللبس وهذا ونحوه على خلاف الاصل وأيضا
فلا يمكنهم فى التصغير رفع اللبس بينهما وأيضا فتصغير عمرو وعمرو من باب الاجمال لا اللبس فالالباس ايهام غير المراد والاجمال ليس فيه
ايهام غير المراد بل يتوقف العقل فيه وبالاول يسقط باقى الاعتراضات وأيضا قوله الاجمال الخ ليس مما نحن فيه لان ما هنا لبس لا
اجمال وأيضا قوله انه يجوز ضرب أحدهما الآخر مسلم ونقول بموجبه فانه اجمال لا لبس وليس مما نحن فيه وسقط بهذا أيضا الاعتراض
الثانى وهو قوله الاجمال الخ والرابع أيضا وهو قوله تاخير البيان الخ وأما فما زالت تلك دعواهم فتجويز الوجهين فيه ليس
موجبا للبس لان خبر زال
عين اسمها معنى بخلاف
الفاعل والمفعول (قوله
وظاهر قد هنا أنها للتقليل)
بل الظاهر انها كقد الاولى
فيحتمل ان تكون للتقليل
بالنسبة الى تأخيره وان
تكون للتحقيق بالنسبة
الى التقديم فى نفسه لكثرة
مجىء المفعول مقدما على
فعله (قوله نحو ضربت
زيدا) الصواب أن يقول
نحو ضربته وأكرمته
وبه يعترض على المصنف
فى اطلاقه وعدم تقييده
بما اذا كان المفعول ضميرا
لانه اذا كان ظاهرا
لا يجب تاخيره بل يجوز
تقديمه على الفعل فتقول
زيدا ضربت ولذا قال فى
التوضيح اذا كان الفاعل
والمفعول ضميرين ولا حصر
فى أحدهما وجب تقديم
الفاعل كضربته واذا
كان الضمير أحدهما فان كان مفعولا وجب وصله وتاخير الفاعل كضربنى زيد وان كان فاعلا وجب وصله وتاخير
المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيدا أو زيدا ضربت وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم لانه سوى بين هذه المسئلة ومسئلة
ضرب موسى عيسى والصواب ما ذكرنا اه وهو تنبيه حسن (قوله وما بالا أو بانما انحصر أخر) ظاهره ان المتأخر هو المحصور
وليس كذلك بل هو محصور فيه كما أشار اليه ابن غازى فى باب الابتداء ولو أراد تجويز ذلك لقال وما بالا أو بانما انحصر قدم وقد أجاب
الشيخ يس فى حاشيته على الفاكهى بانه اذا حصر الفاعل الواقع على المفعول مثلا فقد حصر الفاعل أى مفهومه أى من وقع منه
الفعل على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده لانا نقول تاخير فرده تاخير له لاتحاده به قال
ولا يصح أن يكون انحصر بمعنى انحصر فيه على معنى حصر فيه لانه لا يصح أن يقال مثلا انكسر فى الدار بفتح الكاف على أن
يكون فى الدار نائب فاعل فكذا هنا بخلاف كسر فى الدار بالبناء للمجهول وجعل الجار والمجرور نائب فاعل فانه صحيح

يعنى أن العرب استحسنوا الحذف فى نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بئس مثلها اذ لا فرق
فتقول بئس المرأة هند وانما استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كانه فى معنى نعم جنس
المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الاثبات بل هو مستحسن وان كان الاثبات أحسن
فالحذف مفعول باستحسنوا وفى نعم متعلق بالحذف أو باستحسنوا ولان متعلق باستحسنوا ثم قال

(والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا)

يعنى أن الاصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول
والاصل مبتدأ وفى الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره واعراب عجز البيت مثل صدره ثم قال (وقد
يجاء بخلاف الاصل) خلاف الاصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرا زيد
وبخلاف فى موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله وقد فى قوله قد يجاء للتحقيق لا للتقليل فان تقديم
المفعول على الفاعل كثير الا أن يراد بالنسبة الى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل ثم قال
(وقد يجى المفعول قبل الفعل) يعنى ان المفعول قد يأتى متقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو
فريقا هدى وما تقديمه واجب نحو اياك نعبد وظاهر قد هنا انها للتقليل لان تقديم المفعول على
الفعل أقل من تقديمه على الفاعل ثم قال

(وأخر المفعول ان لبس حذر * أو اضمر الفاعل غير منحصر)

ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل الاول أن يخاف اللبس وذلك
بأن يكون الاعراب خفيا فى الفاعل والمفعول معا نحو ضرب موسى عيسى فالاول هو الفاعل
محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو ضربت زيدا والمفعول مفعول بأخر
وان شرط ولبس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر وأو أضمر معطوف على حذر وغير
منحصر حال من الفاعل واحترز به من الفاعل اذا كان منحصرا فانه يجب انفصاله وتأخيره ويكون
حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدا الا أنا ثم قال

(وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر)

يعنى أنه يجب تأخير المحصور بالا أو بانما فاعلا كان أو مفعولا فاذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره
وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا واذا قصد حصر الفاعل وجب
تاخيره

(قوله عشية) بالنصب وانآء بهمزة مكسورة أوله وهمزة مفتوحة بعد النون وهمزة مكسورة بعد مدة جمع نأى وهو البعد وشامها بكسر الواو والمراد به بقايا الدار والاطلال تشبيها لها بوشام المحبوبة لان ديار المحبوب محبوبة والوشام جمع وشم ووشام فاعل هيجت (قوله وشاع نحو خاف ربه عمر) ختم هذا الباب بذكر الرب وذكر سيدنا عمر للتبرك بذكرهما وأيضا فى قوله زان نوره الشجر اشارة الى أن النبي صلى الله عليه وسلم كالشجرة فى كونه أصلا عنه تفرعت أنوار الهدى وينابيع الحكم (قوله النائب عن الفاعل) أولى من المفعول الذى لم يسم فاعله لوجهين الاول انها ثلاثية وتلك خماسية من كلمات خمس تقريبا الثانى أنه يدخل فى الثانية المفعول الثانى فى نحو اعطى زيد جبة بخلاف الاولى قال ثعلب فى أماليه انه يقال ناب هذا عن هذا نوبا ولا يجوز عنه نيابة وهو غريب ذكره فى الاشباه ويحذف الفاعل اما جهلا به نحو سرق كذا واما ابهاما نحو قول مخفى (٥٥) الصدقة تصدق بكذا واما تحقيرا أى لكونه حقيرا لم ترد أن تجرى ذكره فى الكلام نحو طعن عمر واما تعظيما أى لكونه عظيما صنت اسمه عن الابتذال يقال رزقنا واما ايثارا أى تقديما لغرض السامع وذلك ان كان غرضه بيان المفعول به لا بيان الفاعل نحو قيم قيام حسن واما ايجازا نحو ومن عاقب بمثل ماعوقب به واما للتفصيل أى لاقامة وزن الشعر فكنى بالتفصيل عن وزن الشعر نحو عهدت مغيثا مغنيا من أجرته ٭ واما للتوافق أى التوافق فى الحركات نحو ٭ ولا بد من يوم ترد الودائع ٭ واما للعلم نحو وخلق الانسان واما للخوف كقول والد قاتل زيد قتل زيد واما التوافق الاسجاع نحو ماطلع هلال ولا سمع اهلال ٭ ونظم الامام أبو حيان الاغراض بقوله

وحذفه للخوف والابهام ٭ والوزن والتحقير والاعظام ٭ والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والانكار ٭ وأحق الناس ببيان هذه الاغراض المعانيون وأما النحوى فتطفل عليهم فى ذلك (قوله ينوب مفعول به) خرج خبر كان واسمها فانهما لا يقال فيهما مفعول وفاعل الا بتجوز (قوله فيما له) فى ارتفاعه بالمصدر المنحل الى أن او ما المصدر يتين خلاف ولا يتأتى انابة المفعول عن فاعل اسم الفعل ولا يتأتى حذف فاعل الظرف والمجرور وأمثلة المبالغة والجامد الجارى مجرى المشتق (قوله كنيل خير نائل) قال الزبيدى يقال نلته المعروف وأنلته ونولته أى أعطيته والاسم النول والنوال وليس خير أفعل تفضيل ولا مصدرا وانما هو بمعنى المال مثله فى قوله تعالى ان ترك خيرا أى مالا ونائل اسم فاعل فالمعنى أعطى مال شخص نائل أى معطى

تأخيره وتقديم المفعول فتقول ماضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد وقوله وقد يسبق ان قصد ظهر ولا يظهر القصد الا فى المحصور بالا وأما المحصور بانما فقد لا يعلم حصره الا بتأخيره وأشار بذلك الى قوله

فلم يدر الا الله ماهيجت لنا ٭ عشية انآء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهى مفعول مقدم باخر وصلتها المحصر وبالا متعلق بالمحصر وفهم من قوله قد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون الا مع الا لان القصد لا يظهر الا معها ثم قال

(وشاع نحو خاف ربه عمر ٭ وشذ نحو زان نوره الشجر)

يعنى ان تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل وانما كثر ذلك لان الضمير وان كان عائدا على ما بعده فان المفسر للضمير مقدم فى النية لان تقديمه هو الاصل وقوله وشذ نحو زان نوره الشجر يعنى ان تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وانما قل ذلك لان الضمير الملتبس به عائد على متأخر لفظا ورتبة لان المفعول فى نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك شذ

﴿النائب عن الفاعل﴾

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذى لم يسم فاعله قوله

(ينوب مفعول به عن فاعل ٭ فيما له كنيل خير نائل)

يعنى أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به وقوله فيما له أى فيما استقر له من الاحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضى معه ولحاق تاء التأنيث فى الماضى اذا كان مؤنثا ثم مثل بقوله كنيل خير نائل أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته الى بنية تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله

(وأول الفعل اضممن والمتصل ٭ بالآخر اكسر فى مضى كوصل)

يعنى ان أول الفعل المبنى للمفعول يضم وشمل الماضى والمضارع فانهما يشتركان فى ضم الاول فان كان ماضيا كسر ماقبل آخره والى ذلك أشار بقوله والمتصل بالآخر اكسر فى مضى ثم مثل ذلك بقوله كوصل وأصله وصلت الشئ فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل الى فعل وان كان مضارعا فتح ماقبل الآخر والى ذلك أشار بقوله (واجعله من مضارع منفتحا) أى اجعل ماقبل الآخر من المضارع منفتحا ثم مثل ذلك بقوله (كينتحى المقول فيه ينتحى) فقوله وأول الفعل مفعول مقدم

(قوله والثاني التالي تا المطاوعه) لو قال • والثاني التالي تا الزياده • كالاول اجعل ان تكن معتاده • فشمل تكبر وتجبر وخرج
ترمين لان تاءه ليست معتادة اهـ قلت يجاب عن المصنف بانه نظر للغالب وخرج بالثاني الثالث وان كان تاليا لتاء المطاوعة وذلك
في المضارع نحو يتعلم وقال الامام ابن غازي الاولى والثاني التالي تا الزياده • فاضمم له متى تكن معتاده • ليشمل تكبر وتجبر وبعبارة
أخرى قوله الثاني أخرج الثالث التالي (٥٦) تاء المطاوعة فافوقه وقوله التالي تا المطاوعة أخرج الثاني غير التالي لها سواء كان في
ماض كضرب أو مضارع كيضرب سواء كان الثاني غير تاء المطاوعة كما مثل أو تاء المطاوعة كما في يتدحرج والى هذا يرجع قول المكودي وفهم من قوله تا المطاوعة ان المراد بالفعل هنا الماضي لان تاء المطاوعة لا يكون التالي لها ثانيا في المضارع وهذا معنى قوله لان المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة (قوله وليس العامل فيه الكون) قد يقال لامانع منه لصحة أن يقال وثالث الذي استقر بهمز الوصل ويعلم كونه مبتدأ بها من أنها لا تكون الا أولا (قوله واعراب البيت كاعراب الخ) زيادة تنبيه لانه قد أعرب الشطر الاول فلا يقال انه يستغنى عنه لان مراده التنبيه على ان اعرابه كاعرابه وان كان قد أعرب بعضه أولا (قوله أو اشمم) حقيقة الاشمام ان تنطق بحركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم على جزء الكسرة ومن ثم تنشأ الياء (قوله فاحتمل)
أى قبل وفيه اشارة الى ضعفه (قوله في هذه اللغات كلها فعل بضم) هذا نص منه على أن الاصل فعل من
بضم فكسر وان الوجهين الباقيين مفرعان وأما ابن هشام فلم يتعرض للتأصيل والتفريع (قوله وقلبت الياء واوا) عملا بقوله في
الابدال ووجب ابدال الواو بعد ضم من ألف • أو يا كموقن بذا لها اعترف

باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضا باكسر وفي متعلق باكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء
في اجعله عائدة على ماقبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحا مفعول ثان باجعل والمقول
نعت لينتحي وفيه متعلق بالمقول وينتحي محكي بالمقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قدتم
الكلام عند قوله كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحي منفتحا فالمقول
فيه اذا على هذا العمل الذي هو ضم الاول وفتح ماقبل الآخر ينتحي فينتحي على هذا الوجه خبر
عن المقول لا محكي وبالاول جزم المرادي ثم ان ضم الاول في الماضي والمضارع وكسر ماقبل الآخر
في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الافعال المبنية للمفعول وقد ينضم الى ذلك في بعض
الافعال تغيير آخر وذلك في نوعين الاول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة والى ذلك أشار
بقوله (والثاني التالي تا المطاوعه • كالاول اجعله بلا منازعه)

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضا كالاول فتقول في تعلمت
الحساب تعلم الحساب بضم الاول والثاني وفهم من قوله تاء المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لان
المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله
وتاء المطاوعة مفعول بالتالي وكالاول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله
وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتتحا بهمزة الوصل والى ذلك
أشار بقوله (وثالث الذي بهمز الوصل • كالاول اجعلنه كاستحلى)

يعني ان الفعل اذا افتتح بهمزة الوصل جعل ثالثه مضموما كالاول فتقول في انطلق انطلق وفي
استحلى استحلي وفهم من قوله بهمز الوصل ان ذلك الفعل لا يكون الا ماضيا لان المضارع لا يفتتح
بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث
الفعل الذي ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق
واعراب البيت كاعراب البيت الذي قبله ثم قال

(واكسر أو اشمم فاثلاثي أعل • عينا وضم جا كبوع فاحتمل)

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات الاولى اخلاص الكسر وهي المشار اليها
بقوله واكسر الثانية الاشمام وهي المشار اليها بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون
الكسرة مشوبة بشئ من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرئ بهما في المتواتر الثالثة
اخلاص الضمة وهي المشار اليها بقوله وضم جا كبوع ومنه قوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت • ليت شبابا بوع فاشتريت

وشمل قوله فاثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين نحو خاف وشمل قوله أعل ماعينه ياء كباع
وماعينه واو كقال والاصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والاصل في
بيع باخلاص الكسر بيع فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت الى الباء وذهبت حركة الباء وسكنت
العين لزوال حركتها والاصل في قيل قول فاستثقلت أيضا الكسرة في الواو فنقلت الى القاف
وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ماقبلها وأما على لغة قول وبوع فان الكسرة حذفت
من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوا لسكونها وضم ماقبلها وأما على لغة الاشمام فهي مركبة

من اللغتين وفاثلاثى مفعول باشمم على اعمال الثانى ومفعول اكسر محذوف وأعل فى موضع الصفة لثلاثى وعينا تمييز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه فى معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا كبوع فى موضع الحال من فاعل جا ثم قال *(وان بشكل خيف لبس يجتنب)* يعنى انه اذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد اذا أسندته الى ضمير المخاطب فقلت بعت ياعبد باخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع الى الضم أو الاشمام وكذلك طلت يازيد اذا أسندته أيضا الى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع الى الاشمام أو الكسر اذ لا لبس فيهما وان شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط ثم قال *(وماالباع قد يرى لنحو حب)* يعنى انه يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف نحو حب ورد ما جاز فى فا باع من كسر واشمام وضم وقد قرئ هذه بضاعتنا ردت الينا بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها فى المتواتر فما مبتدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو فى موضع المفعول الثانى ليرى ثم قال

(وما لفا باع لما العين تلى • فى اختار وانقاد وشبه ينجلى)

يعنى ان ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز فى الحرف الذى تليه العين ما جاز فى فا باع من الاوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالاشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد ان ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجرى فيه ماذكر نحو اعتور بل يجرى مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبرها لما العين تلى والعين مبتدأ وخبره تلى والجملة صلة ما الثانية وفى اختار متعلق بتلى والتقدير وما استقر من الاوجه الثلاثة لفا باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما وينجلى فى موضع الصفة لشبه أى وما يشبههما فى الوزن والاعلال ثم ان الذى ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر فى الاول الباب المفعول به وأشار هنا الى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال *(وقابل من ظرف أو من مصدر • أو حرف جر بنيابة حرى)*

يعنى انه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان ويشترط فى نيابتهما ان لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وان يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عند وما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضا فى نيابته ان لا يكون مؤكدا وان لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعنى مع مجروره ويشترط فى نيابته ان لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثنا ومذ ومنذ وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله وقابل من ظرف أو من مصدر فانك اذا أردت اسناد الفعل المبنى للمفعول الى أحد هذه الاشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ان أقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا ان أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرا شديدا ان أقمت ظرف المكان وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد ان أقمت المصدر وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به وحرى بمعنى حقيق وهو خبر المبتدا وبنيابة متعلق به ثم قال

(ولا ينوب بعض هذى ان وجد • فى اللفظ مفعول به وقد يرد)

اعلم انه اذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الاشياء الاربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته

(قوله خيف لبس) لم يعتبر سيبويه اللبس لحصوله فى نحو مختار والجواب ان الاصل دفع اللبس ومختار على غير الاصل وفيه نظر لانه يدعى أن ماهنا أيضا لا يجب فيه رفع اللبس ويكون خارجا عن الاصل لكن ينظران ورد عن العرب اجتناب الشكل الموهم اتبع فحينئذ يكون الفرق بينه وبين مختار السماع والا فلا فرق على انه يفرق بان مختار محتمل لاحتماله معنيين على السواء بخلاف ما نحن فيه فانه يتبادر فيه غير المراد (قوله يعنى أن ما كان من المعتل) فى تعبيره بالمعتل تسامح والصواب المعل ويجاب بان المعل مطاوع أعلت فعبر بالمطاوع وبهذا أجاب الكلانى عن قول الامام ابن مالك فى لاميته وانقل لفاء الثلاثى شكل عين اذا أعلت (قوله من ظرف الخ) من للتبعيض لان هذه الاشياء لا ينوب جميع افرادها (قوله من مصدر ويشترط الخ) نبه البدر بن هشام وغيره على اشتراط كونه مختصا فلا يجوز سير سير وهو معلوم من قول الشارح أن لا يكون مؤكدا (قوله نحو سبحان) ليس مبنيا الان لزومه لهذه الحالة لعامل فقولهم فى حد البناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل على حذف مضاف أى لغير لزوم عامل وحركة سبحان لازمة للزوم عاملها المحذوف (قوله مع مجروره) هو ما ذهب اليه فى التسهيل واعترضه أبو حيان بان

(٨ – مكودى) هذا لم يجده لغيره بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده هو النائب ومذهب الفراء أن النائب هو حرف الجر وحده فهو فى موضع رفع وعبارة الالفية توافقه ويرد بان من حفظ حجة وبانه مجتهد وبانه اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام واعتراض أبى حيان على مذهب الفراء أشد وقد رد العلامة الاشمونى مضافا فى كلام المصنف فقال أو مجرور

حرف جر (قوله مع حضرة المفعول به وهو قوما) فيه دليل على انه لا يشترط تقديم النائب (قوله أحد المشار اليه) أى المذكورات
(قوله والى ذلك أشار بقوله ولا أرى منعا الخ) هو لم يذكر المفعول الثالث حتى يصح ماذكره وانما حديثه فى المفعول الثانى ولذلك قال
ابن هشام عبارته توهم ان اقامة الثالث غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكر مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه ولعل هذا هو الذى غلط ولده
حتى حكى الاجماع على الامتناع واعترض عليه أيضا بانه لم يشترط كون الثانى من باب ظن ليس بجملة وجوابه ان الجملة ان قلنا انها
لا تكون فاعلا علم الشرط فلا يحتاج اليه لان الاصل أن ما لا يكون فاعلا لا يكون نائبا عن الفاعل ولا يرد الجار والمجرور لان
انابتهما عن الفاعل على خلاف الاصل (٥٨) وان قيل بصحة كون الجملة فاعلا فلم لا تكون نائبة عن الفاعل وقول ابن هشام
ولعود الضمير على المؤخر ان
كان الثانى نكرة لان
الغالب كونه مشتقا هذا
انما يأتى لو كان يجب تقديم
المفعول الذى ناب وحيث
لم يجب لا يلزم هذا الاول
قدم وحيث لم يلزم الاول
قدم جاز مع تأخيره أن
ينوب ويجاب عن عدم
ذكر المفعول الثالث بان
المصنف وان لم يتعرض
صريحا فقد تعرض له
التزاما لان الثالث فى باب
أعلم هو الثانى فى باب علم
ويجاب عن ولد المصنف
بانه معترف بحكاية الاتفاق
على الامتناع فهى ثابتة
كا نقله الموضح عن
الخضراوى أول الفصل
فلا ينسب حاكيها الى غلط
قال الرضى والذى أرى
أنه تجوز النيابة وبندفع
اللبس بلزوم الرتبة مثلا
فى أعطيت زيدا عمرا فلا
يتوهم ان عمرا آخذ وكذا
فى علمت زيدا أباك فتقول
علم زيد أبوك وفى أعلمتك
زيدا أباك فتقول أعلمك زيدا
أبوك قال ولا شك ان السماع لم يرد بذلك (قوله وما سوى النائب الخ) ان قيل هذا يؤخذ من قوله ينوب مفعول المراد
به عن فاعل لان من جملة ما ثبت للفاعل انه لا يتعدد فكذا النائب ويجاب بانه انما يؤخذ مما مضى التزاما ومن هنا مطابقة وشتان ما
بينهما لا يقال أتى بذلك اشارة الى الرد على من يقول الناصب لهذه الاشياء صيغة فعل الفاعل لا صيغة فعل المفعول لانا نقول
المصنف لم يتكلم على الناصب ويجمع المعمولات ما أعطى زيد طيبا نفسا وعمرا العاقل خالدا نفسه درهما يوم الجمعة الا أميرا اجلالا
لهما فى دارهما اعطاء تاما (قوله نصب ما تعلق) أى نصب لفظه وأما قول ابن هشام ومحلا ان كان جارا أو مجرورا ففيه انه لا خصوصية
حينئذ للمتعلق سوى النائب أيضا لان النائب أيضا محله نصب باعتبار المفعولية فى المعنى وعبارة الشارح المكودى سالمة من هذا

هذا هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أنه يجوز ان ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به
وبه أخذ الناظم والى ذلك أشار بقوله وقد يرد وفهم منه ان ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون على اقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قوما
وقوله بعض فاعل بينوب وهذى اشارة الى الاربعة المذكورة وان وجد شرط محذوف الجواب لدلالة
ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أى نيابة أحد المشار اليه مع وجود
المفعول به ثم قال •(وباتفاق قد ينوب الثان من • باب كسا فيما التباسه أمن)•
يعنى ان النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب كسا ويعبر أيضا عن هذا النوع بباب
أعطى وهو ما كان المفعول الثانى فيه غير الاول واحترز به من المفعول الثانى من باب ظن وذلك مع
أمن اللبس فتقول على هذا كسى زيدا ثوب وأعطى عمرا درهم وفهم من قوله فيما التباسه أمن انه
اذا وجد لبس وجب اقامة الاول كقوله أعطى زيد عمرا وفهم أيضا من سكوته عن الاول انه
يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته فى قوله فى أول الباب ينوب مفعول به عن فاعل وقد اما
للتحقيق لانه جائز اتفاقا واما للتقليل بالنظر الى نيابة الاول فانه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك
فيما والثان فاعل ومن باب فى موضع الحال من الثان ثم قال (فى باب ظن وأرى المنع اشتهر) يعنى أن
نيابة المفعول الثانى من باب ظن وهو ما هو خبر فى الاصل والمفعول الثانى من باب أعلم وأصله المبتدأ
اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه فى باب ظن انه خبر فى الاصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه
فتنافيا ووجه منعه فى أعلم أن المفعول الاول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثانى والثالث مع
الاول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم الى جواز نيابتهما وهو اختيار
الناظم والى ذلك أشار بقوله (ولا أرى منعا اذا القصد ظهر) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز
عنده ظن قائم زيدا وأعلم زيدا فرسه مسرجا وفهم من سكوته عن المفعول الاول من باب ظن وأعلم
انه يجوز نيابتهما بلا خلاف وفى باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف
يفسره ظهر ثم قال (وما سوى النائب مما علقا • بالرافع النصب له محققا)
يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند الى النائب مع رفع النائب وشمل قوله ما سوى النائب جميع
المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول
أعطى زيد درهما يوم الجمعة أمام زيد اعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ
موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل فى الصلة وبالرافع متعلق بعلق والنصب
له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققا حال من الضمير المستتر فى له العائد على النصب

﴿اشتغال العامل عن المعمول﴾

المراد بالعامل فى هذا الباب المفسر للعامل فى الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون الا فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلا غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفا لان هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا ثم قال

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل • عنه بنصب لفظه أو المحل)

(فالسابق انصبه بفعل أضمرا • حتما موافق لما قد أظهرا)

يعنى ان الفعل اذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الاضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيدا اضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمرا امررت به وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل الموافق فى اللفظ والمعنى كالمثال الاول والموافق فى المعنى دون اللفظ كالمثال الثانى والتقدير ضربت زيدا اضربته وجاوزت عمرا امررت به وهذا التقدير لا ينطق به لان الفعل الثانى عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق وان حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلا مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر فى أل فى قوله أو المحل انها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجها آخر من الاعراب وهو أن تكون الهاء فى لفظه عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الاعراب الاول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية فترجح الاخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمرا فى موضع الصفة لفعل وحتما نعت لمصدر محذوف والتقدير اضمارا حتما ويحتمل أن يكون حالا من الضمير فى أضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها ثم ان الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام لازم النصب ولازم الرفع بالابتداء وراجح النصب على الرفع ومستو فيه الامران وراجح الرفع على النصب وقد بين القسم الاول بقوله

(والنصب حتم ان تلا السابق ما • يختص بالفعل كان وحيثما)

يعنى ان الاسم السابق اذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وادوات التحضيض وأدوات الاستفهام ماعدا الهمزة وذكر منها ان وحيثما فتقول ان زيدا لقيته فأجمل اكرامه وحيثما زيدا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدا تأتيه وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى القسم الثانى بقوله

(وان تلا السابق ما بالابتدا • يختص فالرفع التزمه أبدا)

(كذا اذا الفعل تلا مالم يرد • ما قبل معمولا لما بعد وجد)

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين أحدهما ما اشتمل عليه البيت الاول وهو أن يتبع الاسم السابق شيأ يختص بالابتداء مثال ذلك اذا التى للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما زيدا أكرمته والثانى أن يفصل بين الاسم السابق والفعل مالا يصح أن يعمل

لان قوله وشمل قوله وما سوى النائب جميع المنصوبات أى لفظا او محلا بدليل التمثيل (قوله أو اسم مفعول) الصواب اسقاطه لان اسم المفعول لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ولعله يجاب عنه بما ذكر فى الجواب عن اشكال الفاعل اه قلت يحمل كلامه على اسم المفعول المتعدى لاكثر من واحد نحو الدرهم أنت معطاه التقدير أنت معطى الدرهم كما فى شرح التوضيح والجواب عن اشكال الفاعل ذكره العلامة ابن عقيل فى شرح التسهيل بان يفسر جواز العمل فيما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل فيدخل فى مسائل الاشتغال فى المرفوع فى نحو أزيد قام اذ يصح لهذا العامل أن يعمل فى ظرف مقدم عليه ونحوه نحو أعندك زيد قام فيصدق أنه جائز العمل فيما قبله وان لم يصدق انه جائز العمل فى الاسم المشغول عنه العامل (قوله ومثال المشتغل عن نصب محله الخ) صوابه هذا ضربته كما مثل به ابن هشام ويجاب بان عمرا فى المثال المذكور لو فرغ اليه الفعل تعدى اليه بحرف الجر فيكون مشغولا عن محله قال شيخنا والاعتراض تلقيناه عن جميع مشايخنا ولم يجيبوا عنه (قوله ان لا يفصل) أى بشئ مستغنى عنه نحو أنت فى قولك زيد أنت تضربه فلا يجوز النصب بخلاف زيدا أنت ضاربه فانه لا يستغنى فيه عن لفظ أنت (قوله وهو بدل اشتمال من الضمير فى عنه) لاعادة العامل مع البدل معنى لان الباء بمعنى عن وبعضهم أجازه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا (قوله عائدة على الضمير) اعلم ان جماعة اصطلحوا على ان الفعل اذا تعدى لاسم ضميرا كان أو غيره بنفسه يطلقون عليه منصوب اللفظ فالشارح جرى على ذلك (قوله حالا من الضمير فى أضمرا) أى باعتبار الاضمار أى فى حال كون اضمار الفعل نفسه حتما والا فلا معنى لكون الفعل نفسه حتما وقد تقدم مثل هذا (قوله كان) مثال لما يقع الاشتغال بعده مطلقا (قوله وحيثما) مثال لما يقع الاشتغال بعده فى الشعر فقط فلا اعتراض عليه

مابعده فيما قبله كادوات الصدر نحو زيد ما أكرمته وعمرو لا كرمنه واعراب البيت الاول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالاعراب فالفعل فاعل بفعل يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا وصلتها الجملة الى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله عائدة على الفاصل ومعمولا حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف بعده أى بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضا يجب رفع الاسم السابق اذا تلا الفعل الشئ الذى لا يرد الذى قبله معمولا للفعل الذى وجد بعده وهو المفسر ثم أشار الى القسم الثالث فقال (واختير نصب قبل فعل ذى طلب • وبعد ما يلاؤه الفعل غلب)

(وبعد عاطف بلا فصل على • معمول فعل مستقر أولا)

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الاول على سببين الاول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضى الطلب وذلك الامر نحو زيدا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدا ارحمه والنهى نحو زيدا لا تهنه الثانى أن يقع الاسم السابق بعد شئ يغلب دخوله على الفعل نحو ما وان النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدا ضربته وان عمرا أكرمته وأزيدا رأيته واشتمل البيت الثانى على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمرا كلمته ومثله قوله عز وجل يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لان حكم المعطوف فى ذلك حكم المستأنف وانما اختير النصب قبل الطلب لان الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لان الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وذى طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الادوات المتقدمة على الاسم السابق ويلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافا الى المفعول الاول والاول أظهر لان الناظم يطلق ولى على تبع فى هذا النظم كثيرا وغلب فى موضع الخبر لا يلاؤه وبعد معطوف على بعد فى البيت الاول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى كذلك وأولا ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذى لم يقع أولا كالجملة ذات الوجهين ثم أشار الى القسم الرابع فقال

(وان تلا المعطوف فعلا مخبرا • به عن اسم فاعطفن مخيرا)

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببا واحدا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفا على جملة ذات وجهين وهى التى صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوز فى تسمية الاسم السابق معطوفا والمعطوف فى الحقيقة انما هى الجملة التى هو جزؤها والعذر له انه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفا فالمعطوف فاعل بتلا ومخبرا نعت لفعلا وبه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بمخبرا وعن اسم متعلق بمخبرا ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا وبه متعلق بمخبرا وفاعطفن جواب الشرط ثم أشار الى القسم الخامس بقوله (والرفع فى غير الذى مر رجح) يعنى ان الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وانما كان الرفع راجحا لعدم الحذف بخلاف النصب فانه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفى متعلق به ورجح خبر المبتدا ثم تمم البيت بقوله (فما أبيح افعل ودع مالم يبح) لانه مستغنى عنه ثم قال

(وفصل مشغول بحرف جر • أو باضافة كوصل يجرى)

يعنى ان الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالاضافة يجرى مجرى

(قوله وبعد ما يلاؤه) الهاء عائد على الموصول الواقع على الادوات (قوله زيد قام وعمرا كلمته) اذا نصبت فالجملة الثانية معطوفة على الجملة الاسمية والمناسبة حاصلة بين الثانية والاولى باعتبار عجزها ويصح عطفها على الجملة الفعلية فان وجد ضمير يعود على المبتدا نحو زيد قام وعمرو كلمته عنده صحت المسئلة بلا خلاف وان لم يكن ضمير منعها بعضهم وأجازها بعضهم لان الواو تؤذن بالمصاحبة فتغنى عن الضمير وانما احتيج لذلك لان الجملة المعطوفة على الخبر لا بد فيها من رابط يعود على المبتدا (قوله ويجوز أن يكون مفعولا لم يسم فاعله بمخبرا) فيه دليل على انه لا يشترط أن يكون الاقتصار على النائب عن الفاعل صحيحا يتم المعنى بدون غيره بحيث يحسن السكوت عليه (قوله فى غير الذى مر) الظاهر انه متعلق برجح لان المصدر المحلى عمله ضعيف قال المعرب معترضا على الشيخ المكودى ويجاب بان ضعف عمله انما هو فى غير الظرف والجار والمجرور به لان هذين يكفيهما رائحة الفعل (قوله فما أبيح افعل ودع مالم يبح) فائدته التنبيه على عدم صحة الاشتغال فى وكل شئ فعلوه فى الزبر فيتعين فيه الرفع قاله شيخنا (قوله وفصل مشغول) أى فصله من ضمير الاسم السابق وان كان الشاغل فى مسئلة الاضافة هو المضاف وفى مسئلة حرف الجر هو ضمير الاسم السابق فلا اعتراض على المصنف

الفعل

(قوله مر بأخيه) الفصل فيه بحرف جر ومضاف فأو في كلام المصنف والشارح لمنع الخلو فتجوز الجمع (قوله ان يفصل المشغول) يفصل بالبناء للمفعول (قوله فيه خلاف) أي في رفع المصدر النائب عن الفاعل (قوله واسم المفعول) الصواب اسقاطه وذكرنا الجواب عن ذلك فيما مر (قوله وأفعل التفضيل) لانه يعمل النصب في محل المجرور نحو زيد عمرو أفضل منه لكن لا يعمل فيما قبله كالصفة المشبهة (قوله وعلقة) قال سيدي عبد الواحد الوانشريسي العلقة في الحقيقة النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل كالاخوة والبنوة والابوة ونحوها فتسمية الضمير بها مجاز لانه المفسر لوجود العلقة بين الاسم السابق والشاغل فهو سبب في العلقة فيكون من باب اقامة المسبب مقام السبب (قوله ضربت عمرا أخاه) يوجد في بعض النسخ ضربت رجلا أخاه وهو تصحيف شائع لانه يشترط في عطف البيان التطابق في التعريف والتنكير فلا يصح أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة (قوله أو عطف النسق) أطلق فيه وكأنه مشى على انه لا يشترط هنا الواو والمصنف أطلق لصدق التابع بالبعض لكونه نكرة في الاثبات فلا تعم وكالصفة الصلة نحو هند ضربت الذي يبغضها نبه عليه العلامة ابن عقيل في شرح التسهيل اه فاذا نصبت قدرت أكرمت (تعدى الفعل ولزومه) بالرفع عطفا على تعدى المرفوع نيابة عن المضاف المحذوف أي هذا باب تعدى الخ وبالجر عطفا على تعدى المجرور وابقاء له على جره بعد حذف المضاف لكنه غير مقيس والتعدي واللزوم يتصف بهما الفعل والاسم وقدم المتعدي لقلة الكلام عليه وان كان اللازم أصله بدليل أنه لا يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج (قوله ضمير غير المصدر) ولو اشترط أن يكون الضمير خبرا احترازا من الصديق كأنه زيد (قوله الخير) اعترض بعضهم بأن الخير مصدر ورد بانه اما أفعل تفضيل أو اسم بمعنى المال أو ما قابل الشر

الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الاقسام المذكورة نحو ان زيدا مررت به وان زيدا رأيت أخاه يجري مجرى ان زيدا ضربته في وجوب النصب ونحو أزيدا مررت به ومر بأخيه يجري مجرى أزيدا ضربته في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل وفهم من قوله أو باضافة أن نحو زيدا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيد ضربت غلامه لان قوله باضافة أعم من ان يكون المضاف واحدا أو أكثر وفي ذلك أيضا اشعار بان المفصول بحرف الجر نحو زيد امررت به يجري مجرى ما كان المجرور فيه مضافا متحدا كان أو متعددا نحو زيدا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه وفصل مبتدأ أو هو مصدر مضاف الى المفعول ويصح تقديره منصوبا اذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولا ومرفوعا اذا كان التقدير أن يفصل المشغول والاول حسن لان التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري وبحرف متعلق بفصل وكذلك باضافة وكوصل متعلق بيجري ثم قال (وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل • بالفعل ان لم يك مانع حصل)

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وافعل التفضيل لانها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا فنحو أزيدا أنت ضاربه كقولك أزيدا تضربه فان قلت قد تقدم انه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيد أنت تضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال قلت لا يمتنع الفصل الا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فانه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شئ يسند اليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه واحترز بالوصف عما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى المضي فانه لا يعمل وبقوله ان لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بال الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدا وفهم من قوله ان لم يك مانع حصل أن الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفا مفعول بسوّ وفي متعلق بسوّ وكذلك بالفعل والظاهر ان يك تامة ومانع فاعل بها وحصل في موضع الصفة لمانع والتقدير ان لم يوجد مانع حصل ثم قال (وعلقة حاصلة بتابع • كعلقة بنفس الاسم الواقع)

يعني أن الشاغل للعامل اذا كان أجنبيا متبوعا بسببي جرى مجرى السببي والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدا ضربت رجلا يحبه أو عطف البيان كقوله زيدا ضربت رجلا أخاه أو عطف النسق كقولك زيدا ضربت عمرا وأخاه واطلاقه في التابع يوهم ان ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ أو حاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدأ وبنفس صفة لعلقة

(تعدى الفعل ولزومه)

الفعل على قسمين متعد ولازم وبدأ بالمتعدي فقال

(علامة الفعل المعدى أن تصل • ها غير مصدر به نحو عمل)

يعني ان علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل ثم قال

(قوله فانصب به مفعوله) يؤخذ منه ان المفعول به لا ينصبه الا المتعدي بخلاف غيره من المفاعيل فانه ينصبه المتعدي واللازم
(قوله نهم) لا يعارضه تمثيل ابن هشام به للعرض ولا جعل بعضهم له متعديا لانه يستعمل ثلاث استعمالات الاول انه بمعنى

(فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب)

يعني ان الفعل المتعدي ينصب المفعول به اذا لم ينب عن الفاعل فاذا ناب عن الفاعل كان مرفوعا كما تقدم في بابه وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الاقوال واعراب البيت واضح ثم قال (ولازم غير المعدى) يعني أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم و يقال فيه غير متعد وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم ان من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه وقد شرع في بيان ذلك فقال * (وحتم * لزوم أفعال السجايا كنهم) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالا على السجايا أي الطباع وهو ما دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثر أكله ومثله حتى بكسر الميم وضمها ثم قال (كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم انه اذا علق الحكم على شبه شئ فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعلل واقعنسس مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسس ثم قال (وما اقتضى نظافة أو دنسا) نحو وضؤ وطهر في النظافة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي ثم قال (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضا معطوف على دنسا ثم قال

(أو طاوع المعدى * لواحد كمده فامتدا)

يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعا لفعل متعد الى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي لاثنين فانه متعد الى واحد كقولك علمت زيدا الحساب فتعلمه ثم قال (وعد لازما بحرف جر) يعني أن الفعل اذا طلب مفعولا من جهة المعنى ولم يصل اليه بنفسه لضعفه عدي اليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو ثم قال (وان حذف فالنصب للمنجر) يعني أن حرف الجر اذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين موقوف على السماع ومطرد وقد أشار الى الاول بقوله (نقلا) أي سماعا كقوله آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس
أي آليت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلا ان النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل وأشار الى الثاني بقوله

(وفي أن وأن يطرد * مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)

يعني أن حذف حرف الجر مع أن وأن المصدريتين مطرد اذا أمن اللبس فتقول عجبت من انك تقوم وعجبت انك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أي يعطوا الدية احترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت في أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وانما اطرد حذف حرف الجر مع أن وان لطولهما في الصلة واختلف في موضعهما بعد الحذف فقيل في موضع جر وقيل في موضع نصب وهو أقيس وقوله وان حذف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها ونقلا مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف ثم قال

(والاصل سبق فاعل معنى كمن * من ألبسن من زاركم نسج اليمن)

اذا كان الفعل متعديا الى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلا في المعنى وأصله أن

كثر أكله وعلى هذا حمل كلام الناظم لانه حينئذ من أفعال السجايا الثاني أن يكون بمعنى شبع وعليه كلام ابن هشام الثالث أن يكون بمعنى أكل وعليه قول من قال هو متعد فلا خلاف (قوله واصطلاحه الخ) قال شيخنا ليس كذلك بل تارة يكون مراده الشبه فقط كما في قوله ياء كما الكرسي زادوا للنسب وكما تقدم في قوله لشبه نفي أو لنفي متبعه اذ ليس مراده في الاول ان ياء الكرسي زائدة للنسب ولا النفي وشبهه في الثاني بدليل عطف النفي على الشبه (قوله و يجوز أن يكون فاعلا بالمضاهي) قيل وهو أولى لان اقعنسس هو الذي ألحق باحرنجم فينبغي أن يكون الملحق هو المشبه بالملحق به (قوله ونجس وقذر) بالضم والكسر فيهما والمناسب لهما الكسر (قوله وهو ما ليس حركة جسم) أي ما ليس بانتقال جسم بتمامه من محل لآخر فيدخل رعش لانه وان اقتضى حركة جسم لكن لا على الوجه المذكور (قوله على نوعين) هو أولى من جعل ابن هشام له على ثلاثة (قوله لطولهما) ويفرق بين الموصول الاسمي والحرفي بأن الاسمي لما كان لا ينسبك لم يحذف منه حرف الجر وان طالت صلته بخلاف الموصول الحرفي فانه في اللفظ حرف وفعل وفي التقدير اسم فاطرد فيه الحذف (قوله من زاركم) فيه اشارة الى أنه ينبغي للمزور أن يكسو من زاره الحلل

المعنوية ان كانت عنده والا فيلبسه الحلل الحسية كنسج اليمن (قوله أو يكون الثانى ضميرا متصلا) استعمل الثانى فى الثانى لفظا
والثانى رتبة فالثانى رتبة مثل له بالمثال الاول والثانى لفظا مثل له بالمثال الثانى وهو أسكنت الدار بانيها (قوله كحذف

يتقدم على ماليس فاعلا فى المعنى كقولك أعطيت زيدا درهما فزيدا هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى أخذ الدرهم وكقولك ألبسن من زاركم نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول لالبسن ونسج اليمن مفعول ثان والاول هو الفاعل فى المعنى لانه هو الذى لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج ثم ان المفعول الاول فى ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ماهو فاعل فى المعنى وقسم يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار الى القسم الاول بقوله (ويلزم الاصل لموجب عرا) أى لشئ أوجب والموجب الذى يوجب تقدمه هو اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا أو الحصر نحو ما أعطيت زيدا الا درهما أو يكون الاول ضميرا متصلا بالفعل نحو أعطيتك درهما ثم أشار الى القسم الثانى بقوله (وترك ذاك الاصل حتما قد يرى) يعنى انه قد يجب تأخير ماهو فاعل فى المعنى لموجب أيضا وذلك الموجب كونه محصورا نحو ما أعطيت درهما الا زيدا أو يكون الثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير يعود على الاول نحو أسكنت الدار بانيها وأما القسم الثالث فهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله والاصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتما مفعول ثان بيرى وقد فى قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل ثم قال

(وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حصر)

يعنى انه يجوز حذف الفضلة وفهم من اطلاق الحذف انه يجوز حذفها اختصارا أو اقتصارا وشمل قوله فضلة مفعول المتعدى الى واحد نحو ضربت والاول من المتعدى الى اثنين كقوله عز وجل وأعطى قليلا والثانى نحو قوله ولسوف يعطيك ربك فترضى والاول والثانى معا نحو فأما من أعطى واتقى وقوله ان لم يضر أى ان لم يضر حذفه وذلك اذا كان جوابا نحو ضربت زيدا لمن قال من ضربت أو كان محصورا نحو ما ضربت الا زيدا ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارا ولا اقتصارا وحذف مفعول مقدم بأجز وان لم يضر شرط ومعنى يضر يقال ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضرا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضير حذف وما موصولة وصلتها الجملة الى آخر البيت وجوابا مفعول ثان بسيق وفى سيق ضمير عائد على الصلة ثم ان الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثانى على جهة الوجوب وقد أشار الى الاول بقوله (ويحذف الناصبها ان علما) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة اذا علم جوازا كقولك لمن قال ما ضربت أحدا بل زيدا و وجوبا فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء وما كان مثلا أو جاريا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثانى واليه أشار بقوله (وقد يكون حذفه ملتزما) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لانه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على انه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب

﴿التنازع فى العمل﴾

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى وقد بين ذلك بقوله (ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل)

المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للحرف فى هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل آتونى أفرغ عليه قطرا والاسمين كقول الشاعر

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

والاسم والفعل مع تقدم الاسم كقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقوله

لقد علمت أولى المغيرة أننى * لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملا فى المتنازع فيه

ماسبق الخ) أى كحذف المفعول الذى سبق جوابا للسؤال فلا يحذف نحو من ضربت فيتعين ذكر المفعول (قوله وأعطى قليلا) أى وأعطى صاحب حق قليلا (قوله وما كان مثلا) نحو الكلاب على البقر (قوله أو جاريا مجرى المثل) نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا خيرا لكم والمثل كلام شبه مضربه بمورده أى شبه السبب الذى ضرب له هذا المثل بالسبب الذى ورد فيه والفرق بين المثل وما جرى مجرى المثل أن المثل ماوقع لسبب وماجرى مجراه ما كثر فيه الحذف ولم يشتهر له سبب ﴿التنازع فى العمل﴾ (قوله عاملان) أى فأكثر والمراد جنس العاملين * على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين وجود عاملين فذكر المصنف الأعم (قوله معمول واحد) ليس كذلك بل يكون أكثر من واحد لكنه قصد التقريب على المبتدئ (قوله الفعل أو ما جرى مجراه) حاصل الصور فعلان أو اسمان أو فعل فاسم أو عكسه تضرب فى عملهما الرفع وعملهما النصب وعمل الاول رفعا والثانى نصبا وعكسه وان شئت أن تضعها فى جدول فافعل (قوله مسمعا) بكسر الميم الاولى والتنازع بين لحقت والضرب ولحقت مهمل أو الضرب مهمل وأل بدل من الضمير

* قول المحشى على أنه يلزم من وجود أكثر من عاملين الخ هكذا فى النسخة التى هى بيدنا ولعل فيها تحريفا كما هو ظاهر

(قوله فان أطلب غير طالب لقليل) لان المعنى (٦٤) كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك (قوله فى كبدا) فلا فاعل له حتى يكون

كقول امرئ القيس بن حجر ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليل من المال
فان أطلب غير طالب لقليل الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني توكيدا للاول كقوله * أتاك أتاك
اللاحقون احبس احبس * فأتاك الثاني غير طالب للاحقون لانه أتى به توكيدا لاتاك الاول وفهم
من قوله فى اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل أن المتنازع فيه
لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفى ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما العمل يعنى أن العمل
لاحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفى اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل
مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما فى موضع الحال
من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد منهما ولا خلاف فى ذلك وانما الخلاف فى الاختيار وقد
نبه عليه بقوله (والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره)
اختار البصريون اعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه والصحيح
مذهب البصريين لان اعمال الثاني فى كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه وصرح
الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم انهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم فى مقابلة أهل البصرة
والثان مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير واعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسا
مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا أسره حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة
القائلين باختيار اعمال الاول ثم قال (وأعمل المهمل فى ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما)
المهمل هو العامل الذى لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل فى ضميره وقوله والتزم ما التزما يعنى من
مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير فى بعض
الاحوال وتأخيره فى بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكروما الاولى واقعة على الاسم المتنازع
فيه وصلتها تنازعاه والعائد على الموصول الهاء فى تنازعاه وفى متعلق بأعمل ثم أتى بمثالين فقال
(كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا)
فالمثال الاول على اختيار البصريين وهو اعمال الثاني فابناكا فاعل يسيء ويحسنان هو المهمل
ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول فعبداك
فاعل بغى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل فى ضميره وهو الالف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب
اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على اعمال الاول فتشترك الفضلة مع العمدة فى الاضمار فى
المهمل وهو الثاني وأما على اعمال الاول ففيه تفصيل بينه بقوله
(ولا تجيء مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا)
(بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر)
يعنى أن المهمل اذا كان أولا وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت
وضربني زيد ولما كان المنصوب شاملا للفضلة ولما أصله العمدة أشار الى أن حكم الفضلة لزوم
الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل
ولا تجيء مع أول قد أهملا ثم أشار الى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الاضمار والتأخير عن
المفسر بقوله وأخرنه ان يكن هو الخبر فمن كونه منصوبا ينبغى أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع ومن
كونه عمدة فى الاصل ينبغى أن لا يحذف فوجب عنده الاضمار والتأخير ومثال ذلك ظننى وظننت
زيدا قائما اياه وتجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل اذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو
المبتدأ لان كل واحد منهما عمدة فى الاصل واذا حمل على هذا لم يحتج الى ما قال الشارح والمرادى
وقوله مع أول متعلق بتجيء وكذلك بمضمر وقد أوهلا فى موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى

من التنازع قاله العلامة ابن هشام (قوله وفهم من قوله فى اسم) الاولى أن يعطل هذا المفهوم (قوله لا يكون أكثر من اسم واحد) ليس كذلك (قوله وأسرة الرجل رهطه) بضم الهمزة وذكر الحطاب فتحها وكلاهما بمعنى واحد ورهط الرجل قومه وقبيلته الاقربون ويقال الرهط ما فوق العشرة الى الاربعين (قوله ومن حذف الفضلة واثبات العمدة) هذا فيه تكرار مع ما يأتي فى قوله ولا تجيء مع أول قد أهملا الى قوله وأخرنه فالجيد الحمل على المطابقة فقط فان قلت مطابقة الضمير للظاهر أمر معلوم فى هذا الفن فالجواب أن ذلك اشارة الى الرد على من يضمر ضميرا مفردا وان كان المتنازع فيه مثنى أو مجموعا رعاية لما ذكروعلم من الاعمال فى الضمير انه لا تنازع فى التمييز والحال لانهما لا يضمران فليس من التنازع تصببت وامتلأت عرقا ولاقت وخرجت مسرورا انما ذلك على الحذف اه من ابن غازى (قوله ولا تجيء مع أول) أى ما لم يخف لبس فتجيء به مؤخرا كاستعنت واستعان (قوله أوهلا) ويصح أهلا (قوله وتجوز فى اطلاقه الخبر على ما هو عمدة فى الاصل) من اطلاق الخاص على العام والقرينة معنوية وهى ظهور أوهلا
انه اذا لم يجز حذف الخبر فعدم جواز حذف ما هو مبتدأ فى الاصل أولى (قوله وقد أوهلا فى موضع الصفة لمضمر) هكذا فى النسخ

أوهلا جعل أهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك ان يكن هو الخبر وهو فصل بين اسم يكن وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر يكن ثم قال

(وأظهران يكن ضمير خبرا • لغير ما يطابق المفسرا)

يعني ان الضمير اذا كان خبرا عن شيء مخالف لمفسره في الافراد والتذكير وفروعهما وجب اظهاره لانه اذا أضمر موافقا للمخبر عنه خالف المفسر واذا أضمر موافقا للمفسر خالف المخبر عنه وان يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة لخبرا أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الاول وصلتها الجملة التي بعدها ثم مثل ذلك بقوله

(نحو أظن ويظناني أخا • زيدا وعمرا أخوين في الرخا)

فهذا المثال على اعمال الاول والثاني الذي هو يظناني هو المهمل ولذلك عمل في الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أخا أن يكون ضميرا لكنه لو أضمر مفردا موافقا للمخبر عنه وهو الياء من يظناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقا للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب اظهاره لذلك وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط والصواب ما ذكرت لك

﴿المفعول المطلق﴾

المفاعيل خمسة مفعول به ومفعول مطلق وسمي مفعولا مطلقا لان المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضا مفعولا من أجله ومفعول معه أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل وشرع الآن في بيان الاربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال

(المصدر اسم ما سوى الزمان من • مدلولي الفعل كأمن من أمن)

قال في الترجمة المفعول المطلق ثم قال هنا المصدر وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبني ضربك وفهم من قوله من مدلولي الفعل ان للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لانه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقا بمحذوف تقديره أعني ثم قال (بمثله أو فعل اووصف نصب) مثال ما ينصب بمثله أعجبني ضربك زيدا ضربا وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك أعجبني قيامك وقوفا لانه مماثل في المعنى ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قياما ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قياما ثم قال (وكونه أصلا لهذين انتخب) الاشارة بهذين الى الفعل والوصف وهو مذهب البصريين وانتخب أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلا خبر كون ولهذين متعلق بأصلا وانتخب خبر المبتدا ثم قال

(توكيدا اونوعا يبين أو عدد • كسرت سيرتين سير ذي رشد)

يعني ان المفعول المطلق يؤتى به لاحد ثلاث فوائد وأتى بمثالين الاول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله عشرين ضربة والثاني للنوع وهو قوله سير ذي رشد ومثله الموصوف كقولك سرت سيرا شديدا

مصدرا ممنوع بل بينهما عموم من وجه ولا يمنع من ذلك كون المفعول المطلق غير المصدر نائبا عن المصدر وقوله أعني العلامة الاشموني نظرا الى ما يقوم مقامه فنقول ما قام مقام المصدر مفعول مطلق وليس مصدرا وقوله أي العلامة الاشموني ومفيد توكيد عامله مخرج لنحو المصدر المؤكد في قولك أمرك سير سير فيه نظر لان سير الثاني من أمثلة الخبر لان عامله المبتدأ فقد خرج بقوله ما ليس خبرا الا أنه بناه على الظاهر لانه في الظاهر ليس خبرا بل تابع له (قوله كأمن) مثال للمدلول أي كمدلول أمن من مدلولي أمن (قوله وفي ذلك اشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان الخ) قلت يدفع هذا الاشعار بقوله قريبا وقد ينوب عنه ما عليه دل بملاحظة ان النائب مفعول مطلق وترك التنبيه عليه اتكالا على الشارح (قوله متعلقا بمحذوف) ويحتمل تعلقه بالفعل المقدر صلة أي استقر سوى الزمان من مدلولي الفعل ومن بمعنى في لان الجزء مستقر في الكل وقوله اشتمل الصماء أي الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وقول الاشموني وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء يقتضي بواسطة انه لم يذكرفيها قمت وقوفا وذكره فيما قبل انه ليس مؤكدا وجوابه انه شمله قوله مرادفه ان فسر الوقوف بالانتصاب وقد يراد بالقيام ما يشمل النهوض من اضطجاع الى الجلوس فيكون أعم من الوقوف هذا حاصل تقرير شيخنا

(قوله سرت السير أي الذي تعلم) ان قلت هو موصوف أيضا وكلامه يقتضي انه مغاير لما قبله قلت اما ان تجعل قوله الذي تعلم بيانا لكون أل في السير للعهد والتقدير أي الذي تعلم أو ان قوله ومثله الموصوف أي الغير المصاحب أل ومصاحب أل (قوله مادل المصدر عليه) يبعده ان المحذوف لا يدل على المذكور (قوله وشمل النوع والمعدود) أي مصدر النوع ومصدر المعدود (قوله من عضى) بتشديد الضاد المكسورة لاجل ياء المتكلم والتضريس العض بالاضراس والتمثيل بالحلوم الذي في كلام الشاعر ليس موافقا لكلام الناظم لان كلامه في المفعول المطلق وليس هذا كذلك ويجاب بأنه اذا جاز جمع المصدر الذي ليس مفعولا مطلقا لكونه أنواعا جاز جمع المصدر الذي هو مفعول مطلق لكونه أنواعا اذ لافرق (قوله كالحلوم والاشغال) اما مثال الجمع الذي لا يجمع فالحلوم جمع ولا يجمع وكذا الاشغال واما مثال المفهوم قوله كما لا يجمع كل مصدر لان مفهومه ان بعضه يجمع يعني سماعا فالحلوم والاشغال مثال لما سمع والحلوم جمع حلم الذي هو الرؤيا أو جمع حلم بالكسر ضد الغضب (قوله ويطلبه ثن) أي على القول بجواز تقديم المتنازع فيه (قوله وقد جاء الخ) جوابه حيث أظهر العامل كان مؤكدا وحيث لم يظهر كان بدلا عنه فقوله لانك لو أظهرت العامل الخ جوابه انه مثال آخر فالصواب ان زيد ضربا بدل من اللفظ بالفعل فاندفع اعتراض ولده وأنشد بعضهم هنا مشيرا لعلو مرتبة الناظم

وابن اللبون اذا ما لز في قرن • لم يستطع صولة البزل القناعيس

ومصاحب أل كقولك سرت السير أي الذي تعلم ومثال التوكيد سرت سيرا وسمي توكيدا لانه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له ثم قال

(وقد ينوب عنه ما عليه دل • كجد كل الجد وافرح الجذل)

الاصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربا وقد ينوب عنه مادل عليه من مغاير لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لاضافته الى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على انه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فان الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فيكون التقدير مادل المصدر عليه لان كل واحد منهما دال على الآخر اذ هو في معناه ثم قال

(وما لتوكيد فوحد أبدا • وثن واجمع غيره وأفردا)

يعني ان المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وغيره أي غير المؤكد وشمل النوعي والعددي فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه كقول الشاعر هل من حلوم لاقوام فأخبرهم • ما جرب القوم من عضي وتضريسي واختلف في القياس عليه فذهب سيبويه انه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والاشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدا ضربتين وضروبا اذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها لتوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثن واجمع وأفردوا الهاء في غيره عائدة على ما ثم ان عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار الى الاول بقوله (وحذف عامل المؤكد امتنع) يعني ان حذف العامل في المؤكد ممتنع قال في شرح الكافية لان المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضربا أي يضرب ضربا ولا اشكال في ان هذا مصدر مؤكد لانك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربا تعين كونه مؤكدا ثم أشار الى الثاني بقوله (وفي سواه لدليل متسع) يعني ان سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عامله اذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدا بل ضربتين وبل ضربا شديدا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدليل متعلق بحذف

ولله در الناظم حيث كاشف على ابنه في اعتراضه حيث قال • كابني أنت حقا صرفا • أي حقي حقا فلا تعترض المقدر علي وقال لي بكابكا، ذات عضله أي من قوة اعتراضه علي قال بعض المشايخ أمثلة الشيخ كلها مقصودة وبعبارة أخرى كتب الشاطبي بطرة شرح ابن الناظم عند اعتراضه على أبيه في وحذف عامل المؤكد • وابن اللبون اذا ما لز في قرن • لم يستطع صولة البزل القناعيس شبه الامام ابن مالك بالجمل العظيم القوي وولده بالرضيع ولز في قرن حبل وقوله البزل جمع بازل وهو الجمل العظيم القوي (قوله اسم مصدر) ليس المراد اسم المصدر المصطلح عليه بل المراد انه اسم يدل على الحدث

المقدر ويجوز أن يكون متعلقا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل ويجوز أن يكون متسع خبرا والمبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول الا انه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع ثم أشار الى القسم الثالث فذكر انه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (والحذف حتم مع آت بدلا ● من فعله كندلا اللذ كاندلا)

يعني انه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلا من فعله كقولك ضربا زيدا وأشار بقوله كندلا الى قول الشاعر على حين ألهى الناس جل أمورهم ● فندلا زريق المال ندل الثعالب

فندلا مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلا وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلا منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق ببدلا وكندلا في موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالالف ثم أشار الى الموضع الثاني بقوله

(وما لتفصيل كاما منا ● عامله يحذف حيث عنا)

يعني ان المصدر اذا أتى به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله كاما منا الى قوله عز وجل فاما منا بعد واما فداء وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل فشدوا الوثاق وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صلته وكاما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف ومعنى عن عرض ثم أشار الى الموضع الثالث فقال

(كذا مكرر وذو حصر ورد ● نائب فعل لاسم عين استند)

أي يجب حذف عامل المصدر اذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا أو بحصر نحو انما أنت سيرا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سير فان المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدا وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه أن يقول وردا نائبي واستندا الا ان كلا المصدرين مستند نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله ثم أشار الى الرابع والخامس بقوله (ومنه ما يدعونه مؤكدا ● لنفسه أو غيره)

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكدا لنفسه أو غيره ثم مثل للاول بقوله (فالمبتدا ● نحو له علي ألف عرفا) أي فالقسم الاول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له علي ألف عرفا أي اعترافا وانما سمي مؤكدا لنفسه لانه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله علي ألف هي نفس الاعتراف ومثل للثاني بقوله

(والثاني كابني أنت حقا صرفا) أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله ابني أنت حقا صرفا وانما سمي مؤكدا لغيره لانه واقع بعد جملة صارت به نصا في معناه وبيانه ان قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على ان المراد أنت مثل ابني فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق ان كان المبتدأ غير متكلم وحقي ان كان متكلما وفهم من قوله مؤكدا انه واجب التأخير عن الجملة لان المؤكد بعد المؤكد وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول بيدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدا مفعول ثان والواو عائد على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكدا وغيره معطوف عليه وباقي اعراب البيت واضح ثم أشار الى الموضع السادس فقال

صحيحة على حذف الموصوف واعلم ان قوله والحذف حتم مع آت بدلا قاعدة يندرج تحتها التفصيل والمكرر وذو الحصر ومثلها المستفهم عنه نحو أأنت سيرا فالمصدر في كل هذه بدل من الفعل وانما ذكر هذه الجزئيات وان كانت مندرجة تحت القاعدة المتقدمة وان كانت عادته في الكتاب انه في الغالب يذكر القواعد لا الجزئيات بخلاف صنيعه في التسهيل لخفاء ادراج هذه الامور تحتها غير انه لم يذكر المستفهم وذكره في التوضيح وذكر فيه وفي التسهيل ما هو في مقام التوبيخ نحو أعبثا وقد علاك الشيب وذكر أيضا التوبيخ من غير استفهام كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع ● بتثبيت أسباب السيادة والمجد (قوله سيرا سيرا) الاول هو النائب عن الفعل والثاني توكيد له (قوله واستند الخ) قال الشيخ خالد والظاهر ان جملة استند صفة لفعل (قوله أحق ان كان المبتدأ غير متكلم) ان قلت ما الفرق بين المتكلم وغيره قلت الفرق ان المقصود في أنا أبوك أمر المخاطب بالجري

على حقوق الابوة فناسب تقدير حقي أي حق أبوتي على حذف مضاف أي اجر على حقوق أبوتي لك والمقصود في أنت ابني الاخبار بأني جار على حقوق أبوتي للتنو المقصود في ابني أنت الاخبار بأني جار على حقوق بنوتك من الحنو والشفقة ومحبة الخير لك فناسب

تقدير أحقك أي ألحق بنوتك فأنا جار على حقوقها من الحنو والشفقة ومحبة الخير لك وضابط التقدير انك عند التقديم تجعل معنى المبتدأ مفعولا فان كان المبتدأ أنا تقول حقي وان كان غير متكلم كأنت تقول أحقك ولا يصح ان تقدر أحقني ولا أحقك لما مر ولما يلزم من تعدى فعل الفاعل المتصل المضمر الى ضميره المتصل وهو ممنوع في غير باب ظن (قوله بكا) المقصور بدون مد الصوت وهو الغالب على الذكور ولذا أضاف المقصور لنفسه بقوله كلي بكا والممدود بمد الصوت والغالب أن يصدر من المرأة ولذا أضافه لها فان قلت بكاء ذات عضله مشبه به والمتكلم انما فعل المشبه وهو البكاء الاول دون المشبه به وهو البكاء الثاني أجاب شيخنا بأن المراد انه يكون فاعلا لفعل من جنس المصدر المشبه به وبهذا يتضح كون الجملة حاوية معناه وللعلامة سيدي حمدون المزوار عفا الله عنه * كذاك ذو التشبيه بعد جمله * حاوية فاعله وفعله * معنى وان يكون ذا علاج * فارفع سوى تسلك سوا المنهاج وزيد فقد عامل في الجمله * كلي بكا بكاء ذات عضله (قوله وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل أي لانه ليس المراد لي ان أبكي وانما المراد وجود البكاء وخرج (٦٨) نحو له يد يد أسد لعدم المصدر وله صوت صوت حسن لعدم التشبيه وصوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة وعليه نوح نوح حمام لعدم احتوائها على فاعله وله صوت صوت حمار لعدم احتوائها على فعله في المعنى وله ذكاء ذكاء الحكماء لعدم كونه ذا علاج أي لابد أن يكون معنى ذلك الاسم المضموم للجملة الذي بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم فيجب الرفع في هذا المثال ونحوه نحو له هدى هدى الصلحاء فان الثاني مرفوع لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل أي الحدث وخرج نحو أنا أبكي بكاء ذات عضلة لان في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر فهو العامل فيه (قوله ان أبان تعليلا) فان قلت هذا معلوم لانه يعلم من كونه مفعولا له أن يبين تعليلا (وهو ولا يصح كونه شرطا للنصب اذ ابانة التعليل من حقيقة المفعول له فالجواب ان المراد أن المصدر ان أبان تعليلا في المعنى ينصب حال كونه في الاصطلاح يسمى بالمفعول له وهو لا ينافي كونه يسمى في الاصطلاح معللا أيضا ولا يلزم عقلا من كونهم اصطلحوا على تسمية شيء مفعولا له أن يبين تعليلا اذ يجوز عقلا الاصطلاح على تسمية غير المبين تعليلا مفعولا له فصار في قوله ان أبان تعليلا فائدة (قوله شكرا) لا يصح قول بعض الشراح أي لان يشكر الناس لاختلاف الفاعل وانما المعنى لاجل شكرك الله فان قلت الجود هو الشكر اللغوي فيلزم تعليل الشيء بنفسه قلت الشكر أعم والجود أخص والاخص يصح تعليله بالاعم تقول صليت للدعاء أي الحامل لي على الصلاة الدعاء لان المراد بالعلة هنا الغرض أو الحامل (فائدة) أما العبيد فذو عبيد أنكره سيبويه وقال لغة خبيثة وأجازه يونس فقيل التقدير مهما يذكر شخص لاجل تملك العبيد فالمذكور ذو عبيد وانما منعه سيبويه لعدم المصدر وان قدر تملك العبيد لم يتحد الفاعل اذ فاعل الذكر الناس وفاعل التملك الشخص ذو العبيد ولم يتحد الوقت اذ وقت الذكر غير وقت التملك الا أن يقال التملك دائم بدوام الملك والذكر واقع في بعض أزمنة الملك فيتحد الوقت والاتحاد في الوقت اما بان يكون زمنهما واحدا أو بان يكون آخر وقت الملك مقترنا بأول وقت العلة نحو جئت اصلاحا حالك فالاول الاصلاح مقترن بآخر المجيء فان قلت يلزم على هذا أن يكون السفر في قولك تأهبت السفر مفعولا لاجله أجاب شيخنا بان المتأهب اليوم يتأخر عنه السفر غدا بعده مع كونه غير قلبي

(كذاك ذو التشبيه بعد جمله • كلي بكا بكاء ذات عضله)

يعني انه يجب حذف عامل المصدر أيضا اذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط الاول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله بعد جمله واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه الثاني ان تكون حاوية معناه الثالث ان تكون مشتملة على فاعله الرابع ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل الخامس أن يكون المصدر مشعرا بالحدوث وانما لم يصرح بباقي الشروط لانها مستفادة من المثال وهو قوله لي بكا بكاء ذات عضله فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكا وعلى فاعله وهو الياء من لي وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل لانه ليس نائبا عن الفعل ولا مقدرا بان والفعل وبكا مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متمما للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد في موضع الحال من ذو والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين وذات عضله هي التي تمنع من النكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكي

(المفعول له)

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط أن يكون مصدرا وان يظهر التعليل وان يتحد مع الفعل المعلل في الزمان وان يتحد معه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله

(ينصب مفعولا له المصدر ان • أبان تعليلا كجد شكرا ودن)

فقوله ينصب مفعولا له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الاول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله ان أبان تعليلا هذا هو الشرط الثاني يعني ان أظهر تعليلا فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولا له كقولك جلست قعودا ثم مثل بقوله جد شكرا فان شكرا مصدر وقد أبان التعليل لان معناه جد لاجل الشكر ثم نبه على الشرطين الاخيرين بقوله

(قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) قال الامام ابن غازى استغنى المصنف عن اشتراط كونه قلبيا لاشتراط اتحاد الوقت لان أفعال الجوارح لا تجتمع فى الوقت مع الفعل المعلل (قوله تقديم التمييز) سبق قلم (قوله وان شرط فقد) أى غير التعليل لظهور عدم صحة الجر بحرف العلة مع عدم التعليل على أن ابانة التعليل ليست شرطا للنصب وانما هى شرط التسمية مفعولا فلا اعتراض على المصنف (قوله والى) اعترض عليه بعض المعاصرين من المغاربة بانها مجموعة فى أربعة من وفى والباء واللام

(وهو بما يعمل فيه متحد • وقتا وفاعلا)

يعنى أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لا كرامك لى غدا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لا كرامك لى فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت اجلالا لك ومثله قوله جد شكرا والمصدر مفعول لم يسم فاعله ينتصب وهو مفعولا حال من المصدر وله متعلق بمفعولا وهو مبتدأ ومتحد خبره ووقتا وفاعلا منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف ومذهب الناظم جوازه ثم قال

(وان شرط فقد • فاجرره باللام)

يعنى انه اذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وانما اقتصر على اللام وان كان جره بالباء ومن والى جائزا لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر وان شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد ثم قال

(وليس يمتنع • مع الشروط كلزهد ذا قنع)

يعنى ان الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لاجلالك وهذا قنع لزهد واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفى يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعا مع وجود الشروط وفهم من المثال انه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز فى المجرور والمنصوب ثم قال

(وقل أن يصحبها المجرد • والعكس فى مصحوب أل)

يعنى ان المفعول له اذا كان مجردا من الالف واللام والاضافة يقل أن تصحبه لام الجر وان كان مقرونا بأل يقل أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لا كرام لك قليل واكرامالك كثير ونحو قمت الاكرام قليل وللاكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف انه يستوى فيه الوجهان والهاء فى يصحبها عائدة على لام الجر ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال

(وأنشدوا لا أقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء)

الجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهيجاء الحرب والزمر الجماعات وقد جمع العجاج بين نصب الاقسام الثلاثة فقال

يركب كل عاقر جمهور • مخافة وزعل المحبور • والهول من تهول الهبور

﴿المفعول فيه وهو المسمى ظرفا﴾

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة ان لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول فيه وظرف وقوله

(الظرف وقت أو مكان ضمنا • فى باطراد كهنا امكث أزمنا)

قسم الظرف الى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا فى

وليست الى منها هذا حاصل ما أشار اليه من الاعتراض قلت وجوابه ان المقصود جره بحرف تعليل صالح لدخوله عليه والى قد تكون للتعليل نحو جئت اليك أى جئت لك أى لاجلك (قوله كلزهد) أى ان الزهد علة للقناعة لانه الاعراض والكف (قوله على المفعول له) كذا فى بعض النسخ وهذا سبق به القلم وفى بعض النسخ واسم ليس ضمير مستتر يعود على الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط الخ وهو الموافق لسبكه (قوله لا أقعد الجبن الخ) قال الشيخ أبو اسحق لا أحفظه عن غيره ولا أعلم قائله اه ومن حفظ حجة (قوله عاقر) الرمل الذى لا ينبت والجمهور الكثير المتراكم والزعل النشاط والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والحبور السرور وهاله يهوله أفزعه (قوله الظرف) له عند البصريين اسمان وعند الكوفيين لا يسمى ظرفا بل مفعولا فيه لان

الظرف لغة الوعاء كالجراب والعدل والطاس وهو متناهى الاقطار وما جعله البصريون ظرفا ليس متناهى الاقطار (قوله وقت) أى اسم وقت لان الظرف فى الاصطلاح هو اللفظ وتضمن الظرف تضمن عارض لا يوجب بناء والموجب له التضمن الاصلى وأما قول الاشمونى وهذا الباب من هذا الثانى أى يكون الحرف منظورا اليه فهو مردود بان التضمن ينافى النظر اليه لانه على هذا منظور الى لفظه فيكون مضمنا لفظه فمبنيا فى ظهوره معه والظرف لا يصح التصريح معه بفى حال كونه ظرفا فليس منظورا الى لفظه بل الى معناه والحاصل أن التحقيق انه مضمن معنى الحرف تضمنا عارضا فلا يلزم بناؤه

ماليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فانه غير ظرف لانه لا يطرد نصبه مع سائر الافعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار من نحو دخلت الدار ليس بظرف وفى نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب الاول انه انتصب نصب المفعول به بعد اسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز واليه ذهب الناظم الثانى انه انتصب نصب المفعول به حقيقة وان دخل معه متعد بنفسه الثالث انتصب نصب الظرف وأجرى مجرى المبهم من ظروف المكان فأما على الثانى والثالث فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ان كان ظرفا فهو قد دخل فى الظروف وان كان مفعولا به حقيقة فلا يحتاج الى قيد الاطراد لانه ليس على معنى فى وأما على الاول فيحتاج الى قيد الاطراد خلافا للشارح فان نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظى فلا يخرجه ذلك عن معنى فى وهذا هو الذى اعتبر الناظم فاحتاج الى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمنا جمع زمان على اسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنا فى موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتثنية وفى مفعول ثان لضمن وهو على حذف مضاف أى ضمن معنى فى وباطراد متعلق بضمن ثم قال

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا * كان والافانوه مقدرا)

بين فى هذا البيت ان حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أوما فى معناه نحو قعدت أمامك وسرنى قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدا وان العامل فيه يكون ظاهرا كما تقدم ويكون مقدرا وأطلق فى المقدر فشمل المقدر جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبا اذا وقع خبرا لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا ومظهرا خبر كان مقدم والا حرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وان لم يكن مظهرا والفاء جواب الشرط ثم قال (وكل وقت قابل ذاك) يعنى ان أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها مادل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم والمختص ماليس بمبهم كأسماء الشهور والايام وماعرف بال والمعدود وانما استوثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط فان قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص قلت من قوله بعد ومايقبله المكان الا مبهما ففهم منه ان اسم الزمان يقبل الظرفية مبهما وغير مبهم وليس فى مقابلة المبهم الا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذاك اشارة الى النصب على الظرفية ثم قال (وما * يقبله المكان الا مبهما) يعنى ان أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها الا المبهم وفهم منه ان المختص لا يقبلها والمختص من أسماء المكان ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ماليس كذلك ثم شرع فى بيان المبهم منها فقال

(نحو الجهات والمقادير وما * صيغ من الفعل كمرمى من رمى)

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع الاول الجهات ويعنى به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال الثانى المقادير نحو فرسخ وميل وبريد الثالث ماصيغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى ان مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوى وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أى من مصدر رمى فتقول جلست أمامك وخلفك وسرت ميلا وفرسخا وأما ماصيغ من الفعل فلا ينصبه الا ما اجتمع معه فى الاصل والى ذلك أشار بقوله (وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع)

يعنى ان شرط القياس فى نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه فى الاصل المشتق منه

مراده بيان المعنى والتقدير وهو كائن على اسقاط حرف الجر (قوله ويوم) هذا هو التحقيق خلافا لظاهر الاشمونى من كونه مختصا (قوله والايام) أى أيام الاسبوع (قوله كمرمى) قيل يصح فتح ميم من واضافة مرمى اليه فيكون موصولا فلا يرد عليه اعتراض وهو خلاف الرواية قال شيخنا ماصيغ من الفعل مبهم سواء أضيف كمرمى زيد أولم يضف لان مرمى مثلا ليس له صورة ولا حدود (قوله فرسخ وميل وبريد) ان قلت ماالفرق بينها وبين محرم مثلا أو صفر فمحرم اسم لنصف السدس الاول من السنة وصفر اسم لنصف السدس الثانى منها وهكذا فلا فرق بين أسماء الشهور والمقادير اذ كل منهما فيه ابهام لان الشهور توجد فى كل سنة فالجواب أن اسم الشهر موضوع للحقيقة فهو معرفة فكان مختصا بخلاف أسماء المقادير وهذا الجواب كان حضرنى وأقرنى عليه الشيخ وهذا على تفرقة الشارح حيث جعل أسماء الشهور مختصة وأسماء المقادير مبهمة والا فأسماء الشهور تصلح أن تكون ظروفا سواء قلنا انها مختصة أو مبهمة والميل قدر مد البصر

منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبا وجلست مجلسا أو شمل قوله لما في أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأعجبني جلوسك مجلسا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسا ان العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وان ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو عمل في مزجر زجر وفي مقعد قعد وفي مناط ناط لكان مقيسا وشرط مبتدأ وذا اشارة الى المصدر المشتق ومقيسا خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفا منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفا أو في موضع الصفة لظرفا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفي ومع متعلقان باجتمع ثم قال (وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف)

(وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم)

يعني ان ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفا تارة وغير ظرف أخرى فانه يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبني يوم الجمعة ونظرت الى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أو لا يخرج عنها الا الى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فانه لا يستعمل الا ظرفا نحو جلست عندك أو مجرورا بمن نحو خرجت من عندك فانه يسمى في الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر انها قلبية والمفعول الاول مستتر في يرى وظرفا مفعول ثان بلزم ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ أو خبره الذي وظرفية مفعول بلزم وأو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فانه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفا على ظرفية المنطوق بها لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها أو على هذا التقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعا على من ويجوز أن يكون متعلقا بلزم ويكون الكلم واقعا على الظروف التي تستعمل ظرفا أو شبهها ثم قال (وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك في ظرف الزمان يكثر)

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان الا ان نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس والاشارة بقوله ذاك الى نيابة المصدر عن الظرف

(المفعول معه)

المفعول معه هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لانها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال (ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه)

يعني ان حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو سيري والطريق أي مع الطريق وتالي الواو مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولا حال منه ومسرعة حال من الياء في سيري ثم قال (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق)

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه انه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الاشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه الماء مستو والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق ان المفعول معه لا يتقدم

القابلة مثل للقرب ومناط الثريا مثل للبعد (قوله وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها) ونظم ذلك بعضهم بقوله خمس من الظروف قد تخصصت * بمن ولم يجرها سواها * قبل وبعد ولدن عند ومع * شرح الامام لا ورق حواها (قوله أو لا يخرج عنها) معطوف على يلزم والتقدير ما يلزم الظرفية أو ما لا يخرج وقوله ولا يخرج عنها البتة عطف تفسير على قوله يلزم الظرفية لانه يعلم من كونه يلزم الظرفية انه لا يخرج عنها (قوله شرطية) وجزم يرى بحذف الحركة المقدرة في الالف أو أشبعت الراء (قوله أو لزم ظرفية أو شبهها) أي فحذف أو لزم ظرفية ففيه حذف أربعة أشياء العاطف الاول ولزم وفاعله وظرفية (قوله بل هو لازم للظرفية أو لشبهها) أي لا يخرج عنهما الا بمعنى انه لازم للظرفية تارة ولشبهها أخرى لانه لا معنى له اذ اللازم لشئ لا ينفك عنه والا لم يكن اللزوم لزوما (قوله واقعا على من) أي جر من فهو على حذف مضاف (قوله من غير تشريك) أي من غير اشتراط أو مع قطع النظر عن التشريك وعدمه فالمفعول معه هو الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ولا ينظر الى غير هذا من تشريك وأعدمه

على عامله وقوله لا بالواو اشارة الى مذهب عبد القاهر الجرجانى ان الناصب للمفعول معه الواو ورد بانها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها فى نحو قول الشاعر * تكون واياها بها مثلا بعدى * وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والاحق افعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل اوشبهه لا بالواو فى القول المختار ثم قال .

(وبعد ما استفهام او كيف نصب • بفعل كون مضمر بعض العرب)

يعنى انه يجوز نصب ما بعد الواو اذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف انت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب ان بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لان المضمر هو الفعل ثم ان الاسم الصالح لكونه مفعولا معه على ثلاثة أقسام قسم يترجح عطفه على النصب على المعية وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف وقسم يمتنع فيه العطف وقد أشار الى القسم الاول بقوله (والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق) يعنى اذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو ويجوز النصب وانما رجح العطف لانه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وان يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لان الخبر متقدم فى التقدير ثم أشار الى القسم الثانى بقوله (والنصب مختار لدى ضعف النسق) يعنى ان النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدا لان العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق ثم أشار الى القسم الثالث بقوله (والنصب ان لم يجز العطف يجب) يعنى ان نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين احداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظى نحو مالك وزيدا لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفى جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لان مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار وسيأتى فى باب العطف ان شاء الله تعالى والاخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوى نحو جلست والحائط وسيرى والطريق لانه لا يصلح للمشاركة ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين ان يكون مفعولا معه كما تقدم وقسم يمتنع ان يكون مفعولا معه فيجب اعتقاد عامل مضمر والى ذلك أشار بقوله (أو اعتقد اضمار عامل تصب) يعنى اذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد ان ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا • حتى شتت همالة عيناها

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولا بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد اضمار عامل تصب فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل فأجمعوا أمركم وشركاءكم فيمتنع العطف فى شركاءكم لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب الا الامر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أى مع شركائكم أو يكون مفعولا بفعل مضمر تقديره واجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ أو يجب خبره وأو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف

(قوله فى القول المختار) أشار الى أن الاحق ليس على بابه بل هو بمعنى الحق لان مقابله باطل لا حق قيل عبر بالاحق تأدبا مع عبد القاهر لانه أحد الاربعة المدونين الاولين أولهم (٧٢) سيدنا على رضى الله عنه فانه سبب فى تدوين النحو الثانى سيدنا الشافعى رضى الله عنه دون الاصول الثالث الخليل دون العروض الرابع عبد القاهر دون المعانى والبيان (قوله وبعد ما استفهام) جواب سؤال مقدر تقديره قد نصبت العرب على المعية من غير تقديم فعل ولا شبهه فما جوابه فقال نصب بفعل كون الخ (قوله ضعف) بالفتح والضم وهما بمعنى واحد خلافا لمن فرق فجعل الفتح فى المعانى والضم فى الاجسام (قوله لانه لا ضعف فيه) أى ولانه الاصل فان لا يعدل عنه مع قوته أولى (قوله جلست والحائط) ومنه استوى الماء والخشبة لان استوى بمعنى ارتفع والمراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فلا معنى للعطف فان جعل استوى بمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو أى وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء صح العطف ولا يتأتى هنا أن يكون استوى بمعنى استقام كذا فى الرضى وقال شيخنا يصح العطف فى هذا المثال على جعل استوى بمعنى ثبت الماء والخشبة فى مرتبة (قوله ثم ان ما لا يجوز فيه العطف على قسمين) أى من حيث هو لا أحد الاقسام الثلاثة المتقدمة فى كلام الشارح لانها أقسام للصالح لكونه اعتقد مفعولا معه فلا يصح تقسيم أحدها الى ما يمتنع كونه مفعولا معه والى غيره (قوله علفتها الخ) هو من الرجز لا من الكامل (قوله شتت) أى غدت همالة (قوله ويجوز نصبه على المعية) انما جاز لانه كالنظر بخلاف ما اذا كان مفعولا به لان أجمع بمعنى عزم لا ينصب

على المفعولية الا الامر ونحوه (قوله خبر) للنصب ٢ اللهم الا أن يقدر ضمير أى اعتقده اضمار عامل والاقرب عطف اعتقد على جملة والنصب الخ وجاز عطف الانشاء على الخبر لان الخبر النصب يجب فيه معنى الامر أى أوجبه (قوله الاستثناء) يشترط فى الاستثناء حصول الفائدة فنحو جاء فى القوم الا ناسا أو جاء فى ناس الا زيدا قالوا ليس استثناء وفيه (٧٣) نظر لانا لا نسلم عدم الفائدة لانه أفاد مجيء

اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لان يجب فى معنى أوجب ونصب مجزوم على جواب الامر

﴿الاستثناء﴾

الاستثناء الاخراج بالا أو احدى اخواتها وأدوات الاستثناء أربعة أقسام حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف الا وهى الاصل فى أدوات الاستثناء لان غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال (ما استثنت الا مع تمام ينتصب) يعنى أن المستثنى بالا ينتصب اذا كان الكلام تاما واحترز بالمستثنى بالا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرغ والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم الا زيدا والمنفى نحو ما قام أحد الا زيدا الا ان الاول واجب النصب والثانى فيه تفصيل واليه أشار بقوله

(وبعد نفى أو كنفى انتخب ● اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع)

يعنى ان المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهى اذا كان متصلا اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد الا زيد بالرفع وما مررت بأحد الا زيد بالجر أحسن مما قام أحد الا زيدا وما مررت بأحد الا زيدا بالنصب فيهما والمتصل ما كان المستثنى بعض الاول واذا كان منقطعا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع والمنقطع هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما فى الدار أحد الا وتدا وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح والاتباع والى ذلك أشار بقوله (وعن تميم فيه ابدال وقع) يعنى ان بنى تميم يجيزون فى المنقطع الابدال فيقولون ما فيها أحد الا وتد ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس ● الا اليعافير والا العيس

وما فى قوله ما استثنت الا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد الى الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع ووقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزوما ومرفوعا ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر واتباع مفعول بانتخب وبعد نفى متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيا للمفعول فيرتفع به اتباع على انه نائب عن الفاعل والاول أجود لمناسبته لقوله بعد وانصب ما انقطع وما موصولة وصلتها انقطع وابدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقا بالاستقرار الذى فى الخبر وفى تنكير ابدال اشعار بقلة اتباعه عند تميم ثم قال (وغير نصب سابق فى النفى قد ● يأتى) يعنى ان المستثنى اذا كان مقدما على المستثنى منه بعد نفى قد يأتى غير منصوب فيكون مفرغا له العامل الذى قبل الا ويعرب هو بدلا منه قال سيبويه حدثنى يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلا وفهم من قوله قد يأتى ان غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال (ولكن نصبه اختر ان ورد) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق واعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضاف اليه وقد يأتى خبر المبتدأ وفى النفى متعلق بيأتى وثبت أيضا فى بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منونا ورفع سابق واعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفى النفى متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتى وغير نصب حال من فاعل يأتى ونصب مضاف اليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب ثم قال (وان يفرغ سابق الا لما ● بعد يكن كما لو الا عدما)

القوم الا ناسا ويكون الغرض افادة هذا وعدم بيان أولئك الناس وفى العامل فى المستثنى مذاهب الاول انه فعل أو شبهه بتقوية الا وهو مذهب السيرافى الثانى انه الفعل أو شبهه استقلالا من غير تقويته بالا وهو مذهب ابن خروف الثالث فعل مقدر وهو استثنيت وهو مذهب الزجاج والصحيح القول الرابع وهو انه الا (قوله والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه) فان قلت جاء بنوك الا زيدا منقطع اذا كان زيد ليس ابن المخاطب فالجواب أن المراد ان يكون المستثنى ليس بعضا من المستثنى منه وزيد ليس بعض بنيه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) أى ان صح تسلط العامل على ما يلى الا بخلاف ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضرر فلا يجوز فيه الابدال (قوله وغير نصب سابق الخ) الشيخ هنا غير بصرى (قوله فيجعلون ناصر بدلا) أى بدل كل وصار ما قبل الا مفرغا لما بعدها وأريد بالعام خاص لان العام مع بقائه على عمومه لا يبدل من الخاص (قوله سابق الا) لا يصح فيه الا التنوين اذ بحذف التنوين يلزم حذف ساكن الوتد من غير اسكان ما قبله وليس له اسم فى علم العروض بل لم يذكروه أصلا وانما كان

يعني ماقبل الا اذا كان مفرغا لما بعدها فلا حكم لالا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك الا في نفي أو شبهه وكان حقا ان ينبه على ذلك وانما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملا نحو ماقام الا زيد وما كان غير عامل نحو ما في الدار الا زيد ويكون التفريغ في جميع المعمولات الا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ماضربت الا ضربا وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ والا مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه بعده أي بعد الا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذان الوجهان ذكرهما المرادي ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائدا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لالا أي يكن الكلام والظاهر ان ما في قوله كما زائدة ولو في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم الا ثم اعلم ان الا تتكرر للتوكيد ولغير التوكيد وقد أشار الى تكرارها للتوكيد فقال

(وألغ الا ذات توكيد كلا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا)

يعني أن الا اذا تكررت للتوكيد ألغيت والغاؤها هو ان لا تنصب وتلغى مع البدل نحو ماقام الا أخوك الا زيد فلو أسقطت الا لصح الكلام فتقول ماقام الا أخوك زيد وكررت لتوكيد الا الاولى ومثله بقوله الا الفتى الا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم الا الفتى العلا فالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ماقام الا أخوك والا زيد فلو قلت ماقام الا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

وذات توكيد حال من الا ثم ان تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد أشار الى الاول بقوله (وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التأثير بالعامل دع)

(في واحد مما بالا استثنى * وليس عن نصب سواه مغنى)

قد قدم ان التفريغ هو أن يكون ماقبل الا طالبا لما بعدها فاذا كررت الا في التفريغ فانه يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ماقبل الا وماعدا

مستفعلن في الرجز مجموع الوتد لانه متفرع عن مفاعيلن في الهزج بالتقديم فيصير عيلن مفا وزنه مستفعلن (قوله نحو ما في الدار الا زيد) أنظره مع ذكره قبيل حكاية سيبويه عن يونس ويجاب بانه يجوز الوجهان أي كون مابعد الا معمولا لما قبلها وكون مابعد الا مبتدأ موخرا وماقبلها خبرا مقدما فان قلت مامعنى التفريغ على الثاني فالجواب انه تفرغ ماقبل الا عن الخبرية لمستثنى منه وأما التفسير المشهور للتفريغ فجرى على الغالب وأما نحو ماقام زيد الا عمرو فالا فيه بمعنى لكن فان نصبت عمرا كان التقدير ماقام زيد ولا غيره لكن المراد بحيث يكون ماقبل الا مفتقرا لما بعدها فخرج هذا ونحوه فلا يقال فيه مفرغ (قوله ويكون التفريغ في جميع المعمولات) المراد بالمعمول المعمول لغير الحرف وغير ماناب عنه الحرف والا فاسم لا والمنادى لا يصح معهما تفريغ (قوله الا مع المصدر المؤكد) وأما قوله تعالى ان نظن الا ظنا فاما أن يكون المعنى الا ظنا ضعيفا أو على تضمين نظن نعتقد فيكون ظنا مفعولا به وحكي عن الفراء ان الا في غير موضعها أي ان نحن الا نظن ظنا (قوله يكن كعدم الا) أي يكون الحكم كحكم عدم الا أو يكون حكم التالي لالا كحكم عدم الا أو حكم الكلام كحكم عدم الا (قوله وألغ الا) يؤخذ منه ان الا هي العاملة (قوله مالك من شيخك الخ) يريد ان رسيمه ليس مماثلا لعمله وقد شرط في التوضيح أن يكون مماثلا أي يكون المسمى واحدا أو الرسيم نوع من العمل فليسا مسمى واحدا اذ الرسيم والرمل نوعان من سير الابل الا أن يجاب بأن كلام التوضيح فرض مثال ويزاد عليه البعض والاشتمال والاضراب وعبارته ممزوجة أو تلاها اسم مماثل لما قبلها أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه فرسيمه بدل من عمله بدل بعض من كل ورمله معطوف على رسيمه وقال ابن خروف رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والرسيم الركض والرمل الاسراع وقد يقال ان العمل عام أريد به مخصوص وهو الرسيم والشيخ الجمل وفيه اشارة الى أن شيخ التعليم ان سار سيرا محمودا كان التلميذ كذلك بحسب الاصل وان سار سيرا مذموما كان التلميذ كذلك وذلك لان كل كلام يبرز من القلب فعليه حالة القلب الذي منه الواحد برز فاذا خرج الكلام من القلب بحالة وصل الى قلب التلميذ بتلك الحالة فان كان الشيخ يحب الظهور والرآسة والشهرة كان تلميذه كذلك وان كان الشيخ عمله يقصد به وجه الله كان تلميذه كذلك (قوله يترك تأثير العامل الذي هو الا في واحد) اعلم ان التفريغ انما يكون بالنسبة الى واحد فتكون الا ليست عاملة فيه فلا تستحق أن تسمى عاملة بالنسبة اليه والا بالنسبة الى بقية المستثنيات عاملة والمراد بالعامل في البيت العامل بالنسبة للمفرغ اليه ولا يكون الا ماقبل الا ولذلك قال ابن هشام فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا تركته يؤثر في واحد وتقدير البيت فمع تفريغ اترك التأثير بالعامل باقيا في واحد كذا سبكه الاشموني وهذا لا ينافي مادرج عليه الناظم من أن الا هي العاملة لان كون الا عاملة بالنسبة لغير المفرغ اليه ثم (قوله كان التقدير الخ) كذا في الاصل الذي بأيدينا ولعل في العبارة سقطا وقوله شيخك لعله شنجك بشين ونون وجيم بوزن سبب وسكن للضرورة اه

الواحد منصوبا وفهم من قوله في واحد ان ترك العمل بالا ليس مخصوصا بواحد دون واحد بل يجوز الغاء الا في الاول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الاول والثالث وفي الثالث دون الاول والثاني فتقول ماقام الا زيد الا عمرا الا خالدا وماقام الا زيدا الا عمرو الا خالدا وماقام الا زيدا الا عمرا الا خالد وقوله وليس عن نصب سواه مغني يعني ان ماسوى المستثنى الذي تلغى الا معه ينصب ونصبه بالعامل الذي هو الا وعلى هذا لوجه حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على انه العامل الذي قبل الا وجعل دع بمعنى اجعل وماذكره المرادي أصوب لثلاثة أوجه الاول ان فيه التنبيه على ان الا هي العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم الثاني ان دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وانما يكون دع بمعنى اترك الثالث ان ماقبل الا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو مافي الدار الا زيد وقوله وان تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على الا ولا عاطفة على معطوف مقدر وتقديره لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثنى صلتها وبالا متعلق باستثنى والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول ومغني اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجودا ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمرا تقديره ذلك ومغني خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والاول أظهر ثم ان تكرار الا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين الاول أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرا عنه وقد أشار الى الاول بقوله

(ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم)

يعني أن الاستثناء التام اذا تكررت فيه الا لغير توكيد وكان المستثنى مقدما على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ماقام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لان الحكم بالشئ قد يكون واجبا وقد يكون جائزا وقوله والتزم نص في الوجوب ثم أشار الى الثاني بقوله

(وانصب لتأخير وجئ بواحد * منها كما لو كان دون زائد)

يعني أن المستثنيات اذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها الا واحدا منها فانه يحكم له بحكم مالم يتكرر فيه الا فينصب وجوبا اذا كان الاستثناء موجبا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا ويترجح اتباعه على نصبه ان كان منفيا وفهم من قوله وجئ بواحد منها ان الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الاول أو الثاني أو الثالث فتقول ماقام أحد الا زيد الا عمرا الا خالدا وماقام أحد الا زيدا الا عمرو الا خالدا وماقام أحد الا زيدا الا عمرا الا خالد الا أن الاولى أن ذلك الواحد هو الاول ثم مثل بقوله

(كلم يفوا الا امرؤ الا على * وحكمها في القصد حكم الاول)

يجوز في هذا المثال رفع الاول بدلا من الواو في يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الاجود ويجوز نصب امرؤ ورفع على ثم نبه على أن مازاد على المستثنى الاول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الاول فان كان مخرجا كان مازاد عليه كذلك وان كان مدخلا كان مازاد عليه كذلك وبيان ذلك انك اذا قلت قام القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فهي كلها مخرجة من القوم وان قلت ماقام أحد الا زيد الا عمرا الا خالدا فهي كلها مدخلة والمراد بها اخراج الاول من المستثنى منه ثم اخراج الثاني مما بقي بعد اخراج الاول ثم اخراج الثالث مما بقي بعد اخراج الاول والثاني ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال وكان هنا تامة بمعنى وجد ودون في موضع الحال والتقدير وجئ بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه ثم أشار الى القسم الثاني من

(قوله لثلاثة أوجه) سوابه لوجهين اذ يصح أن ما قبل الا في مافي الدار الا زيد عامل لانه هو الاستقرار أو الجار والمجرور وكل منهما قبل الا بل لوجه واحد ولما مر أن الا لا تستحق أن تسمى عاملة بالنسبة الى المفرغ اليه (قوله ودون تفريغ الخ) ان قلت لم يجز غير النصب كما اذا لم تكرر الا وقدم المستثنى كما تقدم في قوله وغير نصب سابق الخ قلت ليس في ذلك الا السماع وانه لم يرد عن العرب وأما الجواب بانه لو رفع الجميع لتعدد الفاعل وان أعمل واحد لزم الترجيح بلا مرجح فأقول فيه نظر لم لا يجوز أن يرفع واحد منها ولا يتعين كونه الاول أو غيره وينصب الباقي كما في مسئلة التأخير وما لزمه من الترجيح الخ يلزمه في مسئلة التأخير تامل (قوله وانصب) أى وجوبا (قوله وان كان مدخلا) أى في المحكوم به وهو مبني على أن المستثنى محكوم عليه (قوله وما كافة) أى كفت الكاف عن دخولها على لو

أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال

(واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا)

يعني أن غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لانك تقول قام القوم الا زيدا وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الاضافة لمخالف موصوفها وقد تقطع عن الاضافة لفظا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى الا كما ذكر في هذا الباب ومجرورا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى ثم قال (ولسوى سوى سواء اجعلا * على الأصح ما لغير جعلا)

ذكر ان في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمها والمد مع فتح السين وانها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير الا أنه يقدر في المقصورة الاعراب واشار بقوله على الاصح الى مخالفة سيبويه والخليل فيها فانها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية الا في الشعر قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يجيء في الكلام الا ظرفا بمنزلة غيره من الاسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلي

ولا ينطق الفحشاء من كان منهمو * اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الاعشى * وما قصدت من أهلها لسوائنا * اه واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل بها وفهم من قوله على الاصح أن مذهب سيبويه صحيح الا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالالف لانها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ثم أشار الى القسم الثالث والرابع فقال (واستثن ناصبا بليس وخلا * وبعدا وبيكون بعد لا)

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة منها ما لا يستعمل الا فعلا وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وما قام أحد ليس زيدا ولا يكون عمرا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا ومنها ما يستعمل فعلا فينصب ما بعده وحرفا فيجر ما بعده وهو خلا وعدا ولهما حالتان الاولى تجردهما من ما والثانية اقترانهما بها فاذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والارجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون والى ذلك أشار بقوله (واجرر بسابقي يكون ان ترد * وبعد ما انصب وانجرار قد يرد)

يعني أن سابقي يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فانه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله ان ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار الى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله وبعد ما انصب أي اذا اقترن عدا وخلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وانما انتصب لان ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين بما والى ذلك أشار بقوله وانجرار قد يرد وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل وناصبا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبا محذوف أي ناصبا المستثنى وبعد لا في موضع الحال من يكون وان ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال

(قوله فانها عندهما ظرف) أي ظرف مكان بمعنى وسط كما في الشيخ خالد على التوضيح وعبارة الرضي انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا (٧٦) سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول أنت في مكان عمرو أي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية أيضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بدل ثم بمعنى الاستثناء (قوله وفهم من قوله على الأصح الخ) أي لكون المسئلة ظنية فمذهب سيبويه صحيح بالنظر الى ما أقامه من الادلة ومذهب المصنف أصح نظرا الى ما أقامه من الادلة فاندفع ما يقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحا مع كون مذهب الناظم أصح مع أن المذهبين متنافيان لان سيبويه مذهبه انها ظرف والناظم مذهبه انها ليست ظرفا بل كغير والاولى أن يقال عبر بالاصح تأدبا مع الامام وهو بمعنى صحيح لان المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشهاده بالشواهد وما أقامه من الادلة (قوله وهو ليس ولا يكون) وحيث في اطلاق الفعل على لا يكون تغليب للفعل على الحرف وقيل ليس حرف مطلقا وقيل حرف في هذا الباب فعل في غيره (قوله على البعض الخ) هذا هو التحقيق وأما القول بأنه عائد على اسم الفاعل فيرد بنحو القوم اخوتك ليس زيدا اذ لم يتقدم

مايؤخذ منه اسم فاعل (قوله وكامتعلق بفعلان الخ) لعله سبق قلم وقال بعضهم اعراب هذا البيت فيه اشكال عند الاشياخ (قوله ونوزع فى ذلك) بأن هاتين اللغتين ليستا فى الاستثنائية بل فى التنزيه (قوله (٧٧) الحال وصف) فرق بين النعت والحال بأن النعت لتقليل الشيوع خفا فى كل رجل قائم أقل أفرادا من جاء فى كل رجل قائما فعموم كل رجل قائم باق فى جميع الاشخاص والحال مفيدة لمجىء الجميع فهذه مقيدة للعامل والنعت مقيد لافراده وهذا الفرق فى النكرات والمعارف اذ النعت لا يفهم فى حال وانما يفهم ذلك فيه من سياق الكلام لا من لفظ النعت بخلاف الحال ولم تبن لانها لم تشرب معنى فى (قوله فى حال) قال الضرير من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه (قوله واعترضه بالوصف المنصوب) عبارة ابن الناظم فيه ادخال حكم فى الحد وانه غير مانع لانه يشمل النعت ألا ترى ان قولك رأيت رجلا راكبا فى معنى رأيت رجلا فى حال ركوب كما ان قولك جاء زيد ضاحكا فى معنى جاء زيد فى حال ضحك اه فقوله بالوصف المنصوب لان المرفوع والمجرور خارجان بقوله منتصب (قوله منتقلا) انما كان الغالب فى الحال الانتقال لانها من حال يحول اذا تغير وانما كان الغالب فيها الاشتقاق لانها للدلالة على حصول وصف

(وحيث جرافهما حرفان ✽ كاهما ان نصبا فعلان)

يعنى ان خلا وعدا اذا جرا ما بعدهما كانا حرفى جر واذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه انهما اذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك ان نصبا كانا فعلين مطلقا وفهم منه أن ما قبلهما اذا جر زائدة لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لانه فى معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لانه أيضا فى معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطا والفاء جوابه على مذهب الفراء لانه يجيز ان يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذى بعدها ثم قال (وكخلا حاشا ولا تصحب ما ✽ وقيل حاش وحشا فاحفظهما)

يعنى ان حاشا مثل خلا فى انها يستثنى بها ويجوز فى المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى خلا وقد تقدم ولما كانت حاشا مخالفة لخلا فى انه لا يجوز اقترانها بما نبه على ذلك بقوله ولا تصحب ما يعنى أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان فى حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما ونوزع فى ذلك ✽(الحال)✽

يجوز فى الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم فى هذا الباب اللغتين

(الحال وصف فضلة منتصب ✽ مفهم فى حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره امالوقوعه سادا مسد الخبر نحو ضربى زيدا قائما أو لتوقف المعنى عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا ✽ كاسفا باله قليل الرجاء وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بوصف المنصوب وحمله المرادى على واجب النصب فيخرج النعت لانه غير لازم للنصب وهو أظهر لان النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم فى حال التمييز نحو لله دره فارسا لانه لا يفهم فى حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم فى هذا التعريف لادخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال (كفردا أذهب) وفى المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتى وقوله الحال مبتدأ أو وصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لانها فصول فهى نعوت للوصف ثم قال (وكونه منتقلا مشتقا ✽ يغلب لكن ليس مستحقا) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والالوان والمراد بالمشتق اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لان هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو جاء زيد راكبا كافرا كامنتقل لانه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهى لازمة لان كون يديها أطول من رجليها لازم لها ومثال غير المشتق قوله عز وجل وتنحتون من الجبال بيوتا فبيوتا غير مشتق وقوله (لكن ليس مستحقا) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلا ومشتقا خبران لكون ويغلب خبر المبتدا ويجوز فى مستحقا فتح الحاء على انه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدا على الفاعل بيغلب أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا ويجوز كسر الحاء على انه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدا على الحال ولا بد فى هذا الوجه من حذف مجرور يكون معه ولا المستحق والتقدير ليس الحال مستحقا لكونه منتقلا مشتقا ولما ذكر ان الحال قد تأتى غير مشتقة نبه

لصاحبها وذلك انما هو للمشتقات (قوله لكن ليس مستحقا استدراك تأكيد) أى كقولك زيد ليس متحركا لكنه ساكن (قوله فبيوتا غير مشتق) وهى حال مقدرة ذكر ذلك الزمخشرى فى الكشاف وهو من جيد كلامه (قوله ولا بد الخ) وكذا على فتح الحاء اذ التقدير وكونه منتقلا مشتقا ليس مستحقا له كما قدر الاشمونى لفظ له وانما اقتصر الشيخ المكودى على تقدير المجرور مع كسر الحاء لكون

على المواضع التى يكثر فيها جمود الحال فقال

(ويكثر الجمود فى سعر وفى * مبدى تأول بلا تكلف)

يعنى أن جمود الحال يكثر اذا دل على سعر كقولك بعت البر مدا بدرهم فمدا منصوب على الحال وهو جامد الا أنه مؤول بالمشتق لانه فى معنى مسعرا ويجوز أن يقدر مسعرا اسم فاعل فيكون حالا من التاء فى بعت وأن يكون مسعرا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من البر ويكثر اذا ظهر مؤولا بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدال على السعر ليس داخلا فى المبدى التأول وليس كذلك بل منه والعذر له ان هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلا من المبدى التأول دون تكلف فقال

(كبعه مدا بكذا يدا بيد * وكرزيد أسدا أى كأسد)

فذكر ثلاثة أنواع الاول أن يدل على السعر وهو قوله كبعه مدا بكذا وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجمود فى سعر الثانى أن يدل على مفاعلة وهو قوله يدا بيد أى مناجزة الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله وكر زيد اسدا وفسر ذلك بقوله أى كأسد وفهم من قوله كبعه ان هذه المثل ليس مجىء الحال جامدا محصورا فيها وينبغى أن تجعل الكاف فى قوله أى كأسد اسما بمعنى مثل لان الحال أصلها أن تكون وصفا ويجوز أن تكون حرفا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال

(والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كوحدك اجتهد)

حق الحال أن يكون نكرة لان المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد يجىء بصورة المعرف بالالف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الاول فالاول وبصورة المضاف الى المعرفة فيحكم بتأويله فى النكرة نحو اجتهد وحدك أى منفردا والحال مبتدأ وان عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظا على اسقاط فى أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدا جملة الشرط والجواب ثم قال

(ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة كبغتة زيد طلع)

حق الحال أن يكون وصفا كما تقدم لانه صفة لصاحبه فى المعنى وخبر عنه أيضا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبرا وكل ذلك على خلاف الاصل ولا خلاف فى ورود المصدر حالا كقوله عز وجل وادعوه خوفا وطمعا وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور وأجاز المبرد القياس عليه وليس فى قول الناظم بكثرة اشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالا حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأ الشئ قال الشاعر

ولكنهم بانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شئ حين يفجؤك البغت

تقول بغته بغتا وبغته بغتة أى مفاجأة ثم قال

(ولم ينكر غالبا ذو الحال ان * لم يتأخر أو يخصص أو يبن)

(من بعد نفى أو مضاهيه كلا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لانه مخبر عنه بالحال فى المعنى وقد يجىء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدا فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله ان لم يتأخر ومثاله فى الدار قائما رجل ومنه قول الشاعر

(وبالجسم منى بينا لو علمته * شحوب وان تستشهدى العين تشهد)

فصاحب الحال شحوب وبينا منصوب على الحال وأصله شحوب بين ومنها أنه يكون مخصصا وهو

المنبه

المجرور هو المقصود (قوله كبعه مدا بكذا) الحق انه حال مؤولة لانه أريد بالحال غير معناه الحقيقى وهو مسعر وقد أشار الى ذلك الشارح بقوله والعذر له ان هذا من عطف العام على الخاص وأما ابن هشام فقرر على أن الدال على سعر ليس داخلا فى مبدى التأول (قوله اسما بمعنى مثل) فيكون أسدا مؤولا بحذف المضاف فهو داخل فى مبدى تأول (قوله ويكون قد قصد به تفسير المعنى) أى باعتبار الاصل فأسد مؤول بشجاع فالاصل زيد كأسد فى الشجاعة ثم حذف الكاف واستعير لفظ أسد لشجاع (قوله وحدك) أى متوحدا وتأويله من لفظه أولى على ما ظهر (قوله ومصدر منكر) خرج به المعرف فوقوعه حالا قليل كقولهم أرسلها العراك وجاء وحده (قوله وأجاز المبرد القياس عليه) أى فى النوعى لا مطلقا نحو جاء زيد سرعة (قوله شحوب) هو مفرد ومعناه التحول وبينا حال منه

المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الاولى أن يخصص بالوصف كقوله عزوجل فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا والثانية أن يخصص بالاضافة الى نكرة كقوله تعالى في أربعة أيام سواء ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكا ومنه قوله عزوجل وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه وشمل صورتين الاولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكا ومنه قوله

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكا ومنه قوله

لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم للصورة الاخيرة بقوله لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ في غير الغالب حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وقولهم وعليه مائة بيضا وفي الحديث فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى رجال قياما وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبا حال منه وان لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبن ثم قال

(وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد)

يعني أن صاحب الحال اذا كان مجرورا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند قال المؤلف وهذا الذي منعوه لا أمنعه لانا لوروده في كلام العرب وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله

تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن فان قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور ان ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالاضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال أما المرفوع والمنصوب فلا اشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكا زيد وضربت منطلقة هندا وأما المجرور بالاضافة فقد حكى الاجماع على منع جواز تقديم الحال عليه قلت هذا المفهوم معطل وانما خص المجرور بالحرف لانها هي المسئلة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعا لغيره وسبق حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره انه عائد على جميعهم وليس كذلك لما تقدم من ان بعضهم أجازه فوجب اعادته على الاكثرين والهاء في أمنعه عائدة على سبق ثم قال

(ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله)

(أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا)

يعني ان صاحب الحال لا يكون مضافا اليه الا في ثلاثة مواضع الاول أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرا أو اسم فاعل كقوله تعالى الى الله مرجعكم جميعا ومثله قوله أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة نضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لان الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما في معناه الثاني أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كقوله عزوجل ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فالصدور بعض ما أضيف اليه الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الاول كقوله عزوجل أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا لصحة اتبع ابراهيم فلو كان المضاف اليه غير ماذكر لم يجز اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وانما

(قوله أمرا) حال من أمر المضاف اليه كل وبحث في ذلك بأنه ليس من أقسام المضاف له الذي يأتي الحال منه وسألت الشيخ أنه هل يكون مما كان المضاف فيه مثل جزء المضاف اليه فاجاب بانه لا يصح حذف كل لفوات العموم بخلاف اتبعوا ملة ابراهيم حنيفا (قوله أو مضاهيه) وجه المضاهاة عدم الثبوت في المستفهم عنه والمنهي عنه لان الاصل الامتثال (قوله الاحجام) بتقديم الحاء على الجيم الرجوع الى وراء (قوله وصلى رجال) هذه رواية وفي أخرى وصلى وراءه رجال قياما (قوله ولا تجز الخ) اعلم أن النسخة الصحيحة هي التي يذكر فيها الابيات في جميع الكتاب وفي بعض النسخ الاشارة ببعض البيت أو البيتين أو الابيات الى الباقي وليست نسخة المؤلف شيخنا (قوله كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا) مصدر ميمي عامل

جاز ذلك فى المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها الا الفعل أو ما فى معناه وأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فاذا كان المضاف مصدرا أو اسم فاعل فلا اشكال فى انه هو العامل فى صاحب الحال وفى الحال معا واذا كان المضاف بعض المضاف اليه أو مثل بعضه صار الاول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل فى التقدير عاملا فى المضاف اليه فانها من صدورهم معمولة للاستقرار وابراهيم معمول لاتبع وحالا مفعول بتجز ومن المضاف متعلق بتجز واللام فى له بمعنى الى فان أضاف متعد بالى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف اليه فان المضاف فى نحو غلام زيد اقتضى العمل فى المضاف اليه وهو جره وقوله فلا تحيفا أى لا تحل عن الواجب فى ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم اعلم أن العامل فى الحال انما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار الى الاول والثانى بقوله

(والحال ان ينصب بفعل صرفا • أو صفة أشبهت المصرفا)

(فجائز تقديمه كمسرعا • ذا راحل ومخلصا زيد دعا)

يعنى أن العامل فى الحال اذا كان فعلا متصرفا أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على عامله والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والامر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفا قابلا للعلامة الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير المشبه به أفعل التفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الاول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعا حال من الضمير المستتر فى راحل وهو العائد على المبتدا والعامل فى الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لانه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله ومخلصا زيد دعا فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصا حال من ذلك الضمير والعامل فى الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه انه اذا كان العامل فعلا غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز فى نحو ما أحسن هندا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندا ولا ما متجردة أحسن هندا وكذلك لا يجوز فى نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين احداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدما على ما أسند اليه العامل والاخرى أن يكون الحال متقدما على العامل فقط فمثالهما فى المثال الاول ذا مسرعا راحل وفى المثال الثانى زيد مخلصا دعا وانما قصد الصورتين الاوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند اليه العامل فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى والحال مبتدأ وان ينصب شرط وبفعل متعلق بينصب وصرف فى موضع الصفة لفعل وأو صفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جملة فى موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ ثم أشار الى الثالث فقال

(وعامل ضمن معنى الفعل لا • حروفه مؤخرا لن يعملا)

يعنى أن العامل فى الحال اذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال (كتلك ليت وكأن) فتلك اسم اشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذى يفهم منه وليت حرف تمن وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك ان ذلك مطرد فى أسماء الاشارة كلها فمثال اسم الاشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكا ومثال التمنى ليت عمرا مقيما عندنا ومثال التشبيه كأن طالعا البدر فالعامل فى الاول تلك لتضمنها معنى أشير وفى الثانى ليت لتضمنها معنى أتمنى وفى الثالث كأن لتضمنها معنى أشبه وفهم أيضا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجى وحرف التنبيه وما فى الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم ثم قال

(وندر • نحو سعيد مستقرا فى هجر) هذا أيضا من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون

حروفه

(قوله وحرف التنبيه) انظر مثاله فان ها التنبيه لا عمل لها وانظر أيضا مثال ما فى الشرط اذا عملت فى الحال

حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما فى نحو زيد عندك قاعدا وسعيد فى هجر مستقرا فالعامل فى الحال فى هذين المثالين ونحوهما الظرف والجرور ولنيابتهما مناب استقر أو مستقر والحال فى هذا المثال الذى ذكر مؤكدة لان التقدير سعيد استقر فى هجر مستقرا وانما فصل هذه المسئلة من نظائرها ذكر بعدها وان كانت مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه لانه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو مستقر مقدما على عامله وهو فى هجر ومثله قوله عز وجل فى قراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال فى مثل هذا الاخفش وهو فاعل بندر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهى محكية بقول محذوف تقديره ونحو قولك ثم قال (ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن)

قد تقدم ان أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك ان لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور فهو مبتدأ أو مستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفى أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بانفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع فى حال كونه منفردا من عمرو فى حال كونه معانا وانما كان أنفع عاملا فى الحالين لان صاحب الحال وهو الضمير المستتر والجرور معمولان له والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وقوله لن يهن أى لم يضعف وهو خبر بعد خبر ثم قال

(والحال قد يجىء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يعنى أن الحال قد يجىء متعددا أى متكررا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبا ومثال غير المفرد جاء زيد راكبا ضاحكا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور الاولى أن يكون صاحب الحال متعددا والحال مجتمعة نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين الثانية أن يكون بتفريق مع ايلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم ايلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والاختيار فى نحو هذا مع عدم القرينة جعل الاولى للثانى والثانية للاولى فمصعدا فى المثال حال من زيد ومنحدرا حال من التاء فى لقيت والحال مبتدأ وخبره قد يجىء الخ والظاهر فى قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق بيجىء ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهى على قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار الى الاول بقوله (وعامل الحال بها قد أكدا) يعنى أن العامل فى الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين الاول أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل وأرسلناك للناس رسولا الثانى أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظا كقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين لان العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله (فى نحو لا تعث فى الارض مفسدا) فمفسدا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له فى معناه دون لفظه ثم أشار الى القسم الثانى من الحال المؤكدة بقوله (وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر)

يعنى ان الحال تجىء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره ان كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وان كان أنا أحقنى أو اعرفنى وانما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدى اليه من تعدى فعل الفاعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل لان التقدير أعرفنى فيكون الفاعل والمفعول شيأ واحدا مع كونهما ضميرين متصلين وانما وجب تأخير الحال لانها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد ويشترط فى الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية وأن يكون جزآها معرفتين وأن

(قوله مؤكدة) ان أريد بالاستقرار التمكن والثبوت والرسوخ لم تكن حالا مؤكدة (قوله لا تعث) يقال عثى يعثى عثيا ويقال عثا يعثو عثوا (قوله وان تؤكد) أى أنت أو الحال ويجوز فتح الكاف (قوله أحقه) ويصح تقديره حقه فعل أمر (قوله حقنى) ويجوز تقديره أحق نفسى وما ألزمه الشيخ انما هو اذا قدر أحقنى فقوله وانما يصح تقدير اعرف أو أحق أى مع كون المفعول ضميرا متصلا

(قوله والمؤكدة لعاملها فعليه) أى (٨٢) جملة عاملها جملة فعليه لان الكلام فى المؤكدة بالحال والله أعلم (قوله لا يؤكد الا ما

يكونا جامدين وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزأيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لانه لا يؤكد الا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله وان تؤكد جملة لانه لو كان أحد جزأيها مشتقا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الاول وان تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكما غير الاول ثم اعلم أن الحال على قسمين مفردة وهو الاصل وقد تقدم وجملة ولما فرغ من القسم الاول شرع فى القسم الثانى فقال (وموضع الحال تجىء جمله) يعنى أن الجملة تقع فى موضع الحال فيحكم حينئذ عليها انها فى موضع نصب وشمل قوله جمله الجملة الاسمية والجملة الفعلية ومثل بالجملة الاسمية فقال (كجاء زيد وهو ناو رحله) وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجىء أى تجىء الجملة فى موضع الحال ثم قال

(وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت)

يعنى أن الجملة الواقعة فى موضع الحال اذا كانت فعلية مبدوأة بفعل مضارع مثبت فانها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو من الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد الجنائب بين يديه وانما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لانه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكا فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب وبمضارع متعلق ببدء وثبت فى موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرا فى موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات ثم قال

(وذات واو بعدها انو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا)

يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع المثبت اذا وردت من كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرا عن ذلك المبتدا فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينيه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى فصكت وجهها أى ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندا مفعول ثان وله متعلق بمسندا والهاء فى بعدها عائدة على الواو والضمير فى له عائد على المبتدا والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندا لذلك المبتدا المنوى ثم قال

(وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو بمضمر أو بهما)

يعنى أن الجملة الواقعة حالا اذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معا نحو جاء زيد ويده على رأسه الا أن قوله سوى ما قدما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفى وليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هناك والعذر له فى اطلاقه ان أكثر هذه الاقسام يجوز فيه الاوجه الثلاثة فاعتمد فى ذلك على الاكثر وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل هنا فى المجرور الواقع خبرا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على الجملة المتعدية ثم اعلم أن العامل فى الحال قد يكون محذوفا وحذفه على نوعين جائز وواجب والى النوعين أشار بقوله

(والحال قد يحذف ما فيه عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل)

فيحذف جوازا اذا دل عليه دليل لفظى أو حالى فاللفظى كما اذا تقدم ذكره كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت والحالى كقولك للقادم من سفر مبرورا مأجورا أى قدمت ولك فى هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبا وقدمت مبرورا ويحذف وجوبا اذا جرت مثلا كقول العرب

قد عرف) لا يرد جواز توكيد النكرة عند الكوفيين لانه لا يجوز الا اذا كانت النكرة محدودة فتكون معروفة لكن يلزم أن يجوز رجل من الكرام أبك عطوفا لان جزأى الجملة صارا معروفين بالوصف (قوله وذات منصوب بفعل محذوف الخ) من طغيان القلم لان ضمير بعدها عائد على الواو لا على ذات وشرط الاشتغال عود الضمير على الاسم السابق فتعين الرفع والله أعلم لكن يقدر رابط فى الخبر والتقدير انو فيها بعد الواو وحذف الجار والمجرور للضرورة أو لكون المصنف يرى أنه قياسى وقد عهد حذف الضمير الرابط للجملة المخبر بها ولم يعهد حذف الضمير الراجع للاسم المشتغل عنه مع نصبه على الاشتغال لا فى القياس ولا فى الضرورة (قوله ان أكثر هذه الاقسام) أى أكثر كل قسم من هذه الاقسام ٣ منه مما تمتنع فيه الواو كما يدل عليه كلام التوضيح ويجوز عند صاحب التلخيص فى غير المضارع المثبت الاتيان بالواو أو بالضمير أو بهما فيكون المصنف ماشيا على طريقته (قوله ليس بكون مطلق) لعل وجهه ان ماذكره الشارح أوضح

٣ (قوله منه مما تمتنع) فى العبارة تحريف اه مصححه

حظين

حظيين بنات صلفين كنات لحظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهم والحظي اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو عدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفا اذا لم تحظ عند زوجها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز ومن حذف عامل الحال وجوبا اذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسم فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض ومعنى حظل منع

﴿التمييز﴾

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الابهام في اسم مجمل الحقيقة أو اجمال في نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر قال

(اسم بمعنى من مبين نكره • ينصب تمييزا بما قد فسره)

قوله اسم جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من نحو أستغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكره مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره ان الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة أما الاسم المجمل فلا اشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسا وما أشبهه نحو زيد طيب نفسا وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فانه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعذر له ان التمييز في هذا النوع لما كان رافعا الابهام نسبة العامل الى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الابهام عنه وقوله اسم خبر مبتدا مضمر تقديره هو اسم أي المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف اليه ومبين نعت لاسم ونكره نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزا منصوب على الحال وبما متعلق بينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره وفي فسر ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ أو ينصب الى آخره الجملة خبره والاول أظهر ثم مثل فقال

(كشبر ارضا وقفيز برا • ومنوين عسلا وتمرا)

فأتى بثلاثة من المثل الاول الممسوح وهو شبر أرضا الثاني المكيل وهو قفيز برا والثالث الموزون وهو قوله ومنوين عسلا وتمرا وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في بابه وقوله أرضا تمييز الشبر وبرا تمييز لقفيز وعسلا وتمرا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل ثم قال

(وبعد ذي وشبهها اجرره اذا • أضفتها كمد حنطة غذا)

الاشارة بذي الى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن وفهم من ذلك ان التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين وقوله اذا أضفتها أي اذا أضفتها الى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر وقوله كمد حنطة مبتدأ أو مضاف اليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذاء ثم قال

(والنصب بعد ما أضيف وجبا • ان كان مثل ملء الارض ذهبا)

يعني ان المميز اذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله ان كان مثل ملء الارض ذهبا انه لا يجب نصبه الا اذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه اذ لا يجوز مثل ملء

(قوله من الحظوة) وهي المحبة والرفعة بضم الحاء وكسرها وحظي كتعب فهو حظي فعيل ﴿التمييز﴾ بمعنى المميز كالتفسير بمعنى المفسر وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيأ من شيء وفرق بين متشابهين (قوله ومبين نعت لاسم) ويصح جعل مبين صفة لمن وهو المناسب لتعليل الموضح خروج لا رجل وأستغفر الله ذنبا بأنهما وان كانا على معنى (٨٣) من لكنها ليست فيهما للبيان بل هي في الاول للاستغراق وفي الثاني للابتداء اهـ لكن فيه وصف المعرفة بالنكرة لان من قصد لفظها اللهم الا أن يكون قصد تنكيرها من جهة ان من تشمل من المبينة وغيرها فتكون نكرة من هذه الجهة فان قلت اسم لا والمفعول الثاني حصل بهما البيان لانهما دالان على معنى وكل دال على معنى مبين له وكل مبين فهو مضمن معنى من البيانية اذ معنى التضمين اشراب لفظ معنى لفظ آخر ومعنى من البيانية هو البيان والبيان حاصل قلت المراد المبين لما قبله ولا نسلم ان كل مبين ولو لمدلوله متضمن معنى من البيانية ولا نسلم ان لا رجل وذنبا مضمنان معنى من البيانية لانها التي تبين ما قبلها نحو اجتنبوا الرجس من الاوثان واسم لا لم يبين شيأ قبله وكذا المفعول الثاني فان قلت ذنبا مبين لاستغفر قلت الاستغفار ليس هو عين الذنب حتى يبينه وأيضا فالاستغفار معلوم فلا يحتاج الى بيان وانما لم يبين التمييز لان التضمين عارض (قوله كشبر ارضا) أشار الى حال طالب العلم في ابتداء أمره من انه يكون موضعه ضيقا كشبر في عدم السعة وانه ان ملك شيأ من البر ملك قفيزا أو من العسل والتمر ملك رطلين (قوله مساحة) مسح الارض اذا ذرعها (قوله وغذا خبره) وقال الشاطبي غذا بدل أو حال اهـ وغذاء بمعجمتين ككتاب ما يتغذى به في أي وقت والغداء بفتح الغين المعجمة والدال

ذهب فلو صح اغناؤه عنه لم يكن النصب واجبا نحو هو أحسن الناس رجلا اذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينصب فيه التمييز مادام المميز مضافا لكنه صالح للجر بالاضافة عند حذف المضاف اليه بخلاف الاول والنصب مبتد أو بعده متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدا وان كان شرط ومثل خبر كان وملء الارض مبتد أخبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره ان كان مثل قولك لي ملء الارض ذهبا ثم قال

(والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ٭ مفضلا كانت أعلى منزلا)

يعني ان الاسم النكرة اذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلا في المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلا في المعنى انك اذا صغت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو أنت أعلى منزلا أي علا منزلك وفهم منه ان الواقع بعد أفعل التفضيل اذا لم يكن فاعلا في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالاضافة الا اذا أضيف أفعل الى غيره فانه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلا والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على اسقاط الخافض أي في المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافا الى المعنى ومفضلا حال من الفاعل المستتر في انصبن وأفعل غير منصرف للعلمية والوزن ثم قال

(وبعد كل ما اقتضى تعجبا ٭ ميز كأكرم بأبي بكر أبا)

يعني ان التمييز ينصب بعد ما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله أكرم بأبي بكر أبا قال في شرح الكافية المراد بأبي بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عن أبي بكر صاحبه وفهم من قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهي ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلا وويحه انسانا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا ونحو ذلك ثم قال ٭ (واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد ٭ والفاعل المعنى)

قد تقدم ان التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لمباشرتها الا نوعين تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما فلا يقال في نحو عندي عشرون درهما عشرون من درهم ولا في طاب زيد نفسا طاب زيد من نفس ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال (كطب نفسا تفد) فنفسا تمييز وهو فاعل في المعنى لان التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطفا على ذي والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على اسقاط في وان شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنى ثم قال

(وعامل التمييز قدم مطلقا ٭ والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)

يعني ان العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا أما اذا كان اسما فلا يتقدم عليه بالاجماع نحو عندي عشرون درهما فلا تقل في درهما عشرون فلا يجوز عندي درهما عشرون وأما اذا كان فعلا فان كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلا زيد وان كان متصرفا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم وظاهر قوله نزرا سبقا ان له مذهبا ثالثا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله ولست اذا ذرعا أضيق بضارع ٭ ولا يائس عند التعسر من يسر

وأبيات أخر منها أنفسا تطيب بنيل المنى ٭ وداعي المنون ينادي جهارا

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقا حال من عامل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر

ونسبة الفعل اليه مجاز قال الازهري فيه تكلف لان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه الا أن يجعل اسم الفاعل صفة مشبهة (قوله ويله) للذم وويحه للمدح (قوله لله دره) يقال در لبن الناقة اذا كثر أي لله در لبن رضعه (قوله غير ذي العدد والفاعل المعنى) قلت ان حمل الفاعل المعنى على ما كان محولا عن الفاعل صناعة دخل في غيرهما المحول عن المفعول والمحول عن مضاف غير فاعل صناعة وان حمل على الفاعل في المعنى مطلقا دخل في الغير أيضا المنقول عن المفعول وخرج عن الغير ولله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما فاعلان معنى كما قال ابن هشام وخرج نعم رجلا مع ان الامثلة الثلاثة يجوز فيها جر التمييز بمن وفي كونه فاعلا في المعنى في هذه الثلاثة نظر وعلى كل حال فكلام الناظم مشكل ويمكن الجواب بأنه مشى في هذا البيت على نفي التمييز المحول عن غير الفاعل تبعا للشلوبين والآمدي وابن أبي الربيع وحجتهم ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتأول الشلوبين عيونا على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على بدل البعض بحذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه أو على اسقاط الجار أي بالعيون وصرح ابن عقيل بجواز جر التمييز المحول عن المفعول بمن

في سبق وتزراحال من الضمير المستتر في سبق

(حروف الجر)

(هاك حروف الجر وهي من الى ٭ حتى خلا حاشا عدا في عن على)
(مذ منذ رب اللام كي واو وتا ٭ والكاف والبا ولعل ومتى)

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفا وهي كلها متساوية في جر الاسم وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها الا خلا وحاشا وعدا فانه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء وأما كي ولعل ومتى فانه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كي فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله

اذا أنت لم تنفع فضر فانما ٭ يراد الفتى كيما يضر وينفع

وأن المصدرية في قوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ٭ لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لان المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئتك كي تكرمني ان تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما لعل فان الجر بها وارد في كلام العرب خلافا لمن أنكره كقوله

لعل الله فضلكم علينا ٭ بشيء ان أمكم شريم

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه أي من كمه وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكرا الجوهري ولا الزبيدي في هاالا التنبيه وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الافعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من الى آخر البيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على اسقاط العاطف ثم ان من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار اليها بقوله

(بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى ٭ والكاف والواو ورب والتا)

يعني ان هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذ يوم ين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه ان ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم ان هذه الاحرف السبعة منها ما يختص اختصاصا آخر زائدا على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار اليها بقوله (واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب ٭ منكرا والتاء لله ورب)

يعني ان مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه الا وقتا يعني اسم زمان نحو مذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه الا نكرة نحو ورب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه الا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي ترب الكعبة الا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه ان ما بقي من الاحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقا ووقتا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرا معطوف على وقت وبرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله

(وما رووا من نحو ربه فتى ٭ نزر كذا كها ونحوه أتى)

قد تقدم ان رب والكاف من الاحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت الى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلا ومنه قول العرب ربه رجلا وقول الشاعر

خلى الذنابات شمالا كثبا ٭ وأم أوعال كها أو أقربا

وفهم من المثال ان المضمر الذي يدخلان عليه لا يكون الا ضمير غائب وقوله ونحوه أي ونحو كها

(حروف الجر)

(قوله حروف الجر) عدها غيره أقل من عشرين وبعضهم أكثر من عشرين (قوله وما يختص بها) كقوله بعد واخصص بمذ ومنذ وقتا أي فالوقت مختص بمذ ومنذ بمعنى انهما لا يدخلان على غيره كما في نخصك بالعبادة أي لا نعبد غيرك لكن قوله بالظاهر اخصص منذ مذ الخ لا يتأتى فيه هذا المعنى فان قلت فما معناه قلت معناه ان مذ ومنذ وما بعدهما في البيت تخص الظاهر ولا تعمه وغيره فظهر من هذا وبما قبله ان الاختصاص على معنيين (قوله كيما يضر) قال في شرح الكافية أي من يستحق الضرر وينفع من يستحق النفع (قوله في قوله فقالت أكل الناس الخ) أتى بمثال فيه أن ظاهرة وان كان ظهورها للضرورة لظهور ان كي فيه حرف جر (قوله كيما أن تغر) ما زائدة أو كافة أي كفت كي عن جر لفظ أن وان كان لا يقبل الجر (قوله شريم) الشريم المرأة المفضاة (قوله ورب) اختار في المغني ان رب لا تتعلق بشيء وقال الجمهور هي حرف معدى في المعنى

ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله

فلا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الا حاظلا

فيكون الضمير على هذا عائدا على ها والآخر أن يكون المراد ونحو ذلك أى من دخول الاحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله

فلا والله ما يلقى أناس * فتى حتاك يا ابن أبى زياد

فأدخل حتى على الضمير وهى من الاحرف المختصة بالظاهر وما مبتدأ وهى موصولة ورو وواصلتها والضمير فى روواعائد على النحويين والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره رووه وزد خبر المبتدأ أوكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ أو خبر ثم شرع فى معانى حروف الجر وبدأ بمن فقال (بعض وبين وابتدئ فى الامكنه * بمن وقد تأتى لبدء الازمنه * وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة) فذكر لمن خمس معان الاول التبعيض كقوله تعالى فمنهم من آمن ومنهم من كفر الثانى التبيين كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها أى فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان الثالث ابتداء الغاية فى المكان نحو خرجت من المسجد الرابع ابتداء الغاية فى الزمان كقوله من أول يوم أحق ان تقوم فيه وفهم من قوله وقد تأتى ان اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الاخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقا وهو اختيار الناظم قال فى شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك الخامس الزيادة ويشترط فى زيادتها أن تكون بعد نفى أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله وزيد فى نفى وشبهه وشبه النفى الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهى نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفى فقال (كما لباغ من مفر) فما نافى ومن زائدة فى المبتدا ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدئ وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفى الامكنه متعلق بابتدئ وقد تأتى جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتى ثم قال (للانتها حتى ولام والى) يعنى ان هذه الاحرف الثلاثة مستوية فى الدلالة على الانتهاء الا أن دلالة الى على الانتهاء اكثر ثم حتى ثم اللام فمثال الى كل يجرى الى أجل مسمى ومثال حتى فتول عنهم حتى حين ومثال اللام كل يجرى لأجل مسمى ثم قال (ومن وباء يفهمان بدلا) يعنى ان من والباء مستويان فى الدلالة على البدل فمثال من قوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة فى الارض يخلفون ومثال الباء قوله صلى الله عليه وسلم فى عائشة رضى الله عنها لا يسرنى بها حمر النعم أى بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلا فى موضع الخبر ثم قال (واللام للملك وشبهه وفى * تعدية أيضا وتعليل قفى * وزيد) قد تقدم ان اللام تكون هناك للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان الاول الملك نحو المال لزيد الثانى شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو فهب لى من لدنك وليا الرابع التعليل نحو جئت لاكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون أو لكونه فرعا كقوله تعالى فعال لما يريد وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى ردف لكم وقوله واللام للملك مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفى تعدية متعلق بقفى أى تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام ثم قال

(والظرفية استبن ببا * وفى وقد يبينان السببا)

يعنى ان الباء وفى يشتركان فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم ومثال دلالة فى على الظرفية زيد فى المسجد ومثال دلالة فى على السببية قوله تعالى لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم والظرفيه فى فى أكثر والسببية فى الباء أكثر وفهم من

قوله

(قوله وهو مختلف فيه) أى اتيانها لابتداء الغاية فى الزمان مختلف فيه لا ان كونه قليلا مختلف فيه (قوله كما لباغ من مفر) بالفاء وبالقاف وعلى رواية القاف شرح أبو اسحق قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد وتكون من بمعنى عن وشاهدها قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ويؤيده انه قرئ عن ذكر الله ويحتمل فى الآية السببية أى من أجل ذكر الله لانهم اذا ذكر الله عندهم اشمأزوا وازدادت قلوبهم قسوة انتهى (قوله وفى تعدية أيضا وتعليل قفى) أى اتبع استعمال اللام فى التعدية والتعليل (قوله وفى) مثال الظرفية المجازية النظر فى الكتاب والنجاة فى الصدق

قوله وقد يبينان السببا أن دلالتهما على السببية قليل والظرفية مفعول مقدم باستبن وبامتعلق باستبن وفي معطوف على بباوقد يبينان جملة مستأنفة ثم قال

(بالبا استعن وعد عوض ألصق • ومثل مع ومن وعن بها انطق)

قد تقدم ان الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها في هذا البيت أيضا سبعة معان الاول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثاني التعدية وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو ذهبت بزيد أي أذهبته ومثله قوله عزوجل ولوشاء الله لذهب بسمعهم أي لاذهب سمعهم الثالث العوض وهي الداخلة على الاثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الالصاق نحو فامسحوا برؤسكم الخامس معنى مع نحو قد جاءكم الرسول بالحق أي مع الحق السادس معنى من يعني التي للتبعيض كقوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله السابع معنى عن كقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام وبالبا متعلق باستعن ويطلبه عد وعوض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير في بها وهو مضاف لمع ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها مماثلة في المعنى لمع ومن وعن ثم قال

(على للاستعلا ومعنى في وعن) ذكر لعلى ثلاث معان الاول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيا كقولك ركبت على الفرس ومعنويا كقوله • قد استوى بشر على العراق • الثاني معنى في كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان الثالث معنى عن كقوله

اذا رضيت على بنو قشير • لعمر الله أعجبني رضاها

وعلى مبتدأ خبره للاستعلا ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف الى في وعن ثم قال

(بعن تجاوزا عنى من قد فطن • وقد تجي موضع بعد وعلى) ذكر لعن ثلاث معان الاول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن الثاني معنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق أي بعد طبق الثالث معنى على كقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب • عني ولا أنت دياني فتخزوني

وفهم من قوله وقد تجي أن اتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله (كما على موضع عن قد جعلا) تتميم للبيت فانه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجيء بمعنى عن الا أن فيه اشارة للعمل والمعادلة وتجاوزا مفعول مقدم بعنى وبعن متعلق بعنى وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجي وبعد مضاف اليه ثم قال (شبه بكاف وبها التعليل قد • يعنى وزائدا لتوكيد ورد)

ذكر للكاف ثلاثة معان الاول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثاني التعليل وهو المشار اليه بقوله وبها التعليل قد يعنى كقوله تعالى واذكروه كما هداكم أي لاجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعنى أن اتيانها للتعليل قليل الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار اليه بقوله وزائدا التوكيد ورد كقوله عزوجل ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وخبره قد يعنى وبها متعلق بيعنى وزائدا نصب على الحال من الضمير المستتر في ورد ولتوكيد متعلق بزائدا واعلم ان من حروف الجر مايخرج عن الحرفية ويستعمل اسما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله (واستعمل اسما وكذا عن وعلى) يعني ان كاف التشبيه يستعمل اسما فقيل في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا • تصوب فيه العين طورا وترتقي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الاخفش واليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله واستعمل اسما وان عن وعلى أيضا يستعملان اسمين وقد أشار اليهما بقوله وكذا عن وعلى أي وكذلك أيضا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسما ثم علل استعمالهما اسمين بقوله (من أجل ذا عليهما من دخلا) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لان حرف الجر لايدخل على الحرف وانما يدخل على الاسم فمن دخول من على عن قوله

(قوله على السببية قليل) أي والسببية في في أقل منها في الباء فيكون دلالة الباء على السببية أكثر منها في في وبهذا يظهر قوله والسببية في الباء أكثر والباء في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة صلة ويقال فيها للتحسين (قوله وفهم ذلك من قوله عنى من قد فطن) أي مع متعلقه وهو بعن تجاوزا (قوله للعمل) هو اعطاء شيء وهو المحمول ما اعطى لشيء آخر وهو المحمول عليه فعن حملت على على أي أعطيت معنى على والمعادلة المساواة أي ان كلا منهما وقع موضع الآخر (قوله مايخرج عن الحرفية) الحرف لا يصير اسما وانما الاسم لفظا آخر لكن لما كان أحد اللفظين مثل لفظ الآخر جعلا لفظا واحدا (قوله بكابن الماء) هو حيوان صغير على صورة الانسان كانه قال بمثل ابن الماء يعني فرسه شبهها بابن الماء لطول عنقها وارتفاعها عن الارض وتصوب أصله تتصوب على حذف احدى التاءين (قوله علل استعمالهما اسمين) أي جعله علة لان المعلل في المتن هو دخول من عليهما والمراد ذكر ما يفهم منه ذلك والكاف وعن اذا استعملا اسمين فلا خلاف في بنائهما وأما على فحكى ابن قاسم فيها خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها

فقلت للركب لما أن علا بهم * من عن يمين الحبيا نظرة قبل

ومن دخولها على على قوله

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار الى الرابع والخامس مما استعمل اسما بقوله

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا * أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا)

يعني ان مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الاول أن يرتفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا ان مذ ومنذ عنده مبتدآن لاسناد الرفع اليهما لان المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافا لمن قال انهما خبران الثاني أن يليهما فعل نحو ما رأيته مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو وفهم من قوله أو أوليا الفعل انهما ظرفان مضافان الى الجملة الفعلية خلافا لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما ومذ ومنذ مبتدأ أو معطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل في الظرف اسمان لانه في معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفع والفعل مفعول ثان لأوليا ثم قال

(وان يجرا في مضى فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن)

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ اذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من اذا كان المجرور بهما ماضيا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في اذا كان المجرور بهما حاضرا نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا وان يجرا شرط وفي مضى متعلق بيجرا والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أي فهما كمن ومعنى مفعول مقدم باستبن مضاف الى في وفي الحضور متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في * ثم اعلم ان من حروف الجر ما يزاد بعده ما وذلك خمسة أحرف أشار الى ثلاثة منها بقوله

(وبعد من وعن وباء زيد ما * فلم تعق عن عمل قد علما)

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل مما خطاياهم وبعد عن عما قليل وبعد الباء فبما رحمة من الله وقوله فلم تعق أي لم تمنع عملها كما في المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله بزيد وبعد متعلق بزيد وفي تعق ضميره مستتر عائد على ما وعن متعلق بتعق ثم أشار الى الرابع والخامس مما لحقهما فقال

(وزيد بعد رب والكاف فكف * وقد تليهما وجر لم يكف)

يعني ان ما زاد أيضا بعد رب والكاف تارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل ربما يود الذين كفروا وكقول الشاعر (لعمرك انني وأبا حميد * كما النشوان والرجل الحليم) وتارة لا تكفهما كقوله

ربما ضربة بسيف صقيل * بين بصرى وطعنة نجلاء

وقوله وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم

وفهم من قوله وقد تليهما أن عملها قليل وقد صرح به في الكافية ثم قال

(وحذفت رب فجرت بعد بل * والفا وبعد الواو شاع ذا العمل)

يعني ان رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * وبعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وبعد الواو كقوله * وليل كموج البحر أرخى سدوله * وفهم من قوله وبعد الواو شاع ذا العمل ان ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح واعراب البيت واضح ثم قال

(قوله ومذ يومان) الظاهر ان منذ بمعنى الوقت بالتعريف بال أو بمعنى وقت كذا بالاضافة حتى يصح جعله مبتدأ وكذا مذ وأما قولهم في التقدير منذ عدم رؤيتي يومان فيحتمل انه حل معنى واذا كان المجرور معدودا كمذ يومين كانا بمعنى من والى أي من أول اليومين الى آخرهما (قوله فلم تعق عن عمل) لان حروف الجر عملها بالاصالة بخلاف ان فان عملها بالشبه للفعل فبطل عملها بما لانه ليس بالاصالة (قوله فكف) أي وتسمى كافة وان لم يكن ما بعدها صالحا للجر نحو ربما يود فاذا قلت ربما يضرب فما كفت عمل رب وهيأتها للدخول على الفعل ولولا أنها أبطلت عملها الجر لما دخلت على فعل ولذلك اذا سقطت ما لم تدخل على الفعل لانها تكون حينئذ عاملة والحاصل انها حيث لم يتصل بها ما تكون حرف جر وجوبا فيمتنع دخولها على الفعل لان حرف الجر لا يدخل عليه وحيث اتصلت بها ما خرجت عن وجوب كونها حرف جر فجاز دخولها على الفعل وأكثر ما تدخل رب على الماضي لان التكثير أو التقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول وأما ربما يود فقال الدماميني المستقبل عند الله معلوم كالماضي وقيل حكاية حال ماضية (قوله ملء الفجاج) جمع فج والقتم بالتاء المثناة الغبار

قال في شرح الكافية وزعم قوم ان الواو هي الجارة وليس بصحيح لان الجر برب محذوفة وقد ثبت بعد الفاء وبل ولا وقد
قائل انهما عاملان ومع ذلك ورد الجر برب محذوفة دون شيء فضلا فعلم ان الجر بعد الواو انما هو برب كما هو بها بعد الفاء وبل

(قوله وفهم من التعليل عدم الاطراد) وأيضا عدم الاطراد يفهم من قوله وبعضه يرى مطردا اذ مفهومه ان البعض الآخر غير مطرد ويشكل عود الضمير على ما قبله أنه يلزم تقليل المطرد لان الضمير في وبعضه يرى مطردا عائد على الجر بسوى رب مع الحذف المفهوم من قوله وقد يجر فيصير المعنى وبعض الجر القليل قد يرى مطردا اللهم الا أن (٨٩) يكون من قبيل الاستخدام أي وبعض الجر بسوى رب مع الحذف مع قطع النظر عن القلة فهو شبه استخدام ويصح عود الضمير على ما قبله من غير مراعاة شبه الاستخدام بان يراد القلة النسبية فلا تستلزم عدم الاطراد

(وقد يجر بسوى رب لدى ● حذف وبعضه يرى مطردا)

يعني ان حذف حرف الجر وابقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين غير مطرد وهو المشار اليه بقوله وقد يجر فهم منه التقليل وفهم من التعليل عدم الاطراد ومنه قوله

اذا قيل أي الناس شر قبيلة ● أشارت كليب بالاكف الاصابع

ومطرد وهو المشار اليه بقوله وبعضه يرى مطردا وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لافعلن وبعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وذكر المرادي في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر

﴿الاضافة﴾

قال (نونا تلي الاعراب أو تنوينا ● مما تضيف احذف كطور سينا)

يعني انك اذا أردت اضافة اسم الى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الاعراب أو تنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلاما زيد وبنا زيد وصاحبو زيد وعشروك وأهلوعمرو وشمل التنوين التنوين الظاهر نحو غلامك في غلام والمقدر نحو دراهمك في دراهم وطور سينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضا طور سينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الاضافة طور فهو اسم جبل أيضا ونونا مفعول مقدم باحذف وتنوينا معطوف عليه ومما متعلق باحذف هذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الاول من المضافين وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله (والثاني اجرر) يعني ان حكم المضاف اليه الجر ثم ان الاضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف والى ذلك أشار بقوله

(وانو من أو في اذا ● لم يصلح الا ذاك واللام خذا ● لما سوى ذينك)

مثال الاضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف اليه اسما للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف اليه اسم زمان وقع فيه المضاف والى هذين القسمين أشار بقوله وانو من أو في فقوله اذ لم يصلح الا ذاك يعني ان لم يصلح في التأويل الا تقديرهما وقوله واللام خذا لما سوى ذينك أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله اللام التي للملك نحو دار زيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة ومن مفعول بانو وفي معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل يصلح وهو اشارة لنية من أو في واللام مفعول بخذا والالف في خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك وتجوز في قوله خذا لانه أراد به قدر ثم اعلم ان الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وقد أشار الى القسم الاول فقال

(واخصص أولا ● أو أعطه التعريف بالذي تلا)

يعني ان الاضافة المحضة تفيد تخصيص الاول ان أضيف الى نكرة نحو غلام رجل أو تعريفه ان أضيف الى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الاول هو المضاف الى نكرة من ذكر المعرفة في قسيمه وأولا مفعول باخصص وأو أعطه معطوف على اخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لأعطه وبالذي متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضا لاخصص لان الاختصاص انما يحصل للاول

﴿الاضافة﴾

هي لغة الامالة ومنه أضفت ظهري الى الحائط (قوله وانو من الخ) ان قلت هذا عام في الاضافة المحضة قلت سمعت من الشيخ أنه خاص بالاضافة المحضة وابن هشام مثل للتي تكون بمعنى في بقوله تعالى ياصاحبي السجن ولا يرد لانه صفة غير صريحة ولذا كانت أل الداخلة عليه غير موصولة بل حرف فالمراد هنا الصفة الصريحة التي تشبه المضارع فاضافة صاحب حقيقية ثم رأيت بعد كتبي هذا ان اللام لا تقدر في الاضافة اللفظية خلافا لبعض المتأخرين كابن جني والشلوبين في أن اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول المضاف للمنصوب على معنى اللام استدلالا بان وصلها الى المفعول

 باللام شائع في فصيح الكلام ورد بانه لا يطرد في الصفة المشبهة (قوله أو في) قال المصنف أغفل كثير من النحويين الاضافة بمعنى في وهي ثابتة في الكلام الفصيح والنقل الصحيح (قوله أن يكون المضاف اليه اسم زمان) أو مكان كقوله تعالى حكاية ياصاحبي السجن وحصير المسجد يصح فيه تقدير اللام وتقدير في على معنى ان المسجد ظرف للحصير (قوله أراد به قدر) لان الاخذ بمعنى التناول لا يصح هنا (قوله من ذكر المعرفة في قسيمه) أي المفهوم من قوله أو أعطه التعريف بالذي تلا لانه لا يعطي التعريف بسبب الذي تلا الا إن كان الذي تلا معرفة

بالثاني وتلا صلة للذي والذي واقع على المضاف اليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا ثم أشار الى القسم الثاني من الاضافة وهي الاضافة غير المحضة فقال

(وان يشابه المضاف يفعل ● وصفا فعن تنكيره لا يعزل)

يعني ان المضاف اذا كان شبيها بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت اضافته غير محضة لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا وانما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربا عمرو وأصله ضارب زيدا وضاربان عمرا والمضاف مفعول بيشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفا حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكيره متعلق بيعزل ثم أتى بمثالين من الاضافة غير المحضة فقال

(كرب راجينا عظيم الأمل ● مروع القلب قليل الحيل)

فرب راجينا اسم فاعل مضاف الى الضمير ولم تفد الاضافة تخصيصا ولا تعريفا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه رب لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل واضافته الى الامل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروع اسم مفعول واضافته الى القلب غير محضة وقليل صفة مشبهة واضافتها الى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة ثم قال

(وذي الاضافة اسمها لفظيه ● وتلك محضة ومعنويه)

الاشارة بذي لأقرب القسمين وهي الاضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط وهي التخفيف وتسمى أيضا مجازية وغير محضة والاشارة بتلك الى أول القسمين يعني أنها تجيء محضة أي خالصة لافادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضا معنوية لافادتها معنى التخصيص والتعريف وذي مبتدأ والاضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول وتلك محضة ومعنويه مبتدأ وخبر ثم قال

(ووصل أل بذا المضاف مغتفر ● ان وصلت بالثان كالجعد الشعر)

(أو بالذي له أضيف الثاني ● كزيد الضارب رأس الجاني)

الاشارة بذا الى أقرب مذكور وهو ما اضافته غير محضة يعني انه يغتفر دخول أل على المضاف لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثاني مضافا الى ما فيه أل نحو الحسن وجه الاب والضارب رأس الجاني فلو لم تتصل أل بالثاني ولا بما أضيف اليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ووصل أل مبتدأ ومضاف اليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وان وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة وأو بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب الى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك ثم قال

(وكونها في الوصف كاف ان وقع ● مثنى او جمعا سبيله اتبع)

(قوله فعن تنكيره الخ) والدليل على أن هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به في نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا في ثاني عطفه كما قاله العلامة ابن هشام وغيره (قوله أو ما حمل عليه) أي على اسم الفاعل في العمل كما سيأتي في قول الناظم ● فعال او مفعال او فعول ● في كثرة عن فاعل بديل ● فيستحق ماله من عمل ● فما حمل معطوف على اسم فاعل والصفة المشبهة أيضا محمولة في العمل على اسم الفاعل لقوله وعمل اسم فاعل المعدى ● لها على الحد الذي قد حدا (قوله لا تفيد تخصيصا) ههنا اشكال وهو أن الظاهر أنه لا فرق بين غلام رجل وضارب زيد (٩٠) في افادة التخصيص فان ضارب عام من حيث وجوده في افراد وان كان خاصا من حيث كونه بمعنى الحال والاستقبال فان أجبت بان ضارب زيد أصله ضارب زيدا فلم تفد اضافته شيأ سوى التخفيف قلنا فلم لا يكون أصل غلام رجل غلام لرجل فالاضافة فيه أيضا لم تفد التخصيص بل التخفيف لا يقال ضارب لا بد له من مضروب فلذا كان أصل ضارب زيد ضارب زيدا قلنا وغلام أيضا لا بد له من شخص ينسب اليه فلا فرق ثم رأيت الامام ابن مالك والامام ابن الصائغ بحثا ان اضافة الصفة لمعمولها مفيدة أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وضارب امرأة كذلك اه وقد يفرق بان الوصف العامل لا بد له من معمول بخلاف المضاف الذي لا يصلح للعمل فانه لا يتعين أن يقدر له ما يتم به كما اذا قلت جاءني غلام لا يتعين أن يكون التقدير جاءني غلام لرجل مثلا بخلاف جاءني ضارب الآن أو غدا فانه لا بد له من مفعول

(قوله وهو أظهر) أي لان الكلام في المضاف وشرطه وهو مشابهته ليفعل (قوله ووصفا حال من المضاف) فان قلت يعني أل هذه مبينة أو مؤكدة قلت مبينة لان المضاف المشابه يفعل أعم من كونه وصفا لشموله المصدر المقدر بأن والفعل المضارع فانه يشبه المضارع في المعنى بل قد يقال يشمل نحو عين فانه يشابه يفعل في الاشتراك اذ يفعل مشترك بين الحال والاستقبال فلما قال وصفا أخرج غير الوصف (قوله عظيم صفة مشبهة) ويصح كونه مع ذلك صيغة مبالغة وكذا قليل

يعنى أن وجود أل فى الوصف المضاف ان كان مثنى أو مجموعا على حده وهو الذى اتبع سبيل المثنى فى كون الاعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير فانه يكفى عن وجودها فى المضاف اليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله سبيله اتبع أى سبيل المثنى فيما ذكر وكونهما مبتدأ وأن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندى فى اعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ أو الظاهر انه مصدر كان التامة أى وجوده وفى الوصف متعلق به وكاف خبره وان وقع فى موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أى أل فى الوصف كاف لوقوعه أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده ويجوز فى همزة ان الكسر وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعا على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود أل فى المضاف اليه وسبيله مفعول باتبع والجملة فى موضع الصفة لجمع ثم قال

(وربما أكسب ثان أولا * تأنيثا ان كان لحذف موهلا)

يعنى أن المضاف المذكر قد يكتسب التأنيث من المضاف اليه اذا كان مؤنثا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثانى عن الاول وهو المنبه عليه بقوله ان كان لحذف موهلا أى اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثانى كقول الشاعر

مشين كما اهتزت رماح تسفهت * أعاليها مر الرياح النواسم

فمر فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند اليه لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح لانه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف الى المؤنث مما لا يصلح للاستغناء عنه بالثانى لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند اذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفى ذكر هذا الشرط اشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف اليه اذا صح الاستغناء عنه بالثانى كقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الامـ * ـر معين على اجتناب التوانى

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدا التذكير من المضاف اليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثانى عن الاول لانه يجوز أن يقول الفكر معين اذ العلة فى ذلك واحدة وثان فاعل بأكسب وأولا مفعول أول وتأنيثا مفعول ثان وان كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا ثم قال

(ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد)

يجب أن يكون المضاف مغايرا للمضاف اليه ولو بوجه ما لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف والشئ لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فان ورد من كلام العرب ما يوهم اضافة الشئ الى نفسه أول وذلك باضافة الاسم الى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الاول بالمسمى والثانى بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع فى قولهم مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على اسقاط فى وموهما مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره موهما جواز اضافة الشئ الى نفسه ثم اعلم أن من الاسماء ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى ولا يخلو عنها البتة ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظا وقد أشار الى الاول فقال (وبعض الاسماء يضاف أبدا) يعنى أن من الاسماء ما لا يستعمل الا مضافا نحو قصارى الشئ وحماداه وذلك على خلاف الاصل فان الاصل فى الاسم أن يستعمل مضافا تارة وغير مضاف أخرى ثم ان من اللازم للاضافة ما يلزم به معنى ويجوز افراده لفظا والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الاسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأت خبره وحذف الياء من يأت استغناء بالكسرة ومفردا حال من

(قوله عن وجودها فى المضاف اليه) أى وعن وجودها فيما أضيف اليه الثانى أو مراده جنس المضاف اليه فيشمل المضاف اليه الاول والثانى (قوله مشين الخ) شبه مشى النسوة باهتزاز الرماح التى حركها مر الرياح (قوله لان المضاف يكتسب من المضاف اليه التخصيص أو التعريف الخ) تعليل لعدم صحة اضافة غير المشابه يفعل لنفسه وأما المشابه يفعل فلا يتأتى فى عدم صحة اضافته هذه العلة ولم يعلله اقتصارا على القسم الاغلب (قوله وحماداه) بحاء مهملة على وزن قصارى ومعناهما واحد وهو غاية الشئ

الضمير المستتر فى بات ولفظا منصوب على اسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز ثم قال

(وبعض ما يضاف حتما امتنع * ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع)

يعنى أن بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى يمتنع أن يضاف الى الظاهر فتجب اضافته للمضمر وفى هذا النوع خروج عن الاصل من وجهين لزوم الاضافة وكون المضاف اليه مضمرا ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال (كوحد لبى ودوالى سعدى) أما وحد فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال وانه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أى منفردا وقد جاء مضافا اليه فى قولهم فى المدح نسيج وحده وفريد دهره وفى الذم فى قولهم جحيش وحده وعيير وحده أما لبى فانه أيضا لازم الاضافة الى الضمير نحو لبيك ومعنى لبيك اقامة على اجابتك بعد اقامة وأما دوالى فيضاف أيضا الى الضمير وجوبا نحو دواليك ومعناه ادالة لك بعد ادالة وسعدى كذلك تقول سعديك ومعناه اسعادا بعد اسعاد وقد جاء فى الشعر اضافة لبى الى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله (وشذ ايلاء يدى للبى) أى وشذ اضافة لبى ليدى وأشار بذلك الى قول الشاعر

دعوت لما نابنى مسورا * فلبى فلبى يدى مسور

فأضاف لبى الى يدى مسور وايلاء فاعل بشذ وهو مصدر مضاف الى المفعول الاول واللام فى للبى زائدة فى المفعول الثانى تقوية لضعف العامل لكونه فرعا أعنى فى العمل فان ايلاء مصدر أولى وهو متعد الى اثنين بنفسه ثم قال (وألزموا اضافة الى الجمل * حيث واذ)

أما حيث فهى ظرف مكان وأما اذ فهى ظرف للزمان الماضى وكلاهما يلزم الاضافة الى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأتيتك اذ زيد قائم واذ قام زيد ثم ان اذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها والى ذلك أشار بقوله (وان ينون يحتمل * افراده)

الضمير فى ينون عائد على أقرب المذكور وهو اذ أى وان ينون اذ يحتمل الافراد كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وقوله وأنتم حينئذ تنظرون والضمير فى وألزموا عائد على العرب وحيث واذ مفعول بألزموا واضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير والى الجمل متعلق بألزموا والضمير فى ينون عائد على اذ وكذلك الهاء فى افراده واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى اذ فى الاضافة الى الجمل والى ذلك أشار بقوله

(وما كاذ معنى كاذ * أضف جوازا نحو حين جانبذ)

يعنى أن ما شابه اذ فى كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضى يجرى مجرى اذ فى اضافته الى الجملة الاسمية والفعلية جوازا لا لزوما نحو يوم ووقت وحين فتقول قت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه اذا كان غير مبهم لم يضف الى الجمل نحو نهار وكذلك اذا كان محدودا نحو شهر فلا يجرى مجرى اذ الا اذا استوى الشبه فى الاوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة باذ وهو مفعول مقدم بأضف وصلتها كاذ ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وجوازا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف اضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال اذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والاول أظهر وكاذ الثانى متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أى كاضافة اذ ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على انه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير اضافة كاضافة اذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه اذ من ظروف الزمان كاضافة اذ الى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازا لانه لولم يقل جوازا الفهم منه انها تضاف الى الجمل لزوما وقوله حين جانبذ مثال لاضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ طرح ثم قال

(قوله نصبه على التمييز) امامن نسبة الافراد أى مفرد لفظه فيكون تمييزا محولا عن النائب عن الفاعل واما من نسبة الاتيان أى باتى لفظه فيكون تمييزا محولا عن الفاعل وهو غير ظاهر وكذا قول بعضهم هو حال لان لفظا جامدا الا أن يقال هى حال موطئة لقوله مفردا (قوله بعض الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى) هذا لا يفهم من اللفظ ولا يضر عدم فهمه منه لان المضاف الممتنع اضافته للظاهر لا يكون الا مضافا لفظا ومعنى (قوله وحد) انظر قوله

ويا صاحبى قف بى لدى الحى وقفة * أموت بها وحدا وأحيى بها وحدا

وانظر على معنى أى حرف الاضافة فى نسيج وحده وجحيش وحده (قوله فلبى فلبى يدى) بالفاء فيهما (قوله افراده) هذه هى النسخة التى عليها شرح المكودى وهى رواية أبى اسحق وفى بعض نسخ المتن افراد اذ بالاظهار محل الاضمار (قوله والى الجمل متعلق بألزموا) أى بمفعول ألزموا وهو اضافة (قوله يوم) اسم لقطعة من الزمن من نهار أو ليل وفى المصباح والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين نهارا كان أو ليلا اه وعن بعض أشياخ شيخنا انه يطلق على الشهر (قوله وصف) أى وأراد به انه على تأويل اسم الفاعل بدليل التقدير (قوله ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال) اعترض بفساد المعنى اذ التقدير حينئذ أضف الاضافة فى حال كونها جائزة ويجاب بأن له معنى صحيحا أى أضف ما كان فى المعنى كاذ الاضافة الكائنة كاضافة اذ حال كون الاضافة جائزة لا واجبة

وابن

(وابن واعراب ما كاذ قد أجريا * واختر بنا متلو فعل بنيا)
(وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا)

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى اذ فأضيف الى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والاعراب الا أن الجملة اذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير البناء وشمل قوله فعل بنيا الماضي كقوله * على حين ألهى الناس جل أمورهم * والمضارع المبني كقوله * على حين يستصبين كل حليم * وان كانت الجملة المضاف اليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الاعراب نحو قول الله عز وجل هذا يوم ينفع أو بالمبتدا نحو قول الشاعر

ألم تعلمي يا عمرك الله انني * كريم على حين الكرام قليل

فالوجه الاعراب وهو متفق عليه ولذلك قال وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال ومن بنى فلن يفندا ويؤيده قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وان قوله على حين الكرام قليل روي بفتح حين والتفنيد التكذيب والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى اذ وهي مفعولة بأعرب ومطاوبة لابن فهو من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ما قد أجريا وكاذ متعلق بأجريا وقصر بنا للضرورة الوزن وبنيا في موضع الصفة لفعل وقبل متعلق بأعرب وأو للتقسيم ومن شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط ثم قال

(وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال كهن اذا اعتلى)

يعني أن العرب ألزمت اذا الاضافة الى الجمل الفعلية ويعني باذا الظرفية دون الفجائية والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور والعامل فيها جوابها على المشهور واذا مفعول أول بألزموا واضافة مفعول ثان والى متعلق باضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب ثم قال

(لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا)

من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين انهما لا يضافان للمفرد وشمل مفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الاشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف انهما لا يضافان الى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق انه لا يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله

كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * في النائبات والمام الملمات

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور ثم قال (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) من الاسماء اللازمة للاضافة معنى دون لفظ أي وقوله ولا تضف نهي أن تضاف أي لمفرد معرف وفهم منه انها تضاف للجمع والمثنى مطلقا نكرة كان أو معرفة نحو أي رجال وأي رجلين وأي الرجال وأي الرجلين وفهم منه أيضا انها تضاف للمفرد النكرة نحو أي رجل ويمتنع أن تضاف الى المفرد المعرفة الا في صورتين أشار الى الاولى بقوله (وان كررتها فاضف) يعني انك اذا كررت أيا جاز أن تضيفها الى المفرد المعرفة نحو أي زيد وأي عمرو وعندك يعني أي الرجلين قيل ولا تأتي الا في الشعر كقوله

ألا تسألون الناس أبي وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما

ثم أشار الى الصورة الثانية بقوله (أو تنو الاجزا) أي يجوز اضافتها الى المفرد المعرفة اذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أي زيد ضربت والتحقيق انها في هذه الصورة مضافة الى الجمع لان التقدير أي أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب بيده أو رأسه ثم اعلم ان أيا بالنظر الى اضافتها الى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار الى القسم الاول منها بقوله (واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا)

بني قائل بانه يجوز البناء فلا يكذب في ذلك القول بل يصدق (قوله كهن اذا اعتلى) أي لان قال الشاطبي أي أعطه من جانب اللين وفي المثل اذا اعز أخوك فهن بضم الهاء وكسرها اه من المعرب (قوله والعامل فيها جوابها) قال بعضهم والعامل الشرط وان أباه جمهورهم لمعنى اقتضاه (قوله وما دل عليه) أي على المثنى من غير نص بل بالاشتراك بخلاف ما قبله فانه دال عليه نصا (قوله ولا زائدة) مراده بكونها زائدة انها غير مانعة من عمل الباء الجر لا أن المراد اسقاطها (قوله أي زيد وأي عمرو) لم ينظروا هنا لمعنى اللفظ الصريح وانما أرادوا أيهما (قوله واخصصن الخ) ما تقدم شرط في أي مطلقا أي بجميع أقسامها لما كان بعض أقسامها له شرط آخر يغاير شرط القسم الآخر فصل الاقسام فان قلت يلزم اجتماع معرفين لان الموصول معرف بالصلة فاذا أضيف تعرف بالاضافة فالجواب انه يجوز ذلك اذا اختلفت جهتا التعريف فبالاضافة زال ابهام الجنس وبالصلة زال ابهام العين اذ المحقق الرضي جوز ذلك

(قوله جاز أن تضاف الى المعرفة) أي غير المفرد لما مر في قوله ولا تضف لمفرد معرف أيا (قوله بحسر الماء) بنصب الماء قاله شيخنا (قوله لالتقاء الساكنين الخ) ولله در الشيخ المكودي هنا حيث وفى البيت حقه وهذا يدل على رسوخ قدمه في العربية نفعنا الله به اذ من أعرب الالفية بعده لم يسر هذا المسرى الابدلالته (٩٤) (قوله ومطلقا حال من أي) أي في المعنى والا فهو حال من المجرور

يعني ان أيا اذا كانت موصولة تختص باضافتها الى المعرفة نحو مررت باي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم ثم أشار الى الثاني بقوله (وبالعكس الصفه) يعني ان أيا اذا كانت صفة بعكس الموصولة وهي انها تختص باضافتها الى النكرة نحو مررت برجل أي رجل وكذلك اذا كانت حالا كقولك جاء زيد أي فارس ثم أشار الى الثالث بقوله (وان تكن شرطا أو استفهاما * فطلقا كمل بها الكلاما)

يعني ان أيا اذا كانت شرطا أو استفهاما جاز أن تضاف الى المعرفة والنكرة نحو أي رجل تضرب أضرب به وأي الرجال تكرم أكرمه وأي رجل عندك وأي الرجال عندك وايا مفعول بتضف وان كررتها شرط وجوابه فاضف وحذف مفعول فاضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فاضفها للمعرفة وأو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وان كررتها أو نويت الاجزاء فاضفها وفيه نظر لان ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فاضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرفيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره ان قام زيد فاكرمه أو يقعد على ان الاكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون حذف ان الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو ان تنو الاجزاء فاضف وحذف فاضف لدلالة الاول عليه فان قلت مذهب من أجاز ذلك ان الفعل يرتفع بعد حذف ان كقوله وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو * قلت يجوز أن يكون تنو مرفوعا واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله والليل اذا يسر في قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في أل وقوله أيا مفعول باخصص وبالمعرفه متعلق به وموصولة حال من أي مقدم عليها والصفه مبتدأ خبره بالعكس وان تكن شرطا شرط جوابه فطلقا الى آخر البيت ومطلقا حال من أي يعني مضافة الى المعرفة أو النكرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لانها مع ما أضيفت اليه جزء كلام ثم قال (وألزموا اضافة لدن فجر) لدن من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هي لاول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله فجر أنها لا تضاف الا للمفرد وجعل المرادي قوله فجر شاملا للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من اضافتها الى الجملة قوله * لدن شب حتى شاب سود الذوائب * والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير ان قال في الكافية واثر بت ولدن ان قدرا * من قبل فعل نحو من لدن قرا

وأجاز المرادي أيضا أن يضاف الى الجملة الاسمية كقوله * لدن أنت يافع * وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن وقد أشار اليه بقوله (ونصب غدوة بها عنهم ندر) يعني انه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة لدن غدوة حتى اذا امتدت الضحى * وحث القطين الشحشحان المكلف

انصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على اضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بألزموا واضافة مفعول ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما أضيف اليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق بنصب ثم قال (ومع مع فيها قليل ونقل * فتح وكسر لسكون يتصل)

من الاسماء اللازمة للاضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتفرد فيلزم نصبها

أي كمل بها حال كونها مطلقة عن التقييد بالاضافة الى النكرة فقط أو المعرفة فقط ويصح كون مطلقا نعتا لمصدر محذوف أي تكميلا مطلقا أو حالا من التكميل المفهوم من قوله كمل وبالاخير صرح الشاطبي (قوله أي الكلام الذي هي جزؤه) أي لانه اذا لم يؤت بها يكون الكلام ناقصا جزأ (قوله والفعل الخ) مر هنا على قول واما في موضع آخر فقال في تقدير سيبويه لدن ان كانت شولا لا حاجة لتقدير أن (قوله ونصب غدوة بها عنهم ندر) قال الامام السيوطي في البهجة ويعطف على غدوة المنصوبة بالجر لانه محلها وجوز الاخفش النصب قال المصنف وهو بعيد عن القياس لان نصب غدوة نادر فلا يتبع (قوله باسم الفاعل المنون) أشار الى أن وجه الشبه بينهما هو أن كلا منهما آخره نون يجوز حذفها لان التنوين نون فان قلت لا يتضح هذا الشبه لان التنوين في اسم الفاعل زائد والنون في لدن أصلية فلم يتم ما زعمتم أجيب بأنه لما كانت نون لدن تحذف في بعض اللغات صارت كانها زائدة وأيضا لما كانت حركة الدال تتنوع باعتبار اللغة من ضم الى فتح الى كسر الى سكون صارت كحركات الاعراب فصارت النون كالتنوين (قوله تنوين الفرق) قال بعض أشياخ شيخنا سمي بذلك لكونه نصا في التنكير ودليلا عليه اذ غدوة مع عدمه معرفة (قوله اللازمة للاضافة) أي غالبا لقوله وقد تفرد على أن المراد مع التي هي ظرف وهي لازمة للاضافة دائما وقوله وقد تفرد بالنظر الى لفظ مع من حيث هي (قوله اسم لموضع الاجتماع) انظره مع قوله تعالى وهو معكم أينما كنتم

(قوله همامر تبان) أى من باب اللف والنشر المرتب فالفتح فى المفتوحة العين والكسر فى الساكنتها ويرد بانه لاداعى لزوال الفتح الاول واجتلاب فتحة أخرى وان كان الفتح الاول باقيا كان فى الاتيان بالفتح تحصيل حاصل واجتماع مثلين ان أتى بفتح آخر وكلاهما ممنوع وان كان مراده ضبط مع الاولى بالفتح فهو بعيد من اللفظ وأيضا لا يحتاج الى ضبطها لانه نطق بها مفتوحة (قوله واضمم) صورة البناء على الضم مأخوذة من المنطوق وصور الاعراب الثلاثة من مفهومات القيود (٩٥) الثلاثة لانه يفهم من قوله ان عدمت أنك ان لم تعدم ماله أضيف لم تبن ومن قوله ناويا انك ان لم تنو لم تبن ومن قوله ماعدما بمعنى ناويا معنى ماعدم فقط انك ان نويت لفظه لم تبن وهذا عكس أى السابقة فى قول المتن
وأعربت مالم تضف • وصدر وصلها ضمير انحذف • فان صورة اعراب أى مأخوذة من المنطوق وصور بنائها من المفهوم (قوله غير من الاسماء اللازمة للاضافة) ان قلت يعارضه ما يأتى من أنها تقطع عنها لفظا ومعنى قلت أراد مالم يعرض عارض وكذا قوله فيما مر من الاسماء اللازمة للاضافة مع بدليل قوله وقد تفرد ولا يبعد أن يقال اللازمة للاضافة مع غير التى بمعنى جميعا لانه حكم على لفظها فى الجملة (قوله وعل) أصله علو فحذفت الواو وجعل الاعراب فيما قبلها كما فى يد ودم أصلهما يدى ودمى قال الزبيدى عل الشئ أعلاه تقول جلست من عل ومن علا أى من فوق اهـ

على الحال نحو جاء الزيدان معا أى جميعا وقد حكى جرها وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيها قليل يعنى ان فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعنى فى لغة السكون اذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادى همامر تبان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لامر تبان لان لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكما وانما يحدثه فى الساكنة ويدل على صحة ماذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لاجل السكون ومع معطوف على لدن فى البيت الذى قبله والتقدير والزموا اضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدأ وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لان ذلك لا يؤخذ منه حكم مع فى لزومها الاضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الاعراب الاول ثم قال

(واضمم بناء غيرا ان عدمت ما • له أضيف ناويا ما عدما)

غير من الاسماء اللازمة للاضافة وقد تخلو منها لفظا وذلك مفهوم من قوله ان عدمت ماله أضيف يعنى ان عدمته فى اللفظ وقوله ناويا ماعدما يعنى ان المضاف اليه يكون محذوفا لفظا ومنويا معنى وفهم منه انه ان لم تعدم المضاف اليه لم تبن على الضم وانه ان حذف ولم ينو لم تبن أيضا على الضم وأن المعنى ناويا معنى ماعدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لانه اذا نوى لفظه ومعناه كان معربا كما لو لفظ بالمضاف اليه وغير مفعول باضمم وبناء مصدر فى موضع الحال أى بانيا وان عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على المضاف اليه وأضيف صلة لما له متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة الى الموصول الهاء فى له والضمير فى أضيف عائد على غير وناويا حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى عدمت وما مفعول بناويا وهى واقعة على المضاف اليه وصلته عدما ثم قال

(قبل كغير بعد حسب أول • ودون والجهات أيضا وعل)

لما قدم حكم غير وهو انها تبنى على الضم اذا قطعت عن الاضافة ونوى المضاف اليه ألحق بغير فى ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد وحسب كقولك ما عندى غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بهذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعنى الجهات الست وهى يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير اذا عدم ما أضيف اليه ونوى معناه دون لفظه ثم قال

(وأعربوا نصبا اذا ما نكرا • قبلا وما من بعده قد ذكرا)

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويا ماعدما فانه ان لم ينو لم يبن على الضم فلم يبق الا الاعراب وهو الاصل الا أن قوله نصبا يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الاضافة الا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب ان كان ظرفا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا • أكاد أغص بالماء الزلال
وبالجر اذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة من جر ونون كقوله ولقد سددت عليك كل ثنية • وأتيت فوق بنى كليب من عل أى من فوق وكقول امرئ القيس الكندى يصف فرسا
مكر مفر مقبل مدبر معا • كجلمود صخر حطه السيل من عل

(قوله وما من بعده قد ذكرا) هو من باب الكلية اذ حسب وعل لم يسمع فيهما النصب الا أن يقال من حفظ حجة على من لم يحفظ أو انه يقيسهما على غيرهما (قوله هذا تصريح بما فهم) أى ببعض ما فهم لانه تصريح بصورة من الصور المفهومة من هذا البيت فصرح ببعض المفاهيم وترك البعض اتكالا على الشرح وقد جعل المكودى فى الاخر حاصلا يجمع ذلك (قوله يوهم الخ) لم يقل يشعر لانه ليس فى كلامه حصر وانما أراد التنبيه على أن قبل وما بعده قد تعرب بالنصب اذا نكرت (قوله غير) يجوز فيه الفتح بلا تنوين حكاية لها على الحالة التى يفتح فيها بلا تنوين

وكانه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الاول له وخص النصب بالذكر لكثرته والحاصل أن قبلا وما بعدها لها أربعة أحوال تصريح بالمضاف اليه ونيته معنى ولفظا وعدمه لفظا ومعنى وهى فى هذه الاحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف اليه ونيته معنى لا لفظا وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم وانما بنيت فى هذه الصورة لان لها شبها بالحرف لتوغلها فى الابهام فاذا انضم الى ذلك تضمن معنى الاضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لانها أقوى الحركات تنبيها على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الاصل لانها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم انه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الاضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين اذ لا يستقيم الوزن الا به ووجهه ما تقدم فى قبل وغير وهى معطوفة على قبل والجهات وعل كذلك والواو فى أعربوا تعود على العرب ونصبا مصدر فى موضع الحال أى ناصبين ويجوز أن يكون منصوبا على حذف الجار أى بنصب وقبلا مفعول باعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل اذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لانه قال قبل كغير ونطق بعل مبنيا على الضم ووجهه ما تقدم فى بعد ودون ثم قال (وما يلى المضاف يأتى خلفا * عنه فى الاعراب اذا ما حذفا)

ما يلى المضاف هو المضاف اليه والغرض بهذا الكلام الاعلام بان المضاف قد يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فى الاعراب كقوله تعالى وأشربوا فى قلوبهم العجل أى حب العجل وكقوله عز وجل واسئل القرية أى أهل القرية وما موصولة وهى مبتدأ وصلتها يلى المضاف وخبرها يأتى خلفا ونصب خلفا على الحال من الضمير فى يأتى العائد على ما وعنه متعلق بخلفا وفى الاعراب متعلق بيأتى واذا متعلق بخلفا أو بيأتى ثم قال (وربما جروا الذى أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدما)

الوجه فى حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف اليه فى الاعراب كما تقدم وقد يجيء المضاف اليه مجرورا كما لو صرح بالمضاف والذى أبقوا هو المضاف اليه لانه هو الباقى بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما الى آخر البيت أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل حذف المضاف وهى الجر وفهم من قوله وربما ان ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله

(لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثلا لما عليه قد عطف)

يعنى انه لا يجوز بقاء المضاف اليه مجرورا اذا حذف المضاف الا بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على ما قبله لفظا ومعنى كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

فنار مضاف اليه كل وحذف كل وبقى نار مجرورا لان المضاف الذى هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف الى امرئ وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهى اسم يكون ومماثلا خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفى عطف ضمير يعود على ما والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه ثم قال

(ويحذف الثانى ويبقى الاول * كحاله اذا به يتصل)

يعنى ان الثانى الذى هو المضاف اليه يحذف ويبقى الاول الذى هو المضاف على الحالة التى كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين ان كان مفردا أو النون ان كان مثنى أو مجموعا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله (بشرط عطف واضافة الى * مثل الذى له أضفت الاولا)

يعنى أن بقاء المضاف اذا حذف المضاف اليه على الحالة التى كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه الاول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أى قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقى يد غير منون كما كان مع وجود المضاف اليه لانه قد عطف رجل مضافا الى

(قوله بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه) أى بمعنى المضاف اليه الذى هى مقطوعة عنه ولشبهها بحروف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار (قوله والرفع) وجه الرفع فى غير مع انها مجرورة بالكاف أنه حكاها على الحالة التى ترفع فيها فى نحو قولك جاء غير ومنه تعلم ان قوله لانها اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء لا يكفى فى تعليل رفع غير لانها مجرورة بكاف الجر (قوله فيتعين فيها الضم) لا يسلم فى حسب اذ لا يلزم من تنوينها عدم استقامة الوزن (قوله اذ لا وجه فيه للضم) أقول الظاهر أنه يجوز الضم كما جاز فى غير ووجهه أنه جاء على الحالة التى يضم فيها أى أعربوا قبلا بشرط أن ينكر (قوله وفى الاعراب) متعلق بيأتى فيه نظر والاظهر انه متعلق بخلفا (قوله وفى عطف ضمير يعود على ما) أى من ما حذف وليس عائدا على ما من قوله ما عطف لفساد المعنى (قوله والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه) أى عائد على ما من قوله ما عطف الواقعة على المعطوف عليه وانما قلنا ذلك لان ذلك الضمير هو الرابط بين الموصول والصلة فلما كان الموصول واقعا على المعطوف عليه جعل الضمير عائدا على المعطوف عليه

الى مثل المحذوف ومنه قول الشاعر

يامن رأى عارضا يسر به • بين ذراعي وجبهة الاسد

فذراعي مضاف الى محذوف مثل الذى أضيف اليه المعطوف عليه وكائنه فى موضع الحال من الاول واذا متعلق بالاستقرار العامل فى كائنه وهى مضافة الى يتصل و به متعلق بيتصل و بشرط متعلق بيحذف والى متعلق باضافة والذى واقع على المضاف اليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول ثم اعلم ان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة الا فى ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف اليه على قسمين جائز فى السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار الى الاول بقوله ﴿فصل مضاف شبه فعل مانصب • مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب • فصل يمين﴾ فجعل الجائز فى السعة ثلاثة أنواع الاول أن يكون المضاف شبيها بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين الاول المصدر كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف اليه لان المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل الثانى اسم الفاعل كقوله عز وجل فى قراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لان المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولا النوع الثانى أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف معمول المضاف كقوله • كناحت يوما صخرة بعسيل • وهذا معنى قوله او ظرفا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور اذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله لأنت معتاد فى الهيجا مصابرة • ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله فى الهيجا النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ماحكى الكسائى هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين ثم أشار الى الثانى بقوله

(واضطرارا وجدا • بأجنبى أو بنعت أو ندا)

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع الاول أن يكون الفاصل أجنبيا يعنى أجنبيا عن المضاف كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما • يهودى يقارب أو يزيل

ففصل بين كف ويهودى بيوم وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له الثانى أن يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنعت أى بنعت المضاف كقول الشاعر

نجوت وقد بل المرادى سيفه • من ابن أبى شيخ الاباطح طالب

أراد ابن أبى طالب شيخ الاباطح وهو المراد بقوله أو بنعت الثالث النداء كقول الشاعر

وفاق كعب بجير منقذ لك من • تعجيل تهلكة والخلد فى سقر

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف الى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهى فاعل بفصل ومفعولا او ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه فى حال كونه مفعولا أو ظرفا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو مصدر مضاف الى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطرارا مفعول له وهو تعليل لوجد وفى وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبى متعلق بوجد

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

انما أفرد هذا الباب بالذكر لان فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله فنها ان آخر المضاف الى الياء يكون مكسورا والى ذلك أشار بقوله (آخر ما أضيف لليا اكسر) نحو هذا غلامى وصاحبى

(قوله من ابن أبى شيخ الاباطح) فان قلت يحتمل ان أبا مضاف وشيخ مضاف اليه وطالب بدل من شيخ أو عطف بيان فعلى هذا ليس المراد وصف أبى طالب بانه شيخ الاباطح بل وصف طالب بذلك فعلى هذا ليس فيه شاهد لما نحن فيه قلت القرينة قامت عندهم على ان المراد وصف أبى طالب (قوله وفاق كعب بجير) البيت لبجير بن زهير أخى كعب بن زهير صاحب بانت سعاد من قصيدة من البسيط يحرضه فيها على الاسلام وأنشد بعضهم

أيا فاصلا بينى و بين أحبتى • وكان بهم شمل الوصال مظفرا
فصلت المضاف المحض من غير علة • ولو كنت شبه الفعل مازدت أكثرا

وصديق ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار الى الاول بقوله (اذا
لم يك معتلا) يعني مالم يكن المضاف الى الياء معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى
بمثالين فقال (كرام وقذا) فرام مثال للمنقوص وقذا مثال للمقصور والقذا ما يقع في العين ثم نبه
على الثاني والثالث بقوله (أو يك كابنين وزيدين) يعني أو يك مثنى كابنين أو جمعا على حده كزيدين
وفهم من كلامه ان هذه الاشياء التي ذكرت لا يكون ماقبل الياء فيها مكسورا وأما حكم الياء في نفسها
فقد نبه عليه بقوله (فذى ＊ جميعها اليا بعد فتحها احتذى) ذى اشارة الى الاربعة المذكورة يعني
ان هذه الاشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها وفهم
من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامى
وغلامي ثم بين حكم ماقبل الياء بقوله (وتدغم اليا فيه والواو وان ＊ ماقبل واو ضم فاكسره يهن ＊
وألفا سلم) يعني ان ماقبل ياء المتكلم ان كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو رامى والمثنى
والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدى ورأيت زيدى ومررت بمسلمى في زيدين
ومسلمين والواو يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لان الحرف
لا يدغم الا في مثله وفهم من قوله وان ماقبل واو ضم أن ماقبل الواو في الجمع يكون مضموما فيجب
كسره بعد قلب الواو ياء وادغامها في الياء نحو هؤلاء مسلمى ويكون مفتوحا فيبقى على حاله نحو
هؤلاء مصطفى في جمع مصطفى وقوله وألفا سلم أى اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتاى وعصاى
والمثنى في حال الرفع نحو هذان غلاماى هذه لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء
ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله (وفي المقصور عن ＊ هذيل انقلابها ياء حسن)
وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضا ان الياء المبدلة من
الالف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين الاول منهما ساكن فتقول هذا فتى ومن ذلك قول الشاعر

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم ＊ فتخرموا ولكل جنب مصرع

وقول آخر مفعول باكسر وأل في الياء للعهد اما لما في الترجمة من قوله ياء المتكلم أو في أول الكتاب
من قوله وقبل يا النفس وقوله فذى مبتدأ وجميعها توكيد له والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث
واحتذى خبر المبتدا الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدا الثاني الذى هو
الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها والجملة خبر المبتدا الاول والضمير العائد عليه
محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منوى ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيا وهو
ومابعده خبر المبتدا الاول والرابط في هذا الوجه الهاء في جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر
الذى كان يعود على المبتدا الاول في الوجه الاول والياء مفعول لم يسم فاعله بتدغم وفيه متعلق
بتدغم والهاء في فيه عائدة على ياء المتكلم وان شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم
ويهن فعل مضارع مجزوم على جواب الامر وهاؤه مضمومة من هان يهون اذا سهل ولا يصح كسرها
لانه مضارع وهن يهن اذا ضعف لان المراد به اذا أدغم يسهل ويخف لا يضعف وألفا مفعول مقدم
بسلم وانقلابها مبتدأ أو ياء منصوب على اسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها وعن هذيل متعلق
بحسن وكذلك في المقصور

﴿اعمال المصدر﴾

(بفعله المصدر ألحق في العمل) يعني ان المصدر يلحق في العمل بفعله الذى اشتق منه في رفع الفاعل
ان كان لازما نحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول ان كان متعديا لواحد نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا أو يتعدى بحرف الجران كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبني مرور بزيد
ويتعدى الى مفعولين ان كان الفعل يتعدى اليهما نحو عجبت من اعطاء زيد عمرا درهما وكذلك
المتعدى الى ثلاثة نحو عجبت من اعلام زيد عمرا بكرا شاخصا وهذا كله مستفاد من قوله بفعله

(قوله أو يك) معطوف على يك الاول المجزوم وابنين وزيدين ليسا بمعتلين والا لاستغنى عنهما بقوله اذا لم يك معتلا والمراد اذا انتفى كونه معتلا وكونه كابنين وزيدين لانفى أحدهما (قوله فذى) الفاء في جواب سؤال مقدر تقديره ما حكم هذه فقال ان أردت حكمها فذى الخ أو للتفريع (قوله وفهم من قوله احتذى وجوب فتحها) أى لان احتذى معناه اتبع فيه العرب وأيضا لو جاز وجه آخر لذكره فعلم وجوب الفتح (قوله والواو) أى بعد قلبها ياء اذ لا يدغم في الحرف الا مماثله فالمدغم حينئذ هو الياء (قوله فاكسره) وهل الكسر قبل القلب أو بعده خلاف (قوله وفي المقصور عن هذيل) يصح جعلهما حالين من الضمير في حسن (قوله وأعنقوا) وفي نسخة وأجنحوا والاولى آكد اذ فيها معنى المعانقة (قوله اما لما في الترجمة) أى فهى اما الخ او فالعهد اما الخ أو فتكون عائدة اما لما الخ

المصدر ألحق في العمل وهذا سواء كان مضافا أو مجردا من الإضافة أو مقرونا بأل وإلى ذلك أشار بقوله (مضافا أو مجردا أو مع أل) فإعماله مضافا أكثر من إعماله مجردا وإعماله مجردا أكثر من إعماله مقرونا بأل وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله (إن كان فعل مع أن أو ما يحل محله) يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله أن الناصبة والمخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولا لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال (ولاسم مصدر عمل) اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فإن فعلهما توضأ واغتسل وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فأعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل والمصدر مفعول مقدم بألحق وبفعله وفي العمل متعلقان بألحق ومضافا وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر ثم قال

(وبعد جره الذي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله)

قد تقدم أن المصدر يكون مضافا أو مجردا أو مقرونا بأل فالمضاف إن كان مضافا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل بنصب نحو أعجبني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وإن كان مضافا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبني أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبني أكل الخبز ومنه قوله عز وجل بسؤال نعجتك وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير ثم قال

(وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى في الاتباع المحل فحسن)

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلا الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ والرفع حملا على الموضع وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو وعمرو وأعجبني أكل اللحم والخبز بالجر حملا على اللفظ وبالنصب حملا على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضا على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر وهي موصولة أيضا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول يتبع وهي موصولة أيضا وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي متعلق براعى والمحل مفعول براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره

(قوله من قيامك الآن) أي مما تقوم أي إذا أريد الحال تعين حلول ما لا أن لصرف المضارع للمستقبل وقد يقال هلا بطلت دلالة أن على الاستقبال في المضارع إذا أريد به الحال (٩٩) فيقال عجبت مما تقوم الآن وعجبت من أن تقوم الآن كما بطلت دلالتها على الاستقبال في أعجبني أن قمت ويجاب بأن دلالة الماضي على المضي لكونه نصا فيه أقوى من دلالة المضارع على الحال لكونه مشتركا بينه وبين الاستقبال فقويت أن على تخليص المضارع للاستقبال ولم تقو على تخليص الماضي عن المضي إلى غيره (قوله ما في أوله ميم مزيدة الخ) إطلاق اسم المصدر على هذا مجاز لأنه في الحقيقة مصدر ميمي وكذا إطلاق اسم المصدر على نحو غسل كما نبه عليه القاضي زكريا في شرح الشذور قلت وهو الذي عند الصرفيين لأنهم يقولون محمدة ومدخل ومسعى مصادر ميمية (قوله كمل) لما كان تكميله بالنصب أكثر من تكميله بالرفع قدم النصب (قوله في أحد التأويلات) وهو إعراب من فاعلا بحج ورد بأنه يصير المعنى ولله على جميع الناس أن يحج البيت المستطيع وليس كذلك والتأويل الثاني أن من بدل من الناس والتقدير ولله على الناس مستطيعهم حج البيت والتأويل الثالث أن من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم فعليه ذلك (قوله فحسن) لا ينافي أن مراعاة اللفظ أحسن (قوله والفاء جواب الشرط) أي واقعة في جواب الشرط ولم يزل العلماء يتسامحون في هذا الإطلاق

(قوله دل على حدث وفاعله) خرج مضروب وقام فان الاول انما يدل على الحدث والمفعول والثانى انما يدل على الحدث والزمان (قوله ان كان عن مضيه بمعزل الخ) هذا شرط فى عمله النصب لا فى عمله الرفع نص عليه الرضى فى شرط عدم المضى ومثله

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

ففعله حسن

المراد باسم الفاعل مادل على حدث وفاعله جاريا مجرى الفعل فى الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضى والحال والاستقبال قوله (كفعله اسم فاعل فى العمل) يعنى أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل ان كان فعله لازما نحو أقائم زيد و ينصب المفعول ان كان فعله متعديا بالواحد نحو أضارب زيد عمرا او ينصب مفعولين ان كان فعله متعديا الى اثنين نحو أمعط زيد عمرا درهما وهذه كلها مستفادة من قوله كفعله اسم فاعل فى العمل لكن لا يعمل العمل المذكور الا بشرطين أشار الى الاول منهما بقوله (ان كان عن مضيه بمعزل) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه أشبه فعله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدا غدا أو الآن فان كان بمعنى المضى لم يعمل لانه لم يشبه فعله فيما ذكر ثم أشار الى الشرط الثانى بقوله

(وولى استفهاما او حرف ندا * أو نفيا اوجا صفة أو مسندا)

يعنى أن من شرط اعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شئ قبله وذكر من ذلك خمسة مواضع الاول أن يلى الاستفهام نحو أضارب أنت عمرا الثانى أن يلى حرف النداء نحو ياطالعا جبلا والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لان التقدير يارجلا طالعا جبلا وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لانه خاص بالاسم الثالث أن يلى نفيا نحو ماضارب أنت زيدا الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرا وفى ضمن ذلك الحال لانها صفة فى المعنى نحو جاء زيد راكبا فرسا الخامس أن يكون مسندا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرا وان زيدا ضارب عمرا وكان زيد ضاربا عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا الا ان اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند واسم فاعل مبتدأ وخبره كفعله وفى العمل متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر وان كان شرط والباء فى بمعزل ظرفية بمعنى فى والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهاما مفعول بولى وأو حرف ندا ونفيا معطوفان على استفهام واوجا معطوف على ولى ومسندا معطوف على صفة ثم قال

(وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف)

يعنى أن اسم الفاعل يأتى معتمدا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ماهو صفة لمذكور كقول الشاعر

كناطح صخرة يوما ليوهنها * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

أى كوعل ناطح وقد تقدم أن ماوقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير فى يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف فى موضع الصفة لمحذوف ثم قال

(وان يكن صلة أل ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى)

يعنى ان اسم الفاعل اذا وقع صلة لال عمل العمل المذكور مطلقا حالا كان أو مستقبلا أو ماضيا وانما عمل مطلقا لانه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لانه لما كان صلة وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالا فاعطى حكمه فى العمل كما أعطى حكمه فى صحة عطف الفعل عليه كما فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وقوله تعالى فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اه قلت جعله وقوعه صلة أل مسوغا لعطف الفعل عليه فيه نظر لانه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن وان يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب الشرط واعماله مبتدأ وخبره قد ارتضى وفى المضى متعلق بارتضى ثم

الشرط الآتى اذ لا فرق ومما يؤيد ذلك ماذكره الشارح بدليل قوله فيما يأتى فى أنا معطى زيد درهما أمس فان معطى عامل الرفع فى الضمير المستتر وقول الناظم فيما مر وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد وصرح فى المغنى بأن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب (قوله وولى استفهاما) ولو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين (قوله أو حرف ندا) ليس فى كلامه انه يعتمد عليه حتى يرد الاعتراض عليه فان قلت هو داخل فى قوله صفة وقوله وقد يكون نعت الخ داخل فى قوله صفة قلت أراد التنبيه على ان الموصوف يكون محذوفا فقال وقد يكون نعت الخ وأما قوله صفة بعد قوله أو حرف ندا فهو تعميم بعد تخصيص (قوله والباء فى بمعزل الخ) أى لان المعزل اسم مكان أى ان كان فى مكان العزلة عن المضى (قوله والهاء فى مضيه عائدة على اسم الفاعل) المعنى عليه ان كان اسم الفاعل بمعزل عن المضى المنسوب اليه اذا كان بمعنى الماضى (قوله قلت الخ) حاصله انه سلم له ان المسوغ لعمله بمعنى الماضى كونه صلة لأل لكونه صار بمنزلة الفعل ومنع كون ذلك بخصوصه مسوغا لعطف الفعل عليه وبخط شيخنا مانصه أقول ليس فى كلام الشارح مايقتضى ان المسوغ لعطف الفعل عليه هو كونه صلة أل كما فهمه هذا الشارح بل المفهوم منه ان المسوغ هو شبهه بالفعل المدلول عليه بمجيئه صلة أل فافهم

قال

قال (فعال أو مفعال أو فعول • فى كثرة عن فاعل بديل)
فيستحق ماله من عمل • وفى فعيل قل ذا وفعل)

يعنى أن هذه الامثلة الخمسة التى هى فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية فى انها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله فى كثرة أى مرادا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية

وقد يصير فاعل فعالا • تكثيرا او فعولا او مفعالا

و يحتمل عندى أن يكون أراد بكثرة ان هذه الامثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد وفى فعيل قل ذا وفعل و يدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما اعمال فعال فنحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العسل فانا شراب وأما اعمال مفعال فنحو انه لمنحار بوائكها وأما اعمال فعول فنحو قول الشاعر

ضروب بنصل السيف سوق سمانها • اذا عدموا زادا فانك عاقر

وأما فعيل فنحو ان الله سميع دعاء من دعاه وأما اعمال فعل فنحو قوله

حذر امورا لا تضير وآمن • ما ليس منجيه من الاقدار

وفعال مبتدأ واو مفعال أو فعول معطوفان على فعال و بديل خبر المبتدا وفى كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد لان فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع وما فعول بيستحق وهى موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقل وفى فعيل متعلق بقل وفعل معطوف عليه ثم قال

(وماسوى المفرد مثله جعل • فى الحكم والشروط حيثما عمل)

ماسوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذى على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرا وضراب زيدا فتعمل كاعمال اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر فى جعل هو العائد على المبتدا وفى الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما ثم قال (وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) يعنى بذى الاعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب انه هو الاصل والخفض جائز وان كان على خلاف الاصل ووجهه قصد التخفيف فتقول أنا ضارب زيدا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدا وضاربو زيد وضراب زيدا وضراب زيد هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه الى واحد وان كان متعديا الى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله (وهو لنصب ماسواه مقتضى) يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به اذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف الى الاول نصب ما عدا الاول وشمل ذلك المتعدى الى اثنين نحو أنا معطى زيد درهما والمتعدى الى ثلاثة نحو أنا المعلم زيد عمرا منطلقا وشمل أيضا ما كان منصوبا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيد اليوم وفهم منه ان المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف الى الاول اذا كان بمعنى الماضى غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو أنا معطى زيد درهما أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لانه انما جعل الحكم فى ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضى لم يستوفها وتلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذى وهو مبتدأ خبره مقتضى ولنصب متعلق بمقتضى ثم قال (واجرر أو انصب تابع الذى انخفض) اذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز فى تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف فى الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين

(قوله فيستحق) بالمثناة فوق أى هذه الامثلة او بالتحتية أى فعال أو مفعال أو فعول (قوله ان الله سميع دعاء من دعاه) الكثرة كثرة التعلق التنجيزى وزيادته على تعلق سمع الحوادث اذ السمع الكامل انما هو له تعالى (قوله وفعال مبتدأ) وهو معرفة لانه قصد لفظه (قوله لان فعيلا قد جاء الاخبار به عن الجمع) بخط شيخنا مانصه هو سهو منه رحمه الله لان العطف بأو (قوله المتعلق به الخبر) بخط شيخنا الصواب المتعلق به الصلة اه ومثله فى المعرب (تتمة) معنى كون فعال وما بعده بديلا عن فاعل أن فاعلا لما كان لا يفيد الكثرة ناب عنه فى افادتها فعال ونحوه ويصح أن يكون من عمل حالا من ما ومن بيانية (قوله وفى الحكم متعلق بجعل الخ) الظاهر انه متعلق بمثله وكذلك حيثما (قوله وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض) ماذكر من جواز الوجهين انما هو فى الظاهر وأما الضمير المتصل فيضاف اليه اسم الفاعل المجرد وجوبا نحو هذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه فى محل نصب كالهاء فى معطيكه (قوله وكلام الناظم محتمل للمذهبين)

ممنوع وقوله لم ينص على ناصبه ان أراد النص بالمطابقة فسلم والا فقد ذكره بالالتزام لانه جعله تابعا والعامل فى التابع عامل فى المتبوع فانتفى احتماله للمذهبين ولاسيما حيث نص عليه فى شرح الكافية واذا قدرنا عاملا لم يصدق عليه انه تابع وقد يجاب عن الشيخ المكودى بان التابع قد يطلق على التابع فى المعنى وان قدر له عامل (قوله وشرط الاعتماد) الصواب تقديمه

اذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح فى شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وان ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بالنصب وهو مطلوب أيضا الاجر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله (كمبتغى جاه ومالا من نهض) فمن فى المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتغى خبر مقدم وهو مضاف الى جاه ومالا معطوف على الموضع ثم قال

(وكل ما قرر لاسم فاعل * يعطى اسم مفعول بلا تفاضل)

يعنى أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقا اذا كان صلة أل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضاف لما وهى موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر عن كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله ثم قال

(فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه كالمعطى كفافا يكتفى)

يعنى ان اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعد مضروب على انه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبره وصيغ فى موضع الصفة لفعل وفى معناه فى موضع الحال من الضمير فى صيغ أى صيغ للمفعول فى حال كونه موافقا له فى المعنى وأتى بمثال من المتعدى الى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفافا يكتفى فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفى المعطى ضمير مستتر عائد على أل وهو المفعول الاول بالمعطى وكفافا مفعول ثان للمعطى ويكتفى خبر المبتدا ثم قال

(وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع * معنى كمحمود المقاصد الورع)

يعنى ان اسم المفعول انفرد بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسو العبد وأصله مكسو عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة اضافة اسم المفعول الى مرفوعه وذا فاعل بيضاف وهو اشارة الى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أى فى معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف الى المقاصد وأصله محمود مقاصده

(ابنية المصادر)

اعلم أن الفعل الماضى ثلاثى ومزيد فالثلاثى أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار الى الاول بقوله

(فعل قياس مصدر المعدى * من ذى ثلاثة كرد ردا)

يعنى أن مصدر الفعل الثلاثى المتعدى يأتى على فعل بسكون العين وشمل قوله المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربا وفعل المكسور العين نحو فهم فهما والمعتل الفاء نحو وعد وعدا والمعتل العين نحو باع بيعا وقال قولا والمعتل اللام نحو رمى رميا وغزا غزوا والمضعف نحو رد ردا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذى فى موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبر لان فعلا معرفة بالعلمية ثم أشار الى الثانى بقوله

(وفعل اللازم بابه فعل * كفرح وكجوى وكشلل)

هذا هو القسم الثانى من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتى على فعل بفتح العين ويستوى فى ذلك الصحيح كفرح فرحا وأشر أشرا والمعتل اللام كجوى جوى وعمى عمى

على قوله أو مطلقا اذا كان صلة لال لان الاعتماد انما هو شرط فى اعمال غير الذى هو صلة لال (قوله كفافا) قال الجوهرى الكفاف بالفتح المماثل والكفاف من الرزق القوت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اللهم اجعل رزق آل محمد الكفاف اه واهل هذا هو المراد هنا قال الشاطبى الكفاف ما يكتفى به الانسان عن غيره (قوله وفى معناه فى موضع الحال) الظاهر أنه متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر مع ملاحظة التشبيه أو بالكاف (قوله وأصله مكسو عبده) ظاهره انه لا يشترط التحويل الى النصب لكن كلامه يحتمل التأويل اذ يحتمل أن يكون المعنى ان هذا أصله ثم يحول الى النصب وكلامهم يقتضى اشتراط ذلك (قوله ومزيد) أى زائد على ثلاثة أحرف سواء كانت حروفه أصولا أولا ولم يرد به المزيد عند الصرفيين لانه لا يشمل الرباعى الاصول (قوله قياس) قيل انما يقاس عند عدم السماع وهو مذهب سيبويه وقيل يجوز مع السماع وهو ظاهر قول الفراء والمضعف اه مرادى (قوله وفعل اللازم) بشرط كونه غير لون لان الغالب فى اللون فعلة كشهلة وحوة اه مرادى (قوله وأشر) أى لم يحمد النعمة (قوله كجوى) الجوى هو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن (قوله كشلل) نسخة الشيخ المكودى بالفك وان كان يجب فيه الادغام كقوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما او أما فطط ففكوك سماعا كما سيأتى فى الادغام

(قوله كغدا) بمعنى ذهب قبل الزوال (قوله حؤلا) بقلب الواو الاولى همزة بمعنى التحول والتغير (قوله من فعول) أى بناء على اتيان الحال من المبتدا (قوله ونفر نفارا ونار نوارا) قال الزبيدى نارت المرأة تنور نوارا نفرت ونرتها نفرتها (قوله وجال جولانا) لم تقلب الواو ألفا لما يأتى من قول المصنف وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب أن يسلما ويستثنى أيضا ما يدل على حرفة وشبهها فالغالب فى مصدره فعالة نحو وتجر تجارة وأمر امارة فهو مقيس فى الصنائع والولايات (قوله ولصوت) الرواية بالواو لا بأو كما يوجد فى بعض النسخ (قوله ذميلا ورسيما) هما ضربان من عدو الابل (قوله وسوّغ الابتداء به التنويع) وقيل انه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أوّل وفيه ان فعالا معرفة فلا يوصف بأول لانه نكرة ويجاب بانه قدر تنكيره ويصح أن يقدر فوزن أول (قوله لصاحب فعل) لعله لاحظ أن التقدير فوزن أول لمصدر صاحب فعل ذى امتناع ويكون حله باعتبار المعنى أى الوزن الاول لمصدر الفعل الدال على الامتناع ويصح أن يكون الخبر كونا خاصا أى فاول مصدر لفعل ذى امتناع وحذف لدلالة الكلام عليه (قوله وخبره للدا) يحتمل أن يكون على ظاهره من أنه خبر ويكون متعلقا بكون عام ويكون قوله فى التسهيل فعال مصدر للداء تقدير معنى لا تقدير اعراب أو تقدير اعراب ويكون قصد به وجها آخر من الاعراب وهو الخبر كون خاص محذوف ويحتمل أن يكون قوله خبره للدا فيه تسامح ويكون المعنى خبره متعلق للدا الذى هو كون خاص (قوله وهو اختلاف حركة الخ) هذا يسمى بسناد التوجيه وهو الخامس من أقسام السناد وهو أكثرها وغيره من بقية الخمسة قليل لكن أطلق فى الحركة والذى عند شيخ الاسلام فى شرح الخزرجية انه تغيير حركة ما قبل الروى المقيد بفتحة مع غيرها (قوله لا يكون الا لازما)

والمضعف كشلل شللا وقطط قططا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدا الثانى وهو وخبره خبر الاوّل ثم أشار الى الثالث بقوله

(وفعل اللازم مثل قعدا * له فعول باطراد كغدا)

يعنى ان فعل اللازم يأتى مصدره على فعول واستوى فى ذلك الصحيح نحو قعد قعودا والمعتل العين نحو حال حؤلا والمعتل اللام نحو سما سموا وغدا غدوّا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى اللازم ويجوز أن يكون مفعولا بفعل محذوف تقديره أعنى وفعول مبتدأ وخبره فى له والجملة خبر المبتدا وباطراد فى موضع الحال من فعول ثم ان اطراد فعول فى فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبا لاحد الاوزان المذكورة فى قوله

(ما لم يكن مستوجبا فعالا * أو فعلانا فادر أو فعالا)

فذكر فى هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعا بعدها وهى فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبا خبر يكن وفعالا مفعول بمستوجب وأو فعلانا وأو فعالا معطوفان على فعالا ثم بين معانى الافعال التى تستحق هذه الاوزان فقال (فأوّل لذى امتناع كأبى) يعنى بالاوّل فعالا وهو مصدر مطرد فى فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى اباء ونفر نفارا وفر فرارا بمعنى نفر ونار نوارا وقوله (والثان للذى اقتضى تقلبا) يعنى بالثانى فعلانا وهو أيضا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعانا وجال جولانا وغلت القدر غليانا وقوله (للدا فعال) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد فى فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ثم قال (ولصوت) يعنى أن فعالا يكون أيضا مصدرا مطردا فى فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقا ونعرت الشاة نعارا ورغى البعير رغاء ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله (وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل) هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدرا مطردا فى فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلا ورسم رسيما والدال على الصوت نحو صهل صهيلا وهذا معنى قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل وقوله فأوّل مبتدأ وسوّغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أول وخبره لذى امتناع أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف والثان مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذى واقتضى صلة الذى وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الدا والتقدير ففعال مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع وهى الفصحى الا أنه ينبغى أن يضبط بالفتح فى الماضى صونا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد والفعيل فاعل بشمل وسيرا مفعول بشمل وصوتا معطوف عليه ثم أشار الى الرابع فقال

(فعولة فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جزلا)

يعنى ان فعل المضموم العين لا يكون الا لازما فيطرد فى مصدره وزنان الاول فعولة نحو سهل الامر سهولة وصعب صعوبة والثانى فعالة نحو جزل زيد جزالة وتظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدا ثم قال

(وما أتى مخالفا لما مضى * فبابه النقل كسخط ورضى)

يعني أن ماخالف ماذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعا عن العرب وفهم منه ان جميع ماتقدم من المصادر مقيس وفهم أيضا منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك ورضا وهو مصدر رضي وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في انيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس ومامبتدأ وهي شرطية وخبرها أتى ومخالفا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفا والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصدر المزيد فقال (وغير ذي ثلاثة مقيس * مصدره) يعني أن غير الثلاثي من الافعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع وشمل قوله غير ذي ثلاثة الرباعي الاصول نحو دحرج والمزيد في الرباعي نحو احرنجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة وبدأ منها بفعل فقال (كقدس التقديس) يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسا وعلم تعليما وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرا مقدما ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدا ثم قال

(وزكه تزكية وأجملا * اجمال من تجملا تجملا)

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المزيد الاول زكه وهذا أمر من زكى ومصدره يأتي على تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على اجمالا ومثله أكرم اكراما وأعطى اعطاء الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلما وتعلم تعلما وزكه ومابعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدس التقديس واجمال مصدر اجمل وهو مضاف الى من وهي موصولة وصلتها تجملا وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملا ثم قال (واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة) ذكر في هذا فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الاول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقام استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على اقامة ومثله أجاز اجازة ثم قال (وغالبا ذا التا لزم) الاشارة للمصدرين معا وانما أفرده على ارادة ماذكر وانما لزمت التاء لان استعاذة أصلها استعواذا واقامة أصلها اقواما فنقلت حركة الواو فيهما الى الساكن وانقلبت الواو ألفا وحذفت احدى الالفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبا انها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء اراء واستفاه استفاها وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم ثم قال

(ومايلي الآخر مد وافتحا * مع كسر تلو الثان مما افتتحا * بهمز وصل)

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني ان الحرف المتصل به الحرف الاخير من الفعل اذا كان الفعل مفتتحا بهمزة الوصل مده وافتح ماقبل المدة فينشأ من ذلك الالف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث ومامو صولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله (كاصطفى) فتقول اصطفى اصطفاء ومثله انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا ثم قال (وضم ما * يربع في أمثال قد تلملما) يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدره نحو تلملم تلملما ومثله تدحرج تدحرجا وتنفس تنفسا وضم فعل أمر ومامفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلا ماضيا مبنيا للمفعول ومامفعول لم يسم فاعله والاول أشهر ثم قال (فعلال او فعللة لفعللا) يعني ان فعلل يأتي مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجا ودحرجة وفهم منه ان مصدر الملحق بفعلل كمصدر فعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابا

أي مالم يضمن معنى فعل متعد (قوله وغير ذي ثلاثة الخ) على انه مقيس بالتنوين ثم ترك لاجل القافية ومصدره بالرفع نائب فاعل يرد أن مفهومه أن ذا الثلاثة ليس مصدره مقيسا وجوابه أن المفهوم معطل بدليل انه قدم المقيس من مصادر الثلاثي ويجوز خفض مصدره وهو أولى دفعا للايهام المذكور (قوله ذا التا لزم) معنى اللزوم هنا اتصال التاء به ولذا قال غالبا أو اللزوم على بابه وانه لزوم جزئي بدليل قوله غالبا (قوله واستفاه) أي اشتد أكله بعد قلة (قوله وذا مفعول مقدم بلزم) فيه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل فالاول أحسن (قوله في أمثال) أشار بالجمع حيث لم يقل في مثل الى ادخال مصدر تفاعل كتفاتل تقاتلا ومصدر تفعل كتنفس تنفسا (قوله وحوقل) أي قال لاحول ولاقوة الابالله والواو فيه أصلية ويقال أيضا حوقل أي ترك الجماع لكبر سنه والواو فيه زائدة

وجلببة وحوقل حيقالا وحوقلة الا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله (واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) وجعلهما في التسهيل مقيسين معا وفعلال مبتدأ أو فعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيا مفعول أول باجعل ومقيسا مفعول ثان ولا عاطفة أولا على ثانيا ثم قال (لفاعل الفعال والمفاعله) يعني ان فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة والفعال مبتدأ أو المفاعلة معطوف عليه والخبر في المجرور قبله ثم قال (وغير ما مر السماع عادله) يعني ان ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عديلا له ومما جاء من ذلك قول الراجز

باتت تنزي دلوها تنزيا * كما تنزي شهلة صبيا

وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضا كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ثم قال (وفعلة لمرة كجلسه * وفعلة لهيئة كجلسه)

يعني انك اذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة واذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدرية فلا يكون في لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة الا بقرينة تدل على ذلك ثم قال (في غير ذي الثلاث بالتا المره) يعني أن مصدر غير الثلاثي اذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو أكرمه اكراما اذا أردت المرة اكرامة وفي نحو انطلق انطلاقا انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيا على التاء نحو زكى تزكية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه الا بقرينة نحو زكى تزكية واحدة وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد الا على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله (وشذ فيه هيئة كالخمره) يعني انه قد جاء الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمرة وهو من اختمرت المرأة اذا لبست الخمار ومثله العمة من اعتم والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب والمرة مبتدأ أو الخبر في قوله بالتا وانما حذف التاء في الثلاث لانه راعى تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الاحرف وفي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار

﴿أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها﴾

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر الى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعد فهذا هو القسم الاول ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون الا لازما وهو القسم الثالث وقد أشار الى الاول بقوله

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذي ثلاثة يكون كغذا)

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي ثم أخرج فعل اللازم وفعل ولا يكون الا لازما بقوله (وهو قليل في فعلت وفعل * غير معدى) وهو ضمير عائد على فاعل في

(قوله واجعل مقيسا ثانيا لا أولا) ذهب بعضهم الى أن كلا منهما مقيس وأصلحه بقوله واجعل مقيسا ثانيا وأولا (قوله والخبر لفعللا) ويحتمل أن الخبر كون خاص محذوف أي مصدران لفاعل وأو بمعنى الواو (قوله عادله) أي رجع له كما ان كلا من المتعادلين يرجع فيه الى الآخر (قوله تنزيا) قد تقدم ان فعل قياسه التفعيل مالم يكن لامه معتلا فان كان لامه معتلا حذفت احدى الياءين وجعل محلها تاء كزكى تزكية فنزى مصدره تنزية فقوله تنزيا وافق القياس في اتيانه على تفعيل وخالف القياس حيث لم يحذف منه احدى الياءين ولم يجعل فيه تاء

﴿أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها﴾

أقول اسم الفاعل ليس له الا بناء واحد وهو فاعل من الثلاثي وبناء واحد للرباعي وهو مفعل وباقي الابنية المذكورة في هذا الباب صفات مشبهة فيكون الجمع في قوله أبنية أسماء بالنظر الى أبنية الصفة المشبهة والجمع في أسماء الفاعلين بالنظر الى المواد ويحتمل كما قرره شيخنا انه أطلق على الصفات المشبهة أنها أسماء فاعلين كما يدل عليه قوله بل قياسه فعل وأفعل فعلان وقوله وفعل اولى وفعيل بفعل نظرا الى أنها أسماء فاعلين في المعنى وعلى هذا فالضمير في بها في قوله بها والصفات المشبهات بها راجع الى أسماء الفاعلين بالنظر الى بعض افرادها ويكون عطف الصفات المشبهة من عطف الخاص على العام ويوجد في بعض النسخ والمفعولين بعد أسماء الفاعلين وهي نسخة أبي اسحق وعليه لم يكن الشيخ تبرع ونسخة اسقاطه هي نسخة الشيخ المكودي ولذلك يقول فيما

 يأتي وقد تبرع بذكر اسم المفعول في هذا الباب لانه انما ترجم لاسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها (قوله ثلاثة أنواع) أي بالنظر الى الاحكام أي كل قسم له حكم يخصه (قوله والمراد باسم الفاعل) أي في الترجمة ويدخل فيه الصفات المشبهات كطاهر القلب وسيأتي انه يقول وتجوز في اطلاق اسم الفاعل عليها أي قوله بل قياسه فعل وأفعل فعلان يعني اذا لم يقصد بها الحدوث فهي صفات مشبهة وأما اذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين كما في شرح التوضيح

البيت قبله يعنى أن فاعلا قليل فى اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه انه كثير فى ماعدا هذين الوزنين من الثلاثى وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل واذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذى متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبى باللبن أى ربيته به فيكون متعديا ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أى سال فيكون لازما واسم الفاعل منهما معا على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ أو خبر وفى متعلق بقليل وغير معدى حال من فعل الاخير ثم أشار الى النوع الثانى من المثالين فقال (بل قياسه فعل وأفعل فعلان) فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلان وتجوز فى اطلاق اسم الفاعل عليها وانما هى صفات مشبهات باسم الفاعل ولما كان كل واحد من هذه الاوزان مختصا بمعنى فى الفعل يقتضيه نبه على ذلك المثال فقال (نحو أشر ونحو صديان ونحو الاجهر) ففعل للاعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدى فهو صديان وأفعل للخلق والالوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر ثم أشار الى النوع الثالث بقوله

(وفعل اولى وفعيل بفعل • كالضخم والجميل والفعل جمل)

يعنى أن الاولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضخم فهو ضخم وفعيل نحو ظرف فهو ظريف وجمل فهو جميل وفهم من قوله أولى أن اسم الفاعل منه يأتى على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله (وأفعل فيه قليل وفعل) يعنى أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتى على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة فى أفعل وفعل ان الوزنين السابقين كثيران وقياسه مبتدأ خبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره وفيه متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل ثم قال (وبسوى الفاعل قد يغنى فعل) يعنى ان فعل المفتوح العين قد يأتى اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذى يأتى على غير فاعل ففهم منه انه غير مخصوص بوزن واحد والذى جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله قد يغنى التقليل وبسوى متعلق بيغنى وفعل فاعل بيغنى ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال

(وزنة المضارع اسم فاعل • من غير ذى الثلاث كالمواصل)

(مع كسر متلو الاخير مطلقا • وضم ميم زائد قد سبقا)

أتى فى هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وهو انه اذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثى أتيت بوزن مضارعه الا أنك تكسر ماقبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميما زائدة مضمومة ويشمل غير الثلاثى الرباعى الأصول كيدحرج والرباعى المزيد كيحرنجم والثلاثى المزيد كينطلق ويستخرج فتقول فى اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احرنجم محرنجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متلو الاخير يعنى اذا كان مفتوحا فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقا انه اذا كان مكسورا فى المضارع يكسر فى اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق فى ينطلق وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ أو زنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع

(قوله وكفاعل واذا متعلقان به) أى بصغ وقال الشاطبى فى موضع الحال من اسم فاعل واذا ظرف مضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه وماقاله هذا الشارح مبنى على تجردها من معنى الشرط لان اذا الشرطية لا يعمل فيها ماقبلها (قوله غذوت الصبى باللبن) فى المصباح مانصه الغذاء مثل كتاب ما يغتذى به من الطعام والشراب فيقال غذا الطعام الصبى غذوا من باب عفا اذا نجع فيه وكفاه وغذوته باللبن أغذوه أيضا فاغتذى به وغذيته بالتثقيل فاغتذى انتهى (قوله نحو أشر) هو الذى لا يحمد النعمة والعافية (قوله للامتلاء وحرارة البطن) أى لاحدهما أولهما معا والصديان العطشان والغرثان الجائع والاجهر الذى لا يبصر فى الشمس (قوله والفعل جمل) احترز من جمل بمعنى مجهول الآتى من جمل بفتح الميم (قوله وحسن فهو حسن) وفعال كجبن فهو جبان وفعال كشجاع وفعل نكبن وفعل كعفر أى شجاع ماكر (قوله يغنى) بفتح الياء والنون (قوله والذى جاء من ذلك الخ) لم يذكر خف فهو خفيف ولعله لانه مثل عف فهو عفيف (قوله وزنة خبر مقدم) وهو مع ذلك على حذف مضاف كما فى كونه مبتدأ (قوله ومن غير متعلق بزنة) الظاهر انه حال من اسم فاعل اذ المعنى اسم فاعل من غير الثلاثى

فى

صاحب زنة المضارع لانه المناسب لمقابلته لقوله كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا وأيضا ليس المراد أن اسم الفاعل مطلقا صاحب زنة المضارع من غير الثلاثي اللهم الا أن يكون قيد غير الثلاثي مراعى فيه أيضا وان لم يكن حالا منه (قوله في موضع الحال من المضارع) الظاهر انه يتعلق بزنة لان الزنة هي التي بكسر متلو خبرها أو حال من زنة أو اسم فاعل وكونه حالا من المضارع وان صح من جهة الصناعة النحوية لان زنة يقتضي العمل في المضاف اليه الا أن المعنى ينبو عنه (قوله ومطلقا حال من كسر) الظاهر انه حال من متلوا لا من كسر لانه ليس هنا مسوغ لاتيان الحال منه اذ المضاف وهو مع لا يقتضي عملا وليس جزأ ولا كجزء بخلاف متلو فان العامل فيه كسر وهو يقتضي العمل نعم ذهب بعض أهل البصرة الى عدم اشتراط شئ في اتيان الحال من المضاف اليه ويحكى عن الفارسي وانما كسر ماقبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثي تشبيها له باسم فاعل الثلاثي (قوله والضمير في منه عائد على اسم الفاعل) استشكل بانه لا يصح أن يفتح ماقبل آخر اسم الفاعل لانه حينئذ ليس اسم فاعل ويلزم أن يكون اسم الفاعل اسم مفعول ويجاب بان المعنى وان فتحت من اسم الفاعل حال كونك مخرجا له (١٠٧) عن كونه اسم فاعل الى كونه اسم مفعول وقال بعضهم الضمير في منه عائد على الوزن (قوله كآت) أي كاسم مفعول آت (قوله نسبة الحدث) أطلقوا الحدث وأرادوا الصفة أي بقصد نسبة الصفة وانما أرادوا ذلك ليدخل نحو عليم من قولك الله تعالى عليم فانه صفة مشبهة وليس دالا على الحدث بل على صفة قديمة لكنهم اصطلحوا على أن يطلقوا الحدث على الصفة مطلقا وللصفة تشمل الصفة القديمة وان شئت قلت المراد بالحدث المعنى قديما أو حادثا أو يقال القدم لدليل خارجي والتعريف بالنظر لغير الدليل (قوله دون افادة معنى الحدوث) اصطلحوا على أن الحدوث بمعنى الزمن الماضي أو

في موضع الحال من المضارع ومطلقا حال من كسر وضم معطوف على كسر ثم قال

(وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر)

يعني ان الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي اذا فتحته صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لانه انما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها وان فتحت شرط والضمير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط ثم قال

(وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كآت من قصد)

يعني ان اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كآت من قصد أي كالمفعول الآتي من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعو ومرضي وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضي مرضوي وزنة فاعل اطرد وفي اسم متعلق باطرد ثم قال

(وناب نقلا عنه ذو فعيل * نحو فتاة أو فتى كحيل)

يعني ان صاحب هذا الوزن الذي هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل بقاس وفهم من تمثيله بفتاة وفتى ان فعيلا المذكور يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل وذو فاعل بناب ونقلا مصدر في موضع الحال من ذو ثم قال

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

الصفة المشبهة باسم الفاعل ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف دون افادة معنى الحدوث وتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه والى ذلك أشار بقوله

(صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل)

يعني ان الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن ان يجر بها ماهو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه اذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم

الحال أو الاستقبال أي دون قصد افادة معنى الحدوث أي الزمن وان كان يدل عليه بالالتزام في بعض الامثلة لكن ليس ذلك مقصودا وليس المراد بالحدوث ماعند المتكلمين وخرج بذلك اسم الفاعل فانه يقصد به الدلالة على الزمن الماضي أو الحال أو الاستقبال أو التعريف انما هو للصفة المشبهة باعتبار الحوادث وكذا يقال في تعريف اسم الفاعل بانه اسم دال على الحدث والحدوث ان التعريف بالنظر لغير الدليل أو أنه انما هو تعريف لاسم الفاعل في حق الحوادث فلا يقال انه غير جامع لعالم من قولنا الله تعالى عالم (قوله وتميز) توطئة لكلام المصنف أما التعريف فقد تم قبل قوله وتميز الخ (قوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل) التحقيق انه ان أريد الثبوت كانت صفة مشبهة وجازت اضافته والا امتنع اضافته فقوله وذلك لا يصح في اسم الفاعل صحيح وقوله وفهم من قوله استحسن ان ذلك موجود في اسم الفاعل غير صحيح بل التحقيق ان اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه مادام يراد به الحدوث وانما وقع الغلط لبعضهم من توهمه من قول بعضهم اسم الفاعل قد يضاف الى مرفوعه وما درى انه مؤول أي اسم الفاعل يضاف لمرفوعه اذا أريد به الثبوت وهو اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة واطلاق اسم الفاعل عليه حينئذ مجاز فان أريد به الحدوث فلا خلاف في عدم جواز اضافته

وكذا اسم المفعول اذا قصد به الثبوت فيصير كذلك واذا كان اسم الفاعل متعديا لم يضف الى مرفوعه ولا يراد باسم الفاعل الثبوت الا اذا كان لازما كقائم الاب وانما امتنع اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه لانه يوهم الاضافة الى منصوب حتى لو قلت ضارب الاب عمرا توهم ان عمرا عطف بيان على الاب وان الاب مفعول فان فرض أن السامع يعلم أن الاب ليس اسمه عمرا امتنع من الاضافة أن النصب يدل على افادة معنى الحدوث فينافى الاضافة الى المرفوع الدال على قصد افادة الثبوت واغتفر فى كاتب الاب وان كان متعديا لظهور انه ليس المراد ان الاب مكتوب مع قبح الاسناد للضمير فان أضيف المتعدى للظرف جاز أن يقصد به الثبوت كضارب اليوم (قوله وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل) تقديم المعمول هنا ليس للحصر (قوله وتقديره واجب) لدلالة سياق

الفاعل الا أنه غير مستحسن نحو كاتب الاب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى وصفة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على اسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف اليه ويجوز أن يكون المشبهة مبتدأ وصفة خبره ثم قال (وصوغها من لازم لحاضر * كطاهر القلب جميل الظاهر)
يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ الا من الفعل اللازم ولا تكون الا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدى وتكون للحال والاستقبال والمضى ثم أتى بمثالين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضا لازم ويراد به الحال وفهم من تمثيله بالوصفين ان الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فانه جار فيما ذكر على يطهر وغير جارية عليه كجميل فانه غير جار على يجمل وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز ان يكون معطوفا على جر فاعل لان جر الفاعل بها مستحسن وصوغها بما ذكر واجب ثم قال
(وعمل اسم فاعل المعدى * لها على الحد الذى قد حدا)
يعنى ان الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدى الى مفعول واحد وفهم من قوله على الحد الذى قد حدا انها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها ان يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لانه نص على أنها لا تكون الا للحال بقوله لحاضر وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف الى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر وحاصله ان الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدى الى واحد فتنصب ما بعدها الا انه يخالف منصوب اسم الفاعل فى أمرين وقد أشار اليهما بقوله
(وسبق ما تعمل فيه مجتنب * وكونه ذا سببية وجب)
يعنى ان الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين الاول ان معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز أن تقول زيد الرجل ضارب وهو المنبه عليه بقوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب الثانى انه لا يكون الا سببيا كالمثال المتقدم بخلاف معمول

الكلام على هذا المحذوف (قوله لعدم الفائدة) أى التامة والا ففيه فائدة فقوله ولا يجوز أى على طريق الفائدة التامة (قوله المعدى) أطلق لان الاصل فى التعدية ان تكون الى الواحد وأصلح بعضهم هذا البيت فقال
وعمل اسم فاعل المعدى
لواحد لها بما قد حدا
(قوله على الحد) أفرد ولم يقل على الحدود التى قد حدت لانه لا يتأتى فيها الا شرط واحد وهو الاعتماد فقول الشارح بالشروط المتقدمة اما انه جمع الشرط لتعدد افراده لان الاعتماد اما أن يكون اعتمادا على نفى أو استفهام أو غيرهما فاطلاق على كل فرد انه شرط من اطلاق اسم الكلى على جزئيه أو أن كل واحد منها شرط على البدلية (قوله والتقدير فاعل الفعل المعدى) ويجوز أن يكون المعدى صفة لاسم فاعل بحذف التنوين للضرورة

بناء على انه علم جنس فيوصف بالمعرفة وتركه الشارح لانه لا ينبغى حمل كلام النظم على الضرورة متى أمكن الحمل على غيرها (قوله ولها فى موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل) وفيه الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله ولم يجعل الخبر محذوفا بان يقدر اسم واجب لان عملها النصب فيما بعدها ليس واجبا بل جائز اذ يجوز جره أو رفعه فاضمير افوا واجب (قوله وسبق ما تعمل فيه مجتنب) قال ابن هشام خاص بما تعمل فيه للشبه باسم الفاعل أما ما عملت فيه بما فيها من معنى الفعل كالظرف والمجرور والحال والتمييز فلا يمتنع فيه السبق وذلك نحو زيد اليوم عظيم وزيد بك فرح وزيد طلقا حسن وجهه وزيد وجها حسن وقال الرضى المناسب لضعف الصفة المشبهة أن لا يتقدم الحال عليها وكذا قال لا يتقدم التمييز عليها (قوله سببيا) المراد به ما اتصل بضمير الموصوف معنى ولو تقديرا كما فى الحسن الوجه

أى الوجه منه أو أل معاقبة للضمير وكأن الحسن وجها الآن التقدير وجها منه أى الموصوف (قوله على الفاعلية) هو التحقيق وقيل انه بدل والفاعل ضمير مستتر (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول به) يعنى اذا كان معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز (قوله الخامس) ان قلت هذا مضاف الى معمول صفة أخرى فيتكرر مع السادس قلت لا تكرار لان السادس ليس مضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف بخلاف الخامس فان قلت بل التكرار موجود لانه يستغنى بالسادس عن الخامس لان الخامس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى قلت لا ضير فى ذلك لان الخامس وان كان مضافا الى ضمير معمول أخرى لكن لم يقصد التمثيل به من هذا الوجه بل من الحيثية التى الكلام يدل عليها وأيضا فالمتأخر لا يعترض به على المتقدم لان المتقدم وقع فى مركزه على أن كون الخامس يصح أن يمثل به لما بعده وهو السادس زيادة فائدة (قوله جميلة أنفه) الانف معمول جميلة وهو مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية مضافة الى ضمير الموصوف ولا يصح فى أنفه الا الجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به ولا يصح رفعه لان الرفع يقتضى الفاعلية بجميلة ولا تصح الفاعلية لان الصفة مؤنثة والانف مذكر (قوله جميل خالها) الخال نقطة تخالف لونها جميع لون الجسد تكون على الوجه كذا قيل ويلزمهم ان النقطة اذا كانت صفراء تسمى خالا وليس كذلك فالصواب أنها نقطة سوداء تكون على الوجنة وهى من أوصاف الجمال ومن أسبابه وبها يكمل الجمال فلا تكون الا جميلة فقولهم جميل خالها لبيان الواقع لا للاحتراز والوجنة فيها أربع لغات فتح الواو وكسرها وضمها والاجنة بهمزة مضمومة (قوله والطيبى كل ما التاثت به الازر) صدر البيت فعج بها قبل الاخيار منزلة وفى رواية فعجتها أى الناقة يقال عجت البعير أعوجه عوجا عطفت رأسه بالزمام ولا يجوز فى كل الا الخفض بحذف النون للاضافة وأما النصب والرفع فلا يجوزان لانه لا وجه لحذف النون حينئذ الا أن يقال حذفت لتقصير الصلة وفى بعض نسخ الشرح ذكر فعج الى آخر الشاهد (قوله وثيرات) جمع وثيرة وهى العظيمة أى عظيمات ما التفت عليه المآزر والمراد بما التفت عليه المآزر

اسم الفاعل فانه يكون سببيا نحو زيد ضارب أباه وأجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وهو المنبه عليه بقوله وكونه ذا سببية وجب وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بفى ويجتنب فى موضع خبر المبتدا وكونه مبتدأ أو ذا خبر الكون وهو مضاف الى سببية ووجب خبره ثم قال

(فارفع بها وانصب وجر مع أل ● ودون أل مصحوب أل وما اتصل)

(بها مضافا أو مجردا) فارفع بها على الفاعلية وهو الاصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها على الاضافة وقوله مع أل أى مع كون الصفة مصحوبة لال ودون أل أى مجردة من أل مصحوب أل أى المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه مضافا لما بعده أو مجردا يعنى من أل والاضافة فحاصله ان الصفة لها حالان مقرونة بال ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بال واضافة وتجرد فالمقرون بال نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثانى مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف الى المعرف بال نحو وجه الاب الرابع مضاف الى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه السادس مضاف الى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف الى موصول نحو الطيبى كل ما التاث به الازر من قوله

فعج بها قبل الاخيار منزلة ● والطيبى كل ما التاثت به الازر

الثامن مضاف الى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع الموصول نحو قوله

أسيلات أبدان رقاق خصورها ● وثيرات ما التفت عليها المآزر

والموصوف نحو جما نوالا أعده من قوله

أزور امرأ جما نوالا أعده ● لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنى عشرة فى ستة باثنين وسبعين وقد ذكر المرادى هذه الاوجه كلها وقال انها من ضرب احدى عشرة فى ستة والمجموع ستة وستون مسئلة والصواب أنها اثنتان وسبعون مسئلة وأنا أرسم لك جدولا كافلا بجمعها على ترتيب النظم وهو هذا

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه

الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه ابيه	حسن وجه ابيه	حسن وجه ابيه	حسن وجه ابيه
الحسن وجه الاب	الحسن وجه الاب	الحسن وجه الاب	حسن وجه الاب	حسن وجه الاب	حسن وجه الاب
الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن انفه	الحسن انفه	الحسن انفه	حسن انفه	حسن انفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ماتحت نقابه	الحسن كل ماتحت نقابه	الحسن كل ماتحت نقابه	حسن كل ماتحت نقابه	جسن كل ماتحت نقابه	حسن كل ماتحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن ماتحت نقابه	الحسن ماتحت نقابه	الحسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه	حسن ماتحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالا اعده	الحسن نوال اعده	حسن نوال اعده	حسن نوالا اعده	حسن نوال اعده
الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فاذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الاول من الجدول ومر به طولا الى البيت الاخير المقابل له واذا قرأت فانصب فانقل سبابتك الى البيت الثانى منه ومر به كذلك الى البيت الاخير المقابل له واذا قرأت وجر فانقله أيضا الى البيت الثالث ومر به كذلك الى البيت الآخر واذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضا على البيت الاول ومر به على البيتين اللذين يليان بعده واذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك الى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به الى آخر السطر ثم أشر بظاهر اناملك الى البيوت التى تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر واذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الاول ومر به عرضا الى آخر السطر واذا قرأت وما اتصل بها مضافا فانقل أصبعك الى الجدول الذى تحت الجدول الاول وأشر الى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولا والستة الجداول عرضا وهى المحتوى به على المعمول المضاف واذا قرأت أو مجردا فانقله الى آخر البيت الاول من الجداول الثلاثة الاخيرة وأشر الى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد فقد استوفيت بذلك جميع المسائل ثم ان معمول الصفة قد يكون ضميرا كقول الشاعر

الاطراف والارداف أى عظيمات ماذكر (قوله كلها مفهومة من بيت واحد الخ) ان قلت مافائدة ذكر ذلك قلت التنويه بقدر الناظم وماله من البلاغة حيث جمع المسائل الكثيرة فى اللفظ القليل فلله دره (قوله ووتد مجموع) ان قلت الذى زاد على ثلث البيت سببان خفيفان خبن أولهما فالجواب ان السببين لما صارا بعد الخبن على صورة الوتد سمى ذلك وتدا (قوله ومر به على البيتين الخ) ثم أشر بظاهر أناملك الى البيوت التى تحتها مشيرا الى الرفع والنصب والجر ويحتمل انه ترك ذلك لدلالة مابعده عليه

حسن الوجه طلقه أنت فى السلـ ❊ ـم وفى الحرب كالح مكفهر

وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها والمقرونة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فاذا أضيفت الى المسائل المذكورة صارت الصور خمسا وسبعين هذا كله بالنظر الى اختلاف معمول الصفة الى ماذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها فاذا نوعت الصفة الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فاذا نوعت الصفة أيضا الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور ألفا وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة فاذا نوعت معمول الصفة أيضا الى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين والى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربعة وأربعون فالباقى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون ثم اعلم ان هذه الصور الاثنتين والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم الى جائز وممتنع وقد أشار الى الممتنع منها بقوله (ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا) (ومن اضافة لتاليها) يعنى انه يمتنع اضافة الصفة المقرونة بأل الى المجرد من أل ومن اضافة الى ما فيه أل فشمل اثنتى عشرة مسئلة وهى مجموع السطر الثالث من الجدول الا صورتين وهما الاولى والرابعة فالاولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الاب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة الا أن الصورة السابعة وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها أجازها فى التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الاضافة فقال (وما لم يخل فهو بالجواز وسما) أى وما لم يخل من الاضافة الى ما فيه أل أو الى ما أضيف الى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه

(قوله طلقه) الشاهد فى هاء طلقه لا فى أنت وان صح جعله معمولا بناء على عدم اشتراط الاعتماد على نفى أو استفهام ونحوهما او كون أنت مبتدأ مؤخرا هو الظاهر فالكلام فيما يمكن نصبه لقوله وعملها فيه جر أى قوله وانصب ان فصلت أو قرنت بأل والسلم بالكسر الصلح والكالح من الكلوح وهو التكمش فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس (قوله وكرامهموها) محل الضمير نصب على التمييز لكن فيه ان التمييز لا يكون معرفة الا أن يكون شاذا أو على القول بان ضمير النكرة نكرة وهو ضعيف أو على التشبيه بالمفعول به وهو الظاهر (قوله فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة) كان قياسه أن يسقط مائتين وثمانية وثمانين لانه اعتبر فيما تقدم جمع التكسير لمذكر ولمؤنث وجمع السلامة لمذكر ولمؤنث فهذه أربعة اضربها فى اثنين وسبعين لانك تضرب ثلاثة أحوال الضمير فى ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردة ومذكرة ومثناة ومجموعة جمع سلامة لمذكر وجمع تكسير لمذكر ومفردة مؤنثة ومثناة ومجموعة بالوجهين المذكورين باربعة وعشرين وتضرب الاربعة وعشرين فى ثلاثة أحوال الصفة من رفع ونصب وجر باثنين وسبعين فاذا ضربت الاربعة فيها حصل مائتان وثمانية وثمانون لكن الشارح اعتبر جمع التكسير لمذكر ولمؤنث واحدا وعد جمع السلامة لمذكر ومؤنث واحدا بضرب اثنتين فى اثنتين وسبعين فحصل من ذلك مائة وأربعة وأربعون ولعل حكمة ذلك ان الضمير يكون دالا على الجمع المذكر والجمع المؤنث فجعل هاتين الحالتين بدل حالتين من الأربعة المسقطة وجملة صورهما مائة وأربعة وأربعون فاسقطها من مائتين وثمانية وثمانين بفضل نصفها لان الحالتين نصف صور الاربعة واذا أسقطت نصف الشئ منه فضل النصف الآخر وهو هنا مائة وأربعة وأربعون (قوله الا أن الصورة السابعة) أى التى فى الثالث من السطر السابع (قوله وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها) الذى فى الجدول الحسن خالها لكن جميل وحسن متقاربان وقوله وهى قولك مررت الخ أى اذا قرنت بال بان يقال الجميل لان الكلام فى المقرونة بال ويحتمل ان يريد السابعة من العبارة التى قبل الجدول التى فى معمول الصفة باعتبار عد المقرون بأل أولا من المضاف ثانيا فيكون السادس من المضاف هو الصورة السابعة وهذا هو الظاهر لانه أتى بجميل مجردا من أل والواقع فى العبارة التى قبل الجدول كذلك بخلاف الثالث من السابع من الجدول فان فيه الصفة مقرونة بال والواقع فيه لفظ الحسن لا لفظ جميل وان صح ارادة ما فى الجدول بالتأويل وفى بعض النسخ وهى قولك مررت برجل حسن الوجنة الجميل خالها باثبات أل وهى التى رأيتها فى نسخة شيخنا وأصلحت عليها نسختين حال المقابلة على الشيخ فيكون أتى بالصورة السابعة التى قبل الجدول على ما مر بصورة تكون عليها ممتنعة عند القائلين بالامتناع وانما أجازها فى التسهيل لانه جعل الضمير العائد لما فيه أل كالذى فيه أل والمانع لا ينزل منزلته وانما كان ظاهر النظم امتناعها لاتحاد اخلة فيما نهى عن جره وان كان يحتمل استثناؤها لكون ضمير ما فيه أل كالذى فيه أل (قوله لا من مسائل الاضافة ولا من غيرها) أقول ادخل لا باعتبار ان الجائز يستلزم ان لا يمتنع فكأنه قال ما عداها لا يمتنع لا من مسائل الاضافة الخ أى لا يمتنع هو حالة كونه من مسائل الاضافة أو من غيرها كما تقول ما جاء فى أحد لا من القائمين

ولا من القاعدين ﴿التعجب﴾ (قوله استعظام زيادة) كاستعظام زيادة الحسن الذى فى زيد وقوله فى وصف الفاعل المراد به من قام به الوصف وقوله وخفى سببها يخرج استعظام زيادة سببها معلوم فلا يستعظم النفش من حيث ان سببه الناقش (قوله وخرج عن نظائره أوقل نظيره بها) فصل واحد للاحتراز عن استعظام زيادة خفى سببها ولم يخرج الذى قامت به عن نظائره ولا قل نظيره والظاهر ان هذا لا يوجد فيكون قوله وخرج الخ للايضاح لا للاحتراز من شئ وكذا قوله قبله خفى سببها بيان للواقع وتحقيق لمعنى التعجب فان الذى لم يخف سببه لا يستعظم ولذا قالوا اذا ظهر السبب بطل العجب وأو فى التعريف للتقسيم يعنى ان المتعجب منه اما ان يخرج عن نظائره بتلك الزيادة أو يقل نظيره والمراد بالمتعجب منه فى الحقيقة هو الزيادة لا ذو الزيادة لكنه يسند اليه التعجب مجازا على أن الظاهر كون قوله وخرج الخ ليس من التعريف بل أتى به بعد تمام التعريف لزيادة الايضاح لان المتعجب مشتق من التعجب فلو جعل من التعريف لزم الدور الا أن يراد بالمتعجب منه ذاته مع قطع النظر عن التعجب وسبب التعجب خفاء السبب ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب فكأن المتعجب يفحص فى الجزئيات فلا يجد سببا لتلك الزيادة فيتعجب منها ولذا قالوا العاقل لا يتعجب الا قليلا لانه يدرك بفطنته أسباب الاشياء غالبا والاحمق لقلة عقله كثير التعجب بل يتعجب من كل شئ لخفاء الاسباب عليه ومن هذا يستدل على نقص عقل المرء بكثرة تعجبه وعلى كمال عقله بعدم كثرة تعجبه قلت ومن هنا أيضا يعرف ان كثرة الضحك تدل على نقص العقل لانه ينشأ عن التعجب وقلة الضحك تدل على كمال العقل ووفوره لقلة التعجب لان الضحك لا ينشأ الا عن التعجب وكلما وجد التعجب وجد لصاحبه من نفسه داعية الضحك فان لم يضحك فقد حبس نفسه عن الضحك فنتج من هذا انه كلما وجد التعجب وجد داعية الضحك وكلما وجد داعية الضحك وجد داعية التعجب فهما متلازمان فيلزم من نفى أحدهما نفى الآخر واستحالة التعجب على الله تعالى لانه لا يخفى عليه شئ وقوله تعالى فما أصبرهم على النار ونحوه يؤول بان يصرف الى جانب المخلوقين وقوله خرج بها عن نظائره أى نظائره فى غير تلك الزيادة وقوله أوقل نظيره أى فى تلك الزيادة (قوله لاطراد التعجب بهما) أى من غير قرينة بخلاف غيرهما فلا يتعجب به الا مع قرينة وكان ذلك من الواضع فهو قد وضع افعل وافعل به للتعجب ولم يضع غيرهما واذا استعمل غيرهما فى التعجب فالدال عليه القرينة (قوله قبل مجرور ربا) على ان الضمير فى افعل بالكسر للمخاطب يكون المعنى أحسن أنت بزيد بان تعتقده حسنا فاذا اعتقدته حسنا فقد أحسنت به (قوله فأتى) أى المصنف بافعل مكملا بمعموله أى مكملا دل على معموله وهو قوله قبل مجرور ربا (قوله أى صيرهما وافيين) حكى ابن الانبارى فى الانصاف ان بعض أصحاب المبرد قدم بغداد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن ما التعجبية فأجاب بمقتضى قول سيبويه ان التقدير فى ما أحسن زيدا شئ أحسن زيدا فقيل له فما تقول فى قولنا ما أعظم الله فقدر مثل ذلك فانكروا عليه وسحبوه من الحلقة اه ابن غازى ويظهر انه من باب الكناية أى كناية عن تعظيم الله تعالى وليس المراد ما وضعت له المفردات وما وضع له التركيب حقيقة والاعراب باعتبار الاصل

والحسن وجه الاب ثم ان هذه المسائل الجائزة تنقسم الى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها فى الشرح الكبير ان شاء الله تعالى اذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت فى صدر هذا الكتاب أن لا أذكر الا ما يتعلق بالفاظها وقوله أو مجردا معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافا ومجردا ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله مضافا وأو على هذا على بابها من التقسيم والتقدير فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافا أو مجردا فقسم المتصل بالصلة الى مضاف ومجرد

﴿التعجب﴾

أحسن ما قيل فى حد التعجب قول ابن عصفور هو استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه لعدم الزيادة عن نظائره أوقل نظيره ثم ان التعجب فى كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين فى هذا الباب وبغيرهما نحو سبحان الله ويالك من رجل ونحو ذلك اذا كان هناك قرينة تبينه وانما اقتصر النحويون فى هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار الى الاول منهما فقال (بأفعل انطق بعد ما تعجبا) أى انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبا على انه مصدر فى موضع الحال أى متعجبا أو مفعول له أى لاجل انشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف ثم أشار الى الثانى فقال (أوجئ بافعل قبل مجرور ببا) يعنى أوجئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول أحسن بزيد فأتى بافعل مكملا بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله (وتلو أفعل انصبنه) يعنى انك تأتى بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه انشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله (كما أوفى خليلينا) فما فى المثالين مبتدأ بمعنى شئ وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول باوفى والهمزة فى أوفى للنقل والتقدير شئ أوفى خليلينا أى صيرهما وافيين ثم مثل أفعل بقوله (وأصدق بهما) فاصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والباء زائدة فى الفاعل والهمزة فى أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أى صار حسنا ثم قال

(وحذف مامنه تعجبت استبح • ان كان عند الحذف معناه يضح)

فتحمل ما المتعجب منه بعد ما أفعل و بعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول على بن أبى طالب رضى الله عنه

جزى الله عنى والجزاء بفضله • ربيعة خيرا ما أعف وأكرما

أى ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل أسمع بهم وأبصر أى وأبصر بهم وفهم من قوله ان كان عند الحذف معناه يضح ان الحذف لا يجوز الا ان كان معناه واضحا وحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف الى مفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح فى موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح ثم قال

(وفى كلا الفعلين قدما لزما • منع تصرف بحكم حتما)

يعنى ان فعلى التعجب وهما ما أفعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الافعال بل يلزم أفعل لفظ الماضى و يلزم أفعل لفظ الامر ومنع فاعل يلزم وهو مصدر مضاف الى المفعول وقدما منصوب على الظرف وفى كلا متعلق بلزم وكذلك قدما ثم قال

(وصغهما من ذى ثلاث صرفا • قابل فضل تم غير ذى انتفا)

(وغير ذى وصف يضاهى أشهلا • وغير سالك سبيل فعلا)

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب وهى ثمانية الاول أن يكون فعلا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث لان ذى صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذى ثلاث الثانى أن يكون ثلاثيا وفهم ذلك من قوله من ذى ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث الثالث أن يكون متصرفا وفهم ذلك من قوله صرفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما الرابع ان يكون قابلا للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفنى الخامس ان يكون تاما فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تم السادس ان يكون غير لازم للنفى كعاج يقال ماعاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ولا تستعمل فى غير النفى وذلك مفهوم من قوله غير ذى انتفا السابع ان لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو شهل وحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذى وصف يضاهى اشهلا الثامن أن يكون مبنيا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبنى للمفعول نحو ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهى كلها مفردة الا قوله صرفا وتم فانهما جملتان فعليتان ثم قال

(وأشدد او أشد أو شبههما • يخلف ما بعض الشروط عدما)

(ومصدر العادم بعد ينتصب • وبعد أفعل جره بالبا يجب)

يعنى انه اذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل الى ذلك بان يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة و يؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبا بعد ما أفعل ومجرورا بالباء بعد أفعل مضافين الى فاعل الفعل فتقول اذا تعجبت من البياض من نحو ابيض زيد ما أشد بياض زيد وأشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الافعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالافعال التى لا تتصرف وقوله وأشدد وأشد مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول يخلف وهى موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتى التعجب المصوغتين مما عدم ثم قال

كان الاعراب فى انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى انما هو بالنظر للاصل وليس هنا تقديم رجل حقيقة وانما المراد به التردد وكما فى فلان كثير الرماد الاعراب باعتبار الاصل (قوله وحذف مامنه تعجبت استبح) فان قيل المتعجب منه انما هو وصفه أجيب بأنه على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه أى ما تعجبت من وصفه (قوله عند الحذف معناه يضح) قدم المعمول لكونه ظرفا وذلك أن يضح خبر كان وعند معموله ولا يلى العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر (قوله يلزم أفعل لفظ الماضى) والمراد أفعل من ما أفعل (قوله وقدما منصوب) أى لزم منع تصرف فى كل من الفعلين فى الزمن القديم (قوله من فعل) فلا يبنيان من اسم كحمار فلا يقال ما أحمره ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أيضا أى من مصدر فعل ذى ثلاث لكن المصنف ليس بصدد تحقيق ذلك وانما مراده اعطاء الفائدة التى تتعلق بهذا الباب فيحمل على الظاهر لافادة المبتدى (قوله أو شبههما) شبه أشدد أضعف وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وأكثر ونحو ذلك وشبه أشد أقوى وأضعف وأكثر وأقل وأعظم وأكبر وأحسن وأقبح وأصغر ونحوها (قوله أن ما لا مصدر له) وكذا النفى جوازا نحو ما ضربت

 زيدا اه ابن عقيل ولم ينص فى القاموس على استعمال ماعاج بمعنى ما انتفع ولا على ان عاج بمعنى لا يستعمل فى غير النفى فقد راجعته فى فصل العين من باب الجيم (قوله ليتضح المعنى) أى والا فليس ذلك بلازم لجواز ان يكون المعنى يخلف لفظ صيغتى التعجب الذى عدم بعض الشروط لان ما تقدم من الشروط شرط أيضا فى صيغتى التعجب بل الشروط فى الحقيقة لهما

(و بالندور احكم لغير ماذكر * ولا تقس على الذى منه أثر)

فهم من قوله و بالندور احكم أنه قد جاء بناء صيغتى التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وان ذلك نادر أى غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم ما أقن بزيد لانه من وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثى قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذى أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أحمقه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبنى للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع ثم قال

(وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله ووصله به الزما)

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهى ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على افعل ولا المجرور بالباء على افعل وفهم منه ان المنصوب بما افعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله ووصله به الزما انه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشئ ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه على ذلك بقوله

(وفصله بظرف او بحرف جر * مستعمل والخلف فى ذاك استقر)

يعنى ان الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل فى كلام العرب وفى ذلك خلاف مشهور وفهم من قوله مستعمل ان مذهبه موافق لمن اجاز ذلك ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معدى كرب لله در بنى سليم ما أحسن فى الهيجاء لقاءها وأكثر فى اللزبات عطاءها وأثبت فى المكروهات بقاءها ومن شواهده مع افعل به قول بعض الانصار

وقال نبى المسلمين تقدموا * وأحبب الينا ان يكون المقدما

وقول الاخر

أقيم بدار الحزم مادام حزمها * وأحر اذا حالت بان أتحولا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف الى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضا مصدر مضاف الى المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدا والخلف مبتدأ وفى ذاك متعلق به واستقر فى موضع خبره

(نعم وبئس وما جرى مجراهما)

هذا الباب مشتمل على قسمين الاول نعم وبئس والثانى ما جرى مجراهما من الافعال وبدأ بنعم وبئس فقال

(فعلان غير متصرفين * نعم وبئس رافعان اسمين)

صرح بفعلية نعم وبئس وفى ذلك خلاف ومذهب البصريين انهما فعلان ثم بين انهما رفعان اسمين بقوله رافعان اسمين يعنى ان كل واحد منهما يرفع اسما ومجموعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلين ونعم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعلين أيضا ولا يجوز ان يكون غير متصرفين ورافعان أخبار الانهما قيد فى فعلين وليس المراد ان يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول برافعان وفهم منه ان رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما ثم اعلم ان مرفوعهما يكون ظاهرا او مضمرا وقد أشار الى الاول بقوله (مقارنى أل أو مضافين لما قارنها) ثم مثل للثانى بقوله (كنعم عقبى الكرما) ومثله قوله عز وجل ولنعم دار المتقين ومثال الاول نحو قوله تعالى فنعم المولى ونعم النصير ثم أشار الى الثانى بقوله (و يرفعان مضمرا يفسره مميز) وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله (كنعم قوما معشره) فنعم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قوما وفهم من المثال أن نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لابد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصا وسيأتى ثم قال

وبهامش نسخة شيخنا على قوله يخالف صيغتى التعجب المصوغتين مما عدم هكذا فى جميع النسخ والصواب يخالف صيغتى ما عدم بعض الشروط (قوله ولا يتوسط) وجه فهم منع التوسط أنه اطلق وحذف المتعلق والاطلاق وحذف المتعلق يؤذنان بالعموم (قوله ان مذهبه الخ) أى لان استعماله يدل على جوازه وتصديره بذلك ثم ذكر الخلاف دليل اعتماده (قوله اللزبات) بالزاى جمع لزبة وهى الشدة بفتح اللام فيهما واللزبة صفة ولذا لم تفتح زاى لزبات لان الاتباع خاص بغير الصفة (قوله أخبارا) أى خبرين فاطلق الجمع على المثنى (قوله لانهما قيد الخ) الظاهر جواز كونهما خبرين أو خبر مبتدا محذوف أى هما غير متصرفين رافعان وكون رافعان معطوفا بحذف العاطف على فعلين أو على غير متصرفين (قوله وليس المراد ان يخبر بهما عن نعم وبئس) الظاهر انه يجوز

ارادة الاخبار بفعليتهما او بكونهما غير متصرفين والاخبار برفعهما اسمين (قوله وقد أشار الى الاول) أى الى تفصيل الاول فقسمه الى مقارن لال ومضاف له (قوله زادا) هذا التمييز لم يفد معنى زائدا الا التأكيد ويحتمل افادته بحذف الصفة أى زادا عظيما مباركا (قوله وتأول المانعون ذلك) أى على انه حال فى بعض المواضع أو منصوب بفعل محذوف فى بعض المواضع بما يناسب المقام (قوله وكلامه صالح لجميع الاقوال الخ) انظر ذلك مع ان من جملة الاقوال فيما اذا وليها الفعل انها المخصوص (١١٥) أو انها كافة وفيما اذا وليها

(وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر)

يعنى ان فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافا مشهورا واستدل من اجاز ذلك بقوله

تزود مثل زاد أبيك فينا • فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وبابيات أخر وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر ثم قال

(وما مميز وقيل فاعل • فى نحو نعم ما يقول الفاضل)

اذا لحقت ما نعم و بئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور وتارة يليها الاسم كقوله تعالى فنعماهى فان وليها الفعل ففيها عشرة أقوال وان وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الاقوال وجميعها راجع الى كونه تمييزا أو فاعلا واقتصر فى شرح الكافية على انه اذا وليها الفعل على قولين الاول انها نكرة فى موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف والآخر انها فاعل وانها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ يقوله الفاضل واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغى ان يحمل تمثيله على ان المراد فى نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم وفى تقديمه انها تمييز تنبيه على انه أشهر القولين ثم قال

(ويذكر المخصوص بعد مبتدا • أو خبر اسم ليس يبدو أبدا)

المخصوص فى الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وفى اعرابه ثلاثة أوجه أحدها انه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدا والخبر العموم الذى فى الفاعل وهذا قول متفق عليه الثانى انه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور الثالث انه خبر مبتدا مضمر وهذا أيضا مختلف فيه ونسب المصنف اجازته الى سيبويه وفهم من كلام الناظم الاقوال الثلاثة لان قوله مبتدا يحتمل الوجهين اذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبدا يعنى انه اذا جعل المخصوص خبرا كان حذف المبتدا واجبا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرا عن فاعل نعم و بئس و بعد متعلق بيذكر ومبتدا حال من المخصوص ثم قال

(وان يقدم مشعر به كفى • كالعلم نعم المقتنى والمقتفى)

يعنى ان المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم و بئس وشمل ذلك صورتين الاولى ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم متصلا بها كالمثال الذى ذكر الثانية ان يذكر فى الكلام الذى قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد أى نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم وذلك ان يتكلم متكلم فيقول مثلا زيد حسن الافعال فيقول المجيب نعم الرجل ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتفى المتبع ولما فرغ من أحكام نعم و بئس شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال (واجعل كبئس ساء) يعنى ان ساء مساو لبئس فى المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلا أبو لهب وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول

الاسم انها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب الا ان يراد بالجميع المجموع (قوله واذا وليها الاسم على قول واحد وهو انها فاعل) أى وهى معرفة تامة (قوله ويذكر المخصوص بعد) تأخيره على سبيل الجواز لا الوجوب كما سيذكره الشارح عند قوله وأول ذا المخصوص الخ (قوله والخبر محذوف) أى الممدوح (قوله خبر مبتدا مضمر) أى هو زيد أو الممدوح زيد (قوله غير متصل بها) كالهاء فى انا وجدناه صابرا والعلم فى كلام الناظم مرفوع خبر مبتدا محذوف أى هذا العلم أو قوت الارواح العلم أو الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف أى العلم ممدوح ويصح نصبه أى الزم العلم ليصح كونه مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص لانا اذا جعلناه مبتدأ ونعم المقتنى خبر الزم ان يكون العلم المتقدم هو المخصوص فلا يصح مثالا لما اذا قدم ما يشعر بالمخصوص ولا يصح ان يكون مجرورا بالكاف اذ ليس المقصود التمثيل بلفظ العلم بل بالجملة فالمثال مما حذف فيه المخصوص لدلالة ما قبله ليصح التمثيل وقال العلامة ابن غازى معترضا على الناظم الظاهر ان هذا المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما يحذف لدلالة ما قبله وحكى شيخنا أبو عبد الله بن الفخار الاتفاق على ذلك فى معنى هذا التركيب انتهى وليس وارد اذ يصح ان ينصب العلم أو يرفع بالوجه السابق نعم الناظم فى التسهيل جوز تقديم المخصوص لكن هذا لا يؤيد حكايته الاتفاق على كونه مخصوصا اذ يجوز نصبه كما مر قال الامام ابن غازى لو عوض هذا البيت بان قال مثلا وقيل مبتدا وما دل كفى • كجد فى العلم فنعم المقتنى كان أولى (قوله وألف ساء منقلبة عن واو) لان

مضارعه يسوء ووزنه فعل بضم العين ولا يدل المضارع هنا على ضم العين فى الماضى ولا المصدر ولا اسم الفاعل لان المضارع يضم عينه اذا كان الماضى مفتوح العين وواويها أو واوى اللام أو كان الماضى مضموم العين فاتيان المضارع هنا مضموما لا يدل على ضم عين الماضى لكن الماضى هنا مفتوح العين فى الاصل ثم حول فقول الشارح بضم العين أى بعد التحويل وأفرده الناظم عما بعده وان كان داخلا فيه لخفاء التحويل فيه (قوله وعلم) أى صار غاية فى العلم وجهل صار غاية فى الجهل (قوله كنعم فى الحكم) لا يريد جميع الاحكام لان فاعل فعل يجوز جره بالباء وخلوه عن أل والاضافة نحو فهم زيد وحسن بزيد واضماره على وفق ماقبله وابرازه من غير ندور نحو الزيدون فهموا بخلاف نعم فان ابراز ضميرها نادر كما يستفاد من كلام الاشمونى فى التنبيهات فقول الشارح آخرا كنعم مطلقا أى فى جميع أحكامها غير ظاهر (قوله هيا) عائد على مى لان قائل البيت كثرة أم شملة بن برد فى مية ذى الرمة ذما لها قال أبو حيان دخول لا على حبذا لا يخلو عن اشكال لانك ان فرعت على انها كلها فعل أو حب فعل وذا فاعله فلا ينبغى ان تدخل عليه لان لا لا تدخل على الماضى غير المتصرف ولا على المتصرف الا بقلة وان فرعت على انها اسم فان قدرته منصوبا لم يصح لان النصب على العموم وهو هنا مخصوص أو مرفوعا فكذلك لوجوب التكرار حينئذ فى الاصح اه (قوله فانه يتقدم) لا يعارض ماسبق من المثال على رفع العلم فى قوله العلم نعم المقتنى من أن العلم مبتدأ خبره محذوف وانه ليس هو المخصوص لانه انما وجب أن لا يكون مخصوصا هناك لان الناظم مثل به لما اذا قدم مايشعر بالمخصوص المحذوف فلا ينافى انه يجوز ان يكون هو المخصوص (قوله انه مبتدأ وخبره فى الجملة قبله) أى أو خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف ولعله أشار الى ذلك بقوله كما سبق فى مخصوص نعم (قوله فنقلت الضمة الى الحاء) الدليل على ان أصله حبب بضم الباء الاولى شيآن أحدهما ان اسم الفاعل من حبب حبيب وفعيل أكثر مايجىء فيما فعله فعل كظرف وشرف فهو ظريف وشريف الثانى انه حكى ضم الحاء وليس ذلك الا لنقل ضم الباء الى الحاء فقلت

أول باجعل وكبئس مفعول ثان ثم قال (واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن فعل بضم العين ويقصد به مايقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو كبرت كلمة وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضؤ الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعنى بقوله كنعم فى الحكم لا فى المعنى لان فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو وجهل الرجل زيد وقوله مسجلا منصوب على الحال من فعل والمسجل المبذول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقا فيكون التقدير واجعل فعلا فى حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالا من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقا فى جميع أحكامها ثم قال (ومثل نعم حبذا) يعنى ان حبذا مثل نعم مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم لاختلاف بعض أحكامها الا أن فى حبذا زيادة على نعم وهى الحب والتقريب من القلب وهى مستفادة من لفظ حب ثم قال (الفاعل ذا) يعنى ان ذا فاعل بحب وفهم منه ان حب فعل وان حبذا جملة من فعل وفاعل ثم قال (وان ترد ذما فقل لا حبذا) يعنى انك اذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوى معنى بئس لان نفى المدح ذم وقد جمع الشاعر بينهما فقال

ألا حبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا

ثم قال

(وأول ذا المخصوص أيا كان لا * تعدل بذا فهو يضاهى المثلا)

اعلم ان حبذا يحتاج الى مخصوص كما يحتاج اليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا ان مخصوص حبذا لا يكون الا متأخرا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فانه يتقدم وفهم من سكوته عن اعرابه أنه مبتدأ أو خبره فى الجملة قبله كما سبق فى مخصوص نعم وقوله أيا كان يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا وقوله لا تعدل بذا يعنى ان ذا لا يكون الا مفردا مذكرا وان كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الاشارة مطابقا للمخصوص فى التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد فى الاحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهى المثلا أى يشابه المثل والامثال لا تغير ثم قال (وماسوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا) يعنى ان حب قد يكون فاعلها غير ذا من الاسماء مع ارادة المدح وفى فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفى حائها اذ ذاك لغتان الضم وهو الاكثر والفتح والى ذلك أشار بقوله (ودون ذا انضمام الحا كثر) ووجه الفتح البقاء مع الاصل ووجه الضم ان الاصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة الى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء فى الفاعل قوله

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها • وحب بها مقتولة حين تقتل

ومامفعول مقدم بارفع أو بجر فهو من باب التنازع وصلتها سوى

•(أفعل التفضيل)•

أفعل التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما أضيف الى التفضيل لانه دال عليه واحترز به من أفعل الذى ليس للتفضيل كأحمر وأشهل (صغ من مصوغ منه للتعجب • أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى) يعنى ان أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب فافعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أى امتنع واللذ مفعول بأب وهى لغة فى الذى وأبى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذ ثم قال

(ومابه الى تعجب وصل • لمانع به الى التفضيل صل)

قد تقدم فى باب التعجب ان الفعل اذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل الى صوغ أفعل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضا يتوصل الى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به الى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله ومصدر العادم الى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها وتمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوبا على التمييز فتقول أنت أشد بياضا من زيد وأكثر استخراجا من عمرو ومامبتدأ أومفعول بفعل محذوف يفسره صل وهى موصولة وصلتها وصل به وبه الاول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب ولمانع وبه الثانى متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل والى التفضيل متعلق بصل والتقدير وماوصل به الى التعجب لاجل المانع صل بمثله الى أفعل التفضيل ثم قال

(وأفعل التفضيل صله أبدا • تقديرا اولفظا بمن ان جردا)

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من أل والاضافة ومعرف بأل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الاول يعنى ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلابد من اقترانه بمن لفظا كقوله عزوجل وللآخرة خيرلك من الاولى أوتقديرا كقوله تعالى والآخرة خيروأبقى أى من الدنيا وفهم منه ان ماسوى المفرد وهو المعرف بال والمضاف لا يقترن بمن ثم ان أفعل التفضيل بالنظر الى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (وان لمنكور يضف أوجردا • ألزم تذكيرا وأن يوحدا)

يعنى أن أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أومضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال

(قوله بمزاجها) أى بمزجها وحب أنشد بالوجهين الضم والفتح واعلم ان حبذا يؤتى معها بالخبر نحو حبذا رجلا زيد لكن يبقى النظر فيما اذا كان المخصوص مخالفا للذا فيقال حبذا رجلين الزيدان الظاهر نعم ثم رأيته صرح بذلك فى التسهيل حيث قال وقد يكون قبله أى المخصوص أو بعده تمييز مطابق أى فى الافراد وغيره نحو حبذا رجلين الزيدان أوحال نحو حبذا راكبا زيد وفعل قد يكون معه الخبر وكذا اسما (قوله افعل التفضيل) وبعضهم يعبر باسم التفضيل أى الاسم الدال على التفضيل فافعل التفضيل معناه افعل الذى يكون موزونه دالا على التفضيل ولا يصح أن تكون الاضافة بيانية وهو بدل على نسبة الزيادة للموصوف لاعلى الصيرورة والاكثر استعمال أفعل فى الصيرورة والتعدية فاستعمال أفعل فى النسبة قليل والمراد بالتفضيل مايشمل نحو اجهل وأخبث فالمراد بالتفضيل مطلق نسبة الزيادة ففيه شذوذان كما حققه ابن هشام فى الحواشى (قوله من مصوغ منه) ضمير منه عائد الى موصوف محذوف أى من مصدر مصوغ منه (قوله ولم ينبه هنا على تمامها) أى بدلالة المطابقة صريحا كتنبيهه هناك على تمامها والافتمامها مندرج تحت قوله ومابه الى تعجب وصل الخ (قوله أومفعول بفعل محذوف) أى من باب الاشتغال لان صل مشتغل بهاء به من قوله لمانع به الى التفضيل صل أى اقصد مابه الى تعجب وصل توصل أنت به أى بمثله فى الوزن الى التفضيل وبه يندفع ماقيل فى كلام الشيخ عسر وافعل فى التعجب فعل وهنا اسم (قوله وبه الاول متعلق بوصل) وقدم النائب عن الفاعل على مذهب الكوفيين والبصريون يمنعونه ويمكن على مذهب البصريين تخريجه على انه من الحذف والايصال بان يكون فى وصل ضمير مستتر كان مجرورا بالباء والاصل ومابه وصل به ثم حذفت الباء واستتر الضمير (قوله ولمانع وبه الثانى متعلقان بصل) ويجوز تعلق لمانع بوصل ويكون حذف من الثانى لدلالة الاول وعلى الاول حذف من الاول لدلالة الثانى (قوله وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا اولفظا بمن) يجوز الفصل بمعمول افعل وبلو وما اتصل بها كقوله والقول أطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر ولا يجوز بغير ذلك وفى شرح العلامة ابن عقيل على التسهيل انه جاء الفصل بالنداء ومن هذه لابتداء الغاية كما ذهب اليه سيبويه والمبرد ومن وافقهما ورجحه المرادى ونقله الاشمونى واقتصر عليه الامام السيوطى

و يضف مجزوم بان وأوجد امعطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيرا مفعول ثان بالزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أى الزم تذكيرا وتوحيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثانى بقوله (وتلو أل طبق) يعنى ان افعل التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات وتلو أل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال

(وما لمعرفه ٭ أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه)

يعنى ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى ذى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون فافرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف ولمعرفه متعلق بأضيف ثم قال

(هذا اذا نويت معنى من وان ٭ لم تنو فهو طبق ما به قرن)

يعنى ان جواز المطابقة وعدمها فى المضاف الى المعرفة مشروط بان تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان أفعل مقصودا به التفضيل واما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الاشج والناقص أعدلا بنى مروان أى عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين فى المضاف الى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ما هو افعل التفضيل له ثم اعلم ان من المصاحبة لافعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الاول بقوله

(وان تكن بتلو من مستفهما ٭ فلهما كن أبدا مقدما)

يعنى ان المجرور بمن المصاحبة لافعل التفضيل اذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لان الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين الاولى ان يكون المجرور اسم استفهام والاخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للاولى بقوله (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثانى بقوله (ولدى ٭ اخبار التقديم نزرا وجدا) يعنى أن المجرور بمن المذكورة اذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن افعل لانه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بابيات منها قوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ٭ جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

(قوله وتلو أل الخ) تصريح بما فهم من قوله وان لمنكور الخ اذ مفهومه ان ما عداهما لا يلزم تذكيرا وتوحيدا وصرح بالمفهوم لافادة لزوم المطابقة فى تالى أل والجواز فى المضاف لمعرفة (قوله عن ذى معرفة) قال ذلك تعظيما لشأن هذه المسئلة اذ أخذ فيها بالحديث الذى ذكره الشارح حيث جاء فيه الوجهان وللرد على ابن السراج القائل بوجوب المطابقة (قوله أحاسنكم) بالرفع والموطئون بكسر الطاء وهذا الحديث مما يدل على أفضلية حسن الخلق وروى الحسن عن الحسن عن ابى الحسن عن جد الحسن ان من أحسن الحسن الخلق الحسن سمعناه من شيخنا سيدى عبد السلام بن الناصر اه ما وجد مقيدا كما رأيته بخط شيخنا (قوله هذا اذا نويت أتى باسم الاشارة للتعظيم حيث نقل الحكم السابق عن ذى معرفة (قوله وذلك اذا كان افعل مقصودا به التفضيل) بيان لنية معنى من فهو جواب عما قيل ان هذا يعارض قوله قبل ان المضاف لا يقترن بمن لفظا ولا تقديرا فأجاب بأن معنى نية من أن يقصد به التفضيل (قوله الاشج) هو سيدنا عمر بن عبد العزيز سمى به لانه كانت به شجة والناقص سليمان بن عبد الملك وفى شرح التوضيح هو يزيد بن الوليد ابن عبد الملك بن مروان سمى به لانه نقص الجيش أرزاقهم وانما لم يكن أفعل مقصودا به التفضيل لان المتكلم قصد انه ليس فى بنى مروان عادل سواهما فتمثيل النحويين بناء على قصده والا فقد كان فى بنى مروان فى ذلك الزمان من هو عادل غيرهما ويجاب بان المراد أنه لم يكن فى ملوك بنى مروان عادل سواهما فالمراد أعدلا ملوك بنى مروان أى عادلاهم (قوله وهو مبتدأ والخبر محذوف الخ) قلت يجوز أن يكون الخبر هو اذا والتقدير هذا كائن اذا نويت فيكون فيه ثلاثة أوجه من الاعراب ولعل الذى حمله على العدول عن هذا الوجه ان حمل اذا على كونها شرطية يلزم أن يكون فى الكلام جملة تدل على جواب اذا الشرطية (قوله كمثل ممن أنت خير) يستغنى به عن أخير كما ان شرا يستغنى به عن أشر قال فى الكافية وغالبا أغناهم خير وشر عن قولهم أى أخير منه وأشر (قوله اذا كان خبرا) أى غير استفهام يعنى فيشمل نحو ضربت رجلا أفضل من عمرو فيجب تأخير من عمرو فاصطلحوا على أن يسموا ما بعد من اذا لم يكن فيه كلمة استفهام خبرا واخبارا (قوله لانه بمنزلة الفاعل) انظر وجه تنزيل المجرور بمن بعد افعل التفضيل منزلة الفاعل (قوله بل ما زودت منه أطيب) على تعلق من باطيب يكون المعنى بل ما زودته لنا وهو كلامها أطيب من جنى النحل لان كلام الاحباء ألذ الاشياء لا سيما بعد الهجر وعلى تعلق منه بزودت يكون متعلق أطيب محذوفا أى بل الكلام الذى زودتنا منه أطيب من جنى النحل وأما كون المعنى بل جنى النحل الذى زودتنا منه أطيب من قولها أهلا وسهلا فهو معنى سخيف

(قوله وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما) أى مع ملاحظة قوله يتلو والظاهر رجوع لهما الى تلو ومن فمجرور من نطق به أيضا بلفظ تلو وكأن الشارح استبعد رجوع الضمير الى المضاف والمضاف اليه (قوله أحسن فى عينه الكحل) فأحسن أفعل تفضيل وهى صفة رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد أفضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى أن الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره والسبب فى اطراد رفع افعل التفضيل الظاهر فى مثل هذا المثال تهيؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل ولا يعاقب الفعل الا بعد نفى أو شبهه ولذا ترك الناظم التنبيه على اشتراطهما وفى عينه ومنه متعلقان بأحسن والممتنع انما هو عمل أفعل التفضيل فى المفعول به ودلالة التركيب على أفضلية الكحل فى عين زيد من الكحل فى عين غيره انما هى بحسب السياق والا فمفهوم التركيب محتمل للمساواة لانك لم تنف المساواة لكن المساواة منفية بقرينة السياق كما أن الفعل المعاقب لافعل التفضيل بعد النفى أو شبهه انما يدل على نفى المساواة بقرينة أن الكلام مسوق للمدح بخلاف مررت برجل أفضل منه أبوه فانك اذا أتيت بالفعل محله وقلت يفضل أبوه فاتت الدلالة على التفضيل التى يدل عليها (١١٩) أفعل التفضيل وهو بحسب السياق

أى أطيب منه قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بوردت وبتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلق بتقدما والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها ففهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلوا الشئ الذى يتلوه ثم اعلم ان أفعل التفضيل يرفع المضمر فى لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففى أفعل ضمير يعود على زيد وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار الى الاولى منهما بقوله (ورفعه الظاهر نزر) يعنى ان افعل المذكور يرفع الظاهر وهى لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم أشار الى اللغة الثانية بقوله (ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا) هذه اللغة لجميع العرب وهى ان افعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بان يكون معاقبا للفعل وذلك اذا ولى نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله

(كلن ترى فى الناس من رفيق • أولى به الفضل من الصديق)

والاصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وهى تقدم النفى وهو لن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين

النعت

هو التابع لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال

(يتبع فى الاعراب الاسماء الأول • نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر فى هذا البيت التوابع وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعى العطف وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون الا متأخرا عن المتبوع ثم قال

(قوله أولى به) ضمير به لرفيق وأولى نعت لرفيق ان كانت ترى بصرية ومفعول ثان ان كانت قلبية والرفيق الصاحب ﴿النعت﴾ اعلم أرشدنا الله واياك أن النعت فى اصطلاح النحويين على ما قاله ابن عصفور اسم أو ما فى تأويله من ظرف أو مجرور أو جملة يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو ازالة اشتراك عارض فى معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد مما يدل على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصة من خواصه وهو أحسن تعاريف النعت باعتبار تعرضه لتفاصيله وذلك كان تصفه بصفة سببيه

مثل مررت برجل قام أبوه والترحم كجاء زيد المسكين والتأكيد كنفخة واحدة والحلية كجاء زيد الطويل والنسب كالقرشى والنعت والصفة والوصف هنا بمعنى واحد وفى غير ما هنا الوصف هو ذكر الصفة وأما الصفة فهى المعنى القائم بذات (قوله الحاصل والمتجدد) زاد العلامة الاشمونى غير خبر قال فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض اه وقوله خبر المبتدا أى فى الاصل أو الحال فبعض افراد الذى هو خبر المبتدا فى الاصل خرج بقوله الحاصل نحو ان زيدا قائم والذى هو خبر فى الحال خرج بقوله والمتجدد أى كل متجدد لكن ترد الحال الثانية فى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فانها مشاركة لما قبلها فى الحاصل والمتجدد اذا حذفت زيدا وأتيت بدله بنكرة كرجل فتقول مررت برجل راكب ضاحك الا ان يقال المراد المتجدد مع كون التركيب لم يتغير فيه الا العامل وتعريف الشيخ المكودى النعت بأنه هو التابع لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد تعريف بالاعم وهو جائز عند الاقدمين وقد يقال لا حاجة الى زيادة غير خبر لان المراد التابع لما قبله فى الاعراب الحاصل ما دام حاصلا والمفعول الثانى لا يتبع ما قبله فى اعرابه الحاصل ما دام حاصلا اذ يجوز انابة الثانى فهو خارج بقوله الحاصل وخرج حامض من قولك الرمان حلو حامض لانه لا يتبع ما قبله فى اعرابه المتجدد لانك تقول نظرت الى رمان حلو حامضا أى فى حال كونه حامضا الا

(فالنعت تابع متم ما سبق • بوسمه أو وسم ما به اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق لانهما لا يتممان متبوعهما وبوسمه أو وسم ما به اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لانهما متممان لما سبق كالنعت الا أن النعت يتممه بدلالته على معنى فى المتبوع أو فيما كان متعلقا به وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به اعتلق ان النعت على قسمين متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقى ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببى ثم ان نوعى النعت يشتركان فى أنهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله (وليعط فى التعريف والتنكير ما لما تلا) يعنى ان النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال (كامرر بقوم كرما) فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل ثم ان النعت الحقيقى ينفرد عن السببى بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسة وهى واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار الى ذلك بقوله (وهو لدى التوحيد والتذكير أو • سواهما كالفعل فاقف ما قفوا)

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقى وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببى وهو ما رفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف لا يجب مطابقته فى ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لانك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم فلا يطابق لانك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبواهما وبرجال قام آباؤهم ثم قال (وانعت بمشتق كصعب وذرب • وشبهه) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة هو الحاد من كل شئ والمراد بشبه المشتق اسم الاشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذى بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد الا انه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه ثم قال

(ونعتوا بجملة منكرا • فأعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرا ان الجملة لا تكون نعتا للمعرفة وذلك لانها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا انها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم اطلاقه فى الجملة انها تكون طلبية لان الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدا فلذلك أزال هذا الايهام بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الامر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شئ من ذلك نعتا لانها لا تدل على شئ محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال (وان أتت فالقول أضمر تصب) يعنى اذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز

حتى اذا جن الظلام واختلط • جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتأويل فى ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا

بقول

يشمل عطف البيان لانه يوضح فهو مكمل لما قبله ويشمل التوكيد لانه يوضح أيضا من حيث انه يثبت الحقيقة ويرفع المجاز (قوله بوسمه) أى بوسم ما سبق أى بصفة ما سبق أى بدلالته على صفة ما سبق فضمير وسمه عائد الى ما (قوله ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق) استشكل اخراج البدل بمتم بان البدل فى أكلت الرغيف ثلثه يوضح انه ليس المراد جميع الرغيف وقس عليه بقية أنواع البدل فهو متم ويمكن الجواب بان المقصود فى البدل تكرير النسبة وحصول الايضاح باللازم لا بالقصد واستشكل أيضا اخراج عطف النسق بمتم بانه قد يكمل ما قبله بان يوضحه بان يعطف الجلى على الخفى نحو عندى عسجد وذهب ويجاب بان الشارح يرى منع هذا التركيب (قوله وليعط فى التعريف) أى من التعريف والتنكير ما لما تلا ويصح أن تكون فى على بابها على حذف مضاف أى فى حال التعريف (قوله وهو لدى التوحيد) لدى بمعنى فى أى فى التوحيد والتذكير (قوله كذا) وسائر أسماء الاشارة الا أسماء الاشارة المكانية كهنا (قوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) وهى ما لا تحتمل الصدق والكذب بالنظر الى ذاتها (قوله جاؤا بمذق) أى بلبن مقول فيه هل رأيت الذئب أى لبن مشوب بماء لون ذلك اللبن مع الماء كلون الذئب ونحو ذلك أن تقول جاء رجل

هل رأيت الاسد أى مقول فيه هل رأيت الاسد أى ان كنت رأيت الاسد فهو مثله فى الشجاعة والمعنى ان كنت رأيت الذئب فهذا اللبن لونه كلونه (قوله لكنه شبيه بالمشتق) فعلى تأويل عدل مثلا بعادل يكون داخلا فى المؤول بالمشتق فهو داخل فى قول الناظم وانعت بمشتق كصعب وذرب ٭ وشبهه كذا وذى والمنتسب وعلى كونه على حذف مضاف فليس هو النعت فى الحقيقة وانما النعت هو المحذوف يصح تقديره ذو فيكون مؤولا بالمشتق ويصح تقديره صاحب فيكون مشتقا وان لم يكن صفة صريحة وأما اذا قصد انه تجسم من العدالة ليكون أبلغ فيكون مؤولا بمشتق أى متجسم من العدالة قيل يستثنى من المصدر ذو والميم الزائدة فانظر ماوجهه ولعله لكونه لم يسمع (قوله ونعت غير واحد الخ) يستثنى اسم الاشارة فلا ينعت بنعت مفرق عند سيبويه وقد يجوز على البدل أو عطف البيان فانظر ماوجه ذلك (قوله والنصب باضمار فعل يفسره فرقه) واذا ظرف مستقبل مضمن معنى الشرط وهل الناصب له فعل الشرط أو فعل الجواب قولان أشهرهما الثانى عند الاكثرين قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد وأصحهما الاول اذ يلزم على قول الاكثرين أن يقع اذا معمولا لما بعد الفاء فى قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن اه واذا كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فكيف يفسر كما أشار الى ذلك الازهرى ويمكن أن يجاب عن الشيخ المكودى بانه جعل اذا غير مضمنة معنى الشرط وجعل الفاء فى فعاطفا صلة (قوله ونعت معمولى الخ) لكون العامل الثانى كأنه تأكيد للاول فكأنهما عامل واحد بخلاف ما اذا اختلفا معنى أو عملا فليسا كالعامل الواحد فيلزم اجتماع عاملين ليسا كالشئ الواحد على معمول واحد (قوله ان يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس) أى جنس الفعل والاسم واذا أضيف اليها الاختلاف فى العمل صارت أربعا بعد كل واحد مع كل واحد مما بعده ومع مجموع ما بعده تخرج الصور ثمانية منها ما يسهل مثاله ومنها ما يفرض (قوله وخاصم الخ) فيه حذف والتقدير وكذا اذا كان العامل واحدا او اختلف عمله نحو خاصم زيد عمرا العاقلان (قوله وخاصم زيد عمرا العاقلان) هذا عند البصريين وأجاز الفراء اتباع الاخير قال العلامة الاشمونى لكن النص عن الفراء أنه اذا اتبع غلب المرفوع ويجوز اتباع أيهما شئت عند ابن سعدان

بمقول والتقدير جاؤا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير فى قوله ونعتوا عائد على العرب وما فى قوله ما أعطيته مفعول ثان لاعطيت وفى أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الاول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبرا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى أعطيته وايقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير ايقاع الجملة ذات الطلب وان أتت يعنى الجملة الطلبية نعتا فأضمر القول ثم قال (ونعتوا بمصدر كثيرا) يعنى ان النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الاصل لان المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا اطراد الوصف كما تقدم فى قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ثم قال (فالتزموا الافراد والتذكيرا) يعنى ان المصدر اذا وقع نعتا التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت فى الحقيقة محذوف والاصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على ما كان عليه من الافراد ثم قال (ونعت غير واحد اذا اختلف ٭ فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والاخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز فى نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر فى فرقه ولا عاطفه عطفت اذا ائتلف على اذا اختلف ثم قال

(ونعت معمولى وحيدى معنى ٭ وعمل أتبع بغير استثنا)

يعنى انك اذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبعت النعت للمنعوت فى اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فان العاملين متحدان فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لا أن الاتباع واجب لانه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الاتباع اذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضا أن العاملين اذا اختلفا معنى لم يجز الاتباع وفيه ثلاث صور احداها أن يختلفا فى المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان الثانية ان يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الكريمان الثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو واذا أريد بوجد الاول حزن وبالثانى أصاب وفهم من قوله وعمل انهما اذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الاتباع نحو ضربت زيدا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثنا ان الاتباع سائغ فيما

(قوله وهو ابن السراج) فانه يمنع الاتباع فيما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا في اللفظ مطلقا ويمنع الاتباع أيضا فيما اذا اتحدا معنى وعملا ولفظا وقدر الثاني غير تأكيد فان قدر الثاني تأكيدا والاول هو العامل جاز الاتباع ويشكل على هذا أنه ليس هنا حينئذ ما يستثنى منه لانه اذا قدر الثاني غير عامل والغاه وتأكيد من غير أن يعمل فليس هنا عاملان ونحن كلامنا في معمول عاملين ويجاب بانه ليس المراد ان ابن السراج يستثنى جميع ماذكرناه بل المراد انك أنت تستثنى من هذه القاعدة بعض ماذكره ابن السراج وأما ابن السراج فيستثنى منها ما اذا اتحد العاملان عملا ومعنى واختلفا لفظا قال العلامة الاشموني وخص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين اه وفي قول الناظم بغير استثنا رد على هذا أيضا (قوله وان نعوت كثرت) المفهوم معطل لان النعت الواحد كذلك وانما ذكر تعدد (١٢٢) النعت توطئة لقوله الآتي أو بعضها اقطع وانما وجب الاتباع مع الاحتياج الى النعت أو النعوت لتنزل النعت حينئذ منزلة الجزء من المنعوت لكونه لا يعرف الا به ولان في القطع مع الافتقار تشتيتا على ذهن السامع فلا يدرى هل المقطوع وصف لما قبله أو لشئ آخر (قوله واقطع أو اتبع) مفعولهما محذوف للعموم لان حذف المعمول يؤذن بالعموم أى الجميع أو البعض ان يكن معينا بدونها وقوله أو بعضها اقطع فعل وفاعل ومفعول أى أو اقطع بعضها ان كان المنعوت معينا بما سواه من النعوت وقال ابن الناظم أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه فجعل بعضها مجرورا بالعطف على دونها وجعل مفعول اقطع محذوفا واعترضه الشاطبي بان هذا التفسير لا يظهر اذ لو أراد الناظم ذلك لقال أو

ذكر بغير استثناء يشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل ان يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي وحيدى والتقدير ونعت مفعولى عاملين ووحيدى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيد اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق باتبع ثم قال (وان نعوت كثرت وقد تلت • مفتقرا لذكرهن أتبعت)

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى الآية وبغير عطف كقوله تعالى هماز مشاء بنميم الآية فان كان المنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبه بقوله أتبعت أى وجب اتباعها للمنعوت في اعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالاتباع اذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمى خياط طويل اذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج الى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله (واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها) يعنى ان المنعوت اذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع في بعضها والقطع في بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا ان يكون بعضها منصوبا على انه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادى وقال الشارح أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على بدونها وأو في قوله أو اتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت في الاعراب وبين قطعها عن التبعية وفي القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب والى ذلك أشار بقوله

(وارفع أو انصب ان قطعت مضمرا • مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا)

يعنى ان المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب على انه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهرا وأو للتخيير أيضا وان قطعت شرط في جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمر والالف في لن يظهرا ضمير عائد على مبتدا أو ناصبا ثم قال

(وما من المنعوت والنعت عقل • يجوز حذفه وفي النعت يقل)

بعضها اقطع معلنا ان كان معينا بالبعض الآخر ولم يقل ذلك اه ويحتمل ان يكون مفعول يعنى اقطع أو اتبع الجميع أى اقطع الجميع أو اتبع الجميع ان يكن معينا بدونها أو اقطع بعضها دون البعض فيما اذا كان المنعوت معينا بدون الجميع فيكون بعضها مفعول اقطع فان قلت يلزم فوات التنبيه على ما اذا كان المنعوت معينا ببعضها قلنا هو مأخوذ من قوله قبل وان نعوت كثرت الخ مع قوله واقطع أو اتبع ان يكن معينا بدونها فانه يعلم منه أن البعض الذى تعين به المنعوت يجب اتباعه وانه لا يجب اتباع البعض الذى لم يتعين به المنعوت والحاصل انه فهم منه ان العلة في وجوب الاتباع الافتقار وفي عدم وجوبه عدم الافتقار لانه قال وقد تلت مفتقرا لذكرهن وما خرج على الاعراب الاول يؤخذ بالمفهوم (قوله معلنا) أى مظهرا لذلك وهو تبكيت على من يقول ان القطع لا يكون الا بعد الاتباع ﴿فائدة﴾ اذا نعت بمفرد وظرف أو شبهه وجملة قدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة على طريق الاولى كقوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه ويجوز خلافه كقوله

يعنى انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت اذا علم الا ان ذلك فى النعت قليل وفهم من قوله وفى النعت يقل ان حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عزوجل وعندهم قاصرات الطرف أتراب أى حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر * فلم أعط شيأ ولم أمنع * أى فلم أعط شيأ طائلا ومابمنذ أموصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه فى موضع خبر ماأو فاعل يقل ضمير يعود على الحذف

﴿التوكيد﴾

التوكيد على قسمين لفظى ومعنوى فالمعنوى على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الاحاطة والشمول وقد أشار الى الاول فقال

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا)

يعنى ان الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا فى حالة الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك بقوله

(واجمعهما بأفعل ان تبعا * ماليس واحدا تكن متبعا)

يعنى ان النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل وشمل قوله ماليس واحدا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثانى وهو الدال على الاحاطة والشمول بقوله

(وكلا اذكر فى الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الالفاظ الا مضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلا وأل فى الضمير للعهد ففهم منه ان الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما فى النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أى كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم ولم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها بفاعلة من عم فاذا بنيت من عم فاعلة قلت عاممة فاجتمع مثلان فادغم الاول فى الثانى وانما قال مثل النافلة لاغفال كثير من النحويين عن ذكر عامة فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ماذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال

(وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعنى ان أجمع ومابعده يؤكد به بعد كل وفهم من ترتيب هذه الالفاظ ان أجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخرا عنها والآخر غالب وهو انه لا يؤكد به دون كل بقوله

(ودون كل قد يجىء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعنى ان أجمع ومابعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون

تعالى كتاب أنزلناه اليك مبارك فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين وأوجب ابن عصفور الترتيب كما فى آية غافر ورد عليه بالآيتين قال الامام السيوطى فى ألفيته

ورتب المفرد ثم الظرفا * فجملة من غير حتم يلفى اه من خط العلامة ابن القاضى

(قوله التوكيد) يقال وكد توكيدا بالواو أكثر من الهمز (قوله فتقول قام زيد نفسه وعينه) قال الاشمونى لا يجوز عطف بعض ألفاظ التأكيد على بعض فلا يجوز قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة وهو الذى فى نسخ سيدى المكودى رحمه الله (قوله ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء) جعلوا منه اشتريت العبد كله بخلاف جاء العبد كله فالمعتبر صحة التجزى باعتبار العامل ولذا قال المرادى ذو أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وزاد العلامة المرادى غير مثنى (قوله وبعد كل أكدوا بأجمعا) أجمع وفروعه معارف فقيل بتقدير الاضافة الى ضمير المؤكد وقيل بالعلمية

والهندات جمع وفهم من قوله قد يجيء ان ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لانه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى لاغوينهم أجمعين وجماء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال

(وان يفد توكيد منكور قبل • وعن نحاة البصرة المنع شمل)

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا • تحملني الذلفاء حولا أكتعا

وقوله أيضا

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب • يا ليت عدة شهر كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل ان أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للاخفش والكوفيين والمنقول عن الاخفش والكوفيين ان النكرة لا تؤكد الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه ان المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل ان البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال

واغن بكلتا في مثنى وكلا • عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

يعني ان العرب استغنت بكلتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا في المذكر عن وزن افعل فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا قام الزيدان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولا بد من اضافة كلا وكلتا الضمير المؤكد وقد تقدم في قوله وكلا اذكر في الشمول البيت واغن فعل أمر من غنى بمعنى استغنى وبكلتا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال

(وان تؤكد الضمير المتصل • بالنفس والعين فبعد المنفصل • عنيت ذا الرفع)

يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل تقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم ان الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضا أن التأكيد اذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع ان الضمير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال (وأكدوا بما • سواهما والقيد لن يلتزما) يعني ان ضمير الرفع المتصل اذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله لن يلتزما ان توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وان تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال

(وما من التوكيد لفظي يجي • مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظي اعادة اللفظ بموافقه وفهم من قوله مكررا انه يكون بالمساوي لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوي معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير قمن لان جديرا وقمنا متفقان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك وما مبتدأ وهي موصولة ولفظي خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره

صلة

(قوله وان يفد توكيد منكور قبل) قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم الى ثلاثة أقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمرات (قوله يا ليت عدة شهر) الذي في الاشموني يا ليت عدة حول وبحث بعضهم في الاستشهاد بانه لا شاهد فيه لان الحول معين اذ تقديره حولي ثم حذفت الياء وبدل لكون المراد ما ذكر انه ليس مراد المتكلم حولا من الاحوال بل الحول المعين (قوله واغن بكلتا الخ) قال سيدي عبد الواحد بن عاشر هذا البيت يتعلق بقوله • وبعد كل أكدوا باجمعا • خلفه وصله به كما يوجد في بعض النسخ (قوله فبعد المنفصل) قال أبو حيان لا خصوصية لذلك بل يجوز أن تقول جئتم يوم الجمعة أنفسكم اه قال أبو اسحق لما كان النفس والعين قد يليان العامل من غير كونهما للتأكيد جيء بالضمير المنفصل دفعا لما يعرض من اللبس في نحو هند خرجت نفسها وحمل عليه ما لا لبس فيه (قوله مكررا) ولا يزيد على ثلاث مرات (قوله في الاسم) ولو نكرة فقوله وان يفد توكيد منكور خاص بالمعنوي

صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر فى الخبر يحيى خبر المبتدا ومكررا حال من الضمير المستتر فى يحيى ثم قال

(ولا تعد لفظ ضمير متصل • الا مع اللفظ الذى به وصل)

يعنى انه اذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور والمتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شئ نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد واياك اياك ضربت ثم قال (كذا الحروف غير ما تحصلا • به جواب) يعنى ان التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول فى توكيد فى من قولك فى الدار زيد فى الدار فى الدار زيد وان من ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا فى الضرورة كقوله • ولا للماجهم أبدا دواء • فلو كان الحرف جوابا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصل به جواب ومثله بقوله (كنعم وكبلى) فتقول نعم نعم وبلى بلى لانه لم يتصل به شئ يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى وجوب اعادة ما اتصل بها الا المتحصل به الجواب ثم قال

(ومضمر الرفع الذى قد انفصل • أكد به كل ضمير اتصل)

يعنى ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو قمت أنت وقمت أنا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى المرادف

﴿عطف البيان﴾

انما سمى عطف البيان لانه يبين متبوعه كالنعت قوله (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذى بيان وذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى أو ذو نسق ثم بين ان مراده فى هذا الباب عطف البيان بقوله (والغرض الآن بيان ما سبق) أى الغرض فى هذا الباب عطف البيان ثم عرفه فقال

(فذو البيان تابع شبه الصفه • حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس فشمل جميع التوابع وشبه الصفه مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت فان النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق كما تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال فى النعت بوسمه الى آخره وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفه نعت لتابع لا خبر بعد خبر لانه قيد فى التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع ثم قال

(فأولينه من وفاق الاول • ما من وفاق الاول النعت ولى)

يعنى ان عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله

(فقد يكونان منكرين • كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة الى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل ان للمتقين مفازا حدائق وما فى قوله ما من وفاق مفعول ثان لأولينه وهى موصولة والنعت مبتدأ خبره ولى والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولى والضمير العائد

(قوله وغير منصوب على الاستثناء) قال الحطاب ويجوز الرفع ويكون نعتا للحروف (قوله العطف اما ذو بيان) فائدته رفع اللبس ولا يشترط فى أحدهما أن يكون خاصا (قوله أو نسق) استغنى بأو عن اما الثانية (قوله حقيقة القصد به منكشفه) ليس مخرجا شئ كما عند ابن هشام وأبى اسحق الشاطبى لانه لا يستغنى عنه بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره لكن لما كان هذا الشبه غير مبين للمراد فسره بقوله حقيقة القصد به منكشفه (قوله فاولينه) أى أعطينه ما النعت أى الحقيقى وليه أى أخذه من موافقة الاول

من الصلة الى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر فى ولى عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأولينه والتقدير فأولينه من وفاق الاول الذى النعت وليسه من وفاق الاول ثم قال (وصالحا لبدلية يرى) يعنى ان عطف البيان يصلح أن يجعل بدلا وذلك مطرد الا فى موضعين نبه على الاول منهما بقوله (فى غير نحو ياغلام يعمرا) يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فياغلام منادى مبنى على الضم ويعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبه على الثانى بقوله (ونحو بشر تابع البكرى) يشير بذلك الى قول الشاعر

أنا ابن التارك البكرى بشر • عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتا للبكرى ولأدى الى اضافة مافيه أل الى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله (وليس أن يبدل بالمرضى) وصالحا مفعول ثان ليرى وفى يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالح وفى غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتا لبشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وان يبدل اسم ليس والباء زائدة فى خبرها

﴿عطف النسق﴾

النسق فى اللغة النظم قال الزبيدى والنسق العطف على الاول قوله (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله (كاخصص بود وثناء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ أو بحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع فى حروف العطف فقال (فالعطف مطلقا بواو ثم فا • حتى أم او) ذكر فى هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها فى اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم والفاء وحتى فلا اشكال فى تشريكها فى اللفظ والمعنى وأما أم وأو فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وجعلهما الناظم مما يشرك فيهما باعتبار ان ماقبلهما ومابعدهما مستوفى المعنى الذى سيقتاله من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقا حال من العطف وثم ومابعدها معطوف على واو باسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى وأو وأم ثم مثل بقوله (كفيك صدق ووفا) ثم قال (وأتبعت لفظا فحسب بل ولا • لكن) ذكر فى هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها لفظا لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو لا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وماقام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن فقال (كلم يبدو امرؤ لكن طلا) والطلا الولد من ذوات الظلف والحاصل من البيتين ان حروف العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك فى اللفظ والمعنى وهى ستة وقسم يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وهى ثلاثة وبل فاعل باتبعت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع فى معانى حروف العطف وبدأ بالواو فقال

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا • فى الحكم أو مصاحبا موافقا)

يعنى ان الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها الاحق نحو قام زيد وعمرو وبعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا أو مصاحبا معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب للاحق ومصاحب فهو من باب التنازع ثم قال

(واخصص بها عطف الذى لا يغنى • متبوعه كاصطف هذا وابنى)

(قوله وصالحا لبدلية يرى) الفرق بين البدل وعطف البيان ان البيان فى البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان بالعكس (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) ففيه التنبيه والاشارة الى الخلاف والمخالف الفراء والفارسى (قوله تال بحرف متبع) حرف باعتبار المصدر بانه تشريك معمولين فى عامل واحد مع توسط حرف بينهما يقوم مقام تكرار العامل قال الامام السيوطى فى ألفيته وعد قوم فى الحروف الا وأى وليس أين كيف هلا وقال القاضى وقال والدنا رحمه الله عليه وعد بعض فى حروف النسق كيف ولولا أين أى فحقق الا وليس ثم هلا ومتى اما كأو جاءت فخذها مثبتا (قوله ومطلقا حال من العطف) فيه اتيان الحال من المبتدا وهو ضعيف وقال الحطاب حال من الضمير المستتر فى الخبر وجاز تقديم الحال على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه لان ذلك مغتفر فى النظم على أن الاخفش والناظم أجازاه قياسا (قوله لكن طلا) هو ولد بقر الوحش قاله الهوارى وهو مقصور (قوله اسم فعل) صوابه

يعني

يعنى ان الواو تنفرد من سائر حروف العطف بان يعطف بها على مالا يستغنى به عن متبوعه نحو
تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولا يجوز العطف
فى هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتفف فابدل من التاء طاء وادغم الفاء فى الفاء يقال
صففت القوم فاصطفوا اذا أوقفتهم فى الحرب صفا ثم انتقل الى الفاء وثم فقال

(والفاء للترتيب باتصال • وثم للترتيب بانفصال)

يعنى ان الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن
المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام
زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة واذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد
وبينهما مهلة والفاء مبتدأ أو خبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب ثم قال

(واخصص بفاء عطف ماليس صله • على الذى استقر انه الصله)

يعنى أن الفاء تختص بان يعطف بها مالا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ماهو صلة نحو الذى
يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف
ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك ان المعطوف بالفاء فى هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفا
على الصلة ولا تكون الصلة الا جملة ثم انتقل الى حتى فقال

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا • يكون الا غاية الذى تلا)

يعنى أن حتى لا يكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا الا ان زيدا
بعض القوم ولا يكون الا غاية له امافى زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص نحو غلبك
الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا ما بعضه مصرح به كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله • والزاد حتى نعله ألقاها

تقديره ألقى ما يثقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذلك على كل
واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله
اعطف ثم اعلم ان أم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاول فقال (وأم بها اعطف اثر همز
التسويه) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها اثر همزة التسوية كقولك سواء على أقمت أم
قعدت ومنه قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أو اثر همزة يطلب بها ما يطلب باى نحو أزيد
عندك أم عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله (أو همزة عن لفظ أى مغنيه) وانما سميت
متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها
والى ذلك أشار بقوله

(وربما أسقطت الهمزة ان • كان خفا المعنى بحذفها أمن)

فشمل قوله الهمزة التى للتسوية كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة والهمزة التى
تتقدم مع أم باى كقول الشاعر

فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشر • أتونى فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه فى شرح الشافية انه مطرد وان كان شرط وخفا
المعنى اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض فى موضع خبر كان
والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفى بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثانى
من قسمى أم وهى المنقطعة فقال

(وبانقطاع وبمعنى بل وفت • ان تك مما قيدت به خلت)

ام المنقطعة هى الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدر مع أم

اسقاط فعل لانها اذا
كانت بمعنى فقط لا تكون
اسم فعل (قوله فاعطف
بواو) قال ابن عاشر فى
تذكرته ليس فى التوابع
ما يتقدم على متبوعه الا
المعطوف بالواو لانها
لا ترتب وهو خاص بالضرورة
(قوله للجمع المطلق) هو
بمعنى مطلق الجمع فلا فرق
بين العبارتين وأما الفرق
بين الماء المطلق ومطلق
الماء فاصطلاح الفقهاء
(قوله والفاء للترتيب) على
ما يليق بالمقام نحو تزوجت
هند فولدت اذا كانت مدة
الحمل تسعة أشهر فيصدق
عليه انه تعقيب قاله فى
المغنى (قوله بعضا بحتى
الخ) الذى صححه الامام
ابن مالك فى كتبه ان الواو
لا ترتب وحتى مثلها ونص
ابن هشام فى المغنى
والحاذى وبعض شراح
الجمل وسيدى أحمد تلميذ
الرصاع شارح قواعد ابن
هشام على انها ليست
للترتيب ولا للمهلة كالواو
خلافا لمن زعم انها للترتيب
كالزمخشرى (قوله حتى
النساء) قد اجتمعا فى قوله
قهرناكم حتى الكماة فانتم
تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

بأى وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف في معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للزومها اياه على القولين وبانقطاع متعلق بوفت وكذلك وبمعنى بل وخلت خبر تكن وبما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة فان قلت كيف يصح اعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة قلت هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندي درهم ونصفه ثم انتقل الى أو فقال

(خير أبح قسم بأو وأبهم • واشكك واضراب بها أيضا نمى)

ذكر لاو في هذا البيت ستة معان الاول التخيير نحو خذ من مالى دينارا أو ثوبا الثانى الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الامرين في الاباحة ومنعه في التخيير الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف الرابع الابهام كقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الابهام ان الابهام يكون المتكلم عالما ويبهم على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله تعالى وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون وفي قوله واضراب بها أيضا نمى اشارة الى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمى خبره وبها متعلق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقا باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبقى من معانى أو ان تكون بمعنى الواو واليه أشار بقوله (وربما عاقبت الواو) يعنى ان أو تعاقب الواو أى تكون بمعناها وذلك اذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله (اذا • لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذا للبس أى طريقا ومنه

جاء الخلافة أو كانت له قدرا • كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدرا وفهم من قوله وربما عاقبت ان ذلك قليل واذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال

(ومثل أو في القصد اما الثانيه • في نحو اما ذى واما النائيه)

مذهب أكثر النحويين أن اما المسبوقة بمثلها عاطفة وذهب بعضهم الى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقا وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعانى المذكورة لاو وليس كذلك لان اما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها للاضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ اما ثوبا واما دينارا ومثالها للاباحة جالس اما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ومثالها للابهام قام اما زيد واما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله اما الثانيه فائدتان الاولى ان التى بمعنى أو انما هى الثانيه دون الاولى والاخرى انها لابد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من المثال انها لابد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدا والثانية نعت لاما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذى أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك اما ذى وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك ثم انتقل الى لكن فقال (وأول لكن نفيا اونهيا) يعنى ان لكن العاطفة تأتى تابعة للنفى نحو ما قام زيد لكن عمرو وللنهى نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا وفهم منه انها لا تجيء في الايجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال (ولا • نداء او أمرا او اثباتا تلا) يعنى ان لا العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو وللامر نحو اضرب زيدا لا عمرا وللاثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدا وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود

(قوله غير عاطفة) لان حرف العطف لا يدخل على مثله

على

على لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا تلا وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع ان لا معطوف على لكن وانه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال (وبل كلكن بعد مصحوبيها) يعني ان بل اذا وقعت بعد مصحوبي لكن وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد منهي عن ضربه وهو مثبت لعمرو فبل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل ذلك بقوله (كلم أكن في مربع بل تيها) المربع موضع الربيع والتيها القفر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وهاء مصحوبيها عائد على لكن ثم ان بل تقع بعد مصحوبي لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الامر والى ذلك أشار بقوله

(وانقل بها للثان حكم الاول ۞ في الخبر المثبت والامر الجلي)

يعني ان بل اذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الامر فانقل بها حكم ماقبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند الى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الامر اضرب زيدا بل عمرا فالامر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها في أربعة مواضع في النفي والنهي والخبر المثبت والامر وقوله الجلي تتميم لصحة الاستغناء عنه ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وان على ضمير رفع متصل ۞ عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعني انك اذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه انك اذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدا وفهم منه أيضا أن ضمير الرفع اذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيدا ومستترا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل جنات عدن يدخلونها ومن صلح فالفصل هنا بضمير المفعول وان شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله (وبلا فصل يرد ۞ في النظم فاشيا) فمن ذلك قول الشاعر

قلت اذ أقبلت وزهر تهادى ۞ كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الراجز

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ۞ ما لم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في الشعر وفيه اشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر في سواء وليس فيه فصل ثم نبه على انه مع فشوه ضعيف بقوله (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كانه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكانه عطف اسم على فعل وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال

(وعود خافض لدى عطف على ۞ ضمير خفض لازما قد جعلا)

يعني انه اذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم اعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فاعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين الا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين الى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم

(قوله تيها) قال شيخ شيخنا العلامة المرابط ممنوع من الصرف لوجود ألف التأنيث فيه وهو ممدود وقصره ضرورة (قوله لازما قد جعلا) وعلله بأن ضمير الجر شبيه التنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لذلك فامتنع الا مع اعادة الجار والتعليل الثاني واه

ولذلك قال (وليس عندى لازما) يعنى ان اعادة الخافض فى ذلك لا تلزم عندى ثم استدل على صحة اختياره بقوله (اذ قد أتى ٭ فى النظم والنثر الصحيح مثبتا) وقد استدل على ذلك فى مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله ٭ فاذهب فما بك والايام من عجب ٭ والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضى الله تعالى عنه واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام عطفا على الضمير فى به ثم قال (والفاء قد تحذف مع ما عطفت) يعنى ان الفاء العاطفة قد تحذف هى ومعطوفها كقوله عز وجل أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أى فضرب فانفلق ثم قال (والواو) أى والواو قد تحذف أيضا مع ما عطفت ومنه قوله تعالى سرابيل تقيكم الحر أى والبرد وذلك فى الفاء والواو مشروط بأمن اللبس والى ذلك أشار بقوله (اذ لا لبس) أى ان لم يكن لبس فى حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أى والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء (وهى انفردت ٭ بعطف عامل مزال قد بقى ٭ معموله دفعا لوهم اتقى) يعنى ان الواو انفردت من سائر حروف العطف بانها يعطف بها عامل مزال أى محذوف بقى معموله وذلك كقوله

علفتها تبنا وماء باردا ٭ حتى غدت همالة عيناها

فتبنا مفعول ثان بعلفتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقى هو ماء وقوله دفعا لوهم اتقى يعنى ان حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لدفع ما يتقى من كون ماء معطوفا على تبنا اذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولا معه لان المعية متعذرة فيه ثم قال (وحذف متبوع بدا هنا استبح) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز اذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيدا بل وعمرا أى بل ضربته وعمرا ومفهومه ان ذلك سائغ فى جميع حروف العطف وليس كذلك بل انما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل ثم قال (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعنى ان الافعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى الاسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتدا ثم قال (واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى أنه يجوز ان يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن أى قابضات ثم قال (وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل

٭(البدل)٭

(التابع المقصود بالحكم بلا ٭ واسطة هو المسمى بدلا)

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على أنه المقصود بالحكم مطلقا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع فى ذكر أقسامه فقال

(مطابقا أو بعضا او ما يشتمل ٭ عليه يلفى أو كمعطوف ببل)

ذكر

(قوله أى فضرب) وضرب معطوف على أوحينا قاله ابن هشام

٭(البدل)٭

اشترك بدل البعض وبدل الاشتمال فى كون المبدل منه فى كل منهما غير واف بالمراد واما بدل الكل فالمبدل منه فيه واف بالمراد لكنه كغير الوافى لكون المقصود تقرير النسبة وتقويتها وقصدها مرتين ولذا لم يقتصر على البدل فى جميع الاقسام

ذكر له أربعة أقسام الاول المطابق وهو بدل الشئ من الشئ ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتي ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان ليلفي وفي يلفي ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الاول ليلفي وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين واليهما أشار بقوله

(وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)

يعني ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لحما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت به الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت انك أكلت لحما دون أن تسلب الحكم عن الاول والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلب الغلط عن الاول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الاول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ان صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الاول عليه أي وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدا مضمر على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وان صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الاول وهو المتبوع ثم مثل للاقسام الاربعة فقال

(كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزره خالدا مثال للبدل المطابق لان خالدا والضمير المتصل بزره كشئ واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتمال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر وسيأتي وخذ نبلا مدى مثال للبدل المباين وقد تقدم انه على قسمين والمثال محتمل لهما لانه يجوز ان يكون قصد الاول فيكون كقولك أكلت خبزا لحما وان لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حمارا والمدى جمع المدية وهو السكين ثم قال

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الا ما احاطة جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا)

يعني ان ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله * وما ألفيتني حلمي مضاعا * وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال (كانك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في انك واستمالا خبر ان ثم قال (وبدل المضمن الهمز يلي همزا) يعني ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لابد ان يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله (كمن ذا أسعيد أم علي) وبدل مبتدأ والهمز مفعول ثان بالمضمن ويلي في موضع خبر المبتدا وهمزا مفعول

(قوله جئتم كبيركم وصغيركم) وهو كقوله تعالى حكاية تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا

بيلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم على بدل من من ثم قال

(ويبدل الفعل من الفعل كمن • يصل الينا يستعن بنا يعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز فى جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله • متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا • فتأتنا وتلمم متفقان فى المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى يلق أثاما يضاعف له العذاب ومنه قوله فى المثال من يصل الينا يستعن فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع

(النداء)

النداء فى اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو فى الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار الى الاول فقال

(وللمنادى الناء أو كالناء يا • وأى وآ كذا أيا ثم هيا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائى البعيد المسافة وبأو كالنائى البعيد حكما كالساهى ثم أشار الى المنادى القريب بقوله (والهمز للدانى) والدانى هو القريب فذكر له حرفا واحدا وهو الهمزة نحو أزيد أقبل ثم أشار الى المندوب فقال (وا لمن ندب • أو يا) فذكر للمندوب حرفين وا ويا نحو وازيداه ويازيداه فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره وان وا لا ينادى بها الا المندوب ثم قال (وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا وهو يا يعنى ان يا اذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنب وتعينت وا لانها لا لبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار الى الاول والثالث بقوله

(وغير مندوب ومضمر وما • جا مستغاثا قد يعرى فاعلما)

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التى ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافى ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء اذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الاشارة فاخرجه بقوله

(وذاك فى اسم الجنس والمشار له • قل ومن يمنعه فانصر عاذله)

الاشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان فى حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة خلافا فقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله فعاذل المانع يجيز وعاذله اسم فاعل من عذل اذا لام وذا له معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله ثوبى حجر أى يا حجر ومن حذفه مع اسم الاشارة قوله • بمثلك هذا لوعة وغرام • أراد يا هذا وفهم منه ان الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو يوسف أعرض عن هذا والمضاف نحو رب اغفر لى والموصول نحو من لا يزال محسنا أحسن الى والمطول نحو طالعا جبلا أقبل وأى نحو أيها المؤمنون وذلك مبتدأ وخبره قل وفى اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبنى على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله (وابن المعرف المنادى المفردا • على الذى فى رفعه قد عهدا)

يعنى أن حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ما تعرف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف فى النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال فى نحو يا رجال مفرد لانه ليس بمضاف ولا شبيه به وفهم من قوله على الذى فى رفعه قد عهدا أنه اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يا زيدان وان كان جمع مذكر بنى على الواو نحو يا زيدون والمعرف

(قوله وبدل الاشتمال كقوله تعالى يلق أثاما يضاعف) وقال ابن هشام هو بدل كل لان مضاعفة الجليل العذاب هى لقى الآثام (قوله وأما بدل البعض فلم يسمع) ومثله الازهرى بقوله ان تصل تسجد لله يرحمك (قوله النداء) قال ابن أبى الربيع المنادى اذا حقق كان مفعولا فى المعنى كانك قلت فى يا زيد أنادى زيدا ولهذا ساغ تركيب الحرف مع الاسم ونقل ابن الخباز عن الزمخشرى ان اللفظ بهذا خطأ قال لان النداء ركن من أركان المعانى واللفظ بالفعل يخرجه الى الخبر اه وقيل يا وأخواتها أسماء أفعال وليس بصحيح (قوله وابن المعرف) علة بنائه وقوعه موقع ضمير المخاطب وذلك ان المنادى مخاطب وحق الخطاب أن يكون بالكنايات لا بالاسماء الظاهرة فكان ينبغى أن يقال يا أنت فاوقع الظاهر موقع أنت وكان البناء ضما تشبيها بقبل وبعد بجامع انقطاع الصوت وأيضا لو بنى على غير الضم لالتبس فى النصب بالنكرة غير المقصودة وفى الجر بالمضاف الى ياء المتكلم وأيضا اذا أضيف أو نكر يعرب فكذلك قبل وبعد اذا أضيفا أو نكرا يعربان

مفعول بابن وكان حقه ان يقدم المنادى لان المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابن ثم قال (وانو انضمام مابنوا قبل الندا) يعنى ان الاسم اذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم نحو ياهذا و يابرق نحره و يظهر أثر تقدير الضم اذا أتبع فانه يجوز فيه ما يجوز فى الظاهر الضم فتقول ياسيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم والى ذلك أشار بقوله (وليجر مجرى ذى بناء جددا) أى ويجرى فى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار الى الثانى فقال (والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب) المفرد المنكر هو النكرة غير المقصودة كقول الاعمى يارجلا خذ بيدى لانه لم يناد رجلا بعينه ومثال المضاف ياعبد الله وياغلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ماعمل فيما بعده رفعا نحو ياحسنا وجهه أو نصبا نحو ياطالعا جبلا أو فى المجرور نحو يامارا بزيد أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو ياثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الاصل لان المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادى ولا خلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعادما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال

(ونحو زيد ضم وافتحن من • نحو أزيد بن سعيد لاتهن)

يعنى ان ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الاول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابن الثالث أن يكون ابن مضافا الى علم كسعيد من المثال الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضا مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه انه ان لم يكن المنادى علما ولا مضافا اليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضى أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال

(والضم ان لم يل الابن علما • ويل الابن علم قد حتما)

فمثال كون المنادى غير علم يارجل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يازيد ابن أخينا والضم مبتدأ وخبره قد حتما وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتما ان لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قد حتما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذى فى حتم فى الربط لان جملتى الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا • مما له استحقاق ضم بينا)

يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة اذا اضطر شاعر لتنوينه فمثال الضم قوله

سلام الله يامطر عليها • وليس عليك يامطر السلام

ومثال النصب قوله

ضربت صدرها الى وقالت • ياعديا لقد وقتك الاواقى

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم وفى تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرب ومامفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضمم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها نونا واضطرارا هو تعليل لنونا ومما يتعلق بنون وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبينا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا ثم قال (وباضطرار خص جمع يا وأل) يعنى انه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله

• من أجلك ياالتى تيمت قلبى • وقوله فياالغلامان اللذان فرا • ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال (الا مع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختيار ياألله بقطع الهمزة ووصلها

(قوله مما له استحقاق ضم بينا) فائدة التقييد ببينا التحرز من الضم المقدر كقاضى وفتى فلا ينون للضرورة (قوله وباضطرار خص الخ) لان النداء معرف وأل معرفة فى بعض الصور كافى الغلام أو فى صورة المعرفة كافى التى تيمت قلبى ولا يجتمع معرفان (قوله من أجلك ياالتى تيمت قلبى) تمامه وأنت بخيلة بالود عنى (قوله فياالغلامان اللذان فرا) تمامه
اياكما أن تكسبانا شرا

للزوم أل له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة و يا الرجل منطلق اذا سميت به رجلا لان أل من جملة المسمى به ثم قال (والاكثر اللهم بالتعويض) يعنى ان الاكثر فى نداء لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخرا عوضا من حرف النداء وفهم منه ان قولهم يا الله وان كان جائزا فى الاختيار دون اللهم فى الكثرة وقد جاء فى الشعر الجمع بين النداء والميم واليه أشار بقوله (وشذ يا اللهم فى قريض) وجه شذوذه انه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله

انى اذا ما حدث ألما • أقول يا اللهم يا اللهما

والقريض الشعر

﴿فصل﴾

(تابع ذى الضم المضاف دون أل • ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد ماسوى البدل وعطف النسق على ما سيأتى وشمل ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون أل خرج به المضاف المقرون بال وقوله ألزمه نصبا يعنى فى التابع المستوفى للشروط وذلك اذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من أل فمثال ما استوفى الشروط فى وجوب النصب وهو نعت يا زيد ذا الجة ومثاله وهو توكيد يا زيد نفسه و ياتميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يا زيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع والى ذلك أشار بقوله (وما سواه ارفع أو انصب) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يا زيد قفة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول ثان لألزمه والمفعول الاول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لانصب فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها سواه ثم قال (واجعلا • كمستقل نسقا وبدلا) يعنى ان عطف النسق والبدل اذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنيا على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا وزيد و يا أخانا عمرو و يا زيد وأخانا و يا عمرو صاحبنا وسبب ذلك ان البدل فى نية تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فاذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء والالف فى اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ونسقا وبدلا مفعول أول باجعلا وكمستقل فى موضع المفعول الثانى لان معنى اجعلا صيرثم ان المعطوف عطف نسق اذا كان مقرونا بأل ففيه وجهان والى ذلك أشار بقوله

(وان يكن مصحوب أل ما نسقا • ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعنى ان المعطوف عطف النسق اذا كان مصحوبا بالال يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ورفع ينتقى وعلم ان ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحرث والحرث ومنه قوله

الا يا زيد والضحاك سيرا • فقد جاوزتما خمر الطريق

روى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وانما اختير لمناسبة الحركتين ولما حكى سيبويه انه أكثر فى كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن وما نسقا اسمها و يجوز العكس والاول أرجح ففيه وجهان جملة من مبتدا وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدا وخبر وهى مستأنفة ثم اعلم ان من المناديات أى ما يلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء أل وذا والذى وقد أشار الى الاول فقال

(وأيها مصحوب أل بعد صفه • يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه)

يعنى

(قوله والاكثر اللهم) مبنى على الضم الذى على الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل فى ذلك وقال لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضمة مقدرة على الميم المشددة لكونها بالعوضية صارت جزأ والبناء كالاعراب انما يكون فى الآخر كما قالوا فى عدة مثلا والفرق بينهما لا يخفى فتدبره وجملة اللهم انشائية وأصلها أدعو الله على ما قرره النحاة اه ولعل الفرق ان الميم فى اللهم عوض عن كلمة مستقلة والهاء فى عدة عوض عن جزء من أجزاء الكلمة فاعطى العوض فى المحلين حكم المعوض عنه انتهى من خط من نقل من خط الشيخ يس رحمه الله (قوله تابع ذى الضم) أى وما ألحق به أو انه أطلق الضم وأراد مطلق البناء ولو على الالف أو الواو فكانه قال تابع ذى البناء المضاف دون أل

يعني أن أيا اذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لابهامها وهى نكرة مقصودة وانما لزمتها الهاء لتكون عوضا مما تستحق من الاضافة والارجح فى ضبط هذا البيت ان يكون مصحوب منصوبا فأى مبتدأ و يلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب ولدى متعلق بيلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ و يكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدا محذوف تقديره يلزمها ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله (وأيها ذا أيها الذى ورد) يعنى أنه ورد فى كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيها ذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله

أيهاذان كلا زاديكما • ودعانى واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله تعالى يا أيها الذى نزل عليه الذكر ثم قال

(ووصف أى بسوى هذا يرد) يعنى ان أيا لا توصف الا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال

(وذو اشارة كأى فى الصفه • ان كان تركها يفيت المعرفه)

يعنى أن اسم الاشارة يجرى مجرى أى فى وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو الموصول المصدر بال فتقول ياذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل و ياذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى فى التوصل الى نداء ما فيه أل وفهم من قوله ان كان تركها يفيت المعرفه أن اسم الاشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر الى وصف فتكون كسائر الاسماء المناديات كما اذا قلت ياهذا وأنت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال

(فى نحو سعد سعد الاوس ينتصب • ثان وضم وافتح اولا تصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثانى لانه مضاف وجاز فى الاول الضم على الاصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم • لا يلقينكم فى سوأة عمر

ومثله قوله يا سعد سعد الاوس وفهم من قوله فى نحو ان ذلك جائز فى العلم وفى النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما وفى نحو متعلق بينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الامر

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

قوله (واجعل منادى صح ان يضف ليا • كعبد عبدى عبد عبدا عبديا)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فاخرج المعتل بقوله صح فانه فى النداء كحاله فى غير النداء وعلم أن يا فى قوله ليا ياء المتكلم اذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الاولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهى أفصحها الثانية يا عبدى باثبات الياء الساكنة الثالثة يا عبدا بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة الرابعة يا عبدا بقلب الياء ألفا واثباتها الخامسة يا عبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف وابقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى وقل رب احكم بالحق فى قراءة وفى قوله كعبد الى آخر

(قوله واغلا فيمن وغل) الواغل هو الذى يدخل على الناس من غير نداء وهم يأكلون

البيت فائدتان احداهما التنبيه على اللغات المذكورة والاخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بان تكون الاضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الاوجهان اثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول باجعل وصح فى موضع الصفة له والمفعول الثانى كعبد الى آخر البيت وان يضف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافا الى مضاف الى ياء المتكلم فان حكم الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو يا ابن أخى و يا ابن صاحبى الا اذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر * فى يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعنى ان يا ابن أم و يا ابن عم يجوز فى كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم و يا ابن أم وقرئ بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو اثبات الياء نحو يا ابن أمى ومنه قوله * يا ابن أمى و يا شقيق نفسى * وقلبها ألفا ومنه قوله * كن لى لا على يا ابن عما * وفهم من تمثيله بابن أم وابن عم ان ذلك أيضا مطرد فى يا ابنة أم و يا ابنة عم اذ لا فرق ثم ان من المضاف الى ياء المتكلم يا أبى و يا أمى وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله

(وفى الندا أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض)

فهم من قوله وفى الندا ان ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيين اللفظين ان ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة فى المضاف الى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن اليا التا عوض انه لا يجمع بينهما لما علم من انه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول يا أبتى ولا يا أمتى وقد جاء الجمع بينهما فى ضرورة الشعر قال

أيا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت آملا

وفى الندا متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن الياء متعلق بعوض

﴿أسماء لازمت النداء﴾

هذه الاسماء التى ذكرت فى هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس وشائع غير مقيس وقد أشار الى الاول بقوله (وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الاول فل وهو كناية عن نكرة فاذا قلت يا فل فكانك قلت يا رجل الثانى لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللؤمة الثالث نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فاذا قلت يا نومان فمعناه يا كثير النوم ثم أشار الى الثانى بقوله (واطرد فى سب الانثى وزن يا خباث) يعنى ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول يا خباث و يا فساق و يا لكاع ونحوه ومعنى الاطراد فى ذلك انك لا تفتقر فيه الى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز ان يبنى منه هذا الوزن فى النداء ثم قال (والامر هكذا من الثلاثى) يعنى بالامر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو نزال ودراك وضراب وانما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذى للسب فى الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله (وشاع فى سب الذكور فعل) يعنى ان فعل يجى فى سب الذكور كما جاء فعال فى سب الانثى الا أن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث و يا غدر بمعنى يا غادر و يا فسق بمعنى يا فاسق واعلم انه قد جاء جر فل المتقدم فى الشعر واليه أشار بقوله (وجر فى الشعر فل) يعنى ان فل قد جاء فى الشعر مجرورا فى غير النداء كقوله * فى لجة أمسك فلانا عن فل * وقوله وفل

مبتدأ

(قوله كاسم الفاعل) أى اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فان كان بمعنى الماضى فاضافته تفيد التعريف فيجرى فيه ما تقدم (قوله وفل) ومثله فلة بمعنى امرأة (قوله فى لجة) اللجة بالفتح اختلاط الاصوات وهو المراد هنا وأما اللجة بضم اللام فهو معظم الماء

مبتد أو خبره بعض وماموصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيخص ولزمان نومان مبتد أو كذا خبره وباقي الاعراب واضح

﴿الاستغاثة﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها في هذا الباب حالتين الاولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة والثانية أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الاول بقوله

(اذا استغيث اسم منادى خفضا • باللام مفتوحا)

يعني ان المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر ثم مثل بقوله (كياللمرتضى) وقد فهم من قوله اذا استغيث اسم ان استغاث متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وفهم من قوله خفضا انه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز أن يكون معرفا بأل واعراب البيت واضح ثم قال

(وافتح مع المعطوف ان كررت يا • وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا)

يعني انك اذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله

يا للقوي وبالامثال قومي • لاناس عتوهم في ازدياد

وفي سوى التكرار لياجئ باللام مكسورة كقوله

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب • ياللكهول وللشبان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى متعلق بائتيا والاشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير ثم قال (ولام ما استغيث عاقبت ألف) يعني ان لام الاستغاثة تعاقب الالف فلا يجمع بينهما وفهم منه ان اللام غير لازمة لكون الالف تعاقبها فتقول يالزيد ويازيدا ولا يجوز يالزيدا ثم قال (ومثله اسم ذو تعجب ألف) يعني ان الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز ان تدخل عليه لام مفتوحة نحو ياللعجب وان تزاد آخره ألف فتقول ياعجبا ومنه قوله

ياعجبا لهذه الفليقة • هل تذهبي القوباء بالريقة

وانما ذكرهنا اسم التعجب وان لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم وعاقبت خبر وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدا والتقدير عاقبتها ألف والاول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب

﴿الندبة﴾

هي نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب قوله (ماللمنادى اجعل لمندوب) يعني ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا و ينصب ان كان مضافا أو شبيها به فتقول وازيد و واضارب زيد وواطالعا جبلا وما مفعول مقدم باجعل وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله (وماه نكر لم يندب ولا ما أبهما) يعني ان كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز ان يندب لان الغرض من الندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهما اسم الاشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول به صلة مشهورة جاز ان يندب والى ذلك أشار بقوله (ويندب الموصول بالذي اشتهر) يعني ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز ان يندب وقد مثل ذلك بقوله

(كبئر زمزم يلي وامن حفر) فتقول وامن حفر بئر زمزماه لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله بيندب وبالذي متعلق بالموصول لا بيندب

(قوله من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة) تقول اصابته مشقة أي شدة شديدة فلا تكرار في الحد (قوله والمستغاث به) أي وهو المستغاث وانما أعرب لدخول اللام (قوله لتنزله منزلة الضمير) ووجه الشبه بينهما ان كليهما مخاطب وما أتى من اللام مع غير ضمير المخاطب فبالحمل عليه (قوله هي نداء الخ) تعريف للندبة اصطلاحا وأما لغة فيقال ندبت فلانا اذا بكيت عليه وذكرت محاسنه (قوله أو منه) صوابه أو المتوجع منه قال شيخنا وبعد كتبي هذا القيت في بعض النسخ ما يوافق هذا التصويب (قوله عبد المطلب) جد النبي صلى الله عليه وسلم قال الامام السيوطي في قصيدة له من آدم لابيه عبد الله ما فيهم أخو شرك ولا مستنكف

وهو على حذف الموصوف والتقدير و يندب الموصول بالوصل المشهور و بئر منصوب على انه مفعول مقدم بحفر و وامن مفعول بيلي ثم قال (ومنتهى المندوب صله بالالف) منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكاه والمركب نحو وامعدي كرباه وعلم ان وصله بالالف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى اجعل لمندوب ثم قال (متلوها ان كان مثلها حذف) يعني انه اذا كان آخر الاسم المندوب ألفا حذف اذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه ان المحذوفة الالف التي آخر المندوب لا ألف الندبة لانها تدل على معنى وهي الدلالة على الندبة ومنتهى مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال

(كذاك تنوين الذي به كمل • من صلة أو غيرها نلت الامل)

يعني ان التنوين الذي في آخر المندوب يحذف اذا لحقت ألف الندبة اذ لا حظ له في الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف اليه نحو واغلام زيداه والمطول نحو واطالعا جبلاه ثم ان حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام أحمداه وان كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الالف فتقول في نحو رقاش وارقاشاه وفي رجل اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا اذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس والى هذا أشار بقوله

(والشكل حتما أوله مجانسا • ان يكن الفتح بوهم لابسا)

المراد بالشكل الحركة يعني انه اذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في ابدالهما فتحة لبس وجب اقرار الحركة وابدال الالف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه وافتاهو وفي غلام أخيه واغلام أخيهي لانك لو أبدلتهما فقلت وافتاها واغلام أخيها لالتبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتما ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لاوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومعمول مجانس محذوف تقديره مجانسا للحركة السابقة ثم قال (وواقفا زدها سكت ان ترد) يعني انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تزيد بعد الالف هاء السكت لبيان الالف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقفا ان ذلك لا يكون في الوصل وفهم من قوله ان ترد ان ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال (وان تشأ فالمد والها لا تزد) أي وان تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء هذا ما حمله عليه الشارح والمرادي فلا يندرج فيه الا صورتان اجتماع الالف والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وعندي ان ضبط المد بالفتح على انه مفعول والهاء معطوف عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفا زدها سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وهو مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو وازيد وهو مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والها لا تزد أي لا تزد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف وواقفا حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذا جملة اسمية والها لا تزد ليس في شئ من الجواب بل هو مستأنف وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد والتقدير وان تشأ فلا تزد المد والهاء ثم قال

(وقائل واعبديا واعبدا • من في الندا اليا ذا سكون أبدى)

تقدم ان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بياء ساكنة فاذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبدا وهو معنى قوله واعبدا وهذا كله

على لغة من أثبت الياء ساكنة وهي معنى قوله من في الندا الياذا سكون أبدا وفهم منه ان باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يا عبد واعبد اليس الا وفي لغة من قال يا عبدي واعبديا وفي لغة من قال يا عبد واعبدا وقائل خبر مقدم وواعبديا واعبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها أبدى والياء مفعول بأبدى وفي الندا متعلق بابدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة في الندا قائل واعبديا واعبدا

(الترخيم)

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله (ترخيما احذف آخر المنادى) يعني ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله (كيا سعا في من دعا سعادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيما أجاز في نصبه الشارح أن يكون مفعولا فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدرا في موضع الحال فيكون التقدير احذف في حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا قال وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لان الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى ويحتمل عندي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيما وقوله كيا سعا في من دعا أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال (وجوزنه مطلقا في كل ما * أنث بالها) يعني انه يجوز ترخيم المنادى اذا كان مؤنثا بالتاء مطلقا أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي التاء فيرخم علما نحو * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * ونكرة نحو * جاري لا تستنكري عذيري وثلاثيا نحو ياخول في خولة وثنائيا نحو ياثب في ثبة ثم بين حكم ماقبل التاء المحذوفة للترخيم فقال (والذي قد رخما * بحذفها وفره بعد) يعني انك اذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيأ ولا تغيره والذي مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال (واحظلا * ترخيم مامن هذه الها قد خلا) يعني ان ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه الا بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (الا الرباعي فما فوق) فشمل الرباعي الاصول كجعفر والثلاثي المزيد كعمر وشمل قوله فما فوق الخماسي الاصول كفرزدق والمزيد كسمؤل والسداسي والسباعي ولا يكونان الا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه ان الثاني لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر والساكن الوسط نحو عمرو ثم أشار الى الشرط الثاني بقوله (العلم) يعني ان المنادى لا يرخم الا اذا كان علما وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو اسامة وفهم منه ان النكرة لا ترخم ثم أشار الى الشرط الثالث بقوله (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كابي بكر وغيرها كعبد شمس ثم أشار الى الشرط الرابع بقوله (واسناد متم) يعني ان المركب تركيب اسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه ان المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع بذي الاسنادي فتقول في معد يكرب يا معدي وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من النون الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا والا استثناء والرباعي منصوب على الاستثناء معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه فما فوقه أي فما فوق الرباعي والعلم عطف بيان على الرباعي ودون اضافة متعلق بمحذوف على انه حال من متم واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم مفعول من أتممت ثم قال (ومع الآخر احذف الذي تلا) يعني انك اذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضا الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار الى الاول منها بقوله (ان زيد) أي اذا كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لان الالف فيهما منقلبة عن عين

(قوله فيقال على لغة من قال يا عبد واعبدا) صوابه واعبديا (قوله مفعول مقدم باحذف) لفظ مقدم يوجد في بعض النسخ والصواب حذفه لافساده للمعنى اذ هو غير مقدم (قوله وفيه نظر لان الحذف أعم من الترخيم) قال الشيخ خالد هذا النظر لا يتجه لان المراد حذف مخصوص بكونه آخر المنادى ولا شك ان ذلك حقيقة الترخيم (قوله ويحتمل عندي وجها خامسا) بخط شيخنا احتمال مردود (قوله وجوزنه مطلقا) أي علما كان أم لا زائدا على ثلاثة أم لا وانما كثر فيما أنث بالهاء لانه كان متغيرا قبل النداء بقلب التاء هاء في الوقف فلما زال التغيير بالبناء على الضم التبس بالتغيير قاله ابن أبي الربيع واحترز بقوله بالهاء مما أنث بالتاء كبنت وأخت فلا ترخم (قوله عذيري) هو الامر الذي يحاوله الانسان (قوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد) وانما لم يحذف ماقبل التاء وان كان زائدا لان التاء فيه بمنزلة الجزء الثاني من جزأي المركب والمركب لا يحذف منه الا الجزء الاخير ويترك ماقبله على حاله وان كان زائدا وعلة حذف الجزء الثاني من المركب شبهه بالتنوين (قوله واشهيباب) هو مصدر اشهاب نبه عليه سيدي المكودي بعدفي التصريف عند قوله فيه وان يزد فيه فما سبعا عدا (قوله متم) انظر هل هو بيان للواقع فلا يحترز به عن شيء أو لاخراج المركب من الصفة والموصوف كما لو سمي شخص بحيوان ناطق (قوله ومع الآخر احذف)

الكلمة فتقول يا مختاو يا منقا ثم أشار الى الثانى بقوله (لينا) أى ذا لين وشمل حرف اللين الالف نحو شملال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرف صحة لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما يا سفرج ويا قمط ثم أشار الى الثالث بقوله (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم تحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما يا هبى و يا قنو بغير حذف ثم أشار الى الرابع بقوله (مكملا • أربعة فصاعدا) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق فشمل الرابع نحو منصور والخامس كمصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار اليه بقوله (والخلف فى واو وياء بهما فتح قفى) يعنى ان حرف اللين اذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففى حذفهما مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن ومن لم يحذف قال يا فرعو و يا غرنى وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذى تلا والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف وفى تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذي صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذى تلاه الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير فى زيد وهو مخفف من لين وساكنا نعت للينا ومكملا نعت بعد نعت وأربعة مفعول لمكملا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقى واضح ثم قال (والعجز احذف من مركب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وما سمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل و يا خمسة وأما المركب تركيب اسناد فاليه أشار بقوله (وقل • ترخيم جملة) قد تقدم فى شروط الترخيم أن لا يكون جملة فى قوله واسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه فى باب الترخيم وذكر هنا ان ترخيمه جائز بقلة ثم أشار بقوله (وذا عمرو نقل) أى ان ترخيمه نقله عمرو يعنى به سيبويه وهو عمرو ابن عثمان بن قنبر الفارسى وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه فى هذا الرجز الا فى هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وانما نقله سيبويه فى باب النسب قال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط وكأنه انما منعه فى الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها ثم اعلم ان فى الترخيم لغتين وقد أشار الى احداهما فقال (وان نويت بعد حذف ما حذف • فالباقى استعمل بما فيه ألف) يعنى انك اذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذى قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف فى جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مر فى مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل فى بعلبك وشمل الباقى ما كان ساكنا نحو يا قمط فى قمطر ومضموما نحو يا منص فى يا منصور ومكسورا نحو يا حار فى حارث ثم أشار الى اللغة الثانية فقال

(واجعله ان لم ينو محذوف كما • لو كان بالآخر وضعا تمما)

أى اجعل الحرف الذى قبل المحذوف اذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فى قمطر يا قمط وفى جعفر يا جعف وفى حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير فى واجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف وكما فى موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر أن ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعا وقد تقدم نظيره فى باب الاستثناء فى قوله كما لو الا عدما ثم أشار الى ما يظهر به الفرق بين اللغتين فقال

(فقل على الاول فى ثمود يا • ثمو ويا ثمى على الثانى بيا)

يعنى بالاول لغة من نوى فتقول على اللغة الاولى فى ترخيم ثمود يا ثمو لان الواو فى حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمى بالياء لعدم النظير اذ ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره

أى وجوبا (قوله نحو سفرجل والساكن نحو قمطر) القمطر وعاء الكتب وهو جلد هاوتمثيله بسفرجل وقمطر ليس بجيد لانهما خرجا بقوله زيد فلم يدخلا فيه حتى يخرجا بقوله لينا لان ما قبل الآخر فيهما أصلى فنقول نخرج بقوله لينا دلامص وهو الشئ البراق وحطائط وهو القصير فالميم فى دلامص والهمزة فى حطائط زائدتان غير لينين (قوله هبيخ) هو الرجل الممتلئ لحما والناعم البشرة والقنور قال الازهرى هو الصعب الشديد من كل شئ (قوله وان نويت بعد حذف ما حذف) من باب التنازع ويصح فى المصدر التنوين والاضافة ويعمل فى كلا الحالين (قوله ان لم ينو محذوف) بالبناء للمفعول وأوله ياء تحتية ومحذوف نائب الفاعل وفى بعض النسخ بالبناء للفاعل وأوله تاء فوقية ومحذوفا بالنصب على المفعولية اه حطاب (قوله والضمير فى واجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف) لعل مراده جنس الحرف الشامل للحرفين فاكثر فان الضمير فى واجعله عائد على الباقى وكان اسمها مستتر عائد على الباقى وبالآخر متعلق بتمما ووضعا منصوب على نزع الخافض وقوله تمما خبر كان وكان ومعمولها صلة لو المصدرية والتقدير واجعل الباقى ان ينو المحذوف ككون الباقى متمما بالحرف الآخر منه وضعا

واو قبلها ضمة تنقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة ثم أشار الى مثالين مبنيين على اللغتين فقال

(والتزم الاول في كمسلمه * وجوز الوجهين في كمسلمه)

الاول هي لغة من نوى فاذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يا مسلم بفتح الميم الاخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينو فتقول يا مسلم لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الاولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلم بفتح الميم ويا مسلم بضمها والاول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الاول ثم قال

(ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح نحو أحمدا)

يعني انه يجوز الترخيم في غير النداء اذا كان للضرورة وفهم منه انه لا يكون في الاختيار وقوله ما للندا يصلح يعني أنه لا يرخم في غير النداء الا ما كان صالحا للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم لا في الضرورة ولا في غيرها نحو الرجل وفهم من اطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فمجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه

﴿الاختصاص﴾

انما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ والى ذلك أشار بقوله (الاختصاص كنداء دون يا) يعني ان الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه انه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصحب حرف النداء ثم مثل فقال (كأيها الفتى باثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لا توصف باسم الاشارة ولا بالموصول كما في النداء وفهم من قوله باثر ارجونيا انه لا بد أن يتقدمها كلام وان الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله باثر ارجونيا ثم ان الاختصاص يكون فيه الاسم مقرونا بأل ومضافا وقد أشار الى الاول بقوله

(وقد يرى ذا دون أي تلو أل * كمثل نحن العرب اسخى من بذل)

يعني ان الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أي وفهم من المثال انه لا بد ان يتقدمه ضمير متكلم مرفوعا بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبني على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبني لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت انا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب نصبا وهو المضاف وذو الالف واللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث فنحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفي قوله الاختصاص كنداء اشعار بأنه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى لشبهه به

﴿التحذير والاغراء﴾

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاغراء الزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في انهما منصوبان بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول اياك واخواته الثاني ما ناب عنه من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقد أشار الى الاول فقال

(اياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب)

يعني ان قولك اياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة اذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو اياك والاسد واياكم والمخالفة وفهم منه ان التحذير اذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا

(قوله واو قبلها ضمة) أي لازمة لتخرج الاسماء الخمسة ولذا قلبت الواو ياء في ادل وأجر جمع دلو وجرو وعلى الاول متعلق بحال محذوف مدلول عليها بالفاء التفريعية والاول نعت لمحذوف ويا ثمو مفعول قل وبيا في موضع الحال من يا ثمي والتقدير فقل مفرعا على الوجه الاول في ثمود يا ثمو حال كونه بواو وقوله مفرعا على الوجه الثاني في ثمود يا ثمي حال كونه بيا (قوله دون ندا) حال من ما في قوله ما للندا (قوله ما للندا يصلح) قال بعضهم حقه أن يقول ما يصلح لترخيم النداء قال ابن هشام والصواب ما قاله الناظم قال أعني ابن هشام ويشترط أيضا ان يكون زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث (قوله الاختصاص) هو تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قوله وقد يرى ذا دون أي تلو أل) أي وقد يرى هذا المنصوب على الاختصاص تاليا لأل حال كونه دون أي نحو قولك نحن العرب أسخى من بذل (قوله على القسم الثالث) سماه ثالثا باعتبار ما تقدم في كلام المصنف وهو أيها الفتى وفي بعض النسخ على القسم الثاني (قوله الزام المخاطب) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله اياك واخواته) أي فروعه وهي اياك واياكما واياكم واياكن (قوله بما استتاره) أطلق الاستتار على الحذف مجازا والقرينة ظهور ان الاستتار انما يكون في الضمائر

ولا يكون بضمير الغائب الا فى الشذوذ على ماسيأتى وفهم منه ان العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المنفصل وهو ممتنع فى غير باب ظن وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ماوهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار ثم اعلم ان اياك واخواته تستعمل فى التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله (ودون عطف ذا لايا انسب) الاشارة بذا للنصب باضمار فعل لا يظهر يعنى ان اياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو اياك من الشر وذا مفعول بانسب ودون ولايا متعلقان بانسب ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله (وما * سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله وماسواه النوعين أعنى ما ناب عن ايا من الاسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول فى المحذر منه الاسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الاسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار اليهما بقوله (الامع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الاسد الاسد وقد مثله بقوله (كالضيغم الضيغم ياذا السارى) والضيغم الاسد والسارى اسم فاعل من سرى اذا مشى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وانما وجب حذف العامل مع ايا لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الاول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشئ الذى يستر به والمراد هنا الاول وقوله الا ايجاب لنفى لن ومع متعلق بيلزم وذا فى قوله ياذا السارى منادى والسارى صفته ثم قال (وشذ اياى واياه أشذ) قد تقدم أن اياك فى التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياى وأن يحذف أحدكم الارنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ثم قال (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك فى المتكلم والغائب الا انه جعل قياسه منتبذا أى مطروحا واياى فاعل شذ واياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير واياه أشذ من اياى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال

(وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به فى كل ما قد فصلا)

قد تقدم حد الاغراء يعنى أن المغرى حكمه حكم المحذر فى جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله

أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح

أو معطوفا عليه كقولك الاهل والولد وبفعل جائز الاضمار فى غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز لزم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الاول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به فى الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به فى قوله محذر والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استتاره وجب وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمحذر فى موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجعلا

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

انما ذكر أسماء الافعال بعد التحذير والاغراء لان بعض أسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الافعال انها أسماء وهو مذهب البصريين قوله

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم

(قوله الامع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم) والعطف نحو ناقة الله وسقياها ومن التكرار نفسك نفسك ومن العطف نفسك وعينك أمامع العطف فلقيام العطف مقام العامل واما مع التكرار فلتنزله منزلة العطف (قوله وكمحذر بلا ايا اجعلا الخ) أى واجعل مغرى به كمحذر بغير ايا فى كل الذى قد فصل (قوله ما ناب عن فعل) أى فى المعنى واما العمل فسيأتى فى قوله وما لما تنوب عنه من عمل الخ وشتان وصه من تمام التعريف (قوله هو اسم فعل) أظهر فى موضع الاضمار لحكاية اللفظ المسمى به فى اصطلاحهم

الفاعل

الفاعل والمصدر ولان معناه كشتان فى كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الاول شتان وهو بمعنى بعد وصه وهو بمعنى اسكت وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه وهو بمعنى اكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وه ومبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضى وقد أشار الى الاول بقوله (وما بمعنى افعل كآمين كثر) يعنى ان ورود اسم الفعل فى كلام العرب بمعنى الامر كثير وكفى بكثرته ان منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثى كنزال وليس من الثانى والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله (وغيره كوى وهيهات نزر) يعنى ان غير اسم الفعل بمعنى الامر نزر أى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوى ومعناه أتعجب وما بمعنى الماضى وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد ثم اعلم ان من أسماء الافعال ما هو فى الاصل جار ومجرور وظرف وقد أشار اليهما بقوله

(والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا)

فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى عليكم أنفسكم وبالباء نحو عليك بزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيدا أى خذ زيدا واليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عنى أى تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك كما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره فى موضع خبر الاول ودونك مبتدأ وخبره هكذا والها للتنبيه ثم قال (كذا رويد بله ناصبين) يعنى ان رويد وبله من اسماء الافعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيدا وبله عمرا فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين والى ذلك أشار بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد اذا كان اسم فعل أمهل واذا كان مصدرا امهالا ومعنى بله اذا كان اسم فعل دع واذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفتحة فى رويد وبله فتحة بناء لان أسماء الافعال كلها مبنية واذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لان المصادر معربة وفهم من قوله مصدرين انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل فى المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر فى كذا وناصبين حال من الضمير المستتر فى المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير فى يعملان عائد على رويد وبله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين فى المعنى ثم قال (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) يعنى ان أسماء الافعال تعمل عمل الافعال التى بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار اذا كان أمرا نحو نزال وتتعدى بحرف الجر ان كان فعلها كذلك نحو عليك بزيد وتنصب المفعول ان كان متعديا نحو نزال زيدا ثم قال (وأخر ما الذى فيه العمل) يعنى انها فارقت الافعال فى كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم فى الفعل فلا يقال فى نزال زيدا زيدا نزال وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الاولى والعائد على ما الاولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء فى عنه والتقدير والعمل الذى استقر للافعال التى نابت أسماء الافعال عنها مستقر لها أى لاسماء الافعال والظاهر ان ما فى قوله ما الذى فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لان الذى بعدها موصولة ولو قال وأخر الذى فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس فى قوله العمل ايطاء مع قوله عمل لان أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال

(واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين)

يعنى ان ما نون من أسماء الافعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين

(قوله والفعل من أسمائه عليكا) ولا يستعمل هذا النوع الا متصلا بضمير المخاطب وشذ عليه رجلا وعلى الشئ ومحل الضمير جر عند البصريين ونصب عند الكسائى ورفع عند الفراء (قوله نحو عليك بزيد) والباء زائدة فليس متعديا بحرف الجر فيحمل كلام الشارح على ان المعنى انه تارة يتعدى بنفسه من غير زيادة باء وتارة تزاد معه الباء بخلاف تنح وأوه فان حرف الجر معهما غير زائد (قوله انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما) فقوله ويعملان الخفض مصدرين ليس للحصر لانهما اذا كانا مصدرين يصح ان يعملا النصب اذا نونا (قوله وما لما تنوب عنه من عمل لها) أى غالبا والا فآمين لا يعمل عمل ما ناب عنه قال الازهرى من عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر فى المجرور والتقدير والذى استقر من عمل للفعل الذى تنوب عنه مستقر لها (قوله والظاهر الخ) وقع فى نسخته الذى بألف قبل اللام والصواب لذى بلام الجر وذى اسم اشارة عائد الى أسماء الافعال والجار والمجرور فى محل رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر وفيه متعلق بالعمل ويجوز أن يكون فيه خبرا مقدما للعمل ولذى متعلق بالعمل ويجوز أن يكون العمل فاعلا بالجار والمجرور لاعتماده على الموصول لان لذى فيه العمل صلة الموصول والعائد الهاء من فيه والتقدير وأخر المعمول الذى استقر لذى فيه العمل (قوله واحكم بتنكير الذى ينون منها) قال الامام ابن غازى عبارته مشعرة بان

وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الافعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها وهذا التنوين الذى يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم ولما فرغ من أسماء الافعال شرع فى بيان أسماء الاصوات وهى نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل اما لزجره كعدس للبغل واما للدعائه كأ للفرس والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق فى صوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين فقال

(وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعنى ان ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل فى صحة الاكتفاء به يجعل صوتا وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كأ وفان كليهما يخاطب به ما لا يعقل وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل ويجعل خبر المبتدا وصوتا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أى اسم صوت ثم أشار الى النوعين الآخرين بقوله (كذا الذى أجدى حكاية كقب) يعنى من أسماء الاصوات ما أجدى حكاية أى أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كقب ثم قال (والزم بنا النوعين فهو قد وجب) يعنى ان البناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الاصوات وان يريد بهما أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أجود لشموله جميع الباب اذ البناء فى جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

نونا التوكيد

قوله (للفعل توكيد بنونين هما * كنونى اذهبن واقصدنهما)

يعنى ان الفعل يؤكد بنونين احداهما ثقيلة كالنون فى اذهبن والاخرى خفيفة كالنون فى اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب المجرد منهما فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الافعال فأزال الابهام بقوله

(يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطا اما تاليا * أو مثبتا فى قسم مستقبلا)

يعنى ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة افعل وشمل قوله افعل الامر والدعاء لانه أمر فى المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربنان ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه ان المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثانى أن يكون ذا طلب فشمل المقرون بلام الامر نحو ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن واداة التحضيض أو العرض نحو هلا تقومن أو التمنى نحو ليتك تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين وهو المراد بقوله أو شرطا اما تاليا أى أو شرطا تاليا اما الرابع أن يقع جوابا القسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتا فى قسم مستقبلا وقوله توكيد مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كنونى اذهبن الى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لنونى وافعل مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفى قسم متعلق بمثبت ومستقبلا نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالا من الضمير المستتر فى آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من

قوله

التنوين وعدمه سماعى اذ لم يقل مثلا اذا أردت التنكير فنون أو التعريف فلا تنون (قوله من مشبه اسم الفعل) حال من الهاء فى به واحترز به من نحو ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل (قوله صوتا يجعل) أى يسمى كما فسر الجوهرى وجعلوا الملائكة ولم يسم اسم فعل لانه لم يوضع للدلالة على فعل فليس بكلام ولا قول حقيقة اذ لم يوضع لعاقل يفهم الخطاب ولا له دلالة على معنى فعل ولا غيره وفيه للبحث مجال وأسماء الاصوات لا تحمل ضميرا بخلاف أسماء الافعال

نونا التوكيد

(قوله نونا التوكيد) قال الخليل التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة يدل له ليسجنن وليكونا فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه (قوله أو مثبتا فى قسم مستقبلا) أى بشرط أن لا يكون مقرونا بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وأن لا يكون مقدم المعمول نحو ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون وان لا يقترن بقد نحو والله لقد أظن زيدا منطلقا وتوكيد المضارع بعد الطلب ليس بواجب اتفاقا وكذلك بعد اما على مذهب سيبويه ولكنه أحسن وأما بعد القسم فهو واجب عند

قوله ذا طلب أو شرطا لما علم من ان الطلب والشرط لا يكونان الا مستقبلين ويؤيده قوله فى القسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم ان نونى التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله

(وقل بعد ما ولم وبعد لا * وغير اما من طوالب الجزا)

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بها ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير اما فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرينك ومثاله بعد لم قوله

يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

ومثاله بعد لا قوله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ومثاله بعد الشرط بغير اما قوله

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

أراد تمنعن فابدل من النون الخفيفة ألفا فى الوقف وغير مخفوض عطفا على لا ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ فى بيان ما ينشأ عن دخولها فى التغيير فقال (وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لانهم جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض فى الافعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح أشار اليها بقوله

(واشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما)

يعنى أن الفعل المؤكد باحدى النونين اذا كان فاعله ضميرا لينا فانك تجعل فى آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يا زيدان وهل تقومن يا زيدون وهل تقومن يا هند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند ثم ان الضمير اللين اذا كان غير الالف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله (والمضمر احذفنه) وأل فى المضمر للعهد أى المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الالف فقال (الا الالف) وانما لم تحذف الالف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء فى اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح ضبطه بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة الا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهى واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما فى موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والالف منصوب بالاستثناء ثم ان الفعل ان كان آخره ألفا فان له حكما غير ما تقدم وله حالتان احداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو والاخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار الى الاولى بقوله

(وان يكن فى آخر الفعل ألف * فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء)

أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء اذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يا زيدان والظاهر مطلقا نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الالف فى جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والالف اسم يكن والخبر فى المجرور ويحتمل ان يكن تام بمعنى وجد وهو أظهر والهاء فى قوله فاجعله عائدة على الالف وفى منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء فى منه وغير مفعول برافع وياء

البصريين بالشروط المذكورة وأجازه الكوفيون (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى عليك أمرا وأنت بصير به أى انى أراك بعين بصيرة (قوله فزارة) بكسر الفاء من غطفان (قوله وآخر المؤكد افتح) قال ابن السراج والمبرد والفارسى للتخفيف وقال سيبويه والسيرافى والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون (قوله واشكله الخ) هذا كالاستثناء من قوله وآخر المؤكد افتح (قوله والمضمر احذفنه) أى مالم يكن آخر الفعل ألفا كما يستفاد من قوله بعد وفى واو وياشكل مجانس قفى (قوله فهو على حذف مضاف) الصواب اسقاطه (قوله وان يكن فى آخر الفعل ألف) أما ان كان فى آخر الفعل واو وياء فكالصحيح نحو ياقوم هل تغزن وهل ترمن بضم ما قبل النون وياهند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وهل ترميان فتبقى الالف كما فى الاشمونى

قول المحشى فزارة بكسر الفاء صوابه بفتح الفاء كما فى القاموس اه مصححه

مفعول ثان لاجعله والتقدير اجعل الالف من الفعل ياء فى حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار الى الحالة الثانية فقال

(واحذفه من رافع هاتين وفى • واو ويا شكل مجانس قفى)

يعنى ان الالف الذى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء احذفه اذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذى هو واو وياء محركا بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر فتقول فى نحو يخشى رافعا للواو هل يخشون وأصله يخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الالف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانستها مع الواو ومثل ذلك فيما اذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله

(نحو اخشين ياهند بالكسر ويا • قوم اخشون واضمم وقس مسويا)

فالمثال الاول لما كان مرفوعه ياء والثانى لما كان مرفوعه واوا فاعمل فى ذلك مثل ماذكرت لك فى المثال السابق والضمير فى قوله واحذفه عائد على الالف وهاتين اشارة الى الياء والواو وشكل مبتدأ ومجانس فى موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقفى ثم قال

(ولم تقع خفيفة بعد الالف • لكن شديدة وكسرها ألف)

يعنى ان نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الالف وانما تقع بعد الالف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى وانما لم تقع بعد الالف النون الخفيفة لانه لايجمع فى غير الوقف بين ساكنين الاول حرف لين والثانى مدغم وشمل قوله الالف ألف التثنية كقوله تعالى ولا تتبعان والالف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لاتضربنان ياهندان وهو المنبه عليه بقوله

(وألفا زد قبلها مؤكدا • فعلا الى نون الاناث أسندا)

وانما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها ليفصل بين الامثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن ان تكون فى موضع نصب على الحال من شديدة وألفا مفعول مقدم بزد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر فى زد وفعلا مفعول بمؤكدا وأسندا فى موضع الصفة لفعل والى متعلق باسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف فى موضعين أشار الى الاول منهما بقوله (واحذف خفيفة لساكن ردف) يعنى ان نون التوكيد الخفيفة تحذف اذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله

لاتهين الفقير علك أن • تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن ان هاء ادة معنى لان حذفها لعارض لفظى وهو التقاء الساكنين وفهم أيضا من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثانى بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) يعنى أن النون الخفيفة تحذف أيضا اذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقف عليها اذهبت نون التوكيد لانها لاتثبت فى الوقف فيرجع حينئذ ماحذف لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله

(واردد اذا حذفتها فى الوقف ما • من أجلها فى الوصل كان عدما)

يعنى انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لاجلها فى الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا وياهند اخرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لعروض الوقف وانها مرادة معنى وردف فى موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك اذا واذا حذفتها متعلق باردد وهاعائدة على النون وما مفعول باردد وهى موصولة واقعة على الواو والياء

المحذوفتين

(قوله وانما شمل قوله الالف الالفين) أى فى البيت الذى قبله (قوله لوجود علة المنع) وهو عدم الجمع فى غير الوقف بين ساكنين (قوله فتقول يازيدون اخرجوا) وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين بردالواو والياء ونون الرفع لزوال السبب

المحذوفتين لاجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفى الوصل متعلقان بعدم والتقدير اردد فى الوقف اذا حذفت النون الشئ الذى عدم من أجلها فى الوصل ثم قال

(وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا)

الضمير فى وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعنى انها اذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفا فتقول فى اضربن فى الوقف اضربا وفى قفن قفا وكذلك اذا وقفت على قوله عز وجل لنسفعن لنسفعا ووقفا مصدر فى موضع الحال من فاعل أبدلنها أى فى حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف

* (ما لا ينصرف) *

(الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا)

يعنى أن الصرف هو التنوين الذى به يتبين ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الاسماء التى لا تنصرف وانما ذكر الصرف وعرفه لان بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف ثم اعلم ان جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الاول وبدأ منه بألف التأنيث فقال

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع)

يعنى ان ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكارى وحمراء وأسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبتدأ خبره منع ومطلقا حال من الضمير المستتر فى منع العائد على المبتدا وحواه صلة الذى والضمير العائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر فى حواه والهاء فى حواه عائدة على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار الى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال

(وزائدا فعلان فى وصف سلم * من ان يرى بتاء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلان وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف اذا كانتا فى وصف سلم من ان يختم بتاء التأنيث والمانع له من الصرف الالف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف ان هاتين الزيادتين لو كانتا فى غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه ان الوصف المحتوى على هاتين الزيادتين اذا أنث بالهاء لم يمنع نحو ندمان فانك تقول فى مؤنثه ندمانة فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول فى مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة وزائدا معطوف على الضمير المستتر فى منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك وفى وصف متعلق بزائدا وسلم الى آخر البيت فى موضع الصفة لوصف وختم فى موضع المفعول الثانى ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار الى النوع الثالث فقال

(ووصف اصلى ووزن افعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشهلا)

يعنى ان الوصف اذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء لا ينصرف وفهم منه ان افعل اذا لم يكن وصفا انصرف كافكل اسم للرعدة وفهم منه ان افعل اذا كان الوصف به على خلاف الاصل لم يمتنع من الصرف كاربع من أسماء العدد وفهم أيضا أن الوصف اذا لم يكن على وزن افعل

(قوله أمكنا) انما كان أمكن لتمكينه فى باب الاسمية فأمكن مشتق من مكن مكانة اذا بلغ الغاية فى التمكن لا من تمكن لان اسم التفضيل لا يصاغ من غير الثلاثى الا على وجه الشذوذ (قوله خمسة فى النكرة) فلأن تمنع فى المعرفة من باب أولى وأما السبعة الباقية فخاصة بالمعرفة (قوله حمراء) أصلها عند سيبويه حمرا بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحداهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى أيضا يخل بالمد المطلوب فلم يبق الا قلب الثانية (قوله ولزوم التأنيث) على حذف مضاف أى علامة التأنيث ومعنى لزومها انها لا تنفك عن الكلمة بخلاف التاء فى قائمة فانها قد تسقط وذلك فى المذكر وانما اعتبر العلتان أو ما يقوم مقامهما وان تكون احداهما لفظية والاخرى معنوية لان فى الفعل فرعية فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه الى الاسم (قوله وزائدا فعلان) سواء كان له مؤنث غير المختتم بالتاء كسكرى أولا مؤنث له كلحيان لكبير اللحية (قوله نحو سرحان) الصواب التمثيل بريحان لان سرحان مكسور الفاء (قوله نحو ندمان) من المنادمة أى المكالمة لا من الندم كما قاله ابن هشام (قوله ووزن) ينبغى أن يقرأ بالنصب على المعية للنص على اشتراط اجتماع الامرين

(قوله أرمل للفقير) احترز مما حكاه (١٤٨) السكيت من قولهم عام أرمل أي جدب وسنة رملاء أي جدباء فانه ممنوع من الصرف

لم يؤثر في المنع كضارب وفهم منه ان أفعل الصفة اذا أنث بالتاء منصرف كقولهم ارمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة لان قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائد او يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في زائدي فعلان وأصلي نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به اذا جعل مبتدأ أو وزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصلي فقال (وألغين عارض الوصفيه * كأربع) يعني ان وزن أفعل اذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أي ذليل وأصله الارنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضا عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله (وعارض الاسميه) وهو عكس أربع ومعناه ان افعل يكون في الاصل وصفا فيجري مجرى الاسماء فتلغى اسميته و يمنع من الصرف على مقتضى الاصل وقد مثل ذلك بقوله

(فالادهم القيد لكونه وضع * في الاصل وصفا انصرافه منع)

من أسماء القيد أدهم وهو في الاصل وصف لكنه استعمل استعمال الاسماء فالغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مررت بأدهم أي بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات واسود للحية أيضا فالادهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشئ من الشئ وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الاصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التي على وزن افعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله

(وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الاسماء صفات لا في الاصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لانه من الجدل وهو القوة واخيل لانه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن ان الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال

(ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعني أن هذه الاسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين واذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين الى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الالف واللام وذلك لانه جمع أخرى أنثى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال أو بالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما) يعني ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أي مثلهما وادخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال

(وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعني ان الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كفاعل أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم

(قوله كأربع) قال الامام ابن غازي صوابه التمثيل بأرنب لان أربع لا يرد علينا اذ لا يمتنع من الصرف على كل وجه انتهى قلت لانه خرج بقوله ممنوع تأنيث بتا (قوله وأخيل اسم لطائر ذي خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهي النقطة المخالفة لبقية البدن وهو الشرقرق سمي أخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة والحمرة وأما الصقر بفتح الصاد فاسم لطائر يقال له الباز (قوله وأخيل) فكان حقه من جهة انه أفعل تفضيل كما هو قول الاكثرين أو مشبه لافعل التفضيل كما هو قول الاخفش أن يكون بال لان أفعل التفضيل انما يثنى أو يجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال (قوله وهو معدول عن الآخر) وان شئت قلت معدول عن الالف واللام (قوله في كونه مفتوح الفاء) أطلق الخاص وأراد العام مجازا أي مفتوح الاول سواء كان فاء كقناديل أو غير فاء كمساجد ومصابيح قال شيخ شيخنا العلامة محمد المرابط مذيلا قول الامام ابن مالك

وكن لجمع شبه مفاعلا
أو المفاعيل بمنع كافلا
في كون أول بفتح يوسم
وألف ثالثه لا يعلم
عوض يمان أن يلي كسراء رض * ملفوظا او مقدرا نلت الغرض متلو حرفين نعم وان يرى * ثلاثة فوسط قد شهرا النظير

النظير في الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله الميم كمساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وماليس أوله ميما كدنانير وكافلا خبر كن و بمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول بشبه ثم ان من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الالف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله

(وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى)

يعني ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ماذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار في لحاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم انه على الاصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين في جوار و بابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضا أن المقدر في ياء جوار الفتحة والمقدر في ياء سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجوارى في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع)

يعني أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافا لمن قال انه جمع سروال أو سروالة ثم قال

(وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعني أن ما سمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع اصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادى البيت وعندى أن قوله وان به أى ان سمى بسراويل أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الاول على الشرح الاول عائد على الجمع وكذلك به الثاني وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالضمير في به الاول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقع على تلك الانواع والضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وان سمى بسراويل أو بالانواع التي لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان و يحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول والاول مع ما بعده جواب الشرط ولما فرغ من الانواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الاول بقوله

(والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكربا)

يعني أن الاسم اذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف و يطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهي الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب في آخر الثاني و يبنى آخر الاول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معديكرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى والعلم مفعول لمحذوف يفسره امنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب ثم أشار الى الثاني بقوله

بكونه ليس محركا ولا ينوى به وتلوه أن يفصلا (قوله خلافا لمن قال انه جمع سروال أو سروالة) قال المرادى ذهب بعضهم الى أن سراويل عربي وانه جمع سروالة ثم أطلق على المفرد ورد بان سروالة لم يسمع وأما قوله

* عليه من اللؤم سروالة * فمصنوع لا حجة فيه قلت ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل لانه بمعناه وان النقل لم يثبت لاسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام وسراويل مؤنث فلو سمى به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وان زالت صيغة الجمع بالتصغير (قوله وما الحق بالجمع) ساقط

(كذاك حاوى زائدى فعلانا * كغطفان وكاصبهانا)

يعنى ان العلمية أيضا تمنع الصرف مع زيادتى فعلان ولما كان قوله فعلان يوهم ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائدا فعلان فى وصف أزال ذلك الايهام بقوله كغطفان وكاصبهانا فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعلان لان وزن اصبهان افعلان و وزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى مبتدأ وخبره فى المجرور وقبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوى زائدى فعلانا ثم انتقل الى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد أشار الى الاول منهما فقال (كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة أوزائدا كحولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أومذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متحتم المنع وجائزه وقد أشار الى الاول بقوله

(وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أوكجور أوسقر * أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر)

فذكر من المؤنث الذى لاعلامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع الاول الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط اذا انضمت اليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمى فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لان الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر الى المؤنث كما اذا سميت امرأة بزيد فانه نقل من الخفة الى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف اليه وهو أيضا مضاف الى العار وهو مصدر مضاف الى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى فى موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الاحرف وحذف منه التاء لان الحرف يذكر ويؤنث وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أوسقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار الى الثانى من المؤنث الذى لاعلامة فيه بقوله

(وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى ان الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

فصرف الاول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكيرا مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرا ثم انتقل الى الرابع فقال

(والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى اذا اجتمع فى الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف ان الاسم اذا كان أعجميا وكان فى كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو بندار والمراد بالعجمى ماليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الاعاجم وفهم أيضا أنه اذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك والذى توفرت فيه الشروط نحو ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من العجمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لانه مضاف فى التقدير الى الاحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره فى موضع خبر المبتدأ الاول ثم انتقل الى الخامس فقال

كذاك

فى أكثر النسخ (قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها وكذلك الباء وقال عياض فى المشارق وأهل خراسان يقولون أصفهان بالفاء مكان الباء (قوله مقام الحركة) أى اقامة مقام الحرف الرابع (قوله كهند) مثال لما عدم الشروط المتقدمة فهو ثلاثى ساكن العين عدم تاء التأنيث وعدم تذكيرا سابقا (قوله فى العلب) جمع علبة وهى آنية من جلد تتخذ للشرب (قوله ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل) أى لانه يفهم من قوله فى العادم تذكيرا سبق وعجمة انه ان فقد العجمة والتذكير يكون المنع جائزا وان وجدا يكون المنع واجبا ويفهم منه أيضا ان التأنيث اللفظى موجب للمنع مطلقا وان المعنوى منه ماهو مجوز للمنع ومنه ما هو موجب له (قوله بندار) والجمع بنادرة وهم تجار يلزمون المعادن

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعنى ان العلم اذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول وذا سمى به وشمل الغالب ما وجوده فى الافعال أكثر من وجوده فى الاسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد فى الاسماء نحو اصبع لكن وجوده فى الافعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر فى الاسماء والافعال معا نحو افعل فانه يوجد فى الافعال كثيرا نحو اركب واشرب وكذلك فى الاسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة فى الفعل تدل على معنى وليست كذلك فى الاسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضا موجود فى الافعال والاسماء نحو نذهب فى الافعال وندمع فى الاسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل اذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر فى منع الصرف نحو اعسب اسم رجل فانه منقول من لعسب اذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل فى موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل الى السادس فقال

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه اذا سمى بما فيه ألف الحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لان علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه أن الالحاق اذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف الالحاق المقصورة لانها زائدة غير مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفى يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لالحاق فى موضع الصفة لالف وليس ينصرف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى السابع وهو أربعة أنواع أشار الى الاول والثانى منها بقوله

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا)

فالاول هو قوله كفعل التوكيد يعنى ان فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فاشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من النظم الاول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الاصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جماوات والثانى هو قوله كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وثعل عن ثاعل وانما حكم على عمر ونحوه انه معدول عن عامر لان الاكثر فى الاعلام ان تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر التوكيد فى قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال

(والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر)

يعنى ان سحرا اذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الالف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء فى هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر مضاف الى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعا صرف سحر واذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار الى الرابع بقوله

(قوله افكل) اسم للرعدة والارتعاش وأيدع هو الزعفران دائر مع حجارة بيض رقيقة (قوله وشبه ألف التأنيث) أى فى كونها لم تقلب عن شئ (قوله علقى) جمع علقاة بينه وبين مفرده سقوط التاء (قوله علباء) هو عصب فى صفحة العنق والجمع علابى (قوله فعلم الجنس) أى علم على الاحاطة لما تبعه (قوله ثاعل) تظرفيه بان الوارد ثعل

(وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما * عند تميم)
فذكر فى فعال اذا كان علما المؤنث لغتين احداهما البناء على الكسر لشبهها بنزال فى الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون فى علمية الاجناس كفجار والعدل عن فاعله فحذام معدول عن حازمة وهو قوله وهو نظير جشما عند تميم يعنى انه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة الى تميم أن اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التى لا تنصرف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال

(واصرفن ما نكرا * من كل ما التعريف فيه أثرا) يعنى ان ما كان احدى علتيه فى منع الصرف التعريف أى العلمية اذا نكر انصرف وذلك لزوال احدى العلتين فتبقى العلة الاخرى ولا يؤثر فى منع الصرف الا علتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب معدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه أن الانواع الخمسة المذكورة فى أول الباب غير داخلة فى هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصره الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهى غير داخلة فى الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق بأثرا والجملة صلة ما والضمير فى فيه عائد على الموصول ثم قال (وما يكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى)
يعنى أن ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التى تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه لما حل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار فى البيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله فى غير التعريف أعيم فى تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا وجرا فتقول هذا أعيم ومررت باعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما فى نحو جوار ومثاله فى التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا فى الرفع والجر عوض من المحذوف وما مبتدأ أو هو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذى لا ينصرف وفى اعرابه متعلق بيقتفى ونهج مفعول بيقتفى والنهج الطريق والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر ما ثم قال
(ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع) يعنى ان الاسم الذى لا ينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة كقوله * عصائب طير تهتدى بعصائب * وهو فى الشعر كثير الثانى التناسب كقوله ءزوجل سلاسلا وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف فى الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله (والمصروف قد لا ينصرف) يعنى أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقد التى تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله

فما كان قيس ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع

(اعراب الفعل)

قوله (ارفع مضارعا اذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد

يفعل فهو أفعل (قوله كحذام) بذال معجمة اسم امرأة (قوله ووزن الفعل) لان أعيمى على وزن ابيطر بناء على أن وزن افعل لا يتعين فى الوصف

انما أطلق فى اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بان لا تباشره نون الاناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك فى باب المعرب والمبنى فاكتفى بذلك واعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لانه السابق الا انه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ومذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين ان رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفى قوله اذا يجرد من ناصب وجازم اشعار بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبنيا للمفعول من اسعد يسعد وبفتحها مبنيا للفاعل من سعد يسعد ومضارعا مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلا مضارعا ثم شرع فى النواصب للفعل المضارع فقال (وبلن انصبه وكى كذا بان) فذكر منها فى البيت ثلاثة لن وهى حرف نفى تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتك لكى تكرمنى أى لان تكرمنى وأن وهى أيضا حرف مصدرى وهى أصل النواصب لانها تعمل ظاهرة ومضمرة وانما قدم عليها لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما الا انها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال (لا بعد علم) يعنى أن أن الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحببت ان تذهب ودخل فى غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال

(والتى من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحح)

يعنى أن ان اذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرئ وحسبوا أن لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى انها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله (واعتقد تخفيفها من أن فهو مطرد) يعنى أن أن الواقعة بعد الظن اذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بان بعد غير العلم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن ان متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب اذ كل واحد منهما أعنى من النصب والرفع مطرد والحاصل أن أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائز فيها الامران وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل والى ذلك أشار بقوله

(وبعضهم أهمل أن حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا)

يعنى أن من العرب من يجيز اهمال أن غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم لمن أراد ان يتم الرضاعة بالرفع وكقول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا

فرفع ما بعد الاولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما حملت فى ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما فى المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل لا أعبد ما تعبدون أى لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول باهمل وحملا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى اهمل واختها بدل من ما وحيث متعلق باهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى ثلاثة أنواع واجبة الاعمال وجائزته وواجبة الاهمال وقد أشار الى الاول بقوله

(ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا)

فذكر لاعمالها ثلاثة شروط الاول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه اذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له اذن أصدقك الثانى أن تكون اذن مصدرة أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غدا فتقول له اذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنه اذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك اذا توسطت بين شيئين كقولك زيد اذن يكرمك الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك اذن أكرمك

(قوله والرفع صحح) أى كما أن النصب صحيح فهما جائزان وأما الاصح منهما فأمر آخر (قوله وهو) أى من قوله فهو مطرد (قوله ان تقرآن الخ) قبله

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لقيتما رشدا أن تحملا حاجة لى خف محملها تستوجبا منة عندى بها ويدا

وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه انه اذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو اذن أنا أكرمك ثم ان الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لان القسم لا يعتد به فاصلا لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار الى جواز عملها بقوله

(وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف وقعا)

يعني ان اذن اذا واقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها النصب والرفع نحو واذن أكرمك وقد قرئ واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا ثم اعلم ان أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهار وجوازه ووجوب اضمار وقد أشار الى الاول بقوله

(وبين لا ولام جر التزم * اظهار ان ناصبه)

يعني أن أن اذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لانها مثل كي في افادة التعليل وبين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لئلا تغضب والزائدة كقوله عز وجل لئلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب اظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبة حال من أن والظاهر انها مؤكدة لانه قد علم أن كلامه في الناصبة ثم أشار الى الثاني بقوله

(وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا)

يعني انه اذا عدم لا التي بعد أن جاز اضمار أن واظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فمثال اضمارها قوله تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها قوله عز وجل وأمرت لان أكون أول المسلمين وتضمر أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وان مفعول مقدم باعمل ومضمرا ومظهرا حالان من الضمير المستتر في أعمل وأما اضمارها وجوبا ففي خمسة مواضع أشار الى الاول منها بقوله (وبعد نفي كان حتما أضمرا) يعني انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند النحو بين لام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكانه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان وفهم من قوله نفي كان ان النافي لا يكون الا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا ان لانهن لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التي بلفظ الماضي كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ويكن المنفي بلم كقوله عز وجل لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم لانها ماضية في الوجهين وبعد متعلق باضمرا وفي أضمر ضمير يعود على أن المذكورة قبل وحتما حال من الضمير في أضمرا أو نعت لمصدر محذوف أي اضمارا حتما ثم أشار الى الثاني فقال

(كذاك بعد أو اذا يصلح في * موضعها حتى أو الا أن خفي)

يعني انه يجب اضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو الا وشمل قوله حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي وفي الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي لادعون الله أو يغفر لي ومثاله بعد التي بمعنى الى لانتظرنه أو يجيء ومثاله بمعنى الا لاقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لالزمنك أو تقضيني حقي وأن مبتدأ وخبره خفي وكذا وبعد واذا متعلقات بخفي وحتى فاعل بيصلح وأو الا معطوف على حتى وفي متعلق بيصلح والتقدير أن خفي تخفاءه بعد كان المنفية أي وجوبا اذا يصلح في موضعها الا أو حتى التي بمعنى الى أو كي ثم أشار الى الثالث فقال

(وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعني ان الفعل المضارع اذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون ان مقدرة بعدها وان وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها ولا يمكن

(قوله وقد تقترن بغيرها من حرف جر) في بعض النسخ وقد يقترن بها حرف جر الخ وما في الاصل احسن (قوله وبعد نفي كان) أي الناقصة (قوله مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي) أي مثال أو التي بمعنى حتى التي بمعنى كي (قوله ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة) أي التعليل والغاية والاستثناء من الزمان أو الاحوال قال الضرير بن جابر الفرق بين أو التي بمعنى حتى أو التي بمعنى الا أن أو التي بمعنى حتى ما قبلها ينقضي شيأ فشيأ والتي بمعنى الا بخلاف ذلك والفرق بين حتى التي بمعنى الى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى الى ما بعدها غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها

أن يكون حرف ابتداء لان الابتدائية لا يقع بعدها الا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك مرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كـد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب باضمار أن بعد حتى مطلقا بل بشرط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله

(وتلو حتى حالا او مؤولا ٭ به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعنى أن المضارع بعد حتى اذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله تعالى حتى يقول الرسول فى قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم فى البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلو المضارع التالى لحتى وحالا أو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال

(وبعد فا جواب نفى أو طلب ٭ محضين أن وسترها حتم نصب)

يعنى أن تنصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التى هى جواب النفى والطلب المحضين مثال النفى لا يقضى عليهم فيموتوا وشمل الطلب سبعة أشياء الاول الامر نحو زرنى فاكرمك ومثله قول الراجز يا ناق سيرى عنقا فسيحا ٭ الى سليمان فنستريحا

الثانى النهى نحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى الثالث الدعاء كقول الشاعر

رب وفقنى فلا أعدل عن ٭ سنن الساعين فى خير سنن

الرابع الاستفهام كقول الشاعر

هل تعرفون لباناتى فأرجو أن ٭ تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

الخامس العرض كقوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ٭ قد حدثوك فما راء كمن سمعا السادس التحضيض كقوله تعالى لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق السابع التمنى كقوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فأفوز واحترز بقوله محضين من النفى المبطل بالاثبات نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ومن الامر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع فى هذين ليس الا وان مبتدأ أو نصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر فى موضع الحال من فاعل نصب وبعد فا فى موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير أن نصب الفعل فى حال كون الفعل بعدها أى بعد الفاء المجاب بها ماذكر ثم انتقل الى الخامس فقال (والواو كالفا ان تفد مفهوم مع ٭ كلا تكن جلدا وتظهر الجزع)

يعنى ان الواو مثل الفاء المتقدمة فى وجوب اضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفى أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أى لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهى عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهى عن الاول واستئناف الثانى أى وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان تفد مفهوم مع فهى كالفاء والالف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالباب فقال

(وبعد غير النفى جزما اعتمد ٭ ان تسقط الفا والجزاء قد قصد)

يعنى ان الفاء المتقدم ذكرها اذا حذفت بعد غير النفى وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه انه ان لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الامر ٭ قفا نبك من ذكرى ٭ وأمثلة ما بقى مفهومة من المثل المتقدمة فى الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة فى موضع الحال من فاعل تسقط ولما

(قوله حتى أدخل المدينة) حتى فيه غائية وجد حتى تسر ذا حزن حتى فيه غائية أو تعليلية وهو أظهر (قوله الثالث الدعاء) ومنه قوله تعالى ربنا اطمس على أموالهم الآية ومن الاستفهام قوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومن التحضيض قولهم هلا أمرت فتطاع (قوله لا تكن جلدا وتظهر الجزع) قال بعض أشياخنا صوابه لا تكن جلدا وتضمر الجزع اذ ما نهى عنه لا يمكن النهى عنه بذلك ويمكن النهى عنه باعتبار التجلد الظاهر والباطن فكأنه يقول لا تكن جلدا فى حالة واحدة وهى الظاهر بل فيه وفى الباطن تأمل (قوله وبعد غير النفى الخ) وأما النفى فليس له جواب مجزوم لانه يقتضى عدم تحقق الوقوع كما يقتضى الايجاب تحققه فلا يجزم الفعل بعده كما لا يجزم فى الايجاب

كان الطلب شاملا للامر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلا في ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله

(وشرط جزم بعد نهي أن تضع • ان قبل لا دون تخالف يقع)

يعني ان الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع ان الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لا تدن من الاسد تسلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم يجزم الفعل نحو لا تدن من الاسد يأكلك لانه لا يصلح ان لا تدن من الاسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ و بعد متعلق بجزم أو شرط وأن تضع في موضع خبر المبتدا وان مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من ان ثم قال (والامر ان كان بغير افعل فلا • تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

قد سبق ان شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء باضمار أن يكون محضا وذلك بان يكون الامر بصيغة افعل كما مثل فلا ينتصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزال فتصيب خيرا ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه وأما الجزم بعدهما اذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الاول مكانك تحمدي أو تستريحي لان مكانك بمعنى اثبتي ومنه في الثاني قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم وقول عمر رضي الله عنه اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اذ معناه ليتق الله امرؤ ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم والامر مبتدأ وان كان شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير والامر ان حصل و بغير متعلق بكان وافعل مضاف اليه وفلا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والالف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا ثم قال

(والفعل بعد الفاء في الرجا نصب • كنصب ما الى التمني ينتسب)

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمني كما سبق وانما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله تعالى لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب والى التمني متعلق بينتسب ثم قال (وان على اسم خالص فعل عطف • تنصبه أن ثابتا أو منحذف)

يعني أن الفعل المضارع اذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فانها مثلها في جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الي بالنصب لهلكت ويجوز اظهار أن فتقول لولا زيد وان يحسن الي لهلكت والمصدر كقوله

ولبس عباءة وتقر عيني • أحب الي من لبس الشفوف

لان المصدر اسم خالص اذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله • لولا توقع معتر فارضيه • وأو كقوله تعالى أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم أعقله • كالثور يضرب لما عافت البقر وان شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا أو منحذف حالان من أن ثم قال

(قوله رحمه الله ومفعول نصب محذوف اختصارا أي نصب المضارع) لعله سبق قلم اذ لا يصح أن يقال والفعل بعد الفاء في الرجا نصب المضارع (قوله ولبس عباءة) البيت لامرأة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما واسمها ميسون ولدت له ولدا وهو الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم حين كان أبوه يحمله على عاتقه رجل من أهل الجنة يحمل رجلا من أهل النار وهو اليزيد الذي قتل سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله

وشذ

(وشذ حذف أن ونصب في سوى ❋ ما مر فاقبل منه ما عدل روى)

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك وكقوله

فلم أر مثلها خباسة واحد ❋ ونهنهت نفسي بعدما كدت أفعله

أي أن افعله وحذف ان فاعل بشذ ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع وفي سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مر ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهي موصولة وعدل روى جملة صلة لما

﴿عوامل الجزم﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الاول بقوله

(بلا ولام طالبا ضع جزما ❋ في الفعل هكذا بلم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الاول لا الناهية نحو لا تأخذ بلحيتي ومثلها لا في الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا والثاني لام الامر نحو لينفق ذو سعة ومثله أيضا لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالبا لان الطلب شامل لجميع ما ذكر الثالث لم وهي حرف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه الى المضي وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه الى المضارع والمشهور الاول نحو لم يقم زيد الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر الا ان الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم بخلاف لم فان ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزما مفعول بضع وبلا وفي الفعل متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر في ضع وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الاول والتقدير وضع جزما بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام ثم أشار الى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال

(واجزم بان ومن وما ومهما ❋ اي متى ايان اين اذ ما وحيثما أنى)

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات شرط الاولى ان وهي حرف نحو قوله تعالى ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو من يعمل سوأ يجز به الثالثة ما وهي تقع على ما لا يعقل نحو ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها الرابعة مهما وهي بمعنى ما نحو

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ❋ ولو خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أي وهي بحسب ما تضاف اليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيا ما تفعل أفعل السادسة متى وهي ظرف زمان نحو

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ❋ تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة أيان وهي ظرف زمان أيضا نحو أيان تقم أقم معك الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين تجلس أجلس معك التاسعة اذ ما وهي حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو حيثما تذهب اذهب معك الحادية عشرة أنى وهي ظرف مكان نحو أنى تجلس أجلس معك وفهم من تمثيله باذ ما وبحيثما أنهما لا يجزم بهما الا اذا اقترنا بما كالمثال وبان متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتصارا لانه انما أراد أن يخبر ان هذه الادوات جازمة ثم ان هذه الادوات أعني أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء والى ذلك أشار بقوله (وحرف اذ ما كان وباقي الادوات أسما) أما ان فلا خلاف في انها حرف واما اذ ما فالمشهور أنها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقي الادوات وهي ما عدا ان واذ ما وهي تسع كلمات كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق واذ ما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير واذ ما حرف كان

تعالى عنهم (قوله وشذ حذف أن) ومنه قراءة الحسن أفغير الله تأمروني أعبد بالنصب (قوله بلم) وقد تدخل عليها همزة الاستفهام لكنه يخرج الكلام معها عن الاستفهام والنفي ويصير معناه حمل المخاطب على الاقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته (قوله قد يتصل) ومن اتصاله بزمان الحال قوله تعالى ولم أكن بدعائك رب شقيا ومن عدم اتصاله قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر

وانما شبهها بها لان ان حرف باجماع وهي أم الباب اذ كل أداة مما تقدم تقدر بها ولما فرغ من ذكر
الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال

(فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما)

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الاول شرطا والثاني جزاء وفهم من قوله
فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين الا ان الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف
الاصل وسيأتي وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بها وهو المشهور
وفهم من قوله قدما و يتلو الجزاء ان الشرط والجزاء جملتان لان الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء
لا يكون الا متأخرا والشرط لا يكون الا متقدما واذا ورد نحو أنت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم
جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين للنون وهو عائد
على أدوات الشرط وفعلين مفعول بيقتضين وشرط خبر مبتدا مضمر أي أحدهما شرط أو مبتدأ
والخبر محذوف أي منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على
الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لان التابع غير
مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا
وعمرا وجعفرا ولقيت الرجلين زيدا وعمرا وسما جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير في وسما بين
الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الادوات فقال

وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين

فهذه أربعة أحوال الاول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو
مضارعين نحو وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله أو الاول ماض والثاني مضارع نحو
من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو الاول مضارع والثاني ماض نحو قوله

من يكدني بسيئ كنت منه * كالشجى بين حلقه والوريد

ومعنى الماضي الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى ولذلك تقول ان قام
زيد غدا قمت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أي تجدهما وأو مضارعين وأو متخالفين
معطوفان على ماضيين فأما الماضي الواقع شرطا أو جزاء فهو في موضع جزم لانه مبني لا يظهر فيه
اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء في الاوجه الاربعة ويجوز رفع المضارع
اذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله

(وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن)

يعني ان الشرط اذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لانه على الاصل
وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أي ضعف كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

وانما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير
العامل في فعل الشرط ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزا مفعول برفع وحسن خبر
المبتدا وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو
مصدر مضاف الى المفعول ووهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن واعلم أن
الشرط لا يكون الا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم
ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله

لم يكن شيأ مذكورا (قوله ولا يجوز أن يتعلق برفع) حاصل اعرابه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أن يتعلق برفع لانه مصدر مقدر بان والفعل وهو لا يتقدم معموله عليه لكن كيف قدم معمول الصفة المشبهة عليها حيث جعل بعد متعلقا بحسن مع انها لا تعمل في متقدم وعمل الصفة المشبهة والمصدر في الظرف وعدمه فيهما من رائحة الفعل لا بالمشابهة باسم الفاعل والفعل فمنع أحدهما فقط ترجيح من غير مرجح

واقرن

(واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل)

يعنى ان جواب الشرط اذا لم يصلح جعله شرطا وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه انه اذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء فى الجواب نحو ان يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل ما لا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة نحو ان قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو ان أو لن فان هذا كله لا يصح جعله شرطا وبفا متعلق باقرن وحتما نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان بجعل وفى جعل ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائد على جوابا ولان متعلق بجعل ولم ينجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدى الى واحد لان المطاوع الذى هو جعل بمعنى صير يتعدى الى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره لم ينجعل جوابا ثم اعلم ان الجواب الذى لا يصلح جعله شرطا قد يلى باذا والى ذلك أشار بقوله

(وتخلف الفاء اذا المفاجأه * كان تجد اذا لنا مكافأه)

يعنى ان اذا التى للمفاجأة تخلف الفاء أى تحل محلها فيصدر بها الجواب الذى لا يصلح جعله شرطا كما يصدر بالفاء وذلك لشبه اذا المذكورة بالفاء فى كونها لا تقع أولا بل تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله ان تجد اذا لنا مكافأه ومثله قوله عز وجل وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون وفهم من قوله وتخلف انها ليست أصلية فى ذلك بل واقعة موقع الفاء واذا فاعل بتخلف وهى مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجد شرط جوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافأت الرجل أى جازيته ثم قال

(والفعل من بعد الجزا ان يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن)

يعنى اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعنى بالفعل الفعل المضارع والجزاء ان يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك ان يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب باضمار أن بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عز وجل يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرئ فى السبع بالجزم والرفع وقرئ فى الشاذ بالنصب والواو كقول الشاعر

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزا ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلا كان أو جملة خلافا للشارح فى تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل فهو خير لكم ويكفر عنكم والفعل مبتدأ أو نعته محذوف أى الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون فى الافعال الا فى المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر المبتدا وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بتثليث ان يقترن بكذا فهو قمن الآن فى هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعا وهو قليل ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدا محذوف والجملة من المبتدا والخبر جواب الشرط الآن فى هذا الوجه حذف الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفى بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر تثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله

(وجزم او نصب لفعل اثرفا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا)

اه بالمعنى (قوله من بعد الجزا) متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى ولا يجوز أن يتعلق بيقترن لان ما بعد أدوات الشرط لا يعمل فيما قبلها

يعني ان المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن وافهم انه لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء وجزم مبتدأ أو أو نصب معطوف عليه وسوغ لابتداء بالنكرة التفصيل وبفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع واثر ظرف في موضع النعت لفعل وأو معطوف على فا وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنف مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(والشرط يغني عن جواب قد علم • والعكس قد يأتي ان المعنى فهم)

يعني انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عن الجواب كقوله

فطلقها فلست لها بكفء • والا يعل مفرقك الحسام

أي والا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله علم انه ان لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف وفهم من قوله قد يأتي ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يغني وعن جواب متعلق بيغني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وان شرطية والمعنى مفعول لم يسم فاعله بمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم • جواب ما أخرت فهو ملتزم)

يعني اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم ان يقم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله ان قام زيد لا كرمنه هذا الذي ذكره اذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر • فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان يقم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لانه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام وفهم من قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقم لاكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عند وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقا حال من الشرط وبلا متعلق برجح ثم قال

(وربما رجح بعد قسم • شرط بلا ذي خبر مقدم)

يعني انه قد يترجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله ان يقم زيد أكرمه ومنه قوله

لئن منيت بنا في يوم معركة • لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله وربما ان ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل (نكتة) لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها وذكر بعض أحكامه في باب المبتدا وفي باب ان وفي هذا الباب

• (فصل لو)

(قوله والشرط يغني) اغناء الشرط عن الجواب مشروط بان يكون ماضيا وأما اذا كان مضارعا فجوابه غير مغن بل يتوقف فيه على السماع الا لضرورة وأما اغناء الجواب عن الشرط فهو أيضا مشروط بان يكون الشرط بان المقرونة بلا (قوله لئن الخ) فلام لئن موطئة لقسم محذوف التقدير والله ان وان حرف شرط وجوابه لا تلفنا وهو مجزوم بحذف الياء وليس جوابا عن القسم بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ولو جاء على الكثير وهو اجابة القسم لتقدمه لقيل لا تلفينا باثبات

انما ذكر لو عقب هذا الباب لانها تكون شرطية كان ومع كونها حرف امتناع هي أيضا شبيهة بادوات الشرط في احتياجها الى جواب ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال (لو حرف شرط في مضى) يعني أن لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لانها تدل في الغالب على امتناع الشئ لامتناع غيره نحو لو قام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد والماضي في هذا الباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول لو قام زيد أولا من أمس لاكرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى والى ذلك أشار بقوله (ويقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا وشمل قوله مستقبلا الماضي كالآية الكريمة والمضارع في اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لاكرمته فلو مبتدأ وحرف شرط خبره وفي متعلق بشرط وايلاؤها فاعل بيقل وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بايلاؤها ثم قال (وهي في الاختصاص بالفعل كان) يعني انها تختص بالفعل كما تختص به ان وفهم من تشبيهه لها بان أن الفعل يليها ظاهرا او مضمرا كما يلي ان فتقول لو زيد قام لاكرمته فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول ان زيد قام فاكرمه ومنه قوله لو ذات سوار لطمتني ثم ان لو تخالف ان في جواز وقوع ان المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك أشار بقوله (لكن لو أن بها قد تقترن) يعني ان لو تخالف ان في جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى ولو أنهم صبروا وهو كثير واختلف في موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لكن انها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن اذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لكن وأن مبتدأ أو خبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لكن ثم قال

(وان مضارع تلاها صرفا * الى المضي نحو لو يفي كفى)

يعني أن لو يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضي كقوله لو يفي كفى أي لو وفى كفى ومن ذلك قوله لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أي لو سمعوا وفهم منه ان لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا لو الشرطية لان لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لاصالته في الاستقبال بل يؤول معها الماضي بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفا جواب ان والى المضى متعلق بصرف

﴿أما ولولا ولوما﴾

انما ذكر هذه الاحرف هنا لانها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها الى جواب وبدأ منها باما فقال (اما كمهما يك من شئ) يعني ان موضع اما صالح لمهما يك من شئ لان معناها كمهما يك من شئ لان أما حرف ومهما يك من شئ اسم وفعل ومتعلقه ولما أعلم انها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال (وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا) يعني ان الفاء تدخل على تالي تاليها نحو أما زيد فقائم والاصل مهما يك من شئ فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا اصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها ان الفاء لا تلي أما وانه لا يفصل بين أما والفاء الا بشئ واحد وشمل المبتدأ نحو أما زيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما في الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهما يك من شئ وفا مبتدأ وخبره ألفا ولتلو متعلق بألفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير في ألف وتجوز في قوله وجوبا وانما ذلك في الاكثر ولذا قال

(وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا)

الباء لانه مرفوع (قوله لو حرف شرط) قال في المغني أفضل تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع وان العبارة المعتبرة قول سيبويه رحمه الله حرف لما سيقع لوقوع غيره وقال ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت ماهو تاليه

يعنى ان الفاء المجاب بها أما تحذف فى النثر قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد مابال قوم يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله وفهم منه انه يكثر فى النظم كقول الشاعر

* فاما القتال لاقتال لديكم * وفهم أيضا من قوله اذالم يك قول معها قد نبذا أى طرح وكنى به عن الحذف انه يكثر أيضا كقوله عز وجل فاما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أى فيقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم اشارة والفا نعت له وقل خبر المبتدا وفى نثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا خبر يك ومعها متعلق بنبذ ثم ان لولا ولوما على نوعين أحدهما ان يكونا مختصين بالاسم والآخر أن يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعنى ان لولا ولوما اذا عقدا أى ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا لوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لأكرمتك ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدا بعدها واجب الحذف وقد تقدم فى باب الابتداء فلولا مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتدا مفعول بيلزمان وامتناعا مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار الى الاستعمال الثانى فقال (وبهما التحضيض مز) يعنى ان لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى لولا أنزل علينا الملائكة وقوله عز وجل لوما تأتينا بالملائكة ويشارك لولا ولوما فى التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله (وهلا * ألا ألا) يعنى ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل الينا وألا تقبل علينا وهذه الاحرف أعنى لولا ولوما وما بعدهما مستوية فى الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله (وأولينها الفعلا) أى اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لانها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول بمز وألا وما بعده معطوف على الضمير فى بهما ولم يعد الجار فى قول وبهلا لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وها فى قوله وأولينها عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان ثم قال (وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر)

يعنى ان هذه الاحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين الاول ان يكون مفعول بفعل مضمر وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا أكرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله

ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

التقدير ألا ترونى والثانى أن يكون معمولا للفعل الذى يليه نحو هلا زيدا ضربت واسم فاعل بيليهما وعلق فى موضع الصفة لاسم وبفعل متعلق بعلق

﴿الاخبار بالذى والالف واللام﴾

الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية لانك اذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى ان الذى به يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذى بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذى وفروعه وبالالف واللام وقد أشار الى الاول فقال

(ماقيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر)
(وماسواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله)

ذكر فى هذين البيتين كيفية الاخبار بالذى يعنى اذا قيل لك أخبر عن اسم فى جملة فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى المستقر مبتدأ مقدما وما سوى الذى والخبر به عن الذى من الجملة اجعله متوسطا بين الذى والخبر ويكون صلة للذى واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذى جعلته خبرا عن الذى ضميرا يعود من الصلة على الذى وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على المخبر به عن الذى وصلتها قبل

(قوله الاخبار بالذى) كان من حق المصنف رحمه الله تعالى أن يزيد وفروعه كما قاله الحاذى والافتبرع بقوله وباللذين والذين والتى أخبر الا أن يكون مريدا حذف العاطف والمعطوف

وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذى وأخبر وما عمل فيه محكى بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذى متعلق بخبر واستقر فى موضع الحال من الذى ومبتدأ حال من الضمير المستكن فى استقر وقبل متعلق باستقر والذى الاول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى فى حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما فى البيت الثانى مبتدأ وهى أيضا موصولة واقعة على ماسوى الذى والاسم المخبر به وهى باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز ان تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الها فى فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطى مضاف اليه وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وعائدها وخبره فى موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار بقوله (نحو الذى ضربته زيد فذا • ضربت زيدا كان فادر المأخذا)

يعنى انك اذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت فى أول كلامك الذى كاذكرلك وجعلت زيدا خبرا عن الذى وجعلت فى موضع زيد ضميرا مطابقاله وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذى وخبره عائدا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذى ضربته زيد ونبهك بقوله فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره فى هذا المثال وفى غيره فتقول فى الاخبار عن التاء فى ضربت من قولك ضربت زيدا الذى ضرب زيدا أنا وفهم من اطلاقه ان الاخبار بالذى يكون فى الجملة الفعلية كما مثل وفى الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبيك لقلت الذى زيد هو أبوك ثم ان الاخبار بالذى لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون فى المفرد والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله

(وباللذين والذين والتى • أخبر مراعيا وفاق المثبت)

يعنى ان المخبر عنه اذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له لانه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدين ضميرا بارزا وهو الالف العائد على اللذين واذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون واذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة وباللذين متعلق بأخبر ومراعيا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووفاق مفعول بمراعيا ولما بين كيفية الاخبار شرع فى شروطه فقال

(قبول تأخير وتعريف لما • أخبر عنه هاهنا قد حتما)
(كذا الغنى عنه بأجنبى او • بمضمر شرط فراع ما رعوا)

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط الاول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثانى أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الاشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لانك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميرا فى موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس فى الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف المخبر عنه فان اعدته على المبتدا بقى الموصول بلا ضمير وان اعدته على الموصول بقى المبتدا بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لان ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر اذ لا يصلح أن يعمل ضمير المصدر عمل المصدر ولا ان يوصف الضمير ولا يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتما فى موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك هنا وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبى وشرط خبر المبتدا

(قوله قبول تأخير) قال ابو اسحق يستغنى عن قبول التأخير بقوله وبمضمر اه
(قوله كالحال والتمييز) لانه يخلفه الضمير وهو معرفة والحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين ومجرور رب

وكذا متعلق بشرط وذا اشارة الى الشروط السابقة ثم انتقل الى الاخبار بأل فقال

(وأخبروا هنا بأل عن بعض ما • يكون فيه الفعل قد تقدما)

يعني أن الاخبار يكون بأل كما يكون بالذي الا أن الاخبار بالذي يكون بالجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه هناك والاخبار بأل لا يكون الا بالجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا والى ذلك أشار بقوله (ان صح صوغ صلة منه لأل) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم ان صلة أل لا تكون الا وصفا صريحا ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لانه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال

(كصوغ واق من وقى الله البطل) فاذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقي البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه الله البطل والضمير في وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انما وضعها النحويون تمرينا للقارئ وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الاسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل بصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى الى آخر البيت محكي به والتقدير كصوغ واق من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير ان صح فاخبر ثم قال

(وان يكن ما رفعت صلة أل • ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعني ان الوصف الواقع صلة أل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه أنا زيد فالضمير العائد على أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه أن الضمير اذا كان لأل وجب اتصاله كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط

•(العدد)•

(ثلاثة بالتاء قل للعشره • في عد ما آحاده مذكره • في الضد جرد)

يعني ان ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بالتاء لان واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لان واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة واعلم أن مراده بقوله في الضد جرد المؤنث يعني في ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمن معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفي عد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وآحاده مذكره جملة من مبتدا وخبر صلة لما وفي الضد متعلق بجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لا وجه له في الاعراب ثم انتقل الى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال

(والمميز اجرر • جمعا بلفظ قلة في الاكثر)

يعني ان تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أجمال وثلاثة أينق وعشرة أكاف وفهم من قوله في الاكثر انه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم

الاجمع

الاجمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجرر وجمعا حال منه وبلفظ متعلق بجمعا ثم قال (ومائة والالف للفرد أضف) يعنى ان مائة وألفا يضافان الى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من اطلاقه ان تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة الى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) يعنى ان مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به الى قراءة حمزة والكسائى ثلاثمائة سنين باضافة مائة الى سنين ومائة والالف مفعول باضف وللفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع ونزرا حال من الضمير المستتر فى ردف وانما قدم الناظم مائة وألفا على مادونهما من العدد الى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة ومابينهما فى كون تمييزهما مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع الى الترتيب الطبيعى فقال

(وأحد اذكر وصلنه بعشر • مركبا قاصد معدود ذكر)

يعنى اذا قصدت المذكر قلت احد عشر بغير تاء واحد مفعول باذكر وبعشر متعلق بصلنه ومركبا وقاصد حالان من الفاعل المستتر فى اذكر فمركبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبا حالا من احد عشر فيكون اسم مفعول والاول أجود للمناسبة ثم قال (وقل لدى التأنيث احدى عشره) يعنى انك اذا قصدت المؤنث قلت احدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشرة امرأة وهذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك اشار بقوله (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول احدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشرة مفعول بقل مضمنا معنى اذكر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة والشين مبتدأ أو كسره مبتدأ ثان خبره فيها والجملة خبر المبتدا الاول وعن تميم متعلق بما فى الجرور من معنى الاستقرار ثم قال (ومع غير احد واحدى • مامعهما فعلت فافعل قصدا)

يعنى ان مافعلت فى عشرة مع احد واحدى من اسقاط التاء فى المذكر واثباتها فى المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فشمل ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة الى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثناعشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنتاعشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة ومع متعلق بافعل وما مفعول بافعل وهى موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر انتقل الى حكم الصدر من ثلاثة الى تسعة فقال

(ولثلاثة وتسعة وما • بينهما ان ركبا ما قدما)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة ومابينهما فى التركيب كحكمهما فى ماتقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وما الاخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب لعشرة وقدما صلتها ولثلاثة خبره وما الاولى موصولة معطوفة على تسعة وهى واقعة على مابين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذى قدم لثلاثة واخواتها من الحكم السابق مستقر لها فى التركيب وبقى عليه حكم مابين أحد عشر وثلاثة عشر فاشار اليه بقوله

(وأول عشرة اثنتى وعشرا • اثنى اذا أنثى تشا أو ذكرا)

يعنى انك تقول فى تركيب اثنين واثنتين اثناعشر واثنتاعشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة وعشرا مكانه ثم بين انهما معربان بقوله (واليا لغير الرفع وارفع بالالف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول فى الرفع اثناعشر واثنتاعشرة وفى الجر والنصب اثنى عشر واثنتى عشرة ففهم منه ان هذين الجزأين أعنى اثنين واثنتين معربان اعراب المثنى وعشرة مفعول أول باول واثنتى مفعول ثان وعشرا معطوف على عشرة واثنى معطوف على اثنتى وأنثى مفعول مقدم بتشا وأو ذكرا معطوف على

وكم الخبرية (قوله وقل لدى التأنيث احدى عشره) قال أبو اسحق وانما جعل حكم العشرة مع التركيب عكس حكمها مع الافراد كراهة اجتماع تاءى تأنيث فى نحو ثلاثة عشر كالم تجمعا فى طلحات ونحوه ولا يلزم فى احدى عشرة لان احدى العلامتين ألف والاخرى تاء فكان اختلاف لفظهما مسوغا لذلك كما فى حمراوات ونحوه اه بلفظه (قوله لدى) اذا كانت بمعنى فى فانها تكتب بالياء واذا كانت بمعنى عند تكتب بالالف

اثنى وفيه رد الاول الى الاول والثانى الى الثانى وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو ثم قال (والفتح فى جزأى سواهما ألف) يعنى ان ماسوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز فى عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول احد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثانى فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الاول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى التمييز فقال (وميز العشرين للتسعينا ・ بواحد كاربعين حينا)

يعنى ان تمييز العشرين وبابه الى التسعين مفرد نحو عشرين دينارا وتسعين غلاما وأربعين حينا أى زمانا وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهما وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوبا والالام فى للتسعين للغاية فهى بمعنى الى ثم قال (وميزوا مركبا بمثل ما ・ ميز عشرون فسوينهما)

يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه وشمل قوله مركبا أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة ومركبا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التمييز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ماميز به عشرون وفسوينهما تميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال (وان أضيف عدد مركب ・ يبق البنا وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثنى عشر واثنتى عشرة لان عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعرب فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احداهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها بقوله يبق البنا والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على انه معرب ومررت باحد عشرك بكسر الراء وهى المنبه عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبقى بالالف على انه مرفوع لكون الشرط ماضيا وبالقاف دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوغ الابتداء بعجز التفصيل ثم قال (وصغ من اثنين فما فوق الى ・ عشرة كفاعل من فعلا)

(واختمه فى التأنيث بالتا ومتى ・ ذكرت فاذكر فاعلا بغيرتا)

يعنى ان أسماء العدد من اثنين الى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا اكتفى به وان كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثان وثالث الى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة الى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من أحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقها والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا فيضاف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الاول بقوله

(وان ترد بعض الذى منه بنى ・ تضف اليه مثل بعض بين)

يعنى أن اسم الفاعل من العدد اذا أضيف الى موافقه يجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثانى اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذى واقع على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلته بنى ومنه متعلق ببنى

(قوله وصغ من اثنين) وهو سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من أسماء الاجناس ويستثنى من ذلك ما اذا أريد به معنى فاعل فان له فعلا راجع التصريح

والضمير

والضمير العائد على الموصول الهاء فى منه وفى بنى ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وان ترد بعض الشئ الذى بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل فى حال كونه مماثلا للبعض أى فى معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثانى بقوله

(وان ترد جعل الاقل مثل ما • فوق فحكم جاعل له احكما)

يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذى مثله تحته فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فاذا كان بمعنى الماضى وجب اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف اليه النصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما فى فاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة لانهم قالوا ربعت الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الاعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير مثل ما فوقه أى العدد الادنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكما وله متعلق باحكما ثم قال

(وان أردت مثل ثانى اثنين • مركبا فجئ بتركيبين)

يعنى انك اذا أردت بالمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الاضافة على معنى بعض فجئ بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الاول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنين هذا هو الاصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار الى الاول منهما بقوله (أوفاعلا بحالتيه أضف • الى مركب بما تنوى يفى)

يعنى أو تضيف فاعلا بحالتيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثانى فيعرب الاول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى يفى ثم أشار الى الثانى بقوله (وشاع الاستغنا بحادى عشرا ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الاول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناؤهما وهو المشهور واعراب الاول وبناء الثانى واعرابهما وفهم من المثال ان عشر مبنى لنطقه به فيحتمل الاول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيا أو معربا بالعدم الحركة فيه وفائدة التمثيل بحادى التنبيه على انه مقلوب وأصله واحد ونحوه أى حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية عشرة الى تاسع عشر وتاسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول باردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعول باردت ومثل ثانى اثنين نعت لمركب فهو نعت النكرة وتقدم عليها فانتصب على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باضف وبحالتيه فى موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باضف وبما متعلق بيفى ويفى فى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر ثم قال

(وقبل عشرين اذكرا • وبابه الفاعل من لفظ العدد • بحالتيه قبل واو يعتمد)

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود الى التسعين يذكر بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والالف فى اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذكرا

﴿كم وكأين وكذا﴾

انما ذكر هذا الباب بعد العدد لان هذه الالفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار الى الاول بقوله

(قوله بما تنوى يفى) يعنى من الاعراب من الرفع والنصب والخفض تقول هذا ثالث ثلاثة عشر ورأيت ثالث ثلاثة عشر ومررت بثالث ثلاثة عشر وما أشبه ذلك (قوله قبل واو يعتمد) جعله الازهرى فى موضع الحال من الفاعل والتقدير واذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد بحالتيه قبل عشرين وبابه حال كونه كائنا قبل واو يعتمد فى اللفظ بها دون غيرها من حروف العطف ويحتمل أن يكون يعتمد مجزوما فى جواب اذكرا اه مختصرا (قوله كم) اسم وبناؤها لشبهها بالحرف فى الوضع السيوطى فى البهجة (قوله وكذا) انظر كلام المصنف وكلام سيدى المكودى يظهر من كلامهما ان كذا يجر تمييزها بمن وليس كذلك بل الاتفاق على انه لا يجر بمن وانما الخلاف هل تمييز كذا يجر بالاضافة أولا يجر فى ذلك قولان المشهور فيه النصب

(ميز في الاستفهام كم بمثل ما • ميزت عشرين ككم شخصا سما)

يعني ان كم الاستفهامية تميز بمثل ماميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهما عندك وكم شخصا سما وفهم من قوله في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصا سما فتقديره أعشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفي الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وماموصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ماميزت به ويجوز أن تكون مامصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال

(وأجز ان تجره من مضمرا • ان وليت كم حرف جر مظهرا)

يعني أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم فحذفت من وبقي عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت والى كم مذهب انتهيت وفي كم دار جلست ونحوها وفهم من قوله أجز أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجره في موضع نصب باجز والضمير في تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال (واستعملنها مخبرا كعشره • أومائة ككم رجال أو مره)

يعني ان كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو كم رجال عندي وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو كم امرأة عندي وكم عبد ملكت فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة في المرأة نقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فمعناها كثير من الغلمان ملكت ومخبرا حال من الضمير المستتر في استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة ثم قال (ككم كأين وكذا) يعني أن كأين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار الى مميز الا أن تمييزهما مخالف لتمييز كم والى ذلك أشار بقوله (وينتصب • تمييز ذين أوبه صل من تصب) يعني ان تمييز كأين وكذا امامنصوب نحو كأين رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرور بمن نحو كأين من رجل رأيت الا ان النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كأين أكثر كقوله تعالى وكأين من آية وهو في القرآن كثير وكأين وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذين اشارة الى كأين وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاباحة اذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أوصل به من

﴿الحكاية﴾

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بأي وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأي فقال

(احك بأي ما لمنكور سئل • عنه بها في الوقف أو حين تصل)

في الحكاية بأي لغتان احداهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا من مذكور منكر ماله من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات والاخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط فقوله احك بأي محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الاولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من وما مفعول باحك وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها لمنكور أي ماثبت لمنكور وسئل في موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي الرابط بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أي وفي الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل الى الحكاية بمن فقال

(قوله الحكاية) وحقيقتها هي ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده في الكلام (قوله أو صالح لوصفه) نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال صالحون وكذا نساء اذ يصح نساء صالحات (قوله على الحروف) صوابه على الاحوال العارضة له أي للمنكور وتقدير البيت احك بأي في الوقف أو حين تصل الكلام الذي استقر لمنكور سئل عنه بها

(ووقفا احك ما لمنكور بمن ● والنون حرك مطلقا وأشبعن)

يعني أن من يحكى بها في الوقف دون الوصل ما للمسؤول عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الافراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل مني وما مفعول باحك وهي موصولة وصلتها المنكور وبمن متعلق باحك ووقفا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أي تحريكا مطلقا يعني بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثنى فقد أشار اليه بقوله (وقل منان ومنين بعد لى ● الفان كابنين وسكن تعدل)

يعني انك اذا قلت لى الفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان في حكاية الفان ومنين في حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين في النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة ثم نبه على انهما ساكنان اذ لا يحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين والفان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابنين نعت لالفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى الفان وتعدل مجزوم في جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال (وقل لمن قال أتت بنت منه) يعني انك تقول في حكاية من قال أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى تثنية المؤنث فقال (والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعني انه يقال في حكاية تثنية المؤنث منتان بتسكين النون فتقول في حكايته جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار اليها بقوله (والفتح نزر) يعني ان فتح النون نزر أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال (وصل التا والالف ● بمن باثر ذا بنسوة كلف) يعني انك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه الفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها الا في الوقف والتاء مفعول بصل والالف معطوف على التاء وذا مضاف اليه على حذف القول والتقدير باثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف ويحتمل ان يكون اسما وفعلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكر فقال (وقل منون ومنين مسكنا ● ان قيل جا قوم لقوم فطنا)

اذا قيل جاء قوم لقوم قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لان منعوته مجرور ثم قال (وان تصل فلفظ من لا يختلف) هذا تصريح بما فهم من قوله ووقفا فتقول من يا فتى في الاحوال كلها وقد جاء منون في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله (ونادر منون في نظم عرف) أشار به الى قول الشاعر

أتوا نارى فقلت منون أنتم ● فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وهو لتأبط شرا وان تصل شرط وجوابه الجملة في قوله فلفظ من لا يختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي نظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكاية فقال (والعلم احكينه من بعد من) يعني ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الاول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف واليه أشار بقوله (ان عريت من عاطف بها اقترن) فاذا قيل

(قوله لقوم فطنا) قال في المصباح فطن للامر يفطن من باب تعب وقتل فطنا فهو فطن والجمع فطن بضمتين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح لكن من حفظ حجة على من لم يحفظ واذا تبين ان له الجمعين المذكورين فيتعين هنا جمعه على فعلاء كما قال لانه لو جمع على مقابله لظهر اعرابه (قوله أتوا نارى) الضمير في أتوا يرجع الى الجن والشاهد في منون فان فيه شذوذين الاول الحاق الواو والنون بها في الوصل والثاني تحريك النون وهي تكون ساكنة (قوله الجن) خبر مبتدا محذوف أي نحن الجن وعموا أصله أنعموا وظلاما نصب على الظرف وروى صباحا

رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من وقوله احكينه يريد جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بني تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكينه ومن بعد متعلق باحكينه وان عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه

﴿التأنيث﴾

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله (علامة التأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله (وفي أسام قدروا التا كالكتف) يعني ان بعض الاسماء لا تكون تاؤه ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو في قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار الى ما يعرف به التقدير فقال

(ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد في التصغير)

فالضمير نحو الكتف اكلتها فتعلم ان الكتف مؤنث لاعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالرد في التصغير أي كرد التاء في التصغير نحو هنيدة في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضا اسم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الاسماء نحو رجل ورجلة وفتى وفتاة وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة الا انها لم تلحق بعض الصفات والى ذلك أشار بقوله

(ولا تلي فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا كذاك مفعل)

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة الاول فعول وقيده بالاصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله أصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقها نحو ركوب وركوبة لانه بمعنى مركوب الثاني مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار الثالث مفعيل نحو معطير ومنطيق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الاول لانها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل تلي ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول تلي وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعول ومفعل مبتدأ خبره كذاك وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الاوزان شذوذا والى ذلك أشار بقوله (وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه) فالواو عدوة وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الاوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وتا الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر في موضع خبر ما ثم أشار الى الوزن الخامس فقال

(ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع)

يعني ان فعيلا تمتنع منه تاء الفرق في المؤنث في الغالب وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لان قتيلا بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل للحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت

(قوله علامة التأنيث تاء أو ألف) قال ابن غازي وجعلها بعضهم خمسا فزاد الياء في هذي وتفعلين والكسرة في نحو ضربت والحق ان تأنيثها من الصيغ ودل قوله تاء أو ألف على انهما لا يجتمعان خلافا لابي عبيدة في علقاة قال أبو عثمان من قال علقاة فالالف عنده للالحاق بباب جعفر فاذا نزع الهاء جعل الالف للتأنيث فهي مع التاء للالحاق ومع عدمها للتأنيث ولها نظائر بهمى وبهماة انتهى (قوله رجلة) الذي عند هذا الشارح هو رجلة بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة وأما رجلة بفتحهما فهو جمع رجل ويجمع رجل على رجلة بفتح الفاء وسكون الجيم قال في المصباح الرجل الذكر من الاناسي جمعه رجال وقد جمع قليلا على رجلة وزان تمرة حتى قالوا لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء الا رجلة وكمأة جمع كم. (قوله ولا تلي فارقة فعولا أصلا ولا المفعال) وانما لم تدخل التاء الاصلية هنا لانها صفة لا تجري على فعل ولانها شبيهة بالمصادر المميته (قوله نحو ركوب وركوبة) وحلوب وحلوبة وأكول وأكولة بمعنى محلوبة ومركوبة وربما حذفوها فقالوا ركوب وحلوب مرادي (قوله معطار) قال ابن عقيل من عطرت المرأة اذا استعملت الطيب (قوله مغشم) هو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته (قوله ميقانة) من اليقين يقال امرأة ميقانة أي كثيرة اليقين ورجل ميقان أي كثير اليقين (قوله ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع) قال العلامة ابن غازي أل في قوله التا تمتنع عهدية اه قال السيوطي عن ابن هشام ما عللوا به من اللبس فيما اذا حذف الموصوف نحو رأيت قتيلا وأنت تريد المؤنث امرأة موجود اذا قلت رأيت صبورا وشكورا ونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما قالوه في فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال اه قال ابن غازي عن أبي اسحق والتفريق بين التاآت آكد في الصفة لما ينبني عليها من الاحكام كالصرف والتصغير وغيرهما وبالله التوفيق اه منه

(قوله وألف التأنيث ذات قصر الخ) اعلم ان الالف المقصورة اما أن تكون ثالثة أو رابعة فصاعدا فان كانت ثالثة نحو عصا وفتى منقلبة عن أصل أو مجهولة الاصل كبلى ومتى وعلى والى حكم باصالتها وان كانت رابعة (١٧١) أو خامسة أو سادسة فان قام الدليل على اصالتها والا فاما أن تكون في وزن من أوزان التأنيث فلا يخلو اما ان يسمع تنكير ماهي فيه أولا فان سمع تنكير ماهي فيه فهي للالحاق نحو علقى وفردى والا فهي للتأنيث نحو ذكرى وسلمى وغضبى وان لم تكن في وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة أو خامسة نحو علقى فهي للالحاق وان كانت سادسة فهي للتكثير نحو قبعثرى اه من أبي عبد الله الصغير رحمه الله (قوله حبارى اسم طائر) ولم يرد فعالى صفة الا جمعا نحو سكارى مرادى وقال الزبيدي جاء مفردا وحكى قولهم جمل علادى (قوله الكفرى الخ) الكفرى والكفرى والكفرى والكفرى كالكافور وهو وعاء طلع النخل (قوله خليطى) وهو الامر العظيم المحير للفكر يقع على المذكر والمؤنث (قوله عقربا) لانثى العقارب صح من ابن عقيل قال ابن غازي عن أبي اسحق بعضها نوادر كالقصاصا زعموا أنه انما سمع من اعرابي وقف على بعض أمراء العراق فقال القصاصاء أصلحك الله أي خذلي القصاص قال الثعالبي والكلمة اذا سمعت من اعرابي واحد لم تجعل أصلا لاحتمال الغلط والكذب وبعضهم لم يسمع منه الا على باب المثل م وأوله بالعجلة واللهف زل لسانه (قوله كبرياء) هي العظمة (قوله في بذر) معروف وهو واحد البذور وهي حبوب صغار

امرأة قتيلا وماذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هذه قتيل ولحيتك دهين لعدم اللبس وفهم من قوله غالبا ان التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ وخبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل في موضع الحال من فعيل وغالبا حال من الضمير في تمتنع وان تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى ألف التأنيث فقال

(وألف التأنيث ذات قصر • وذات مد نحو أنثى الغر)

فقسمها الى مقصورة وممدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الاوزان التي تلحقها المقصورة فقال (والاشتهار في مباني الاولى • يبديه وزن أربى والطولى)

(ومرطى ووزن فعلى جمعا • أو مصدرا أو صفة كشبعى)

(وكحبارى سمهى سبطرى • ذكرى وحثيثى مع الكفرى • كذاك خليطى مع الشقارى)

فذكر اثني عشر وزنا الاول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهي الداهية الثاني فعلى بضم الفاء وسكون العين اسما كان كبهمى أو صفة كحبلى والطولى وهو صفة مؤنث الاطول أو مصدرا كرجعى الثالث فعلى بفتحتين نحو مرطى وهو نوع من المشي الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها الى جمع نحو قتلى وجرحى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شبعى الخامس فعالى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشي الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو حثيثى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادي عشر فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط الثاني عشر فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار انه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الاوزان وهو الذي نبه عليه بقوله (واعز لغير هذه استندارا) والمراد بالاولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفي متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الالف الاولى ويبديه الى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل الى الممدودة فقال

(لمدها فعلاء أفعلاء • مثلث العين وفعللاء)

(ثم فعالا فعللا فاعولا • وفاعلاء فعليا مفعولا)

(ومطلق العين فعالا وكذا • مطلق فاء فعلاء أخذا)

فذكر لها سبعة عشر بناء الاول فعلاء نحو حمراء وصحراء الثاني أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فان فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعللاء نحو عقرباء وحرملاء للموضعين السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء في اليوم العاشر من المحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع العاشر فعلياء بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبر الحادي عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعالا ثلاثة أبنية فعالاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي الناس وفعيلاء نحو كثيراء في بذر وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة والفاء مفتوحة في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا وشمل قوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم

الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر في الممدودة أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير في قوله لمدها عائد على ألف التأنيث وفعلاء مبتدأ وخبره في المجرور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعللاء وما بعدها من الابنية الى فعالا ومطلق العين حال من فعلاء وفعلاء مبتدأ وخبره أخذ ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذ

(المقصور والممدود)

المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذي حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو قياسي وغير قياسي وقد أشار الى الاول فقال

(اذا اسم استوجب من قبل الطرف • فتحا وكان ذا نظير كالاسف)

(فلنظيره المعتل الآخر • ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعني أن الاسم المعتل الآخر اذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصورا قياسا فالجوى مقصور قياسا لان له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحا مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب اذا والمعتل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره ثم أتى بمثالين منه فقال

(كفعل وفعل في جمع ما • كفعلة وفعلة نحو الدما)

يعني ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياسا فمثال فعل الحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال

(وما استحق قبل آخر ألف • فالمد في نظيره حتما عرف)

يعني ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل لذلك بقوله (كمصدر الفعل الذي قد بدئا • بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتياء لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفا نحو احمر احمرارا واقتدر اقتدارا وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للالف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وحتما حال من الضمير في عرف واعراب البيت الآخر واضح ثم انتقل الى غير القياسي من النوعين فقال

(والعادم النظير ذا قصر وذا • مد بنقل كالحجا وكالحذا)

يعني ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعا وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجا وهو العقل والثاني بالحذاء وهو النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبنقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر ثم قال

(وقصر ذي المد اضطرارا مجمع • عليه والعكس بخلف يقع)

يعني ان النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر

(قوله سيراء) ابن عقيل سيراء لبرد فيه خطوط صفر والذي عند السيوطي انه اسم للذهب (قوله كالاسف) أي الحزن يقال أسف الرجل أسفا اذا احزن (قوله فالجوى) الجوى من عشق أو حزن يقال جوى فلان فهو جو (قوله دمية) وهي الصورة من العاج ونحوه قاله الجوهري وقال بعض شراح الالفية هي الصورة المصنوعة على صورة الانسان من الرخام والعاج ونحو ذلك (قوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا • بهمز وصل) وكذلك مصدر فعل ابتدئ بهمزة قطع كاعطى وأكرم وشبهه قال الشيخ أبو اسحق الشاطبي لو شاء أعم فائدة من هذا البيت لقال مثلا كمصدر الفعل الذي قد بدئا بزائد الهمز كاعطى وارتأى اه وقد ذكره ابن غازي في اتحاف ذوي الاستحقاق في زوائد المرادي وفوائد أبي اسحق

ليلى وما ليلى ولم أر مثلها * بين السما والارض ذات عقاص

ومن مد المقصور قوله والمرء يبليه بلاء السربال * تعاقب الاهلال بعد الاهلال

وقد مر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول ومجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بمجمع واضطرارا مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلف متعلق بيقع

(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا)

انما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه وبدأ بتثنية المقصور فقال

(آخر مقصور تثني اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا)

يعني ان الالف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو منتهى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيها ملهيان ومنتهيان ومستدعيان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء في اجعله مفعول أول ويا مفعول ثان وتثني في موضع الصفة لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنيه وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار اليه بقوله

(كذا الذي اليا أصله نحو الفتى * والجامد الذي أميل كمتى)

الاشارة بقوله كذا الى الحكم السابق في الالف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني ان ما كانت فيه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الاصل التي سمعت فيها الامالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الاصل التي سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول في تثنيتها متيان وفهم منه ان ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واوا اذ لا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال (في غير ذا تقلب واوا الالف) أي في غير ذا من الثلاثي تقلب الالف واوا وذا اشارة الى جميع ما تقلب الالف فيه ياء وشمل قوله في غير ذا المنقلبة عن واو نحو رحا ورحوان والمجهولة نحو الى وعلى مسمى بهما ثم قال (وأولها ما كان قبل قد ألف) أي وأول هذه الاحرف المنقلبة عن الالف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر وقوله كذا الذي الذي مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله اليا أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذي والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بتقلب وواوا مفعول ثان بتقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها والمفعول الاول ها وصلة ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كصحراء بواو ثنيا) يعني ان ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وصحراوان وحمراء وحمراوان تقلب فيه الهمزة واوا في التثنية وقوله (ونحو علباء كساء وحياء بواو وهمز) يعني انه يجوز قلب الهمزة واوا وابقاؤها همزة في ما كانت همزته للالحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فتقول علباوان وعلباآن وكساوان وكساآن وحياوان وحياآن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله (وغير ما ذكر صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قراآن ووضاآن ثم قال (وما شذ على نقل قصر) يعني ان ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي لا يقاس عليه فما شذ في تثنية المقصور قولهم

(قوله كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا) قال ابن غازي ما نصه تناولت الترجمة الممدود ولم يذكر جمع الممدود جمعا على حد المثنى ولم يذكر تثنية المنقوص وحكمه رد المحذوف في نحو قاض وغاز وفي نحو أخ وأب وحم وعدم رده في نحو يد اهـ (قوله ملهى) مصدر أو مكان أو زمان من اللهو كذا ذكر بعضهم والذي اقتصر عليه الجوهري كونه اسما لما يلهى به فهو عنده غير الثلاثة (قوله والجامد) قال المرادي الجامد هاهنا ما لم يعرف له اشتقاق (قوله كمتى) جعل المكودي ألف متى ولدى وعلى مجهولة الاصل وليس كذلك بل الالف في الثلاثة أصلية لم تقلب عن شئ والمجهولة الاصل هي نحو الددا اهـ لكن قال المرادي عبر بعضهم عن الاصلية بالمجهولة اهـ والمراد بالالف الاصلية هي كل ألف في حرف أو شبهه ومجهولة الاصل نحو الددا وهو اللهو فان ألفه لا يدرى هل هي عن واو أو ياء لان الالف في الثلاثي المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما اهـ من المرادي (قوله في غير ذا تقلب واوا الالف) راعى معنى ما ذكر ولذا أفرد وقال ذا والا فالصواب ان يقول ذي أو هذه أو تلك بلفظ يقتضي الجمع اذ تقدم ثلاثة أشياء ما كانت الالف فيه رابعة فما فوق وما الالف فيه مبدلة عن ياء والجامد الذي أميل (قوله وأولها) على حذف مضاف والضمير عائد على الالف أي وأول بدلها أي بدل الالف وهو الواو والياء (قوله أي وأول هذه الاحرف) الصواب أن يقول هذين الحرفين اذ ليس معنا الا الواو والياء فقط اذ هما المنقلبتان عن الالف ليس الا ويجاب عنه بان أقل الجمع اثنان أو جمعهما باعتبار تكرار الالفاظ والمواضع (قوله ونحو علباء) ملحق بقرطاس وهو الكاغد الذي يكتب فيه ومنه قوله تعالى ولو نزلنا عليك كتابا في قرطاس والعلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرق وان شئت قلت علباآن لانها همزة ملحقة والجمع العلابي صح من الجوهري (قوله وحيا) الحياء بالمد الاستحياء وبالقصر رحم الناقة قاله الاصمعي (قوله نحو قراء)

يقال رجل قراء اذا كان حسن القراءة وكثيرها ورجل وضاء اذا كان وضيء الوجه وهما مفردان (قوله خوزلان) نوع من المشي فان قيل ما الفرق بين ألف التأنيث المقصورة في أنها تقلب ياء في التثنية وبين الممدودة في أنها تقلب واوا فيها فالجواب ان الممدودة انما قلبت واوا للحمل على ياء النسب ولو أبدلت ياء في النسب لادى الى اجتماع ثلاث ياآت فحملت التثنية على النسب ويرد عليه انه لم لا يقال بنظير ذلك في الصورة فالظاهر في الفرق أن يقال قلبت المقصورة ياء في التثنية لان الالف ممالة والامالة لا يناسبها الا الياء بخلاف الممدودة وانه لا قائل بامالتها الا ترى انهم يقولون في الامالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء (قوله وان جمعته بتاء وألف) قال ابن غازي عن أبي اسحق كان حقه ان يزيد هنا أو في باب المعرب والمبني مثلا وقسه في ذي التا ونحو ذكرى

مدراوان بقلب الالف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الالف ورضيان في تثنية رضا بقلب الالف ياء وأصلها واو ومما شذ في تثنية الممدود حمرآن والاصل حمراوان وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء وثنيا في موضع خبر ما وبواو متعلق بثني ونحو علباء مبتدأ وكساء وحياء معطوفان على علباء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخبر المبتدا بواو وهمز وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدا وهي موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل الى جمع المقصور فقال

(واحذف من المقصور في جمع على • حد المثنى ما به تكملا)

يعني انك اذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها لتقاء الساكنين لان الالف ساكنة وواو الجمع ساكنة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التي قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله (والفتح أبق مشعرا بما حذف) فتقول في نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين نصبا وجرا ومن المقصور وفي جمع متعلقان باحذف وعلى حد في موضع الصفة لجمع وما مفعول باحذف وهي موصولة واقعة على الف المقصور وصلتها تكملا والهاء في به عائدة على الموصول والضمير المستتر في تكملا عائد على الموصول ثم انتقل الى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال

(وان جمعته بتاء وألف • فالالف اقلب قلبها في التثنيه) ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو او مجهولة لم تسمع امالتها قلبت واوا فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله (وتاء ذي التا ألزمن تنحيه) يعني ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءي التأنيث فتقول في فتاة وقناة فتيات وقنوات وان جمعته شرط وبتاء متعلق بجمعت والفاء جواب الشرط والالف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف الى المفعول وفي التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بالزمن وتنحيه مفعول ثان ثم قال

(والسالم العين الثلاثي اسما أنل • اتباع عين فاءه بما شكل • ان ساكن العين مؤنثا بدا)

يعني ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز اتباع عينه لفائه في الحركة فتفتح عينه ان كانت التاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الاول ان يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما المضعف نحو جنة وجنة وجنة والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دار وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شيء من ذلك الا ما أوله مفتوح فان فيه لغتين على ما سيذكره الثاني ان يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على الثلاثة فلا يغير

• ودرهم مصغر وصحراء • وزينب ووصف غير العاقل • وغير ذا مسلم للناقل أي اجعل الجمع بالالف والتاء قياسا فيما فيه التاء مطلقا الا امرأة وأمة وشفة وشاة استغناء بتكسيرها وتصحيحها وفي المؤنث بالف المقصورة كذكرى لا فعلى فعلان وفي مصغر ما لا يعقل كدريهمات وفي المؤنث بالالف الممدودة كصحراء لا فعلاء أفعل وفي العلم المؤنث العاقل كهند وزينب وفي الوصف المذكر غير العاقل نحو أياما معدودات اه (قوله تحذف منه التاء) وحذفت الاولى التي كانت في المفرد ولم تحذف الثانية لان الاولى تدل على التأنيث فقط فكانت أولى بالحذف بخلاف الثانية فانها لما كانت تدل على التأنيث والجمع بقيت لاجل الفائدتين (قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا) قال الامام ابن غازي عن أبي اسحق قوله مؤنثا غير محتاج اليه وانما هو شرط في جواز الجمع بالالف والتاء لكن لما لم يتكلم على شروط الجمع ذكر التأنيث الذي اليه مرجع هذا الجمع وهذا ضعيف اه (قوله جاز) عبر بالجواز في محل التفصيل والحق ما عبر به ابن هشام فان الفاء اذا فتحت يجب الاتباع واذا ضمت أو كسرت يجوز انظره ومراده رحمه الله بالجواز ما قابل المنع الصادق بالوجوب وغيره وعليه فلا اعتراض (قوله جنة) الجنة ما يتقى به وهو الترس ومنه قوله تعالى اتخذوا أيمانهم جنة (قوله جنة) الجنة بكسر الجيم بمعنى الجنون وبمعنى الجن (قوله نحو دار) تمثيله رحمه الله بدار لا يحسن لانه لا يجمع بالالف والتاء بل الصواب ان يمثل بدارة بالتاء فانظره (قوله ديمة) الازهري الديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة

الثالث

الثالث ان يكون اسما واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين الثلاثى اسما الرابع ان يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو سمرة الخامس ان يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالالف والتاء وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط ان مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثى نعت للسالم واسما حال من الثلاثى أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاءه مفعول ثان باتباع وبما متعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر فى بدا العائد على اسم وكذلك مختتما ومجردا حالان أيضا من اسم ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه الا الاتباع كما ذكر وأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار اليهما بقوله

(وسكن التالى غير الفتح أو • خففه بالفتح فكلا قد رووا)

يعنى انه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح التالى الضم نحو غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم اتباعا لحركة الفاء وغرفات بالسكون تخفيفا وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفى نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون وهندات بالفتح وكذلك فى سائرها وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه الا الاتباع كما سبق والتالى مفعول سكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على انه مفعول بالتالى وبالكسر على انه مضاف اليه التالى وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلا منصوب برووا ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين ما كان على فعلة بكسر الفاء ولامه واو وعلى فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال

(ومنعوا اتباع نحو ذروه • وزبيه) يعنى انه يمتنع فى هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبية زبيات لثقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على انه قد سمع فى فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الاتباع شذوذا فقال (وشذ كسر جروة) يعنى شذ كسر جمع جروة والضمير فى ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزبية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف اليه وهو على حذف مضاف التقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال

(ونادر أو ذو اضطرار غير ما • قدمته أو لأناس انتمى)

يعنى ان ما خالف ما تقدم من الاحكام اما نادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحقه الاسكان لانه صفة واما ضرورة كقول الراجز • فتستريح النفس من زفراتها • فسكن زفرات وحقه الفتح لانه اسم واما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة فيقولون جوزات وبيضات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم

أخو بيضات رائح متأوب • رفيق بمسح المنكبين سبوح

وغير مبتدأ أو ما موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر المبتدا نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتمى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو لأناس انتمى

•(جمع التكسير)•

انما سمى جمع التكسير لتغير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد أشار الى الاول بقوله

(قوله وجمل) اسم امرأة وهو بضم الجيم وسكون الميم (قوله والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل) سهو بل هو مفعول مقدم بأنل خاصة وأما جعله من باب الاشتغال فلا يحسن لان شروط الاشتغال ليست متوفرة من سماع شيخنا ونحو هذا الكلام للشيخ خالد بزيادة بيان فراجعه (قوله نحو ذروة) ذروة البعير سنامه وذروة الشئ اعلاه (قوله وزبيه) بضم الزاى المعجمة وسكون الباء الموحدة والياء المثناة من أسفل وهى حفرة تحفر للاسد وجميع هذه الاحوال قيود فى جواز الاتباع الا قوله مؤنثا فانه قيد فى جواز الجمع بالالف والتاء الناشئ عنه جواز الاتباع (قوله وشذ كسر جروة) مؤنث جرو وهو واحد أفراخ الكلبة ويطلق على فرخ السباع ويطلق أيضا على فرخ القفوس (قوله أو لأناس انتمى) من المنتمى لأناس اسكان العين فى نحو ظبيات ولماذا قال أو لأناس انتمى ولم يقل أو لهذيل انتمى من ابن غازى

•(جمع التكسير)•

(قوله لتغير بناء الواحد) ومنه صنوان جمع صنو واستشكله أبو شامة لعدم تغير بناء الواحد فيه فالاولى كونه جمع سلامة وأجيب بان انتقال الاعراب الى النون مما يبين انه جمع تكسير فهو وان لم يغير لفظا فقد غير تقديرا بخلاف نحو الزيدون فان الاعراب لم ينتقل الى النون اه وهذا الجواب للمصنف ورد بنحو الهندات فانهم يسمونه جمع سلامة وقد انتقل الاعراب فيه الى التاء اه (قوله جمع قلة) قال فى شرح الكافية ويشارك هذه الابنية فى الدلالة على القلة جمعا التصحيح ما لم يقترن بهما الالف واللام الدالة على الاستغراق

أو بوصفها بما يدل على الكثرة فاقتران الالف واللام كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقد تضمن القرينتين قول حسان رضي الله عنه لنا الجفنات الغر الخ (قوله جموع قلة) قال الامام السيوطي قيل كان المناسب ان يعبر ببناء القلة لان جموعا ههنا واقع على أربعة ألفاظ قال ابن هشام والجواب عنه من وجهين الاول ان جمعا لا جمع قلة له فصار التعبير بجموع كالتعبير برجال مع ارادة القلة الثاني ان القليل انما هو هذه الالفاظ وأما موازناتها فكثيرة فكانت الكثرة هنا بهذا الاعتبار اه (قوله وضعا يفي) قال ابن

(أفعلة أفعل ثم فعله • ثمت أفعال جموع قله)

يعني ان هذه الاوزان الاربعة التي ذكرها في البيت تدل على جمع القلة وهو من ثلاثة الى عشرة نحو أغربة وافلس وفتية واحمال وفهم منه ان ماسوى هذه الاربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو مافوق العشرة الى مالانهاية له وستأتي أمثلتها في أثناء الباب وأفعلة مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله (وبعض ذي بكثرة وضعا يفي • كأرجل والعكس جاء كالصفي)

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفي والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ماقبلها وبعض ذي مبتدأ والاشارة بذي الى جموع القلة ويفي خبر المبتدا وبكثرة متعلق بيفي ووضعا منصوب على اسقاط الجار أي بوضع ومعناه ان العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق ثم اعلم ان اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا أو كذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال

(لفعل اسما صح عينا أفعل • وللرباعي اسما أيضا يجعل)

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين الاول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كامثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله (ان كان كالعناق والذراع في • مد وتأنيث وعد الاحرف)

فذكر أربعة شروط الاول ان يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسما وفهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الاول أن يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكر نحو حمار وان يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وان يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق ان حركة الاول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعد الاحرف الشرط الرابع ثم قال

(وغير ما أفعل فيه مطرد • من الثلاثي اسما بأفعال يرد)

فذكر ان أفعالا لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما اطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وابل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله

غازي الظاهر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله وضعا وقال أبو اسحق الوضع عنده على وجهين وضع حقيقة نبه عليه بالصفي لان الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاة اصفاء وصفي ولكن اصفاء في غاية الندور فكأنه لم يوضع اه نقله الازهري وحقيق الوضع ان تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمالي ان تكون العرب وضعتهما معا ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبي (قوله وعكس المصنف واصطلح الخ) قال ابن غازي أول من سلك طريقة المؤلف في جعل ابنية الجموع موضوعة للحكم عليها ابن السراج فيما علمت وهي أقرب للضبط لقلة أبنية الجموع وجملة ماذكر منها ستة وعشرون بناء اه نقله عن أبي اسحق (قوله لفعل اسما صح عينا أفعل) خرج نحو دار ونار فادور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه (قوله جون) يقال للابيض والاسود وذلك خارج أيضا بقوله وللرباعي كما هو معلوم وهو من الاضداد والجمع جون بالضم صح من الجوهري وقيل الجون وسط كل شئ (قوله وغالبا أن يكون اسما) وانما قالوا اعبد وأعبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قال ابن غازي احترز بقوله وللرباعي اسما من صفة مؤنث كذراع بفتح الذال للمرأة الكثيرة الغزل (قوله خنصر) الصغير من الاصابع لان القاعدة في الاعضاء المزدوجة التأنيث أبو اسحق (قوله عقاب) مؤنث ليس فيه مذكر والده مجهول وأمه من غير جنسه قيل ثعلب أو غيره صح من ابن خلكان شمس الدين قال عنتر ما أنت الا كالعقاب فأمه معلومة وأب له مجهول (قوله وبلز) بمعنى ضخمة وناعمة يقال ناقة بلز بكسر الفاء والعين أي

ضخمة ناعمة الجوهري يقال أتان بلز أي ضخمة و يقال امرأة بلز بكسر الباء واللام أي ولود أي كثيرة الاولاد اه (قوله واسما حال من الموصول) بل حال من الثلاثي قاله الشيخ خالد الازهري وقال الحطاب من فاعل يرد (قوله مذكر) احترز من المؤنث فانه لا يجمع على هذا الجمع (قوله نحو جواد) جاد الشئ جودة فهو جيد وأجاد الرجل وجود واجود وجاد جودا فهو جواد والجمع أجواد وجاد بنفسه سمح بها وجاد الهوى فلانا شاقه زبيدي (قوله قذال) القذال مؤخر الرأس والجمع أقذلة وقذل وهو أيضا عقد العذار من الفرس خلف الناصية ومثله أتان للمؤنث من الحمير (قوله والزمه) أي افعلة في فعال أو فعال مصاحبي تضعيف أو اعلال قال ابن غازي عن المرادي أشار الى ان هذا اللزوم في غير شذوذ بقوله فيما يأتي في فعل بضمتين مالم يضاعف في الاعم ذو الالف لكن لم ينبه هناك الا على المضاعف نخرج سماء بمعنى المطر وقال أبو اسحق مراده الزمه قياسا اه (قوله مضعفين الخ) أراد بالمضاعفة مماثلة اللام للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبنان وبالمعتل ما كان لامه واوا أو ياء كقباء واناء (قوله وفعلة جمعا بنقل يدري) جمع ابن غازي رحمه الله ما يجمع على فعلة فقال فصيبة وشيخة وفتية وغلمة وغزلة وثنية

(وغالبا أغناهم فعلان • في فعل كقولهم صردان)

يعني ان الغالب في فعل نحو صرد أن يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان للطائر وجرذ وجرذان للفأر وفهم من قوله غالبا انه قد يجيء على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ وخبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثي واسما حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدا الذي هو غير وبافعال متعلق بيرد وفعلان فاعل باغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق باغناهم ثم قال

(لاسم مذكر رباعي بمد • ثالث افعلة عنهم اطرد)

يعني ان أفعلة يطرد جمعا لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أفعل كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كان مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال

(والزمه في فعال اوفعال • مصاحبي تضعيف او اعلال)

يعني ان أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها اذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأفنية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما انهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولاسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردا فيه والاول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في افعل المقابل لفعلاء وفعلاء المقابل لافعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو ان ذلك الجمع مطرد أيضا في أفعل الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو رجل أكمر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلاء للمرأة التي يخرج من قبلها شئ شبيه بالادرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شئ من الابنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد في وزن وانما بابه النقل أي السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الاول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال

(وفعل لاسم رباعي بمد • قد زيد قبل لام اعلالا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه في قوله اسم ان ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضا من اطلاقه في قوله بمد ان المد يكون ألفا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوا نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لانه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والالف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان المد واوا أو ياء فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله (مالم يضاعف في الاعم ذو الالف) يعني ان المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل

(٢٣ - مكودي) خذها جوعا نسبت لفعله فاه حفظ ولا نقص وقيت العله (قوله نحو ثنى) الثنى الثاني في السيادة كالوزير مع الامير من المرادي (قوله واحترز باسم من الصفة) يستثنى الوصف الذي على فعول بمعنى فاعل كصبور وغفور قاله ابن هشام (قوله وأتان)

يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله فى الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم فى جمع
عنان عنن وفى حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذى الالف ان ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل
نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعى نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد
زيد فى موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد واعلالا مفعول مقدم بفقد وفقد فى موضع النعت للاسم
وماظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبرا فى البيت قبله والتقدير
وفعل ثابت لاسم رباعى بمد وعدم تضعيف ذى الالف ثم قال (وفعل جمعا لفعلة عرفا ونحو كبرى)
من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجىء جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى
وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان بعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا
بعرف ثم قال (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لان
فعلة فى الصفات قليل فلم يعتبر هنا وشمل فعلة الصحيح نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم
والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج ثم قال (وقد يجىء جمعه على فعل) الضمير
فى جمعه عائد على فعلة أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية
وحلى وفهم من قوله قد يجىء قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجىء ثم قال
(فى نحو رام ذو اطراد فعلة) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد فى وصف على
فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز
بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر والمؤنث نحو ضاربة وبالعاقل
من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفى نحو متعلق
بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لانه مضاف اليه ذو ثم قال (وشاع
نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد فى وصف على فاعل صحيح
اللام لمذكر عاقل وفهمت الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو
وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم
انه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد ثم قال (فعلى لوصف كقتيل) من أمثلة جمع الكثرة فعلى
مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد فى وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع
كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه فى المعنى وان لم يكن من باب فعيل
المذكور واليه أشار بقوله (وزمن وهالك وميت به قمن) يعنى ان هذه الاوزان الثلاثة وهى فعل
وفاعل وفيعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها فى المعنى لفعيل المذكور فى الدلالة على الهلك أو
التوجع وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أى
حقيق وينبغى أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فان قمنا المفتوح الميم يخبر به عن
الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال (لفعل اسما صح
لاما فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد فى فعل بضم الفاء وسكون
العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز
بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شئ من ذلك على
فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء واليه أشار بقوله (والوضع فى فعل وفعل قلله) يعنى
أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الاول روح
وروحة ومن الثانى قرد وقردة ومعنى قلله أن الوضع قلل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده
فى فعل وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح فى موضع الصفة لاسما ولاما تمييز أى صح
لامه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء فى قلله عائدة على الجمع ثم قال

بالمثناة من فوق وهى
أنثى الحبير (قوله ونحو
كبرى) يعنى أنثى افعل فلو لم
تكن كذلك لم تجمع على
فعل نحو بهمى ورجعى
(قوله نحو ضاربة) كان
حقه ان يمثل برامية ويمثل
لغير العاقل باسد ضار لان
الكلام فى معتل اللام
(قوله لانه مضاف اليه)
قال الازهرى يعنى والمضاف
اليه لا يعمل فيما قبل
المضاف ويجاب عنه بان
المعمول ظرف يتسع فيه
لا سيما فى محل الضرورة
اه (قوله وعليه يحمل ما
أشبهه) قال الموضح
وحمل عليه ستة أوزان
فذكر الثلاثة التى عند
المصنف وزاد فعيلا بمعنى
فاعل كمريض وأفعل
كاحمق وفعلان كسكران
(قوله درج) هو وعاء
المغازل (قوله حلو) صوابه
التمثيل بعمر لان الكلام
فى صحيح اللام وهذا معناها
وهو قد خرج بقوله صح
لاما

وفعل

(وفعل لفاعل وفاعله • وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد فى فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب وضاربة وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعله ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين واليه أشار بقوله (ومثله الفعال فيما ذكرا) يعنى ان ماذكر من الوصفين يجمع على فعال زيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على ان هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال (وذان فى المعل لاما ندرا) ومثال فعل فى المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا ان ذلك انما يطرد فى الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء فى مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا والألف فى ندرا ضمير عائد على ذان وفى المعل متعلق بندرا ثم قال (فعل وفعلة فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من اطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كامثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا أنه قليل فيما عينه الياء والى ذلك أشار بقوله (وقل فيما عينه اليا منهما) يعنى ان فعالا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف وفعل وفعلة مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلة اليائى العين وعينه مبتدأ واليا خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء فى عينه ثم قال (وفعل أيضا له فعال) يعنى ان فعالا أيضا يطرد فى فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله (مالم يكن فى لامه اعتلال • أو يك مضعفا) يعنى ان فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفا نحو طلل وأطلق فى فعل وهو مقيد بان يكون اسما احترازا من نحو حسن و بطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ وأيضا مصدر وفعال مبتدأ ثان وخبره له والجملة خبر المبتدا الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفى لامه خبرها وأو يك معطوف على يكن ثم قال (ومثل فعل • ذو التا) يعنى ان فعلة يطرد أيضا فى جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف واعلال اللام وذو التا مبتدأ وخبره مثل ثم قال (وفعل مع فعل فاقبل) يعنى ان فعالا يطرد فى فعل بكسر الفاء وسكون العين وفعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقداح والثانى رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التا ثم قال

(وفى فعيل وصف فاعل ورد • كذاك فى أنثاه أيضا اطرد)

يطرد فعال أيضا فى فعيل ومؤنثه فعيلة اذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسما نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا فى أنثاه ثم قال

(وشاع فى وصف على فعلانا • أو أنثييه أو على فعلانا • ومثله فعلانه)

يعنى ان فعالا المذكور شاع أى كثر فى فعلان نحو ندمان وندام والمراد بانثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب أو على فعلان يعنى بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أى مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها أيضا وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهى فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة (والزمه فى نحو طويل وطويلة تفى) أى الزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك

(قوله فيما ذكرا) بالتشديد وفى بعض النسخ ذكرا بالتخفيف ويكون راجعا الى جميع ماتقدم حتى المؤنث ولكن لا يخفى انه غير جار على المشهور والله أعلم لان ذلك فى المؤنث نادر كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلة • وقد أراهن عنى غير صداد

قال ابن هشام والظاهر ان الضمير للابصار لا للنساء فهو جمع صاد لا صادة (قوله وخدلة) الخدلة بالدال المهملة الممتلئة الساقين والذراعين (قوله طلل) الطلل أضعف المطر والطلل ما شخص من آثار الديار (قوله نحو قدح) وذئب وذئاب وبئر وبئار وشرط هذين الوزنين وهما فعل وفعل ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط الثانى ان لا يكون واوى العين كحوت ولا يائى اللام كدى قاله المرادى أخذا من التسهيل (قوله وفى فعيل وصف فاعل ورد) نحو جديد وجداد وثقيل وثقال قرأ الكسائى فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ بمعنى مجذوذ وهو المكسور قاله الواحدى فاقتضى هذا ان فعيلا يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح فى الحواشى (قوله كذاك فى أنثاه أيضا اطرد) قال الشيخ خالد صحيحى اللام بخلاف غنى وولى ومؤنثهما لاعتلال اللام (قوله خمصان وخماص وخمصانة وخماص) وفى الحديث تغدو خماصا (قوله والزمه فى نحو طويل وطويلة تفى) بخلاف غيره فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره

تقول كريم وكرما، وكرام وشريف وشرفا، وشراف وقس عليه ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر
الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل قياما وآم بهمزة ممدودة وميم مشددة وأصله أمم كضارب فادغم الميم في الميم للمماثلة وجمعه امام بكسر
الهمزة كقيام ومنه واجعلنا للمتقين اماما أي قاصدين لهم ومؤنثاتهن كراعية ورعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على أفعل نحو
أعجف أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب

وجراب وزاد أبو حاتم أبطح
وبطاح قاله ابن سيده في
شرح اصلاح المنطق وفي
وصف على فعال نحو جواد
وجياد والاصل جواد قلبت
الواو ياء لوقوعها اثر كسرة
وفي وصف على فيعل نحو
خير وخيار وفي وصف على
فعول نحو قلوص وقلاص
وغيره راجع الشيخ خالدا
تجد الباقي مستوفى (قوله
وبفعول فعل الخ) ويحفظ
فعول في معن ومعون
وذكر وذكور وندب وندوب
والندب أثر الجرح (قوله
نمر ونمار) ونمر (قوله نحو
فلس الخ) وكعب وكعوب
ويشترط فيه ان لا تكون
عينه واوا نحو عوض فلا
ينقاس فيه فعول وشذ في
فوج فووج وهم الجماعة
من الناس (قوله وضرس
وضروس) وخدن
وخدون والخدن والخدين
الصديق المحدث ويجمع
الخدن على أخدان أيضا
من الجوهري (قوله وشجن)
الشجن الحاجة حيث كانت
والجمع شجون والشجن
أيضا الحزن والجمع
أشجان (قوله صنوان)
وخرب بفتحتين وخربان

والخرب ذكر الحبارى والجمع خربان والخروف الذكر من أولاد الضأن والجمع أخرفة وخرفان والسقب الذكر يعنى
من ولد الناقة (قوله حمل) بالحاء المهملة الخروف ويجذع للثنى من المعز وجذعان هكذا مثل أبو حيان وهو خطأ لان جذعا وصف لا اسم
وهذا الاعتراض بالنظر الى أصله لا باعتبار غلبة الاسمية (قوله ولكريم وبخيل فعلا) يعنى ان الوصف الذي يكون على معنى فاعل
لمذكر عاقل غير مضعف وغير معتل اللام فانه يجمع على فعلاء نحو

ان ماعداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره واعراب البيت واضح ثم قال (وبفعول فعل نحو
كبد يخص غالبا) من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد
وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة
وفهم من قوله غالبا انه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وفعل مبتدأ
ويخص خبره وهو مضارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر في يخص ثم
قال (كذاك يطرد * في فعل اسما مطلق الفا) يعني ان فعولا يطرد أيضا في فعل بفتح الفاء وضمها
وكسرها نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب
وحلو وخدر فلا يجمع شئ من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق
بيطرد واسما ومطلق الفا حالان من فعل ثم قال (وفعل له) أي له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه
محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر
الاول والضمير في له عائد على الاول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا
حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول
ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر
فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعلان وقد جاء جمع
فعل على فعلان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان ثم قال (وللفعال فعلان حصل) من أمثلة جمع الكثرة
فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام
وغلمان وتقدم في أول الباب انه يطرد في فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل
وللفعال متعلق بحصل ثم قال (وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما) يعني انه كثر فعلان في فعل
المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان وما أشبهه نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء
والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير
الوزنين المذكورين فقال (وقل في غيرهما) نحو ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف
وخرفان وصبي وصبيان ثم قال (وفعلا اسما وفعيلا وفعل * غير معل العين فعلان شمل)
من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن
وبطنان وسعف وسعفان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء
والعين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل
وبغير المعتل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شئ من ذلك على فعلان وفعلان مبتدأ وخبره
شمل وفعلا مفعول مقدم بشمل واسما حال من فعل وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معل العين
حال من فعل ثم قال (ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم الفاء مفتوح
العين وهو يطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء
وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثالين ان صفة المدح والذم سيان في ذلك وفهم منه
أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال (كذا لما ضاهاهما قد جعلا)

يعنى ان ماشابه كريما و بخيلا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابههما فى اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم فى جميع ذلك والآخر أن يكون المراد ماشابههما فى المعنى وان لم يشابه فى اللفظ فشمل نحو صالح وصلحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم فى الدلالة على صفة المدح لا فى الوزن وفعلاء مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولما متعلق بجعلا ومعنى ضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم ان فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله (وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف) من أمثلة جمع الكثرة افعلاء وينوب عن فعلاء فى المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو ولى وأولياء وغنى واغنياء والمضاعف من نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء ونبه بقوله (وغير ذاك قل) على ماجاء من أفعلاء فى غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين واهوناء وصديق وأصدقاء وعلى هذا حمله الشارح وتبعه المرادي ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكراه ولاتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسمى وسمواء فذاك على هذا اشارة للحكم السابق وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفى المعل متعلقان بناب ولاما تمييز ومضعف معطوف على المعل وغير ذاك قل جملة مستأنفة من مبتدا وخبر ثم قال

(فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطرد فى اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعاء وقواطع أو على وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذ فواعل جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل والى ذلك أشار بقوله (وشذ فى الفارس مع ماماثله) أى شذ فواعل فى جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما ماثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن واعراب البيت واضح ثم قال

(وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذا تاء اومزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التى ذكرها نحو سحابة وسحائب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فانه شبيه بفعالة فى كون ثالثه مدة وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذا تاء اومزاله خمسة أخر وهى فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول فى جمعه سعائد ويشترط فى الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفى قوله وشبهه ذا تاء اومزاله اشعار بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذا تاء حال من شبهه ومزاله معطوف على ذا تاء والهاء فى مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لان حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الاول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير ذا تاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذا تاء أو وزنا مزالة منه ويحتمل أن تكون أومزاله معطوفا على محذوف تقديره ذا تاء تأنيث أو مزالة وهو أظهر ثم قال

(وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى والفعالى ويطردان فى فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء وصحارى وصحارى أو وصفا كعذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين وفهم من قوله والقيس اتبعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب البيت واضح ثم قال

كريم وكرماء اه ويستثنى منه صغير وصبيح وسمين فقط استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا تقول صغراء وصبحاء وسمناء (قوله فواعل الخ) من هنا بدأ المصنف بالجمع المتناهى وقدم فواعل وفعائل والفعالى والفعالى لكونها جموعا لمفردات مخصوصة ثم فعالل وشبهه لكونهما جمعين لمفردات غير مخصوصة ولها قاعدة شرط فيها انتفاء صحة جمعها على الجموع الماضية (قوله وشذ فى الفارس مع ماماثله) وكذا الداجن وصفا لعاقل قال الضرير يقال رجل داجن أى مقيم بمكان ويقال الداجن أيضا فى كل مايؤلف مثل الشاة والهر والكلب يقال دجن الكلب يدجن دجونا اذا ألف البيت صح من الزبيدى (قوله شمال) بالفتح اسم الريح من ناحية القطب وبالعكس اسم الجارحة

(واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالى بتشديد الياء وهو مقيس فى كل ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصرى ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب اليه وماليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ما هى فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الاصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة وفعالى مفعول أول باجعل ولغير فى موضع المفعول الثانى وجدد فى موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم فى جواب الامر والتقدير واجعل فعالى جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب ثم قال

(وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثه ارتقى * من غير مامضى)

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول ومفاعيل وأشباهها وشمل قوله مافوق الثلاثه ارتقى مازاد على الثلاثه بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفرجل ومازاد على الثلاثه بزيادة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور فى الباب كاجرورام وفوعل وفاعل وكاهل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله من غير مامضى أى مر ذكره فى هذا الباب مما زاد على الثلاثه ثم ان الزائد على الثلاثه مما يجمع على نحو فعالل رباعى وزائد على الاربعة فاما الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعالل أصلا نحو جعفر وجعافر أو مزيدا نحو احمد وأحامد وأما الزائد على الاربعة فخماسى الاصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخماسى الاصول فقال (ومن خماسى * جرد الاخر انف بالقياس) يعنى أنك اذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج وفى قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس ان العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الا على استكراه كما ذكر سيبويه وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفى جمع متعلق أيضا بانطقا ومن غير فى موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والاخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد فى موضع الصفة لخماسى ثم ان الخماسى الاصول ان كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الآخر والى ذلك أشار بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف دون ما به تم العدد)

يعنى أن الحرف الرابع فى الخماسى الاصول ان كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشتراكهما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف ان حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدا ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف يحذف فى الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى الا أن الاول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدحرج دحارج وفى فدوكس فداكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الاصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودخل فى عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فاخرجه بقوله (ما * لم يك لينا اثره اللذ ختما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شئ لان بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب

(قوله كالكرسى) قال ابن غازى عن أبى اسحق فائدة تمثيله بالكرسى اخراج ماليس بنسب أصلا لاندراجه فى قوله لغير ذى نسب جدد والتقييد بكونه ثلاثيا ساكن العين كما فى التسهيل اه (قوله وهى قبيلة) من قبائل اليمن كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله وفدوكس) اسم للاسد وفى تمثيله به نظر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وفدوكس من زيادة الرباعى لانه يجمع على فداكس كما سيأتى عند قوله والزائد العادى الرباعى احذفه (قوله الا على استكراه) وفسر بعض الاشياخ الاستكراه بكون العرب لم يسمع منهم جمع الكلمة حتى يسئلوا عنها فنطقت بجمعها بعد السؤال (قوله كخدرنق) الخدرنق بدال مهملة هى العنكبوت (قوله قبعثرى) القبعثرى هو

الالف والواو فيهما بالقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لينا ماقبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وماقبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة اطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين وخرج ماقبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وهبيخ فان الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ وشمل قوله مالم يك لينا اثره اللذ ختما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا يقال في جمعهما مختاتير ومناقيد وانما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى وكلامه في هذا الفصل انما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لانه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادى والرباعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وماظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم في هين هين واسم كان ضمير عائد على زائد واللذ لغة في الذى وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف وهو خبر اللذ ومفعول ختم محذوف والتقدير مالم يكن الزائد لينا الذى ختم الكلمة بعده ثم قال

والسين والتا من كمستدع أزل • اذ ببنا الجمع بقاهما مخل

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع ان يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فاذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البنائين حذف فان تأتى بحذف بعض وابقاء بعض أبقى ماله مزية وحذف غيره فان تكافأ تخير الحاذف فاذا تقرر هذا ففى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف مازاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وانما أبقيت الميم للمزية التى لها لانها تدل على معنى يختص الاسم والى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله (والميم أولى من سواه بالبقا) يعنى ان بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين احداهما ان يكون الزائد لغير الالحاق نحو كالنون في منطلق فتقول مطالق بحذف النون وابقاء الميم والاخرى ان يكون الزائد للالحاق مقعنسس فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى ان ابقاء أحد المضعفين احق من ابقاء الميم ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله (والهمز والياء مثله ان سبقا) يعنى ان الهمزة والياء مثل الميم في كونهما أحق بالبقاء اذا سبقا للمزية التى لهما بتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهما على المتكلم والغائب في الفعل المضارع فتقول في ألندد ويلندد ألاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين في الآخر والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخل خبره وببنا متعلق بمخل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما • كحيزبون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار بقاء الواو في حيزبون وشبهه كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وبقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير وانما وجب حذف الياء دون الواو لان حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء اذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال

(وخيروا في زائدى سرندى • وكل ماضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعنلى بزيادة النون والالف فاذا جمعتها فانت مخير بين حذف النون وحذف الالف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندى علاند وعلاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لامزية له على الآخر والسرندى الجزاء على الامور والعلندى البعير الضخم والواو في خيروا عائد على العرب أو على النحويين وفى زائدى على حذف مضاف تقديره في حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

الفصيل المهزول (قوله نحو غرنيق) الغرنيق بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل العنق صح من الجوهرى (قوله نحو كنهور) الكنهور العظيم من السحاب صح من الجوهرى (قوله وهبيخ) هو الغلام السمين (قوله مختار) صوابه مخاتر ومقاود نحو مطالق ومخالق في جمع منطلق ومختلق اه مختار

•(التصغير)•

انما ذكر باب التصغير اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد ولاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها والمصغر ثلاثى وزائد وقد أشار الى الاول بقوله

(فعيلا اجعل الثلاثى اذا • صغرته نحو قذى فى قذى)

يعنى انك اذا اصغرت الاسم الثلاثى ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول فى زيد زييد وفى قذى قذى بادغام ياء التصغير فى لام الكلمة والثلاثى مفعول اول باجعل وفعيلا مفعول ثان ثم أشار الى صيغتى التصغير فيما زاد على الثلاثى فقال

(فعيعل مع فعيعيل لما • فاق كجعل درهم دريهما)

يعنى انك اذا اصغرت الزائد على الثلاثى قلت فعيعل أو فعيعيل ففعيعل للرباعى المجرد نحو جعفر وجعيفر وبرو بريبر وفعيعيل للرباعى المزيد الذى قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو ألف نحو شملال وشميليل أو واو نحو عصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتى وفعيعل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أى لما فاق الثلاثى وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف الى المفعول ودريهما مفعول ثان بجعل ثم قال

(وما به لمنتهى الجمع وصل • به الى أمثلة التصغير صل)

يعنى انه يتوصل فى التصغير الى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به فى التكسير الى فعالل وفعاليل فتقول فى تصغير سفرجل ومستدع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيليق وتقول فى نحو سرندى سريند وان شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل وبه ولمنتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء فى به وبه الثانى والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال

(وجائز تعويض يا قبل الطرف • ان كان بعض الاسم فيهما انحذف)

يعنى انه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز ان التعويض فى ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف ثم قال

(وحائد عن القياس كل ما • خالف فى البابين حكما رسما)

يعنى ان جميع ما أتى فى باب التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم فى التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء على غير قياس فى التكسير قولهم فى جمع رهط رهط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة لييلات وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكر وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورسما فى موضع الصفة لحكم ثم اعلم أن ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زييد ورجيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعيفر الا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله

(لتلو يا التصغير من قبل علم • تأنيث او مدته الفتح انحتم)

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد

•(التصغير)•

أول من تكلم على التصغير هو الخليل بن أحمد رحمه الله ويكون التصغير للتحقير والتعظيم والترحم وللتحبب ولتقليل العدد ولتقريب الزمان ومنه قول بعضهم فعظم وحقر وقرب زمانى • ترحم تحبب وزدت الامانى وأقلل بتصغيرهم ياقتى • فمازلت فى محفل من معانى

الالف التي قبل الهمزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الالف المنقلبة همزة والالف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالي ومن قبل في موضع الحال من تلو وأومدته معطوف على علم ثم أشار الى الموضعين الباقين من المواضع الخمسة فقال

(كذاك مامدة أفعال سبق • أومد سكران ومابه التحق)

يعني ان الحرف الواقع بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وماسمي به من ذلك فتقول في تصغير اجمال أجيمال وكذلك في نحو أفعال اذا سمي به رجل أفيعال والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله ومابه التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمان وسريحان لانه من باب فعلان وانما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لان تاء التأنيث والالف تستحقان ان يكون ماقبلهما مفتوحا ولم يقولوا في تصغير افعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذاك خبر المبتدا ووهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من افعال لانه جعله قيدا للجمع ثم قال

(وألف التأنيث حيث مدا • وتاؤه منفصلين عدا)

(كذا المزيد آخر اللنسب • وعجز المضاف والمركب)

(وهكذا زيادتا فعلانا • من بعد أربع كزعفرانا)

(وقدروا انفصال مادل على • تثنية أوجمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضا انه يتوصل الى بناء التصغير بما توصل به الى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الابيات الاربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبرا في صدورها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية الاولى الاول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله وألف التأنيث حيث مدا الثاني تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ماقبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله وتاؤه الثالث ياء النسب نحو بصري فتقول في تصغيره بصيري فالياء غير معتد بها أيضا وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخرا للنسب الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله والمركب السادس الالف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر انما هو زعيفر والالف والنون غير معتد بهما واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زييدان الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو

(قوله والمراد بسكران فعلان الذي مؤنثه فعلى) بل المراد كل مالم يجمع على فعالين اسما كان أو صفة فيدخل عثمان وانما فتح ماقبل الالف والنون لشبههما بالفي التأنيث قال أبو اسحق في قوله عدا تنبيه على ان الانفصال تقديري لا حسي فكانهما لحقا بعد كمال بنية التصغير اه ويزيده بيانا قوله وقدروا انفصال ابن غازي (قوله عثمان) قال الحريري رحمه الله • ولا تغير في عثمان الالف • وفي سكيران الذي لا ينصرف اه من املاء شيخنا العلامة سيدي محمد المرابط رحمه الله قال الامام ابن غازي قال أبو حيان تقول في تصغير عثمان عثيمان لانهم لم يكسروه على عثامين وقد قيل لبعضهم كيف تجمع عثمان فقال عثمانون فقيل له وعثامين قال ايش عثامين على جهة الانكار أبو اسحق قال ابن جني سألت الشيخ يوما فقلت له كيف تجمع دكانا فقال دكاكين قلت فسرحانا قال سراحين قلت فعثمان قال عثمانون قلت فهلا قلت أيضا عثامين قال ايش عثامين أرأيت رجلا يتكلم بغير لغته والله لا أقولها اه من ابن غازي رحمه الله (قوله وألف التأنيث حيث مدا) أي مد ماقبلها فان الالف في الممدودة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الالف المنقلبة همزة (قوله من بعد أربع) قال بعضهم هو راجع الى جميع ماتقدم فيكون قيدا في الجميع ويؤيده مارسم في هذه الطرة السفلى اه وانظر في تمثيله بحمراء ومابعده من المثل التي مثل بها في حل الابيات الاربع فانه مما وقع فيه الالف رابعا وقد تقدم حكمه في قوله فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته وفي قوله لتلو يا التصغير من قبل علم والصواب أن يمثل بما وقعت فيه الالف خامسة كما مثل ابن هشام في التوضيح وقد يؤخذ ذلك من قول المصنف من بعد أربع اذا رددته للثلاثة أبيات والبيت الرابع حذف منه لدلالة ماتقدم عليه فتامله اه فان قيل لاي شئ قال وألف التأنيث البيت وهو داخل فيما تقدم له في قوله وزائد العادي الرباعي الخ وقد أحال عليه في قوله ومابه لمنتهى الجمع وصل الخ فالجواب انه انما

زيدون فتقول فيه زييدون وهما المنبه عليهما بقوله وقدروا انفصال البيت وقد فهم من هذه الابيات أن قوله وما به لمنتهى الجمع البيت مقيد بان لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فانه لا يحذف منها شئ وألف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة على الالف والتاء منفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلقة بعدا والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخرا ظرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضا وعجز المضاف معطوف على المبتدا ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وزيادتا فعلان مبتدأ وخبره كذا وها تنبيه ومن بعد متعلق بزيادتا وانفصال مفعول بقدروا وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم بجلا واو عطفت جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل ثم قال

(وألف التأنيث ذو القصر متى ❊ زاد على أربعة ان يثبتا)

يعني ان ألف التأنيث اذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها لما لم يستقل النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وعبركى وحبيرك فان كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفا فقد أشار اليه بقوله

(وعند تصغير حبارى خير ❊ بين الحبيرى فادر والحبير)

حبارى اذا صغر جاز فيه حذف الالف الاولى وابقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الالف الاولى ياء وادغامها ياء التصغير فيها وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتانيث يجب حذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر في عند ههنا انها بمعنى في ثم قال

واردد لاصل ثانيا لينا قلب ❊ فقيمة صير قويمة تصب)

يعني ان ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب للمسن من الابل فتقول فيه نييب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب السادس ما أصله حرف من حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لان أصلهما قراط ودنار وانما رجع ذلك كله الى أصله لزوال موجب القلب وثانيا مفعول باردد ولاصل متعلق باردد ولينا نعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثاني ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى أصله نحو قائم فان الهمزة بدل من الواو فتقول قويم وقلب في موضع النعت لثانيا وقيمة مفعول أول بصير وقويمة مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لاصله واليه أشار بقوله (وشذ في عيد عييد) وجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه الى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ثم قال (وحتم ❊ للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني ان ما رد لاصله في التصغير يرد أيضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا عييد وعييد فاعل بشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم ولتصغير متعلق بعلم ثم قال

(والالف الثاني المزيد يجعل ❊ واوا كذا ما الاصل فيه يجهل

للالف الثانية خمسة أحوال الاول أن تكون مبدلة من واو الثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من

همزة

ذكره ليرتب عليه ما بعده وهي مسئلة حبارى فان قيل مسئلة حبارى قد تقدمت أيضا في قوله والميم أولى من سواه بالبقا الخ فلاى شئ أعادها فالجواب انه انما أعادها لينبه على التخيير فيها والله أعلم فتأمل (قوله وحبركى) هو القراد والانثى حبراكة وربما يشبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر القصير الرجل وتصغيره حبيرك صح من طرة منسوبة للجوهري اه

همزة وستأتي في باب الابدال والالف مبتدأ أو الثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدا وواوا فعول ثان بيجعل وما مبتدأ أو هي موصولة والاصل مبتدأ أو يجهل خبره وفيه متعلق بيجهل والجملة صلة ماثم قال

(وكمل المنقوص في التصغيرما • لم يحوغير التاء ثالثا كما)

يعني ان المنقوص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء يقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله المنقوص ما حذفت منه فاؤه كعدة أو عينه كثبة أو لامه كسنة ويد وشمل ماليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار على من هار فمن جعل الاعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد اليها المحذوف الاما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء وثويبة برد العين وسنيهة ويدية برد اللام وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الاصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله مالم يحو غير التاء ثالثا أي مالم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك انه اذا سمي بها ثم صغرت تصير كالمنقوص الذي على حرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك الى بناء التصغير فتقول موي وفي تمثيله بذلك نظر فان ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول بيحو وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير مالم يحو ثالثا غير التاء ثم قال

(ومن بترخيم يصغرا كتفى • بالاصل كالعطيف يعني المعطفا)

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثي الاصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف في المعطف والمعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيعل نحو شمال وعصفور فتقول شميلل وعصيفر ومن مبتدأ أو هي موصولة وصلتها يصغر وبترخيم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدا وبالاصل متعلق باكتفى ثم قال

(واختم بتا التأنيث ما صغرت من • مؤنث عار ثلاثي كسن)

يعني ان الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الاول ماهو ثلاثي في الحال نحو كيف الثاني ماهو ثلاثي في الاصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمي فيجتمع ثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت احدى الياآت على القياس المقدر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما لحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة وما مفعول باختم وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله

(مالم يكن بالتا يرى ذا لبس • كشجر وبقر وخمس)

يعني ان التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثاني بقوله (وشذ ترك دون لبس) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع

ذود وشول نصف وقوس • نعل وحرب وفرس وعرس • ناب ضحى درع فترك التاء • مع لفظها شذ بلا امتراء • ان صغرت من غير لبس لا تقس • فاطمح الى العلم ومنه فاقتبس • وخرج بدرع الحديد الدرع الذي هو القميص لانه مذكر

نحو خذ مسمى به وسه فتقول فيه أخيذ وستيه وان كان على ثلاثة أحرف والثالث تاء التأنيث لم يعتد به وكمل أيضا كما يكمل الثنائي نحو عدة فتقول وعيدة وان كان المنقوص حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه ما حذف لعدم الحاجة اليه فتقول في هار هوير واليه أشار بقوله مالم يحو غير التاء ثالثا ويفهم منه انه ان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف وان كان الثالث هو التاء لم يعتد به ورد اليه اه من المرادي (قوله كثبة) الثبة هو مجتمع الماء في الحوض واختلف فيه هل محذوف العين أو محذوف اللام (قوله ويد) أصل يد يدي بسكون العين بدليل جمعه على افعل (قوله في هذا الباب) أي في باب التصغير وذلك حيث تلتقي ثلاث ياآت أولهن ياء التصغير (قوله وشذ ترك الخ) قال بعضهم

وشذ ترك دون لبس وهو في ناب ونعل وضحى ونصف وقوس ذود شول وفرس حرب ودرع للحديد عرس والشول اسم للناقة القليلة اللبن والنصف بفتح الصاد اسم للمرأة الكهلة التي ليست بشابة ولا عجوز وقال بعضهم

الحديد وعرس ونعل ونصف وقد شذ أيضا الحاق التاء فيما زاد على الثلاثي والى ذلك أشار بقوله
(وندر • لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) يعني انه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قديمة وفي وراء وريئة وفي امام أميمة وماظرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري وورى في موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثان بيرى وبالتاء متعلق بيرى ونزر فاعل بشذ ودون متعلق بشذ ولحاق تا فاعل بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح الياء وثلاثيا مفعول بكثر ومعنى كثر عليه غلبه في الكثرة ثم قال (وصغروا شذوذا الذي التي • وذا مع الفروع منها تا وتي)
التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الاسماء الا ذا والذي وفروعهما لشبهها بالاسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي ذا وتا ذيا وتيا وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من ايراد اعتراضه بنصه قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا معترض من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها ان قوله منها تا وتي يوهم أن تي تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا والواو في صغروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذا مصدر في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا

النسب

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله
(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب • وكل ما تليه كسره وجب)
يعني أنه اذا أريد أن ينسب اسم الى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغيرات زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب الى الياء وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسي فانها حرف الاعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها وياء مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذي تليه الياء ثم اعلم ان هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاسماء المنسوبة وقد يضاف اليها في بعض الاسماء تغييرات أخر أشار الى الاول منها بقوله
(ومثله مما حواه احذف وتا • تأنيث أو مدته لا تثبتا)
يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب اليه بصري وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب اليه كرسي وما كان أصلها واوا نحو مرمي أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب اليه مرمي وفي هذا الاخير وجه آخر ينبه عليه بعد وانما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياآت وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب الى فاطمة فاطمي وانما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث اذا كان المنسوب اليه مؤنثا نحو مكية وأما ألف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقري في قرقرى وحبيثي في حبيثى وأما الرابعة فقد أشار اليها بقوله (وان تكن تربع ذا ثان سكن • فقلبها واوا وحذفها حسن)

(قوله اليه) الضمير في قوله اليه يعود على اللفظ المؤنث الذي أريد النسب اليه والصواب أن يقال اذا كان المنسوب مؤنثا وأما المنسوب اليه في صورة اثبات التاء فهو مؤنث أبدا مثاله امرأة مكية (قوله حبيثي) والحبث الاعجال من مختصر العين

يعنى ان ألف التأنيث المقصورة اذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه انها اذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك وجب حذفها لدخولها فى الضابط الاول ولم يتعرض للراجح من الوجهين قبل والحذف أحسن ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما متعلق باحذف وما موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء فى حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر فى حواه عائد على الاسم الحاوى الياء ومن على الوجه الاول للتبعيض وعلى الثانى لبيان الجنس وتاء تأنيث أو مدته مفعول بثبتا ثم قال (لشبهها الملحق والاصلى ما لها) يعنى ان الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز فى ألف التانيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى الا أن القلب فى الاصلى أحسن من الحذف والى ذلك أشار بقوله (وللاصلى قلب يعتمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الالف الاصلى باختيار القلب أن ألف الالحاق بالعكس فيكون كالف التأنيث فى اختيار الحذف والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب أن القلب فى ألف الالحاق أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على ان القلب فى الاصلية أكثر من القلب فى التى للالحاق وان كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه فى شرح الكافية والملحق نعت لشبهها والاصلى معطوف على الملحق وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها لها والخبر فى الجر ورقبلها ثم انتقل الى الالف الخامسة فصاعدا فقال (والالف الجائز أربعا أزل) يعنى ان الالف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الالف الاصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكثير وشمل أيضا الالف الخامسة كالمثل والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومستدعى وخليطى بالحذف فى جميع ذلك ثم انتقل الى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) يعنى أن ياء المنقوص اذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتد معتدى وفهم من ذلك أن حذفها اذا كانت سادسة واجب أيضا لانه من باب أحرى لان موجب الحذف انما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة والالف مفعول بازل والجائز نعت للالف وأربعا مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ خبره عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر فى عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال (والحذف فى اليا رابعا أحق من قلب) يعنى ان ياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن فى نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول الشاعر فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا ٭ دراهم عند الحانوى ولا نقد

هو منسوب الى حانية هو الموضع الذى يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما ثالثه ياء أو ألف فقال (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله ثالث الياء والالف وهما مستويان فى وجوب قلبهما واوا نحو عمى وعموى وفتى وفتوى وانما قلبت الالف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياآت والحذف مبتدأ ورابعا حال من الياء وأحق خبر المبتدا وفى اليا متعلق باحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعن أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال (وأول ذا القلب انفتاحا) يعنى ان ياء المنقوص اذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل والتحقيق ان الفتح سابق للقلب لان نحو شج اذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء لتحركهما وانفتاح ما قبلها فتصير كفتى فتقلب الالف بعد واوا كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لان نظيره تغلب فتفتح أيضا ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول باول أى صاحب القلب وانفتاحا مفعول ثان باول ثم قال (وفعل وفعل عينهما افتح وفعل) يعنى ان الاسم الثلاثى المكسور

(قوله وألف التأنيث نحو حبارى) كان من حقه أن لا يأتى بألف التأنيث لانه دخل فى قوله قبل أو مدته (قوله كذلك) نعت لمصدر محذوف أى عزلا كذلك ولو استغنى عنه لصح

العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كغز أو مكسورها كابل أو مضمومها كـذئل فتقول
غزوي وابلي وذئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح
وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف وافتح خبر فعل اذا جعل مبتدأ أو عينهما مفعول بافتح ومنها
متعلق بافتح وفعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلهما في وجوب فتح العين ثم
قال (وقيل في المرمي مرموي • واختير في استعمالهم مرمي)
قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه لكن فيما احدى يائيه أصلية كمرمي
لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه ان يأتي بهذا البيت عقب قوله
ومثله مما حواه احذف كما فعل في الكافية لكن الابيات التي ذكرها هنا مرتبط بعضها ببعض فلم
يمكن ادخالها في اثنائها فتعين تأخيره عنها ومرموي مرفوع بقيل وفي المرمي متعلق بقيل ومرمي
مرفوع باختير ثم اعلم ان ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد
تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتي وان تقدمها حرف واحد فقد أشار اليه بقوله
(ونحو حي فتح ثانيه يجب • واردده واوا ان يكن عنه قلب)
يعني انه اذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شئ بل يفتح ثانيه وهو الياء
الساكنة المدغمة في الاخيرة فان كان أصله واوا رددته فقلت في طي طووي لانه من طويت وانما
قلبت الياء الاخيرة واوا وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتي وقد تقدم وفهم منه ان الياء الاولى اذا
كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول في حي حيوي واعراب البيت واضح ثم قال
(وعلم التثنية احذف للنسب • ومثل ذا في جمع تصحيح وجب)
يعني انك اذا نسبت الى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة ونسبت الى واحد فتقول في النسب
الى زيدين وزيدين زيدي وحمل الشارح كلام الناظم على ان ذلك فيما سمي به من المثنى والمجموع
وتبعه المرادي وفيه نظر والذي ينبغي ان يحمل عليه ماذكرت ويفهم منه ان حكم ما سمي به من
النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل
ذا مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجب ثم قال (وثالث من نحو طيب حذف) يعني انه اذا وقع قبل
الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك في طيب
طيبي كراهة اجتماع الياآت والكسرة وفهم من المثال ان الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو
هبيخ وكان القياس على هذا في النسب الى طي طيئ لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله
(وشذ طائي مقولا بالالف) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طيئي بسكون الياء لكن
قلبوا الياء ألفا والياء انما تقلب ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به انه
صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو وياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائي فاعل
بشذ ومقولا حال من طائي وبالالف متعلق بمقول ثم قال
(وفعلي في فعيلة التزم • وفعلي في فعيلة حتم)
يعني ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف
أيضا منه الياء ويفتح ماقبلها فان كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه الياء
والتاء وتبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفي وفي جهينة جهني وفعلي مبتدأ وخبره التزم
وفي فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية ثم
قال (وألحقوا معل لام عريا • من المثالين بما التا أوليا)
يعني انهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة في الحذف ما كان على فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو
عدي وقصي فتقول فيهما عدوي وقصوي وألحقوا يعني العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا في

موضع النعت لعمل ومن المثالين متعلق بعمل و بما متعلق بالحقو وما موصولة وصلتها أوليا وأولياء والتاء مفعول ثان لاوليا والمفعول الاول ضمير مستتر فى أوليا وهو العائد على ما وما ذكر فى فعيلة وفعيلة من حذف يائيهما انما ذلك مالم يكونا معتلى العين أو مضعفيها والى ذلك أشار بقوله

(وتمموا ما كان كالطويله • وهكذا ما كان كالجليله)

يعنى ان ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم أى لا يحذف ياؤهما لثقل التضعيف والاعلال ومثل بفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل بفعيلة بضمها وهما سواء فى وجوب التتميم وانما استغنى بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين ان ما كان على فعيل صحيح اللام مجردا من التاء يتم على الاصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلى وعقيلى واعراب البيت واضح ثم قال

(وهمز ذى مد ينال فى النسب • ما كان فى تثنية له انتسب)

يعنى ان حكم الممدود فى النسب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلبائى وكسائى وحيائى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان بينال ان ضم ياؤه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدا وهو المفعول الاول وان كان ينال بفتح الياء فما مفعول وهى موصول وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تثنية متعلق بانتسب ثم انتقل الى النسب للمركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة وقد أشار الى الاول والثانى فقال

وانسب لصدر جملة وصدر ما • ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول فى النسب اليه برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول فى النسب اليه بعلى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار الى الاول بقوله

(ولثان تمما) (اضافة مبدوأة بابن أو اب • أو ماله التعريف بالثانى وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوأ بابن نحو ابن الزبير فتقول فى النسب اليه زبيرى وثانيها أن يكون مبدوأ بأب وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكرى وثالثها أن يكون الاول يعرف بالثانى نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يخاف اللبس وسيأتى ثم أشار الى الثانى وهو ما ينسب الى صدره فقال (فيما سوى هذا انسبن للاول) يعنى ان المضاف ان لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب الى صدره نحو امرئ القيس فتقول فيه امرئى فان خيف لبس نسب الى العجز واليه أشار بقوله (مالم يخف لبس كعبد الاشهل) يعنى اذا خيف اللبس نسب الى الثانى نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الاشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلى لانك لو نسبت للصدر فقلت عبدى لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الاشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثانى ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على لصدر واضافة مفعول بتمم وتمم فى موضع الصفة لثان ومبدوأة نعت لاضافة وبابن متعلق بمبدوأة وما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة ما وفى متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا اشارة لما ذكر ولو قال فيما سوى هذى اشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى المحذوف منه حرف اما ان يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذفت منه اللام فهو اما جائز الجبر واما واجبه وقد أشار الى الاول بقوله

(واجبر برد اللام ما منه حذف • جوازا ان لم يك رده ألف)

(قوله ولم يمثل بفعيلة بضمها ومثال فعيلة من المضعف هريرة ومن المعتل نويرة)

(فى جمع التصحيح أو فى التثنيه) يعنى ان الثلاثى المحذوف منه اللام اذا لم يرد المحذوف فى التثنية وجمع التصحيح جاز جبره وابقاؤه على حاله فتقول فى يد وعد ودم يدى ويدوى وعدى وعدوى ودمى ودموى لانك تقول فى تثنيتها يدان وعدان ودمان وفى نحو ثبة ثبوى وثبى لانك تقول فى جمعها ثبات بغير رد ثم أشار الى الثانى بقوله (وحق مجبور بهذى توفيه) يعنى ان ما جبر فى التثنية وجمع التصحيح جبر فى النسب وجوبا نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضوى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامها لانك تقول فى التثنية أبوان وأخوان وفى الجمع عضيات وسنوات أو سنهات وبرد متعلق باجبر ورد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول برد وهى موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر والظاهر انه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز وان شرط ورده اسم يك وألف فى موضع خبرها وفى جمع متعلق بالف وحق مجبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال (وباخ أختا وبابن بنتا الحق) يعنى ان أختا اذا نسبت ليها قلت اخوى كما تقول فى النسب الى أخ واذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن أما الحاقه أختا باخ فلا اشكال فيه وأما الحاقه بنتا بابن ففيه نظر لان النسب الى ابن يجوز بابنى وبنوى فمن أين يعلم ان بنتا يقال فى النسب اليها بنوى فقط والعذر له فى ذلك انه انما أحال على من قال فى ابن بنوى ولا يصح حمله على من قال ابنى لعدم همزة الوصل فى بنت هذا الذى ذكرته فى النسب الى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس فى ذلك وعليه نبه بقوله (ويونس أبى حذف التا) يعنى ان يونس يقول فى النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وباخ متعلق بالحق وأختا مفعول بالحق وبنتا معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافا للفارسى ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى فى موضع الخبر وحذف التا مفعول بابى ثم قال

(وضاعف الثانى من ثنائى • ثانيه ذو لين كلا ولائى)

يعنى انك اذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثانى فتقول فى لو وكى ولا مسمى بها لووى وكيوى ولائى وفى ذلك نظر لان ما سمى به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكره فى التصغير والثانى مفعول بضاعف ومن ثنائى فى موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره فى موضع نعت لثنائى ثم انتقل الى المحذوف الفاء فقال

(وان يكن كشية ما الفا عدم • فجبره وفتح عينه التزم)

يعنى أن ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعنى رد ما حذف منه وهو الواو ويفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والاخفش يتركها ساكنة فتقول وشيى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة وعدى وفهم أيضا أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكونه عنه نحو مذ مسمى بها فان أصلها منذ وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفا جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم فى موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر ثم قال (والواحد اذكر ناسبا للجمع • ان لم يشابه واحدا بالوضع)

يعنى انك اذا نسبت الى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحده ونسب اليه كقولك فى النسب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابهه نسب الى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمى به كانصار فتقول فيهما عبابيدى وانصارى والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق

(قوله وعضة) العضاه كل شجر يعظم وله شوك من الجوهرى (قوله وما مفعول برد) بل هو مفعول باجبر لا برد وهو سهو منه رحمه الله (قوله وباخ أختا وبابن بنتا الحق) وسر ذلك ان الصيغة كلها للتأنيث فوجب ردها الى صيغة التذكير كما وجب حذف التاء فى مكى وبصرى ومسلمات ويونس يقول فيهما أختى وبنتى محتجا بان التاء لغير التأنيث لان ما قبلها ساكن صحيح وبانها لا تبدل فى الوقف هاء وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع قاله ابن هشام فى التوضيح (قوله فتقول وشوى) بقلب الياء واوا لانك لما رددت الواو صار وشى بكسرتين كابل فقلبت الكسرة الثانية فتحة كما تفعل فى نحو ابلى فانقلبت الياء ألفا ثم الالف واوا ولم يقلب على قول الاخفش وشى بالياء لعدم الموجب المذكور اه توضيح (قوله نحو مذ مسمى بها) فتقول فى النسب الى مذ مذى وفى النسب الى سه سهى صح من المرادى (قوله الى فرائض فرضى) مفرده فريضة على وزن حنيفة (قوله وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع) حاصله انه ينسب الى الكلمة الدالة على الجماعة على لفظها ان اشبهت الواحد بكونها اسم جمع كقومى ورهطى أو اسم جنس كشجرى أو جمع تكسير لا واحد له كابابيلى أو جار مجرى العلم كانصارى وأما نحو كلاب وأنمار فليس مما نحن فيه لانه واحد والنسبة اليه على لفظه من غير تردد (قوله كعباديد) العباديد الفرق من الناس الذاهبون فى كل

بناسبا

بنلسبا وان شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه ثم اعلم ان النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون باوزان نبه عليها بقوله

(ومع فاعل وفعال فعل • فى نسب أغنى عن اليا فقبل)

فذكر ثلاثة أوزان الاول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى ثم قال

(وغير ما أسلفته مقررا • على الذى ينقل منه اقتصرا)

يعنى ان ما خالف ما قدمته من الاحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء فى أسلفته ومقررا حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه

﴿الوقف﴾

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فان كان الموقوف عليه منونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى وحذفه بعد ضمة أو كسرة وابداله ألفا بعد فتحة وهذه اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال (تنوينا اثر فتح اجعل ألفا • وقفا وتلو غير فتح احذفا) يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل وقفا مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له واثر ظرف متعلق باحذف وألف احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال (واحذف لوقف فى سوى اضطرار • صلة غير الفتح فى الاضمار) يعنى ان هاء الضمير فى الوقف اذا كان صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أنى على الواو والياء فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال (وأشبهت اذن منونا نصب • فألفا فى الوقف نونها قلب) يعنى أن اذن التى هى من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول اذا وفهم من قوله وأشبهت ان الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الاصل واذن فاعل باشبهت ومنونا مفعول باشبهت ونصب فى موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره والفا حال من الضمير فى قلب ثم قال

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما • لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص اذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب ان الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا اثر فتح اجعل ألفا ان المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار له بقوله (وغير ذى التنوين بالعكس) يعنى ان المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وما ذكره من انه عكس المنون انما

وجه وكذلك العبابيد والنسب الى العبابيد عبابيدى (قوله الوقف) الوقف فى اللغة هو الحبس (قوله آخر الحركة) النسخة الجيدة آخر الكلمة وأما نسخة آخر الحركة فخطأ لانه يبقى عليه السكون ولان الحركة لا تشمل الروم ولان الحركة ليس لها أول ولا آخر (قوله تنوينا) أى فى معرب أو مبنى اجعل ألفا قال السيوطى فالمبنى نحو ايها بمعنى حدث وويها بمعنى أعجب (قوله وتلو) بمعنى تال أى تابع وهو مفعول لاحذف على حذف الموصوف أى احذف تنوينا تاليا غير فتح (قوله واحذف لوقف فى سوى اضطرار صلة غير الفتح فى الاضمار) هذا اذا كان ما قبل الحرف الآخر محركا بحركة مجانسة للحرف الآخر كما مثل والا فلا كهو وهى وهذا التقييد مبنى على أن الصلة من الضمير وهو الذى رجحه ابن الضائع وأما على القول بانها زائدة فلا يحتاج الى التقييد ويشترط أيضا فيما قبل الصلة ان يكون متحركا لا ساكنا لانه اذ ذاك يجوز حذف الصلة فى الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى (قوله فألفا) بكسر اللام مفعول ثان بقلب المتعدى لاثنين لا حال من الضمير فى قلب خلافا للمكودى والازهرى

(قوله أولى من حذفها) وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق بحذف الياء
ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وجه كل مذكورة في الشيخ خالد وغيره راجعه تهتد (قوله من رأى) وقال الاشموني
مر اسم فاعل من أرى فهو مخالف لما عند هذا الشارح لكن قوله أصله مرئي يؤيد ماقاله الاشموني فما ذهب اليه هذا الشارح سبق قلم
أو تحريف ناسخ (قوله وغيرها التأنيث الخ) وقد جمعت أقسام الوقف في هذا البيت ء أشمم ورم زد أبدل ء احذف وسكن وانقل
والاصل التسكين سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاغلب والاكثر لان سلب الحركة أبلغ في تحصيل
غرض الاستراحة (قوله الروم هو اخفاء الصوت بالحركة) فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل قاله الجاربردي ولا يختص بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولتناول اللسان لها بسرعة والفرق بين الاشمام والروم ان الروم يسمع ولا يرى والاشمام بالعكس قال الشاعر

يرى رومنا والاعمى يسمع صوته
واشمامنا مثل الاشارة بالشفه

(قوله ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة) لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الضم (قوله ان لا يكون همزة كخطأ ورشأ لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (قوله ولا حرف علة) كيخشى ويدعو والقاضي لاستثقال حرف العلة (قوله وان يكون قبله متحرك لا ساكن) كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل
الآخر والمدغم والموقوف عليه فان حركت الثالث بقي ساكنان بخلاف ما اذا كان متحرك فانه يجاء بحرف ساكن من يعني
جنس الحرف الآخر فيجتمع ساكنان فحرك الثاني وتدغم فيه الاول قيل وان لا يكون منصوبا ورد (قوله وحركات انقلا) كقراءة
ابن عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى الباء (قوله يقبل الحركة) وهو قوله تحريكه لن يحظلا واحترز به مما لا يقبل الحركة (قوله
وبقي عليه شرط ثالث خلافي أشار اليه بقوله ونقل فتح الخ) وبقي عليه شرط آخر وهو أن يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان
الواو من نحو يكون والياء من نحو عيل لثقلهما في أنفسهما يزيد ثقلهما بالنقل اليهما فيمتنع قاله الشيخ خالد رحمه الله

ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس في الوقف الا اثبات الياء وان كان المنقوص
محذوف العين فليس فيه الا وجه واحد أشار اليه بقوله (وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي) يعني ان نحو
مر اسم فاعل من رأى اذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وانما لزم فيه رد
الياء لكثرة ما حذف منه فان أصله مرئي على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة
وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول
الكلمة الا الراء فلو سكن وها في الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذي
التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلا تميم
لصحة الاستغناء عنه وغير ذي التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف الى
الفاعل وهو رد ورد مصدر أيضا وهو مضاف للمفعول واقتفي خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقتفي ثم اعلم
ان الموقوف عليه اذا كان متحركا فاما ان يكون تاء تأنيث أو غيرها فان كان تاء تأنيث وقف عليه
بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل
وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار الى الاول والثاني بقوله

(وغيرها التأنيث من محرك ● سكنه أو قف رائم التحرك)

يعني ان غيرها التأنيث من المحرك يجوز تسكينه وروممه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء
الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث انه لا يجوز فيها ما جاز في
غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفسره أو سكنه وأو قف معطوف على
سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل المستتر في قف ثم أشار الى الثالث بقوله (أو أشمم الضمة) الاشمام
هو الاشارة بالشفتين الى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولا يجوز في
الفتحة ولا في الكسرة والضمة مفعول بأشمم وأشمم معطوف على قف ثم أشار الى الرابع فقال (أو
قف مضعفا ● ما ليس همزا أو عليلا ان قفا ● محركا) يعني انه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء
بالتضعيف بشرط ان لا يكون همزة ولا حرف علة وان يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة
من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على
أشمم ومضعفا حال عن الضمير المستتر في قف وما مفعول بمضعفا وهي موصولة وصلتها ليس وهمزا
خبر ليس وأو عليلا معطوف على همزا وان قفا شرط أي تبع ومحركا مفعول بقفا ثم أشار الى الخامس
فقال (وحركات انقلا ● لساكن تحريكه لن يحظلا) يعني انه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى
ما قبله وذكر له في هذا البيت شرطين أحدهما ان يكون ساكنا وهو قوله لساكن واحترز من
المتحرك فلا ينقل اليه والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو
دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجد لان نقله يستلزم فكه
وهو ممتنع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خلافي أشار اليه بقوله

(ونقل فتح من سوى المهموز لا ● يراه بصري وكوف نقلا)

يعني ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن رأيت الحصن لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون وأجاز ذلك الكوفيون وفهم من قوله سوى المهموز ان نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخب، والرد، والبط، بنقل الفتحة في جميع ذلك ثم قال (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) يعني ان نقل الحركة للساكن اذا أدى نقلها الى عدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل في الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول اليه همزا جازوا اليه أشار بقوله (وذاك في المهموز ليس يمتنع) الاشارة بذاك لنقل الذي يؤدى الى عدم النظير يعني ان ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا ردء هذا ردء ومررت بالكفء وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحظلا أي يمتنع خبر المبتدا او نقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصري جملة في موضع خبر المبتدا وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك اشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق بيمتنع ثم قال

(في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل • ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعني ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن بساكن صح وصل من نحو بنت وأخت وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجه بقوله (وقل ذا في جمع تصحيح وما ضاها) أي قل جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات والاعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناه من المكرماه وقوله (وغير ذين بالعكس انتمى) يعني ان غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائد على المبتدا وهو مفعول أول بجعل وها مفعول ثان وان لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائد على تا وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كلم يعطه أو وقفا كاعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله علام فقمت على مه وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي فاما الحاقها للفعل المحذوف الآخر فقد أشار اليه بقوله

(وقف بها السكت على الفعل المعل • بحذف آخر كاعط من سأل)

يعني ان هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والامر من المعتل اللام نحو أعطه وقه الا أن الحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما في سوى ما كع أو • كيع مجزوما فراع ما رعوا)

يعني انه انما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه ان لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بالحاق الهاء وفي نحو قه ولم يقه بالحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقف مر هاضررة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحذف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها كع ومجزوما حال من كيع

(قوله الخبء) الخبء اسم لما خبئ أي ستر والردء وزان حمل المعين (قوله اللاحقة للافعال) وكذا اللاحقة للحروف نحو ثمت وربت ولعلت ولات ووقف عليها الكسائي وحده بالهاء وانما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في نحو ربه وضربه وحمل ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس (قوله بنت وأخت) لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث (قوله نحو قناة وحصاة) وصلاة وزكاة لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا اذ الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المحرك (قوله دفن البناه من المكرماه) ومنه قول بعضهم كيف الاخوه والاخواه تشبيها لتاء الجمع بتاء التأنيث الخالصة (قوله فالوقف بالهاء هو الكثير) فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وقيل للفرق بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت والوقف على ذات من قوله تعالى عليم بذات الصدور قيل بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة دائما وقيل بالهاء لانها تاء تأنيث (قوله هاء السكت) سميت بذلك لانها يسكت عليها دون آخر الكلمة وفائدتها التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة

والواو فى ره واعائد على العرب ثم انتقل الى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال

(وما فى الاستفهام ان جرت حذف • ألفها وأولها الها ان تقف)

يعنى ان ما الاستفهامية اذا جرت حذف ألفها فى الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله ما فى الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شئ من ذلك فى الوقف ولا يلحقه هاء السكت وفهم من قوله ان جرت ان المرفوعة والمنصوبة لا يلحقها هاء السكت وشمل قوله ان جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمه ولمه والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاء مه الا أن المجرورة بالاضافة يلزمها الحذف والحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله

(وليس حتما فى سوى ما انخفضا • باسم كقولك اقتضاء م اقتضا)

يعنى ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز فى المجرورة بحرف وفهم أيضا أنه لازم فى المجرورة بالاضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت فى اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاء مه وما مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدا والظاهر ان قوله فى الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعنى والهاء فى وأولها مفعول أول بأول والها مفعول ثان وان تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتما خبر ليس وفى ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء وفى سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفض ثم انتقل الى لحاقها فى غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال

(ووصلها بغير تحريك بنا • أديم شذ فى المدام استحسنا)

يعنى ان وصل هاء السكت بغير الحركة التى للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم منه انه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء المدام الذى يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من هو وهى فيجوز هوه وهيه وقد قرئ بها ومثال حركة البناء غير المدامة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها فى عل فى قول الراجز

يارب يوم لى لا أظلله • أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم فى موضع الصفة لبناء وشذ خبر المبتدا والمدام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال

(وربما أعطى لفظ الوصل ما • للوقف نثرا وفشا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك فى النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى فى قراءة حمزة والكسائى لم يتسنه وانظر وقراءة قالون ومحياى ومماتى وفى الشعر فاش وقد صرح بذلك فى قوله وفشا منتظما ومنه قوله • أتوا نارى فقلت منون أنتم • وقوله ضخم يحب الخلق الاضخما • وهو فى الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله باعطى وما مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف ونثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير فى النثر وفشا معطوف على أعطى ومنتظما حال من الضمير المستتر فى فشا

• (الامالة) •

الامالة على قسمين امالة الالف وامالة الفتحة فامالة الالف هى أن تنحو بالالف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب الاول انقلابها عن الياء الثانى مآلها الى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار الى الاول فقال (الالف المبدل من يا فى طرف • أمل) يعنى ان الالف المبدلة من الياء فى طرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه ان الالف اذا كانت وسطا لا تمال وان كانت مبدلة من ياء الا بشرط يأتى والالف مفعول بامل والمبدل نعت للالف ومن يا متعلق بالمبدل وفى طرف فى موضع النعت لياء ثم أشار الى الثانى فقال (كذا الواقع منه اليا خلف • دون مزيد أو

الوصل الى التحفظ على بقاء السكون (قوله حذف ألفها) قال المرادى وسبب حذف الالف ارادة التفرقة بينها و بين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فانها مع الصلة اسم واحد اه منه بلفظه (قوله اقتضاء م الخ) فيه تقديم وتأخير والاصل اقتضى اقتضاء م وهو سؤال عن صفة الاقتضاء (قوله يارب يوم الخ) يا اما للتنبيه وما للنداء والمنادى محذوف أى ياقوم رب يوم ولا صفة يوم وأظلله مجهول أى لا أظلل فيه وكذا كان القياس ولكن حذف الجار توسعا وهو الشاهد وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من شدة الرمضاء وهى الارض التى تقع عليها حرارة الشمس وأصل من تحت من تحتى فلما قطع بنيت على الضم وأضحى مجهول أيضا من ضحيت الشمس بالكسر ضحى اذا برزت ومن عله بفتح العين وضم اللام وسكون الهاء قال الفارسى الهاء فيه مشكلة لانها لو كانت ضمير الوجب الجر لان الظرف لا يبنى فى الاضافة ولو كانت للسكت لم يجز لانها حركة بناء تشبه حركة المعرب وأجيب بانها بدل من الواو والاصل علو فافهم اه عينى (قوله ضخم يحب الخلق الاضخما) الشاهد فى الاضخما حيث وقف عليه بالتضعيف مع الوصل بالف الاطلاق (قوله الامالة) وتسمى الكسر والبطح والاضجاع

شذوذ

شذوذ) يعني ان الالف تمال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومغزى فان الالف منهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير الى الياء فى التثنية والجمع بالالف والتاء فتقول حبليان وحبليات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الالف ياء فى لغة هذيل اذا أضيفت الى ياء المتكلم نحو عصى فى عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفى قفى وفى جمعه قفى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير فى منه عائد على أل وخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال (ولما يليه ها التأنيث ما الها عدما) يعني ان ما آخره تاء التأنيث مما فى آخره ألف تستحق الامالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لان التاء فى حكم الانفصال فهى غير معتد بها وما مبتدأ أوهى موصولة بعد ما والها مفعول بعد ما وخبر المبتدأ الما وما موصولة وصلتها يليه وها التأنيث فاعل بيليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الامالة ثابت لما يليه هاء التأنيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال

(وهكذا بدل عين الفعل ان • يؤل الى فلت كماضى خف ودن)

يعني ان الالف تمال أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه اذا أسند الى تاء الضمير فتشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة فى الاصل نحو دان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهيبة وأصله هيب فتمال الالف من ذلك كله لانه يؤل اذا أسند الى التاء الى فلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به مما لا يؤل الى فلت بالكسر بل الى فلت بالضم نحو قال وطال لانك تقول فيهما قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤل شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال (كذاك تالى الياء) أى تمال أيضا الالف التى تتلو الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والالف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله

(والفصل اغتفر • بحرف اومعها كجيبها أدر)

يعني انه قد اغتفر الفصل بين الياء والالف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه ان الفصل اذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الامالة ولم يذكر فى هذا النظم الياء سببا اذا كانت بعد الالف نحو مائع وهو فى ذلك موافق لسيبويه وتالى الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأومع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أومع ها وقصر ها ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال

(كذاك ما يليه كسر أو يلى • تالى كسر أو سكون قد ولى)

(كسرا وفصل الها كلا فصل يعد • فدرهماك من يمله لم يصد)

فذكر خمس صور الاولى أن يقع الكسر بعد الالف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله فدرهماك من يمله لم يصد فالالف فى هذه المثل كلها يجوز امالتها وانما اغتفر الفصل بالهاء فى درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل اذا كان بغير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ أوهى موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى مفعول بيلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسرا جملة فى موضع

(قوله نحو سيال) بتخفيف الياء وفتح السين ضرب من الشجر له شوك وكيال وبياع بتشديد يائهما الا ان الامالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (قوله نحو شيبان) علم من الشيب وجاءت امالة الاول أقوى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه فى المتحركة لقربها من حيز المد (قوله أدر جيبها) وشرطها أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضح فى الحواشى (قوله ولم يذكر الناظم) أى فى هذا النظم وذكره فى التسهيل فقال أو متقدمة على ما يليها (قوله نحو شملال) الشملال الناقة السريعة

النعت لسكون وفصل الهاء مبتدأ وخبره يعد وكلا فصل متعلق بيعد وقد رهمالى مبتدأ ومن اسم شرط فى موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو فى موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقى من أسباب الامالة سبب سادس يأتى الكلام عليه حيث ذكره ثم انتقل الى موانع الامالة فقال

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا • من كسرا وياوكذا تكف را)

يعنى أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله قظ خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الاحرف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة اذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الالف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ خبره يكف ومظهرا مفعول بيكف وهو على حذف الموصوف تقديره يكف حرفا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهر اورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الالف ومتقدما عليها وقد أشار الى الاول بقوله

(ان كان ما يكف بعد متصل • أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الاولى أن يكون متصلا بالالف نحو فاقد وباخل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ وما اسم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الالف الممالة ومتصل خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الاولى واو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله ثم أشار الى المانع اذا كان متقدما فقال

(كذا اذا قدم ما لم ينكسر • أو يسكن اثر الكسر كالمطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة اذا تقدما على الالف منعا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر وفهم منه انه ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمال كذا والضمير فى قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية واو يسكن معطوف على ينكسر واثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يمير ومار أهله اذا جلب اليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض ما يمنعها والى ذلك أشار بقوله

(وكف مستعل ورا ينكف • بكسر را كغارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك

(قوله مظهرا) وفى نحو جاد من جد فى الامر خلاف فبعضهم أجاز امالته واعتد بالكسر المقدر والمانع يكفه لان المقدر متأخر فال فى الكافية والكسران بعرض زواله فنى • تأثيره وجهان فاقف ما قفى وخرج بالظاهر الكسرة المقدرة نحو خاف فان ألفه عن واو مكسورة والياء المقدرة كطاب فان ألفه عن ياء فسبب امالة ألف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلبة عنها الالف وسبب امالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفهما فالسبب المقدر هنا أقوى لانه ثابت فى نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (١٩٨) بخلاف السبب الظاهر فى اللفظ وهو الكسرة أو الياء الملفوظ بهما فهو أضعف لانه اما سابق على الالف أو متأخر عنها والذى فى نفس الالف أولى من المتقدم والمتأخر راجع الشيخ خالدا رحمه الله وشرط المنع بالراء أمران أحدهما كونها غير مكسورة والثانى اتصالها اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد واما بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمار ورأيت حمارا وعلة ذلك ان السبعة المسماة بحروف الاستعلاء تستعلى الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة والمنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيدوا المتقدم (قوله متعلق بمظهرا) الصواب الظاهر انه تفسير لمظهرا متعلق بيكف (قوله ما لم ينكسر) ومثال الراء المكسورة ركاب ومثال حرف الاستعلاء المكسور غلاب وخيام وصيام (قوله كالمطواع) ومثله مصباح واصلاح ومقلاة وهى التى لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة أيضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة على
المكسور ويجعله مانعا من الامالة (قوله ضبارم) الضبارم بالضم الشديد الخلق ومثله غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل (قوله انها مكررة) هذه العبارة كما ترى وأحسن منها قول الشيخ خالد ما نصه لان الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وان الكسرة فيها فى تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة

سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ورا معطوف على مستعل و ينكف خبر المبتدا و بكسر متعلق بينكف وغار مامفعول باجفو ثم قال

(ولا تمل لسبب لم يتصل • والكف قد يوجبه ماينفصل)

يعني ان سبب الامالة لا يؤثر اذا كان منفصلا يعني من كلمة أخرى نحو يدي ساور فلا تمال الالف من ساور لاجل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمتنع الامالة فى نحو يريد أن يضرب بها قبل فلا تمال الالف من يضرب بها لكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجبه وما فاعل بيوجبه وهى موصولة و ينفصل صلتها ثم قال (وقد أمالوا لتناسب بلا • داع سواه كعمادا وتلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعني انهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عمادا و يعني به اذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معا أعني الالف التى بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التى بعد الميم فلا مالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التى هى بدل من التنوين فلا سبب لامالتها الا المناسبة للالف الممالة التى قبلها و ينبغي أن يضبط كعمادا بالالف دون تنوين على ارادة الوقف والمثال الثانى تلا أميل من قوله تعالى والقمر اذا تلاها فالالف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها فى الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤس الآى وفيها ما لامالته سبب نحو اذا جلاها والواو فى أمالوا عائدة على العرب ولتناسب و بلا متعلقان بامالوا ثم قال

(ولا تمل مالم ينل تمكنا • دون سماع غيرها وغيرنا)

يعني انه لا تطرد الامالة فى شئ من الاسماء غير المتمكنة الا فى نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول مر بناو نظر الينا ومر بها ونظر اليها وانما اطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالهما وفهم من قوله دون سماع ان الامالة سمعت فى غير هذين سماعا وذلك انى ومتى و بلى وقوله تمل مجزوم بلا الناهية ومامفعول بتمل وهى موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من امالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفتحة ولها سببان أشار الى الاول منهما بقوله

(والفتح قبل كسر راء فى طرف • أمل كالايسر مل تكف الكلف)

يعني أن الفتحة تمال اذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر و بشرر وقد مثل ذلك الناظم بقوله للايسر مل أى مل الى الايسر وفهم من اطلاقه أن الامالة للياء جائزة فى الوصل والوقف وفهم أيضا منه أن الامالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل وفى طرف فى موضع النعت لرا وللايسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى السبب الثانى فقال

(كذا الذى يليه ها التأنيث فى • وقف اذا ما كان غير ألف)

يعني أن الفتحة تمال أيضا فى الوقف اذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله اذا ما كان غير ألف أن الامالة جائزة فى جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رحمة وقصعة ودحرجة وعرفوة وحذرية وأما الالف فلا امالة فيها نحو قناة وحصاة والذى مبتدأ وخبره كذا و يليه ها التأنيث صلة الذى والضمير العائد على الموصول الها فى يليه وفى وقف متعلق بيليه وكذلك اذا واسم كان ضمير عائد على ماقبل هاء التأنيث

•(التصريف)•

هو العلم باحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم الافعال والاسماء التى لا تشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال

(قوله والكف قد يوجبه ماينفصل) ومنه مناقاسم وهذا من غير حاجز بين الالف والمستعلى وقد يكون منفصلا نحو مال قاسم ولا يؤثر سبب الامالة الامتصلا فى كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب وترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله وتلا) ومنه قراءة أبى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان ألفه منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى ومابعدهما فان رعاية التناسب عندهم فى الفواصل أمر مهم تصريح (قوله و بلى) من الحروف التى سمعت فيها الامالة وكذا أيضا يا فى النداء ولا فى قولهم اما لا لان هذه الحروف نابت عن الجمل فصارت بذلك لها مزية على غيرها (قوله التصريف) قال فى الكافية حقيقة التصريف تغيير وجد فى بنية اللفظ لمعنى قد قصد

وقد أشار الى الاول فقال (حرف وشبهه من الصرف برى • وما سواهما بتصريف حرى)
يعنى ان الحرف وما أشبهه من الاسماء فى التوغل فى البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الاسماء والافعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز فى قوله من الصرف فاطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المضاف عليه وبرى خبر المبتدأ واصله برى على وزن فعيل خففه بحذف الهمزة ويحتمل ان يكون برى فعلا ماضيا والاول أجود لان فعيلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حرى أى حقيق وبتصريف متعلق بحرى ثم قال
(وليس أدنى من ثلاثى برى • قابل تصريف سوى ما غيرا)
يعنى ان ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه ان أقل ما يوجد عليه الاسماء والافعال بالوضع ثلاثة أحرف لان الاسماء والافعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الاسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله فى القسم على القول بانه اسم وهو الصحيح وأما الافعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو ق فعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بادنى ويرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان بيرى ومفعوله الاول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى ويجوز ان يكون قابل مرفوعا على انه اسم ليس وأدنى منصوبا على أن يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير ثم قال (ومنتهى اسم خمس ان تجردا • وان يزد فيه فما سبعا عدا)
يعنى ان الاسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما أسقط التاء من خمس لان حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيثها وان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله ان الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار الى الاسم الثلاثى بقوله
(وغير آخر الثلاثى افتح وضم • واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)
غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالاول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثنا عشر وزنا وهى التى تقتضيها القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منهما فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الاول فهذه ثلاثة الى تسعة باثنى عشر ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الاول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو ابل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل الا أن المستعمل منها عشر وواحد مهمل وواحد قليل والى ذلك أشار بقوله
(وفعل أهمل والعكس يقل • لقصدهم تخصيص فعل بفعل)
وانما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر الى ضم وقد قرئ والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء وانما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا انه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة واليها ينسب أبو الاسود الدؤلى ورئم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الشرط ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف الى

المفعول

(قوله حرف وشبهه من الصرف برى) يشترط فى كون فعيل خبرا عن متعدد فى الاكثر أن يكون جمعا لا تثنية وقد نص الحطابى على ذلك فى باب المسند فذكر أن خبر قيار محذوف فى قوله ومن يك أمسى بالمدينة رحله • فانى وقيار بها لغريب ثم قال فان قيل فعيل صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير المحذوف قلنا وان صح ففى الجمع دون التثنية (قوله وفعل نحو قتب) صوابه رطب لان المعروف فى قتب فى اللغة فتح القاف وهو اسم لعود يكون على ظهر الابل (قوله وواحد قليل الخ) وقد جمعها بعضهم فى بيتين من الرجز فقال
فلس وقفل ثم عدل رطب
وعنق وكتف وعنب
وعضد وابل وجمل
ودئل قل وعكسا اهملوا

المفعول و بفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال

(وافتح وضم واكسر الثانى من • فعل ثلاثى وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفا والعين معا وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها فى الاسماء وفهم انها فتحة لان الفتحة أخف فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن ان بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف فى فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل فى موضع الحال من الثانى ثم انتقل الى الرباعى والمزيد من الافعال فقال (ومنتهاه أربع ان جردا • وان يزد فيه فما ستا عدا)

يعنى ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله ان للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها فى الثلاثى اذلا فرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل الى الرباعى الاصول من الاسماء فقال

(لاسم مجرد رباع فعلل • وفعلل وفعلل وفعلل • ومع فعل فعلل)

فذكر ستة ابنيه الاول فعلل بفتح الاول والثالث نحو جعفر الثانى فعلل بكسر الاول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الاول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثانى وتشديد الثالث نحو قطر السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث نحو جخدب لذكر الجراد وفى هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والاخفش انه أصل ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعلل بالضم وفى تأخيره له اشعار بهذا الخلاف ثم انتقل الى الخماسى المجرد فقال (وان علا • فمع فعالل حوى فعللا كذا فعلل وفعلل) يعنى وان علا الرباعى اى جاوزه فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان الاول فعلل بفتح الاول والثانى والرابع مدغما فيه نحو سفرجل الثانى فعلل بفتح الاول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الاول وفتح الثانى وكسر الثالث مشددا نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر الاول واسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال (وما • غاير للزيد أو النقص انتما) يعنى ان ما غاير ما ذكر من ابنية الاسماء والافعال الاصول فهو منسوب الى الزيادة أو النقص وفى تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالاسماء نظر وفهم منه ان المخالف أربعة أنواع المزيد من الاسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلثمائة بنية والمنقوص من الاسماء نحو يد وثبة والمزيد من الافعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منه نحو قم ودع وقد وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غاير وخبرها انتمى أى انتسب وللزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال (والحرف ان يلزم فأصل والذى • لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

يعنى ان الحرف اذا لزم فى تصاريف الكلمة حكم عليه بالاصالة واذا لم يلزم وسقط فى بعض تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم باصالة النون وزيادة الالف لثبات النون وحذف الالف فى ندم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى حذا يحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدا محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى الزائد ويجوز رفعه على اضمار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتفى ثم قال (بضمن فعل قابل الاصول فى وزن) يعنى انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن

(قوله جحمرش) اسم للعجوز وقيل اسم للجمل الضخم (قوله قذعمل) هو الجمل الضخم (قوله قرطعب)

الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ما وزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ما وزن عمر وقلت فعل بسكون العين فان كان فى الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ والى ذلك أشار بقوله (وزائد بلفظه اكتفى) يعنى انك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشئ فتقول فى وزن جوهر فوعل وفى وزن عثير فعيل هذا كله فى الثلاثى الاصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار اليه بقوله

(وضاعف اللام اذا أصل بقى * كراء جعفر وقاف فستق)

يعنى انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقى أصل من الكلمة ضعفت اللام أى زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك ان فى الزائد على الاربعة وزنين احداهما فى الرباعى فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول فى وزنهما فعلل وفعلل والاخرى فى الخماسى لما علمت من ان الاسم يكون خماسى الاصول فتقول فى سفرجل فعللل فتضعف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان زائد الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها فى الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله

(وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له فى الوزن ما للاصل)

يعنى اذا كان الزائد فى الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله فى الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت فى وزنه فعفعيل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت فى وزنه افعوعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت فيه فعلل وقوله بضمين متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والاصول مفعول بقابل وفى الوزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفى وبلفظه متعلق باكتفى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقى والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسى معرب وان يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهى موصولة وصلتها للاصل وله فى موضع المفعول الثانى لاجعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعى على نوعين الاول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة احد الحروف والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة احد حروفه وقد أشار الى الاول بقوله (واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه) يعنى ان نحو سمسم يحكم على حروفه كلها انها أصول وانه رباعى لان اصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لاقل الاصول وليست اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا ثم أشار الى الثانى بقوله (والخلف فى كلملم) يعنى ان فيما كان نحو لملم فعل أمر من لملم مما فى اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا مذهب البصريين ان حروفه كلها أصول نحو سمسم فوزن لملم عندهم فعلل ومذهب الكوفيين ان الاصل لمم فأبدل من ثانى المضعفين لام كراهة التضعيف ثم شرع الناظم فى بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالالف فقال

(فألف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعنى ان الالف اذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لان الاكثر فيما صحبت الالف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلامى وفهم منه ان الالف اذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الاسماء المتمكنة والافعال بدل من ياء كالف باع ورمى وناب وفتى أو من واو كالف قال ودعا وتاب وعصا ولا تزاد الالف أولا ولا تزاد ثانيا كضارب وثالثا كعماد ورابعا كشملال وخامسا كقرقرى وسادسا كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع الصفة لالف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الالف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله

(واليا كذا والواو ان لم يقعا * كما هما فى يؤيؤ ووعوعا)

يعنى

هو الشئ التافه (قوله عثير) العثير هو غبار الاقدام (قوله فستق) هو شئ شبيه بحب البلوط اذا كان صغيرا (قوله مرمريس) اسم للداهية وقيل الاملس (قوله اغدودن) يقال اغدودن النبت اذا اخضر وقارب السواد واغدودن الشعر اذا طال (قوله جلبب) يقال جلبب اذا لبس الجلباب ويطلق على الملحفة قاله الازهرى (قوله سمسم) السمسم بالفتح هو الثعلب أو الذئب الصغير الجسم أو أعم كما فى القاموس وبالكسر نبت معروف (قوله لملم) يقال لملم الكتيبة بمعنى ضمها والكتيبة هى الجيش (قوله سلامى) السلامى بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين

يعني ان الواو والياء كالألف في الحكم عليها بالزيادة ان صحبت أكثر من أصلين الا اذا تكررت في اسم ثنائي مكرر نحو وللي يؤيؤ في اسم طائر وعوعا مصدر وعوع السبع اذا صوت وفهم من قوله والياء كذا والواو أن الياء والواو اذا صحبا أصلين حكم باصالتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجوهر وتزاد الياء أولا كيرمع وثانيا كصيرف وثالثا كعثير ورابعا كحذرية وخامسا كسلحفية ولا تزاد الواو أولا وتزاد ثانيا كجوهر وثالثا كجهور ورابعا كعصفور وخامسا كقمحدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الاول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما في موضع الحال من الالف في يقعا ثم قال

(وهكذا همز وميم سبقا ● ثلاثة تأصيلها تحققا)

يعني ان الهمزة والميم متساويتان في أنه اذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمد ومكرم ومنطلق وحمل عليه ماسواه نحو افكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الاول وفهم من قوله تحققا ان الثلاثة الاحرف الواقعة بعدهما اذا لم تتحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لانه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفعل ولكن الهمزة فيه زائدة لان باب أفعل أكثر من باب فيعل الا أن الهمزة اذا وقعت آخرا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدا ثم قال

(كذاك همز آخر بعد ألف ● أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعني ان الهمزة أيضا تطرد زيادتها اذا وقعت آخرا بعد ألف وقبل الالف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخرا بعد غير الالف وفهم منه انه ان تقدم على الالف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذاك وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضا ثم قال

(والنون في الآخر كالهمز وفي ● نحو غضنفر أصالة كفي)

يعني ان النون يحكم بزيادتها في موضعين أحدهما أن يكون آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انها لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وجحنفل وغضنفر وهو الاسد والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهران في الآخر متعلق بما عنى محذوفا واصالة مفعول ثان بكفي وفي كفي ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الاول بكفي وفي نحو متعلق بكفي ثم قال

(والتاء في التأنيث والمضارعه ● ونحو الاستفعال والمطاوعه)

يعني ان التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله بالاستفعال ان السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم اذ لا فرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء وفي التأنيث متعلق بالخبر ان قدرت التاء مبتدأ أو بالفعل ان قدرتها فاعلا ثم قال (والهاء وقفا كلمه ولم تره) يعني ان الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف

(قوله وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما اذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة) وهذا ليس بمفهوم وانما هو تصريح لانه بالنص لكنه يطلق المفهوم في هذا الكتاب على المأخوذ من اللفظ مطلقا (قوله كيرمع) اسم للحصباء البيضاء (قوله كحذرية) القطعة من الارض الغليظة (قوله كقمحدوة) اسم لمؤخر القفا (قوله عقنقل) للرمل المتراكم أي المرتفع وجحنفل بتقديم الجيم على الحاء العظيم الشفة من غير الانسان (قوله ونحو الاستفعال) والتفعيل نحو التكسير وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفي فروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان فروعهما لا تاء فيها (قوله ولم ينص على زيادتها) ونص عليها في قوله ● كالسين والتا من ستدع أزل

مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لا حروف التهجى والهاء امامبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى قوله والتاء ووقفا مصدر فى موضع الحال من الهاء أى موقوفا عليها أو مفعول له أى تزاد فى الوقف ثم مثل بقوله كله وهو على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع فى هذا اللفظ أعنى كله ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت هذا اللفظ فى رجز وهو

يا قارئا ألفية ابن مالك • وسالكا فى أحسن المسالك
فى أى بيت جاء من كلامه • لفظ بديع الشكل فى انتظامه
حروفه أربعة تضم • وان تشا فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع • مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كله • وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال (واللام فى الاشارة المشتهره) يعنى ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك وأولالك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجرى فيه ما تقدم فى الهاء ثم قال

(وامنع زيادة بلا قيد ثبت • ان لم تبين حجة كحظلت)

يعنى ان كل ما خالف المواضع المذكورة فى هذا الباب فى اطراد الزيادة تمتنع زيادته الا اذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم تكن فى موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الابل بكسر الظاء اذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون فى حظلت دليل زيادتها فى حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت فى موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تتبين فحذف احدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على انه مبنى للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل

﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾

هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف لانه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم والى تعريفها أشار بقوله

(للوصل همز سابق لا يثبت • الا اذا ابتدى به كاستثبتوا)

يعنى ان همزة الوصل هى الهمزة السابقة التى تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما سميت همزة الوصل اتساعا لانها تسقط فى الوصل وقيل لان الكلمة التى قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتى بها همزة خلافا لمن قال هى فى الاصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون الا أولا وفهم من قوله لا يثبت الا اذا ابتدى به أن سقوطها فى الوصل واجب وقد ثبت فى الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره فى المجرور قبله ولا يثبت جملة فى موضع النعت أيضا لهمز والا ايجاب للنفى والعامل فى اذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الاولى مبنيا للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وفتحها فتكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح قال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشئ ثم انتقل الى مواضعها وهى ستة مواضع أشار الى الاول منها بقوله

(وهو لفعل ماض احتوى على • أكثر من أربعة نحو انجلى)

يعنى ان كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهى همزة وصل وشمل الخماسى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو منتهاه وهو مبتدأ عائد على الهمزة ولفعل خبره وماض نعت

(قوله فهى كسائر حروف المعانى) أى كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها والصواب التمثيل باهراق لسقوطها من الاراقة مصدر أراق وبه يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء (قوله واللام فى الاشارة الخ) اللام فى الاشارة كلمة برأسها لا جزء ولا بمنزلة الجزء من الكلمة فلا يحسن التمثيل بها كما فعل هذا الناظم رحمه الله والصواب التعبير بطيلس وهو العدد الكثير بدليل سقوطها فى الطيس ومعناه ضرب عليه أعلام

﴿فصل فى زيادة همزة الوصل﴾

(قوله على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها) وأما زيادتها فقد تقدمت فى قوله وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة فتكون الترجمة من اضافة الصفة للموصوف أى فى همزة الوصل الزائد هكذا قيل والاولى أن يقال ان الحكم يؤخذ من هنا ومما تقدم فيكون من باب الاتيان بالخاص بعد العام كما عند البيانيين فى باب الاطناب كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ والنكتة تأكيد التنصيص مخافة ايهام اصالتها (قوله وهو لفعل ماض) ولا تكون فى مضارع مطلقا ثلاثيا أم رباعيا مجردا أو مزيدا فيه

لفعل واحتوى في موضع النعت لفعل ثم أشار الى الثاني والثالث فقال (والامر والمصدر منه) يعني ان الهمزة في الامر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا والامر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا وللامر وللمصدر منه ثم انتقل الى الرابع فقال (وكذا * أمر الثلاثي كاخش وامض وانفذا) يعني ان كل همزة افتتح بها فعل الامر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضا ان ذلك انما يكون اذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو يخشى ويرمي وينفذ فلو كان متحركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعدو يعد فتقول في الامر منها قل وعد وعد ثم أشار الى الخامس فقال

(وفي اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرئ وتأنيث تبع)

(وايمن) فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع ان مجموعها عشرة اسماء لان مؤنث امرئ امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان واسم أصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضا من المحذوف وأما است فاصله ستة بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنم هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثني وامرئ لم يحذف منه شئ لكن ألحق بهذه الاسماء المحذوف منها حرف لان الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما ايمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع الى ابن مؤنثه ابنة وامرئ مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله سمع أن دخول الهمزة في هذه الاسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم وفي اسم الى آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفي سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار الى السادس فقال (همز أل كذا) أي والهمزة في أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في أل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل انها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة أل اذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال (ويبدل * مدا في الاستفهام أو يسهل) يعني أن أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني همزة أل وجهان ابدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين الالف وقد قرئ بهما آلذكرين وفهم منه ان غير همزة أل من همزة الوصل تحذف اذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة اليها نحو اصطفى البنات على البنين وانما لم تحذف همزة أل اذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان بيبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الاول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وانما جعلناها للتخيير وان كانت أو التي للتخيير لا تقع الا بعد فعل الامر لان الكلام في معنى الامر كانه قال أبدلها أو سهلها

(الابدال)

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل الى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال (أحرف الابدال هدأت موطيا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت موطيا والتقدير أحرف الابدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء في هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء في موطيا بدل من الهمزة لانه اسم فاعل من أوطأته اذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا لهدأت لانه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبي اذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع في بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار الى الاول منها فقال (فابدل الهمزة من واو ويا

المضارعة وهي متحركة أبدا فلم يحتج اليها ولا في حرف غير أل ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كأمر وأخذ ولا رباعي كأكرم وأعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الخماسي والسداسي كما مثل (قوله نحو انطلق انطلاقا الخ) ومثله الاحمرار والاكتساب والاقشعرار والاعشيشاب والاجلواز والاحرنجام والافعنساس (قوله بنو) وقيل لامه ياء من بنيت لان الابن يبتنى على الاب كبناء الحائط على الاساس والاول هو الصحيح لان جميع الاسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو وغالبا فحمله على الاعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (قوله زيد عليه الميم) أي للتوكيد والمبالغة وليست هي بدلا من لام الكلمة وتتبع نونه ميمه في الاعراب راجع الشيخ خالدا (قوله لكن ألحق بهذه الاسماء) عبارة الشيخ لانه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المره علوه لذلك ولكثرة الاستعمال

(الابدال)

هو اصطلاحا جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة أفاده الشيخ خالد (قوله من واو ويا) يشاركهما في هذا الحكم الالف في نحو حمراء فان أصلها حرى

* آخرا اثر الف زيد) يعنى ان الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداى لانهما من الكسوة والردية وفهم من قوله آخرا ان الواو والياء ان لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا ان الالف اذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو واو وزاى وفهم منه أيضا ان حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لان تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضا ان الكلمة اذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لانهما لم تقع طرفا نحو درحاية والهمزة مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وآخرا منصوب على الظرف واثر ظرف أيضا وكلا الظرفين فى موضع النعت لواو وياء والتقدير من واو وياء واقعتين آخرا اثر ألف ثم أشار الى الموضع الثانى فقال (وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة وهو فى كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت فى فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع وفهم من قوله ما أعل عينا ان اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعل عينه يصح نحو عاور من عور وصايد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال (والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد)

يعنى اذا كان فى المفرد مد ثالث زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة وشمل المد الالف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث ان كان غير مد لم يقلب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضا انه ان كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لان الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزا مفعول ثان ليرى أو حال اذا قدر ناير ى بمعنى يبصر وفى مثل متعلق بيرى وفى الواحد متعلق بزيد وزيد وثالثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير فى زيد ثم أشار الى الموضع الرابع فقال (كذاك ثانى لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا)

يعنى أنه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه فى قوله لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الالف كما اشترط فى الفصل الذى قبله وشمل قوله لينين أربع صور الاولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف الثالثة أن تكون الاولى واوا والثانية ياء نحو صائد وصوائد الرابعة أن تكون الاولى ياء والثانية واوا نحو جيد وجيائد أصله جياود لانه من جاد يجود ومثل بما حرفا العلة فيه ياآن وهو نيف ووزنه فيعل والياء الاولى زائدة وعينه ياء لانه من ناف ينيف اذا زاد فاجتمعت ياآن أدغمت الاولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الالف همزة وانما قلب حرف العلة فى هذه الصور همزة وان كانت أصلا لثقل الالف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل انها لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا فى موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاطا ونيفا مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانى اللينين همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانى اللينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله

(وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما وفى مثل هراوة جعل)

(واوا) يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرد ما هى فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء ان كانت فى المفرد غير واو سالمة وواوا ان كانت فى المفرد واوا سالمة فالالف واللام فى الهمز للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدا زائدا فى المفرد ولامه ياء وما استحق الهمز لكونه مدا زائدا فى المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة مثال الاول هدية وهدايا أصله هدائى فاستثقلت الكسرة فى الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءى فانقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الامثال فابدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطا يمطو

كسكرى أبدلت همزة لزيادة ألف قبلها حينئذ وفهم من قوله اثر ألف انهما اذا لم يكونا اثره لم يبدلا نحو غزو وظبى (قوله درحاية الخ) الدرحاية القصير الرجلين السمين الضخم البطن وهو فعلاية ملحق بجفطارة من الجوهرى (قوله عاور من عور) وعاين من عين لان العين لما صحت فى الفعل خوف الالباس بعار وعان وصاد صحت فى اسم الفاعل يقال عين كفرح صار عينا وعان أصاب بالعين غيره وصيد كفرح مال عنقه وصاد بمعنى اصطاد (قوله نحو قلادة وقلائد) ورسالة ورسائل وسحابة وسحائب (قوله عين الكلمة) فلا تبدل لان أصله الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال حينئذ وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة فى الواحد أصلية لانها عين الكلمة والذى سهل ابداله همزة تشبيه الاصلى بالزائد والاصل مصاوب بالواو اه أشمونى (قوله أصله هدائى الخ وأصل خطايا أولا خطايئ بياء مكسورة هى ياء خطيئة وهمزة بعدها هى لامه ثم أبدلت الياء الاولى همزة على حد الابدال المتقدم فى صحائف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله اجتماع الامثال) وبيان اجتماع الامثال أن الهمزة من مخرج الالف فكان ذلك كتوالى ثلاث ألفات (قوله مطيه) هى الراحلة

ففعل

ففعل به مافعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل أيضا به مافعل بهدايا ومطايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائئ بهمزتين فابدلت الهمزة الاخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين فى كلمة فصار خطائى ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها فى هدايا فصار خطاءى فانقلبت الياء الاخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة الاولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فاصلة هراءو فالهمزة التى بعد الالف هى المبدلة من الالف الزائدة فى هراوة والواو الاخيرة هى واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو فى هراوى ليست الواو فى هراوة بل الواو فى هراوى هى الالف التى كانت فى المفرد وأما الواو التى كانت فى المفرد فهى الاخيرة التى انقلبت ألفا والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع ويا مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولاما تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وفى مثل متعلق بجعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوا مفعول ثان بجعل ثم قال

(وهمزا أول الواوين رد ۞ فى بدء غير شبه ووفى الاشد)

يعنى رد أول الواوين المصدرتين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كووفى الاشد فان أصله وافى وانما استثنى ذلك لان فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع فى فعل الفاعل واوان فاجتماعهما فى ووفى غير معتد به فلم يبق للواو الاولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فمثال مايجب ابداله أواصل فى جمع واصلة أصله وواصل فالواو الاولى هى التى فى المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت فى نحو ضوارب فلما اجتمع واوان فى بدء الكلمة قلبت الاولى همزة فقالوا أواصل وهمزا مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفى بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف الى شبه وشبه مضاف الى ووفى الاشد والاشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس رضى عنهما الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركتان ومتحركة بعد ساكن وقد أشار الى الاول بقوله

(ومدا ابدل ثانى الهمزين من ۞ كلمة ان يسكن كآثر وائتمن)

يعنى انه اذا اجتمع همزتان فى كلمة أولاهما متحركة والاخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ماقبله فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو آثر وآمن وأصله أأثر وأأمن بهمزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوتمن وأوتى وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهما ولم يكونا فى كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو اقرأ آية والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين فى نحو أأنذرتهم انهما من كلمة واحدة لان الهمزة الاولى همزة استفهام فهى منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمة وكذلك أيضا نحو أئتمن فان الاولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه ثم انتقل الى المتحركتين وهى تسعة أنواع لان الاولى امامفتوحة أومكسورة أومضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة فى ثلاثة تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال

(ان يفتح اثر ضم اوفتح قلب ۞ واوا وياء اثر كسر ينقلب)

يعنى ان الهمزة المفتوحة اذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احداهما تنقلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم فى تصغير آدم أصله أؤيدم أو بعد فتحة نحو أوادم فى جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك اذا وقعت بعد كسرة نحو أيم اذا بنيت من أم نحو اصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه ائمم فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة وتدغم الميم فى الميم فيصير أئم فتجتمع همزتان الاولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فيصير ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال (ذو الكسر

واصل مطية مطيوة فعيلة أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها كما فى سيود اذ قيل فيه سيد وجمعها مطايا وأصله مطايو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطايى بياءين ثم قلبت الياء الاولى همزة كما فى صحائف فصار مطائى ثم أبدلت الكسرة فتحة فصار مطاءى ثم أبدلت الياء ألفا ثم أبدلت الهمزة ياء فصار مطايا اه خالد (قوله زاوية) ثم جمع فقلبت الالف فيه واوا داخلة فى قوله والالف الثانى المزيد الخ فصار زواوى فقلب ثانى اللينين همزة فصار زوائى ثم زواءى ثم زواءا ثم زوايا (قوله المصدرتين) خرج باشتراط التصدير نحو هووى ونووى فى المنسوب الى هوى ونوى ووجه قلب الواو الاولى همزة ان التضعيف فى أول الكلمة قليل وانما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح فى أول الكلمة امتنع فى الواو لثقلها اه خالد (قوله من جواز ابدالها همزة الخ) ذكره الناظم فى باب النائب عن الفاعل من الكافية كما فى قوله تعالى اقتتى (قوله أواصل) وأواق جمع واقية والاولى تأنيث الاول أصله وولى قلبت الاولى همزة لما مر فى أواصل وجمعها أول وأصله وول ففعل به مافعل بغيره

مطلقا كذا) يعني ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الاولى مكسورة بعد فتحة نحو أيمة في جمع امام أصله أأممة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أئمة فابدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو ايم في بناء مثل اصبع من أم بكسر الهمزة والباء فتقول ائمم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أي جعلته يئن ففعل به كما فعل بما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال (وما يضم واوا أصر) يعني ان الهمزة الثانية اذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فشمل أيضا ثلاثة أنواع الاول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء الى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا والثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم اذا بنيت من أم مثال أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ايوم اذا بنيت من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء وتفعل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركين تقلب واوا في خمسة مواضع اذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع اذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله (ما لم يكن لفظا أتم فذا ياء مطلقا جا) يعني ان ثاني الهمزتين اذا كان متطرفا قلبت ياء مطلقا فشمل أربعة أنواع ان يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فمثال الاول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأي وأصله قرأأ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ومثال الثاني أن تبني من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا والاصل قرؤؤ كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقي منقوصا ومثال الثالث أن تبني من قرأ نحو زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبني من قرأ نحو قمطر فتقول قرأي وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال (وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه أم) يعني ان ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الاولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أؤم بمعنى أقصد وأوم وفهم منه ان ذلك أيضا جائز في نحو أئن مضارع ان اذ لا فرق وسبب ذلك ان الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله ان يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز واثر ظرف متعلق بيفتح وقلب جواب الشرط وواوا مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير واثر كسر ظرف متعلق بينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأصر وهي موصولة وصلتها يضم وواوا مفعول ثان بأصر وما ظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظا وفذا مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفي ثانيه متعلق بأم والجملة من أم ومعموليها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن ثم قال (وياء اقلب ألفا كسرا تلا أو ياء تصغير) يعني ان الالف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما ان يعرض كسر ما قبلها كمصابيح في جمع مصباح فانقلبت الالف فيه ياء لكسر ما قبلها اذ لا يصح النطق بالالف بعد غير الفتحة والثاني ان يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال بابدال الالف ياء وادغام ياء التصغير فيها لان ياء التصغير لا تكون الا ساكنة

(قوله أين) في تمثيل سيدي المكودي (٢٠٨) باين نظر لان فيه وجهين والصواب الاقتصار على التمثيل ببناء نظير اصبع من أم كما عبر ابن معطي (قوله قرأأ) ٢ بهمزتين قلبت الاخيرة ياء فصار قرأي كسر ما قبل الياء فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت (قوله مثل برثن) قال الجوهري قال الاصمعي البرثن للسباع بمنزلة الاصابع لبني آدم اهـ وقال الازهري البرثن مخالب الضبع اهـ قال الشيخ خالد تقول اذا بنيت من قرأ مثل جعفر وزبرج أو برثن قرأأ أو قرئي وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء قال الاشموني ولم تبدل واوا لان الواو الاخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد الفتحة فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء فيصير قرأي بفتح الاولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كانت قبل الياء فتحة كما في المثال الاول فان الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كانت قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل اعلال قاض فيصير منقوصا وان كانت قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل اعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (قوله وفهم الخ) أفضل من عبارة هذا الشارح عبارة ابن فلم
هشام وهي الثانية يعني من المسائل التي تبدل فيها الياء من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر فعل أعلت فيه وتكون قبلها كسرة

فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت الى الياء كما ردت اليها بعد الكسرة وألفا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا وتلا ومعموله فى موضع النعت لالفا وأوياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ثم قال (بواو ذا افعلا في آخر أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان) يعنى انه يفعل بالواو الواقعة آخرا ما فعل بالألف من ابدالها ياء لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالاول نحو رضي وقوى أصلهما رضو وقوو لانهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء توصلا للخفة وفهم من قوله فى آخر انها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدين على بنية الكلمة وكانا فى حكم المنفصل لم يمنعا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجيوة لانه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن يبنى من الغزو مثل طوفان فتقول غزيان فأعل أيضا لعدم الاعتداد بالالف والنون وذا اشارة الى الاعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفى آخر متعلقان بافعلا وأو قبل معطوف على فى آخر وزيادتي فعلان معطوف على تا التأنيث ثم قال

(ذا أيضا رأوا • فى مصدر المعتل عينا والفعل • منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعنى ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قياما والمزيد نحو انقاد انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا فانه لا يعل لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط الالف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لان سبب التصحيح عدم الالف فالغالب فى نحو فعل التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا اشارة للاعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لرأوا وأطلق المعتل على المعل فان المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعتل وعينا تمييز والفعل مبتدأ ومنه فى موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم ان جميع ما سكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعال وفعلة وفعل وقد أشار الى الاول بقوله

(وجمع ذى عين أعل أو سكن • فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى ان جمع المفرد المعل من جمع الثلاثى المعل العين أو الساكنها يحكم له فى الاعلال بالاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالاشارة بذا للاعلال السابق فى مصدر الفعل المعل وفهم من قوله جمع ان ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوار وصوان وفهم من قوله أعل أو سكن ان عين المفرد اذا لم تعل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه مبتدأ والخبر قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول وأعل أو سكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم أشار الى الثانى والثالث فقال

(وصححوا فعلة وفى فعل • وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى ان جمع ما أعل عينه أو سكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الالف ولحاق التاء بها اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل ففيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت يفهم ان الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الالف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وفعلة بغير الف فعلم ان ما سواهما وهو الاول بالالف وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والاعلال أولى جملة من مبتدا وخبر ثم قال (والواو لاما بعد فتح يا انقلب • كالمعطيان يرضيان)

وبعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد (قوله فالاول نحو رضى وقوى) وعفا من العفو والغازى والداعى لانهما من الغزو والدعو والثانى نحو جرى فى تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها (قوله نحو ثوب وثياب الخ) وسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض والاصل فيها ثواب وسواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو فى الواحد ساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسليطها وجود الالف (قوله وجمع مصدر) فيه نظر لان المراد بالجمع ضد المفرد لا مصدر جمع فالاضافة لادنى ملابسة وشذ فى جمع ثور ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح ولم تقلب واو صوار لانتفاء سكون الواو وانتفاء كونه مصدرا والصوار بالراء اسم للوعاء الذى يجعل فيه المسك أو للقطيع من بقر الوحش والصوان أيضا بالنون اسم للشئ الذى تصان فيه الاشياء (قوله نحو عود وعودة) والعود المسن من الابل والجمع عودة وكديمة وديم (قوله نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم) والاصل حول وقوم ودوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت

يعني ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت الواو متطرفة كامثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطا يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطي لان في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون في الاسماء والافعال والواو مبتدأ وخبره انقلب ولاما حال من الضمير المستتر في انقلب وياء حال أيضا من ذلك الضمير وبعد متعلق بانقلب ثم قال (ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف) يعني أنه يجب ابدال الواو من الالف اذا انضم ما قبلها وان كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضورب في ضارب وان كانت في موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضورب في ضارب ثم قال (ويا كموقن بذا لها اعترف) يعني انه يجب ابدال الياء واوا كما في موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فابدلت الياء فيه واوا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زييد وهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء في المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله

(ويكسر المضموم في جمع كما ❊ يقال هيم عند جمع أهيما)

يعني أنه اذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هيم نحو أحمر وحمر وانما لم تقلب الياء واوا لاجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو موقن لان الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولا بمضمر يفسره اعترف وذا اشارة الى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفي جمع متعلق بيكسر ثم قال (وواوا اثر الضم رد اليا متى ❊ ألفي لام فعل اومن قبل تا)

يعني ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا في ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضي لانه من قضى يقضي ونهو لانه من النهية وهو العقل الثاني أن تكون لام اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله كتابان من رمى كمقدرة وفهم من المثال لزوم التاء لان مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توانى مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لانه تطير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة فلو لحقته التاء بقي على اعلاله لعروض التاء نحو توانية الثالث أن يبنى من الرمي نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لان الالف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم بحكم المتطرف لانه ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله (كذا اذا كسبعان صيره) أي كذلك يعل بالقلب اذا صيره الباني من الرمي مثل سبعان ورد فعل أمر واليا مفعول أول برد وواوا مفعول ثان واثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلا ماضيا مبنيا للمفعول واليا مرفوع به ومتى ألفي شرط ولام فعل مفعول ثان بالفي وفي ألفي ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائد على اليا وأو من قبل معطوف على لام فعل وتا مضاف الى بان والباني هو الذي يصوغ هذا البناء وانما اضيفت اليه التاء للملابسة بين الكلمة التي فيها التاء والباني ومن رمى متعلق ببان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائدة على لفظ الرمي المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال

(وان تكن عينا الفعلى واصفا ❊ فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

في المفرد معلة بقلبها ألفا في دار وما أشبهه ويا في حيلة وما أشبهه ضعفت فتسلطت الكسرة عليها فقلبت ياء (قوله يرضيان) ضبطه الحطاب بالبناء للمجهول فانظره (قوله على فعل المفعول) وحمله على فعل الفاعل أولى والله أعلم (قوله انه يجب ابدال الواو من الالف) ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب فانها ترجع لاصلها فتقول نيب (قوله وهيام) الهيام داء يصيب الابل فيمنعها من الرعي (قوله لاجل الضمة) فخفف بابدال الضمة كسرة واقرار الياء فان الكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو اه وفي تمثيل سيدي المكودي بهيم نظر لان الكلام في المفرد دون الجمع (قوله لانه من النهية) والنهية العقل لانه ينهى صاحبه عن الوقوع في الرذائل

يعني اذا كانت الياء المضموم ماقبلها عينا الوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصح الياء وان تبقى الضمة وتبدل الياء واوا الاجل الضمة فتقول في أنثى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفا انها اذا كانت عينا الفعلى اسما لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واوا على الاصل نحو طوبى بمعنى طيب وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفا حال من فعلى وذاك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين في موضع المفعول الثاني ليلفى وعنهم متعلق بيلفى

(فصل)

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ✽ ياء كتقوى غالبا جاذا البدل)

يعني ان الياء تبدل غالبا واوا اذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء وسكون العين نحو سروى وفتوى وتقوى الاصل فيه سريا وفتيا وتقيا وانما قلبت وان لم يكن لقلبها موجب لفظى فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله اسما انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيا وصديا وأشار بقوله غالبا الى ما جاء في ذلك غير مبدل نحو ريا للرائحة الحسنة وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبدل حال وهو مضاف الى ياء وذا فاعل بجاوا البدل نعت لذا وغالبا حال ثم قال

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا ✽ وكون قصوى نادرا لا يخفى)

يعني ان لام فعلى وصفا بضم الفاء اذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوى وعلوى لانهما من الدنو والعلو وانما أبدلت هنا أيضا فرقا بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفا انها اذا كانت في الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا الى لغة الحجازيين في قصوى والقياس فيه قصيا لانه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادرا خبر الكون وهو مضاف الى الاسم وخبر الكون لا يخفى

(فصل)

(ان يسكن السابق من واو ويا ✽ واتصلا ومن عروض عريا)

(فياء الواو اقلبن مدغما ✽ وشذ معطى غير ما قد رسما)

يعني انه اذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادغامها في الياء وذلك بشرطين الاول أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وبني واقد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثاني ان لا يكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين احداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى والاخرى عروض الحرف نحو الرويا بتخفيف الهمزة وابدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لانه من السودد والاخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لانه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار بقوله وشذ معطى غير ما قد رسما فشمل ثلاث صور احداهما ما شذ فيه الابدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ ان كنتم للريا بتشديد الياء الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون الثالثة ما شذ فيه ابدال الياء واوا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة في قوله وشذ معطى غير ما قد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثان ومدغما حال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل بشذ وفيه ضمير مستتر وهو المفعول الاول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال

(من ياء أو واو بتحريك أصل ✽ ألفا ابدل بعد فتح متصل)

(قوله وضوقى) وخورى وهى أسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة (قوله طوبى) اسم مصدر من الطيب وقرئ طيبى لهم ومرادى

✽(فصل)✽

(قوله سريا وفتيا وتقيا) لانها من سريت وفتيت وتقيت (قوله خزيا وصديا) مؤنث خزيان وصديان وخصوا الاسم بالاعلال لانه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قوله دنيا وعليا) نحو انا زينا السماء الدنيا وكقولك للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى والعلوى (قوله حال من لام فعلى) وساغ مجيء الحال منه لكونه كالجزء اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فيقال بالعكس جاء فعلى ويحسن المعنى

✽(فصل)✽

(قوله وجب ابدال الواو ياء) لانها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (قوله نحو مرمى) وطى ولى مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى فان لم يسكن نحو غيور وجب التصحيح (قوله الثالثة ما شذ فيه ابدال الياء الخ) هذا عكس القاعدة وانما لم يدغم غيور لانه اسم موضع وليس على وجه الفعل (قوله نحو عوى الكلب عوة) ونهوعن المنكر والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهى (قوله ومعطى فاعل) أى وشذ لفظ معطى

يعنى انه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ماقبلهما ألفا وذلك بشروط ذكرمنها فى هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحريك أصليا وهو المنبه عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجيل أصلهما توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة الى الواو والياء فلم يقلبا الان الحركة عارضة فهى غير أصلية والثانى أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله بعد فتح متصل وشمل صورتين احداهما ان يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاى والاخرى ان يكون مقدرا وذلك اذا بنيت مثل علبط من الرمى والغزو فتقول رمى وغزو منقوصا والاصل رميى وغزوو فاعلت الياء والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو ولا الياء الاولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الالف لان الاصل رمايى وغزاو وكعلبط أصله علابط فحذفت الالف تخفيفا وهى مقدرة فمنعت من القلب وألفا مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وبتحريك فى موضع الصفة لواو أو ياء وأصل فى موضع الصفة لتحريك وبعد متعلق بابدل ثم اعلم ان هذين الشرطين يطردان فى كل واو وياء متحركتين مفتوح ماقبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها ثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه بقوله (ان حرك التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام) يعنى ان أعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لامين مشروط بان يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله (وهى لايكف * اعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف) يعنى ان لام الكلمة اذا كان واوا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون أصلها رميوا وغزووا ويخشيون ويرضوون فقلبت فى ذلك كله الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفا أو ياء مشددة كفا الاعلال نحو رميا وغزوا ومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كفت الالف والياء المشددة اعلالها لانهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار رماوغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفا لانه فى موضع تبدل فيه الالف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهى مبتدأ وخبره لايكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على الالف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الاول منها بقوله

(وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل كاغيد وأحولا)

يعنى ان ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا لشروط الاعلال نحو غيد غيدا وحول حولا وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من افعال الخلق والالوان وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على افعل نحو احول احولالا واعور اعورارا فصح عين فعله ومصدره لانهما فى معنى مالا يعل لعدم الشروط عين فاعل يصح وذا افعل حال من فعل ثم أشار الى الثانى فقال (وان بين تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل) يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين اذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وانما صح مع توفر شروط الاعلال لانه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل اذا لم يبن معنى تفاعل اعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ماعينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما اعلت فى ذلك الواو دون الياء لثقل الواو فى المخرج بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل بين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر

(قوله وجبل) والجبال هو الضبع (قوله مثل علبط) العلبط والعلابط الضخم والعلبطة والعلابط والعلابط القطيع من الغنم اھ من الجوهرى (قوله خورنق) الخورنق اسم قصر بالعراق بناه النعمان الاكبر (قوله نحو علاوى الخ) قال الشيخ خالد وأما نحو علاوى فلا تبدل واوه ألفا لانه يؤدى الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ماقبلها يوجب قلبها ألفا لكانا لانزال فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله نحو غيد غيدا الخ) الغيد النعومة يقال امرأة غيداء وغادة أيضا أى ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق اھ من الجوهرى ورجل أحول بين الحول وقد حولت عينه واحولت أيضا بتشديد اللام واحولتها أيضا حكاه الكسائى اھ من الجوهرى (قوله اجتوروا) واشتوروا بمعنى تشاوروا الان حركة التاء بمنزلة السكون (قوله اعتاد) واختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (قوله وانما أعلت الخ) صوابه أن يقول وانما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لقرب الياء من الالف فى المخرج بخلاف الواو (قوله وتفاعل فاعل الخ) قال الشاطبى هو على حذف مضاف تقديره وان

وخبر فى موضع الحال ولم تعل تميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله (وان بحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) يعنى اذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ماقبله فلابد من اعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى اعلالان والاحق بالاعلال منهما الثانى لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى والحيا أصلها هوى وحوى وحيى فالسبب المانع من اعلال الاول فيهما اعلال الثانى وقد يعل الاول ويصح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله (وعكس قد يحق) وذلك قولهم رايه وطايه وغايه وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق وبحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع فقال

(وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب ان يسلما)

يعنى انه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الاصل فى الاعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالاسماء الالف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم وأن يسلما مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبرا عن عين وان يسلما مرفوع بواجب والتقدير وعين مازيد فى آخره مايخص الاسم تجب سلامته ثم قال

(وقبل بااقلب ميما النون اذا * كان مسكنا كمانبت انبذا)

يعنى ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول أول باقلب وميما مفعول ثان وقبل متعلق باقلب واذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم عليها

(فصل)

(لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كابن)

يعنى ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستثقال الحركة فى حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة المنقولة ابدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصله أبين واعون فدخل النقل والقلب فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه نحو بايع وفوق ثم ان هذا النقل له أربعة شروط ذكر الاول فى قوله صح وأشار الى باقيها بقوله

(مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام علا)

شمل فعل التعجب ما افعله نحو ما أقومه وما ألينه وافعل به نحو أقوم به وألين به وانما صح فيهما بالحمل على افعل من كذا لانهما من واد واحد وأما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه الاعلال والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح فى موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر فى آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال

(ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم)

يعنى ان الفعل يشاركه فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع فى زيادته لا فى وزنه أو فى وزنه لا فى زيادته فشمل صورتين الاولى أن تبنى من البيع مثل تحلئ فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فأعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء وخالفه فى الوزن والثانية نحو

يبن معنى تفاعل لان لفظ التفاعل ليس من لفظ الفعل (قوله والحوى) الحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود لانه من الحوة وهى سمرة فى الشفتين (قوله وطايه) الطايه الموضع المرتفع مثل الدكان وغيره وأصله طيبة بياءين فابدلت الاولى (قوله وغايه) أصله غيية (قوله نحو جولان) وشذ الاعلال فى داران وماهان والاصل دوران وموهان (قوله حيدى) وحيدى اسم رجل وصورى اسم واد قاله الصغانى وقال المرادى اسم ماء

(فصل)

لساكن صح انقل الخ (قوله نحو يقوم) ويقول ويبيع أصله يقوم ويقول ويبيع (قوله أبان) وأما نحو يخاف مما كان حرف العلة فيه لم يتحرك ماقبله بحركة مجانسة فيدخل فى قوله

من واو وياء بتحريك أصل فتقول تحرك حرف العلة فى الاصل وانفتح ماقبله فى الحال فقلب ألفا (قوله نحو باض) من البضاضة وهى نعومة البشرة (قوله مثل تحلئ) التحلئ القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر (قوله وخالفه فى الوزن) لان تفعلا من الاوزان الخاصة بالاسماء (قوله نحو

مقام مشبه لتعلم فى الوزن دون الزيادة (قوله نحو أبيض وأسود) أشبها أكرم فى الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل لكن الصواب ان يمثل باعلم لان الكلام فى مشابه المضارع لا فى مشابه الماضى (قوله المستحق) فيه نظر لان هذا المصدر لا يستحق ذلك وانما الاعلال فيه بالحمل على فعله ففى عبارته رحمه الله مسامحة ونظر لان نحو اجازة واقامة واستقامة فيه مانع وهو سكون مابعد أحرف العلة الاول وفى ابن عقيل على التسهيل انه لما نقلت الحركة حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلب حرف العلة ألفا لتحرك ماقبله وما بعده وانفتاحه فى الاصل اه فعلى هذا المصدر يستحق الاعلال من غير احتياج الى الحمل على الفعل اذ ليس فى المصدر مانع حينئذ وحكى ان بعضهم طلب من شيخه الاجازة فقال له لا أعطيك الاجازة حتى تصرف الاجازة (قوله وتلزم حينئذ التاء عوضا) قال ابن غازى وليس كلامه هنا مكررا مع مافى باب المصدر لاختلاف القصدين (قوله واستفاه استفاها) أصله استفوه يقال استفاه الرجل اذا اشتد أكله اه من مختصر العينى (قوله وما لافعال من النقل الخ) قال ابن غازى وخص مالافعال من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء (قوله لغة بنى تميم) وصححوا الياء دون الواو لان الياء أخف عليهم من الواو (قوله حتى تذكر الخ) حتى للغاية وفاعل تذكر هو الظليم وهو ذكر النعام المذكور فيما قبله والبيضات جمع بيضة ويوم رذاذ كلام اضافى مرفوع على انه فاعل بهيجه والرذاذ بذال بين معجمتين المطر الخفيف والدجن الغزير منه والغيم السحاب

مقام أصله مقوم فاشبه المضارع فى الوزن نحو تشرب وخالفه فى الزيادة لان الميم لا تزاد فى أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفهم منه أن الاسم اذا كان شبيها بالمضارع فى الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لانه لو اعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضا أنه ان لم يشابه المضارع لا فى الوزن ولا فى الزيادة لم يعل كمكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفى ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية فى موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان نحو مفعل نحو مخيط يعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء فى لغة فاخرجه بقوله (ومفعل صحح كالمفعال) يعنى انما صحح مفعل وان كان ظاهره يقتضى الاعلال لانه حمل على مفعال بالالف ومفعال لم يشبه الفعل لا فى الوزن ولا فى الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال (وألف الافعال واستفعال ۞ أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض) يعنى اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه الى الفاء ثم تقلب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الاولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التى كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلهما اجواز واستقوام ونظيرا جواز من الصحيح اكرام واستقوام استدرك فنقلت حركة العين فيهما الى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بان المحذوف هى الالف الزائدة بقوله وألف الافعال واستفعال أزل وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التى هى عوض قد تحذف واليه أشار بقوله (وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعنى ان هذه التاء التى تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر فى حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفاها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بازل ولذا متعلق بازل والاعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزم وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر فى عرض وفى بعض النسخ ربما عرض ثم قال (وما لافعال من النقل ومن ۞ حذف فمفعول به أيضا قمن) يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى معتل العين فعل به ما فعل بافعال من نقل الحركة الى الساكن قبلها وحذف واو مفعول و يعنى بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوا ولذلك أتى بمثالين فقال (نحو مبيع ومصون) فاصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فاصله مصوون فنقلت حركة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التى بعدها وهى واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين والى ذلك أشار بقوله (وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا اشتهر) يعنى ان ما عينه واو من مفعول قد يصحح أى ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وما عينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بنى تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر حتى تذكر بيضات وهيجه ۞ يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الافعال ومن النقل متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة فى موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذى على حذف مضاف أى تصحيح الفعل ذى الواو ثم قال

(وصحح المفعول من نحو عدا ۞ وأعلل ان لم تتحر الاجودا)

يعنى

يعنى انه اذا بنى مثال مفعول من فعل ثلاثى واوى اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدوّ ومعدى وفهم من قوله ان لم تتحر الاجود ان التصحيح أجود لان معنى تتحرى تقصد فالمعنى وأعلل ان لم تقصد الاجود فمفهومه انك ان قصدت الاجود لا تعل وفهم منه ان ما كان يائى اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرمى أصله مرموى وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله فصل ان يسكن السابق البيت وفهم منه أيضا أن ما كان واوى اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضى واعراب البيت واضح ثم قال (كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذى الواو لام جمع او فرد يعن)

يعنى اذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز فى لامه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك فى الجمع نحو عصا وعصو وعصى وفى المفرد عتى عتوا وعتيا الا ان اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم وفى تقديمه الجمع اشعار ما بذلك والفعول فاعل بجا وذا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجا ولام جمع حال من الواو واو فرد معطوف على جمع ويعن فى موضع نعت لفرد ثم قال (وشاع نحو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذه نمى)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مما عينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وقائم وقوم وصائم وصوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذ فى نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه ومنه قوله الا طرقتنا مية بنت منذر * فما أرق النيام الا كلامها واعراب البيت واضح

﴿فصل﴾

(ذو اللين فاتا فى افتعال أبدلا) يعنى ان الافتعال وما تصرف منه اذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله اوتعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لانه من اليسر ولا مدخل للالف هنا لانها لا تكون فاء وانما أبدلوا منها تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا أو بعد فتحة قلبت ألفا أو بعد كسرة قلبت ياء فأبدلوا منها حرفا جلدا وهو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار اليه بقوله (وشذ فى ذى الهمز نحو ايتكلا) يعنى انه قد سمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بايتكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذا والمسموع من ذلك انما هو اتزر أى لبس الازار فينبغى ان يكون المثال راجعا الذى الهمز لا للبدل وفى كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذى الهمزة وذو اللين مبتدأ وخبره ابدل وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لابدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفى افتعال متعلق بابدل وفاعل شذ ضمير عائد على الابدال المفهوم من أبدل ثم قال (طاتا افتعال رد اثر مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطعن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء ثم قال (فى ادان وازدد وادكر دالا بقى) يعنى انه تبدل أيضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد الدال والزاى والذال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادتان اذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الاولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال وادكر فعل أمر من ادكر وأصله اذتكر فأبدلت التاء دالا ثم قلبت الذال دالا وأدغمت الدال فى الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض

بهذا الاعلال المخصوص وهو قلب الواو ياء وان أعل بقلب الواو ألفا (قوله تحصن الواو بالادغام) ولا يقال يعل قبل الادغام ثم يدغم لان الادغام سابق على الاعلال اذ هو المعروف (قوله لقربها من الطرف) فيه نظر اذ هى متطرفة فصوابه أن يقول لتطرفها (قوله فهو معدوّ) أصله معدوو بواوين فاذا صححت أدغمت الواو فى الواو فقط وان أعللت أبدلت الواو الاخيرة ياء وأبدلت الواو الاولى ياء على القاعدة المتقدمة (قوله عصو وعصى الخ) والاصل عصوو وعتوو بواوين فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم أعلت الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء لتصح والتصحيح فيه شاذ لثقله وهو واجب فى المفرد نحو وعتوا عتوا كبيرا قاله ابن هشام وغيره وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال طى نحو عتى الشيخ عتيا أى بلغ غاية الكبر (قوله الا ان اعلال الجمع الخ) وقد أشار فى الكافية الى أن اعلال الجمع أولى وتصحيح المفرد أولى بقوله ورجح الاعلال فى الجمع وفى مفرد التصحيح أولى ما

قفى (قوله الا طرقتنا الخ) قائله أبو الغمر الكلابى وهو من الطويل وطرق أتى أهله ليلا والشاهد فى النيام فان أصله النوام بضم النون جمع نائم ﴿فصل﴾ ذو اللين الخ (قوله وما تصرف منه) وهو الماضى والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول (قوله اثر مطبق)

مبني للمفعول وفي رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطاء مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد واثر متعلق برد على الوجهين وفي بقي ضمير مستتر عائد على تا افتعال ودالا حال من ذلك الضمير وعبر ببقي عن البدل وفيه بعد

﴿فصل﴾

(فا أمر او مضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذاك اطرد)

يعني انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا في ثلاثة مواضع الاول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع اذا كان على يفعل بفتح اليا وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد وفهم من قوله من كوعد ان الواو تحذف في الامر والمضارع اذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق وفهم منه أيضا أن حذف الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبنيا للمفعول وان يكون مابعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم منه أيضا ان يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة وفا أمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمر في * مضارع وبنيتي متصف)

يعني انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما ببنيتي متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الاصل ان لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وخاصم لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أأكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضي وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال (ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا)

يعني ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مست وفي القياس عليهما خلاف وقوله وقرن في اقررن وقرن نقلا يعني انه استعمل هذا التخفيف في فعل الامر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل وقرن في بيوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الامر ووجه قراءة الفتح انه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والالف فيه للتثنية وفي ظللت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير وقرن مقول في اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن يعني انه استعمل ويكون نقلا جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

﴿الادغام﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديدها مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالاسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى (قوله نحو وجهة الخ) اسم للمكان المتوجه اليه لا اسم مصدر التوجه قاله المازني وغيره وقيل مصدر راجع الشيخ خالدا ولابد تمهد

* (الادغام) *

(قوله وفي الاصطلاح) وفي شرح التوضيح انه اصطلاحا رفعك اللسان و وضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما في الآخر وقوله ادخال حرف في حرف زاد بعضهم لينطق بهما في كلمة واحدة اه وهي عبارة كوفية وعبارة البصريين الادغام بتشديد الدال اه من مجلس سيدي محمد المرابط

بحرف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على ادغام المثلين المتحركين في كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (أول مثلين محركين في كلمة ادغم) يعني انه اذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الاول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الاول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الاول ان يكون قبل المثل الاول متحرك نحو ردد وظنن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الاول وأدغم في الثاني والآخر أن يكون قبل المثل الاول ساكن نحو يرد ويظن ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الاول الى الساكن قبله وبقي ساكنا فادغم في المثل الثاني وفهم منه ان أول المثلين اذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفي كلمة في موضع الصفة أيضا لمثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثاني بقوله

(لا كمثل صفف ٭ وذلل وكلل ولبب ٭ ولا كجسس ولا كاخصص ابي ٭ ولا كهيلل)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضا الكلمة الثاني ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شئ والجمع الالباب واللبب أيضا ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضا ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا مسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو اخصص ابي أصله أخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي السابع ما كان فيه ثاني المثلين زائد اللالحاق نحو هيلل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدحرج وانما امتنع الادغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الاول فانها لمخالفة لوزن الافعال والادغام أصل في الافعال فاظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفي اظهاره تنبيه على ضعف الادغام في الاسماء لان نظيره من الافعال واجب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الاول مدغم فيما سكن قبله فلو أدغم المحرك الاول لالتقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص ابي فلأن الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلان ثاني المثلين زائد للالحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشذ في ألل ٭ ونحوه فك بنقل فقبل) يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك في غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي دبب الانسان اذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر في وظيفها نتوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها ويحج الرجل اذا كثر في صوته بحة فهذه الالفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين في كلمة مغايرة لاوزان مخصوصة لا كمثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثله شئ وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك والادغام فقال (وحي افكك وادغم دون حذر ٭ كذاك نحو تتجلى واستتر)

(قوله لا كمثل صفف) وردد وجدد جمع جدة وكلل وظلل ومدد (قوله كاخصص ابي) واكفف الشعر (قوله ولا كهيلل) وقعسس وقردد (قوله صفة السرج) وهو الاديم الذي يضم دفتي السرج من أعلاهما وأسفلهما ودفتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثاني المثلين زائد الخ) المزيد للالحاق هو الياء من هيلل لا أحد لاميه كذا عند المرادي والمصنف في شرح الكافية وغيرهما فانظره مع ماهنا فصوابه لانه زيد فيه الياء للالحاق كما عند

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حيى وعيى فمن أدغم نظر الى انهما مثلان متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن فك نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك فى ذلك أجود وفى تقديمه له فى النظم اشعار بذلك الثانى نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجلى قيل وفيه نظر لان همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك ليبقى ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحيى مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لافكك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ أو خبره كذلك ثم قال

(ومابتاءين ابتدى قد يقتصر • فيه على تا كتبين العبر)

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تا آن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تتذكر فى تتذكر وتيسر فى تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاستغناء بالاخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور انها الثانية لان الاولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع فى أوله من المضارع تا آن انه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وادغام الاولى فى الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف احداهما وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها ابتدى وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى ثم قال

(وفك حيث مدغم فيه سكن • لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعنى انه اذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ لا يتصور الادغام فى ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون اناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله (نحو حللت ما حللته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه او على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه فى موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدا والجملة مضاف لها حيث واللام فى لكونه متعلق بفك واقترن فى موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفى جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى ان المدغم فيه اذا سكن فى جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وانما جعل فعل الامر شبيها بالمجزوم لان حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم فى فعل الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو ومن يرتدد منكم عن دينه ولا تمنن تستكثر وهو فى القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى ومن يشاق الله فى سورة الحشر عند جميع القراء ومن يرتد منكم فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وانما خير الناظم فى الوجهين لان المتكلم به يجوز له ان يتكلم باللغتين معا الا أن العربى الذى لغته التفكيك مخير لانه لا ينطق به الا مفككا وكذلك الذى لغته الادغام لا ينطق به الا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره فى جزم وقفى فى موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبع ثم ان ماذكره فى الامر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك أيضا جائز فى أفعل فى التعجب لانه على صيغة الامر وفى هلم لانه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله

(وفك أفعل فى التعجب التزم • والتزم الادغام أيضا فى هلم)

يعنى ان أفعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان هلم أيضا يلتزم

المرادى (قوله الرابط بين الصلة) انظر قوله الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى والصواب أن الرابط هو الضمير المستتر فى ابتدى (قوله وفك أفعل) نحو أشدد ببياض وجوه المتقين وأحبب الى الله تعالى بالمحسنين (قوله هلم) لغة أهل الحجاز هلم للواحد والاثنين والجمع وأهل نجد يقولون للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمرأة هلمى وللنساء هلممن والمعنى فى قوله تعالى هلم شهداءكم هاتوا شهداءكم

ادغامه

ادغامه وأصله هلمم فنقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلما وفي الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال

(وما بجمعه عنيت قد كمل ٭ نظما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من اراده وجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل في موضع خبر ما ونظما حال من الهاء في بجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة اخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصه ٭ كما اقتضى غنى بلا خصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما اعرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لان هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي فقال للعهد فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للغلبة فقلت ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر انها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كتبه بالظاء سهو منه ثم قال

(فأحمد الله مصليا على ٭ محمد خير نبي أرسلا)

(وآله الغر الكرام البرره ٭ وصحبه المنتخبين الخيره)

لما أكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصليا حال من الضمير في أحمد وخير نبي بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد ينتفع به البادي ويستحسنه الشادي موافقا لما رويته موفيا بما أردت من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وفتح من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وأحضروهم (قوله الخيره) اسم من الاختيار مثل الفدية من الافتداء والخيرة بفتح الياء بمعنى الخيار والخيار هو الاختيار ومنه يقال له خيار الرؤية ويقال هو اسم من تخيرت الشئ مثل الطيرة اسم من تطير وقيل هما لغتان بمعنى واحد وفي التنزيل ما كان لهم الخيرة اهـ مصباح

والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيريه المنشأة بجوش عطى بجمالية مصر المحميه على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب والشيخ محمد عبد الواحد الطوبي وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هجريه

فهرسة شرح المكودى على ألفية ابن مالك

(تمت)

مبنى للمفعول وفى رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطا مفعول ثان برد ويجوز ان يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد واثر متعلق برد على الوجهين وفى بقى ضمير مستتر عائد على تا افتعال ودالا حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد

﴿فصل﴾

(فا أمر او مضارع من كوعد ● احذف وفى كعدة ذاك اطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا فى ثلاثة مواضع الاول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف فى الفعل المضارع الثانى المضارع اذا كان على يفعل بفتح اليا وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد وفهم من قوله من كوعد ان الواو تحذف فى الامر والمضارع اذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق وفهم منه أيضا أن حذف الواو المذكورة مشروط بان يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبنيا للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ وفهم منه أيضا ان يكون ذلك فى فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضا محمول على الفعل فى الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضا أن المصدر اذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة وفا أمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال

(وحذف همز أفعل استمر فى ● مضارع وبنيتى متصف)

يعنى انه اطرد حذف الهمزة من أفعل فى الفعل المضارع وفى اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما ببنيتى متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الاصل ان لا تحذف الهمزة فى ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وخاصم لكن استثقل اجتماع همزتين فى فعل المتكلم فى نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضى وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال (ظلت وظلت فى ظللت استعملا ● وقرن فى اقررن وقرن نقلا)

يعنى ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مسست وفى القياس عليهما خلاف وقوله وقرن فى اقررن وقرن نقلا يعنى انه استعمل هذا التخفيف فى فعل الامر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله عز وجل وقرن فى بيوتكن وقوله وقرن نقلا أشار به الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذلك الامر منه فتقول على هذا يقرن فى المضارع وقرن فى الامر ووجه قراءة الفتح انه من قررت بالمكان أقر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففعل به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والالف فيه للتثنية وفى ظللت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره فى اقررن والتقدير وقرن مقول فى اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جملة فى موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والاول أظهر

﴿الادغام﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديدها مصدر ادغم وقيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين وبالاسكان عبارة الكوفيين وهو فى اللغة الادخال وفى الاصطلاح ادخال

سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى

(قوله نحو وجهة الخ) اسم للمكان المتوجه اليه لا اسم مصدر التوجه قاله المازنى وغيره وقيل مصدر راجع الشيخ خالدا ولا بد تهند

● (الادغام) ●

(قوله وفى الاصطلاح) وفى شرح التوضيح انه اصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما فى الآخر وقوله ادخال حرف فى حرف زاد بعضهم لينطق بهما فى كلمة واحدة اه وهى عبارة كوفية وعبارة البصريين الادغام بتشديد الدال اه من مجلس سيدى محمد المرابط

بحرف فى حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على ادغام المثلين المتحركين فى كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان فى كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الاول بقوله (أول مثلين محركين فى ٭ كلمة ادغم) يعنى انه اذا اجتمع فى كلمة واحدة مثلان متحركان وجب ادغام الاول فى الثانى ويلزم من ذلك تسكين الاول لان المحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الاول ان يكون قبل المثل الاول متحرك نحو ردّ وظنّ أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الاول وأدغم فى الثانى والآخر أن يكون قبل المثل الاول ساكن نحو يردّ ويظنّ ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الاول الى الساكن قبله وبقى ساكنا فادغم فى المثل الثانى وفهم منه ان أول المثلين اذا كان فى صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفى كلمة فى موضع الصفة أيضا المثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثانى بقوله

(لا كمثل صفف ٭ وذلل وكلل ولبب ٭ ولا كجسس ولا كاخصص ابى ٭ ولا كهيلل)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضا الكلة الثانى ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهى ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شئ والجمع الالباب واللبب أيضا ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضا ما استدق من الرمل الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو اخصص ابى أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابع ما كان فيه ثانى المثلين زائدا للالحاق نحو هيلل اذا أكثر من قول لا اله الا الله وهو ملحق بدحرج وانما امتنع الادغام فى هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الاول فانها مخالفة لوزن الافعال والادغام أصل فى الافعال فاظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفى اظهاره تنبيه على ضعف الادغام فى الاسماء لان نظيره من الافعال واجب الادغام نحو ردّ وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الاول مدغم فيما قبله فلو أدغم المحرك الاول لالتقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص ابى فلان الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلان ثانى المثلين زائد للالحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله (وشذ فى ألل ٭ ونحوه فك بنقل فقبل) يعنى أنه قد شذ التفكيك فى ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك فى غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهى دبب الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر فى وظيفها نتوء وعززت الناقة اذا ضاق مجرى لبنها ومحج الرجل اذا كثر فى صوته بحة فهذه الالفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا فى قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين فى كلمة مغايرة لاوزان مخصوصة لا كمثل هذه الاوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف فى قوله كمثل زائدة كزيادتها فى قوله عز وجل ليس كمثله شئ وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثانى وهو ما يجوز فيه التفكيك والادغام فقال (وحيى افكك وادغم دون حذر ٭ كذاك نحو تتجلى واستتر)

(قوله لا كمثل صفف) وردد وجدد جمع جدة وكلل وظلل ومدد (قوله كاخصص ابى) واكفف الشر (قوله ولا كهيلل) وقعسس وقردد (قوله صفة السرج) وهو الاديم الذى يضم دفتى السرج من أعلاهما وأسفلهما ودفتا السرج جانباه من الخشب (قوله ثانى المثلين زائد الخ) المزيد للالحاق هو الياء من هيلل لا أحد لاميه كذا عند المرادى والمصنف فى شرح الكافية وغيرهما فانظره مع ما هنا فصوابه لانه زيد فيه الياء للالحاق كما عند

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الاول حيى وعيى فمن أدغم نظر الى انهما مثلان متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن فك نظر الى ان الحركة الثانية كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك فى ذلك أجود وفى تقديمه له فى النظم اشعار بذلك الثانى نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اجلى قيل وفيه نظر لان همزة الوصل لاتدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك لبقى ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحيى مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لافكك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ أوخبره كذلك ثم قال

(ومابتاءين ابتدى قد يقتصر • فيه على تا كتبين العبر)

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تا آن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أوتفاعل نحو تذكر فى تتذكر وتيسر فى تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكرهنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاستغناء بالاخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور انها الثانية لان الاولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فيما اجتمع فى أوله من المضارع تا آن انه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وادغام الاولى فى الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف احداهما ومامبتدأ وهى موصولة وصلتها ابتدى وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى ثم قال

(وفك حيث مدغم فيه سكن • لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعنى انه اذا التحق بالمدغم فيه مايوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه اذ لايتصور الادغام فى ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أومخاطب أومخاطبة أونون اناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله (نحو حللت ماحللته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الاخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أوفك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه اوعلى الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ أوفيه فى موضع رفع على انه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدا والجملة مضاف لها حيث واللام فى لكونه متعلق بفك واقترن فى موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال (وفى جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى ان المدغم فيه اذا سكن فى جزم نحو ولم يرد أوشبه الجزم وهو الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وانما جعل فعل الامر شبيها بالمجزوم لان حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم فى فعل الامر اجتلاب همزة الوصل لان تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو ومن يرتدد منكم عن دينه ولاتمنن تستكثر وهو فى القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى ومن يشاق الله فى سورة الحشر عند جميع القراء ومن يرتد منكم فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وانما خير الناظم فى الوجهين لان المتكلم به يجوز له ان يتكلم باللغتين معا الا أن العربى الذى لغته التفكيك مخير لانه لاينطق به الامفككا وكذلك الذى لغته الادغام لاينطق به الامدغما وتخيير مبتدأ وخبره فى جزم وقفى فى موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبع ثم ان ماذكره فى الامر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك أيضا جائز فى أفعل فى التعجب لانه على صيغة الامر وفى هلم لانه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله

(وفك أفعل فى التعجب التزم • والتزم الادغام أيضا فى هلم)

يعنى ان افعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الامر من جواز الوجهين كما ان هلم ايضا يلتزم

ادغامه

المرادى (قوله الرابط بين الصلة) انظر قوله الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى والصواب أن الرابط هو الضمير المستتر فى ابتدى (قوله وفك أفعل) نحو أشدد ببياض وجوه المتقين وأحبب الى الله تعالى بالمحسنين (قوله هلم) لغة أهل الحجاز هلم للواحد والاثنين والجمع وأهل نجد يقولون للاثنين هلما وللجمع هلموا وللمرأة هلمى وللنساء هلممن والمعنى فى قوله تعالى هلم شهداءكم هاتوا شهداءكم

ادغامه وأصله هلمم فنقلت الضمة الى اللام وادغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بني تميم فانها عندهم فعل أمر لا ينصرف ولذلك يقولون في التثنية هلما وفي الجمع هلموا ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة بقوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال

(وما بجمعه عنيت قد كمل ۞ نظما على جل المهمات اشتمل)

يعني ان ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من ايراده وجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل في موضع خبر ما ونظما حال من الهاء في بجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة اخرى فقال

(أحصى من الكافية الخلاصه ۞ كما اقتضى غنى بلا خصاصه)

يعني ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصه أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما اعرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لان هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي فقال للعهد فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لي اجعلها للغلبة فقلت ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر انها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لا يليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى انه أحصى وأن كتبه بالظاء سهو منه ثم قال

(فأحمد الله مصليا على ۞ محمد خير نبي أرسلا)

(وآله الغر الكرام البرره ۞ وصحبه المنتخبين الخيره)

لما أكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصليا حال من الضمير في أحمد وخير نبي بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختار الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتا للمنتخبين لان المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين (قال المؤلف) رحمه الله تعالى قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعاني والفوائد ينتفع به البادي ويستحسنه الشادي موافقا لما رويته موفيا بما أردت من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل وفتح من التبصير والتكميل فهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

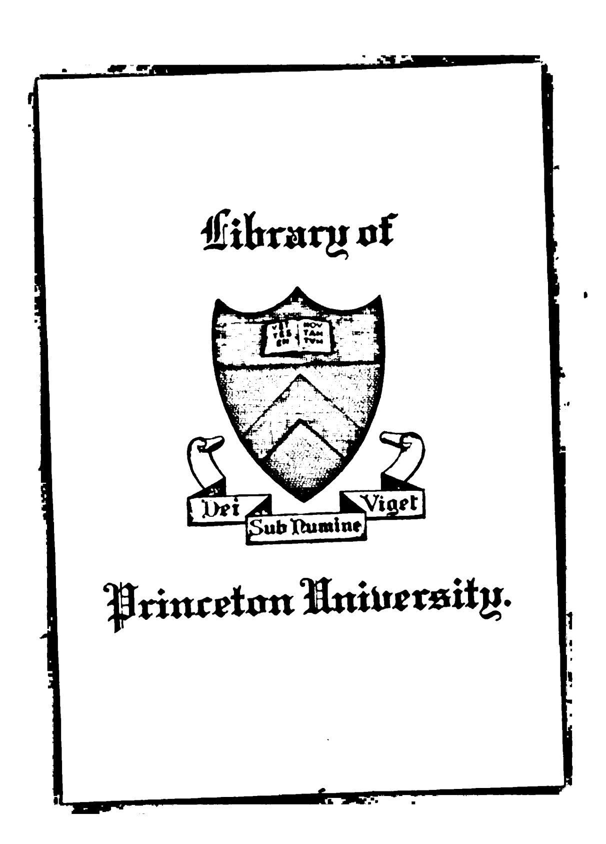
قد تم طبع الكتاب المذكور بالمطبعة الخيريه المنشأة بحوش عطى بجمالية مصر المحميه على ذمة صاحبي المطبعة المذكورة حضرة كل من السيد عمر حسين الخشاب والشيخ محمد عبد الواحد الطوبي وذلك في أواسط شهر رمضان المعظم سنة ١٣٠٥ هجريه

واخضر وهم (قوله الخيره) اسم من الاختيار مثل الفدية من الافتداء والخيرة بفتح الياء بمعنى الخيار والخيار هو الاختيار ومنه يقال له خيار الرؤية ويقال هو اسم من تخيرت الشئ مثل الطيرة اسم من تطير وقيل هما لغتان بمعنى واحد وفي التنزيل ما كان لهم الخيرة اهـ مصباح

والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

فهرسة شرح المكودي على ألفية ابن مالك

(تمت)


Library of
Dei Sub Numine Viget
Princeton University.

